

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة



الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم التسيير
مخبر التوطين: تنوع ورقمة الاقتصاد الجزائري

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الاختصاص: محاسبة وجباية

من إعداد:

مروى بوراس

بعنوان

تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات
-دراسة قياسية-

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

بتاريخ: 18 سبتمبر 2024

الاسم واللقب	الرتبة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد: وليد بشيشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا
السيد: حمزة بعلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا مساعدا
السيد: شوقي مرداسي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	ممتحنا
السيد: محمد الأمين عسول	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	ممتحنا
السيد: محمد العابد	أستاذ محاضر -أ-	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة



الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم التسيير
مخبر التوطين: تنوع ورقمة الاقتصاد الجزائري

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الاختصاص: محاسبة وجباية

من إعداد:

مروى بوراس

بعنوان

تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات
-دراسة قياسية-

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

بتاريخ: 18 سبتمبر 2024

الاسم واللقب	الرتبة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد: وليد بشيشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد: حمزة بعلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا
السيد: شوقي مرداسي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	مشرفا مساعدا
السيد: محمد الأمين عسول	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	ممتحنا
السيد: محمد العابد	أستاذ محاضر -أ-	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى

"قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ

الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾"

{البقرة: 32}

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة

جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"

رواه مسلم

قول مأثور

"إني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتاباً في يومه، إلا قال في

غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان أفضل، ولو

تُرك ذلك لكان أجمل. وهذا من عظيم العبر، وهو دليل

على استيلاء النقص على جملة البشر"

{العماد الأصفهاني}

إهداء

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمه تتم الصالحات

إلى المعلم الأول الذي أنار بضيائه هدايه بصائرنا، وأخرجنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم، وأرشدنا لطريق العلم وبشر السائرين على هذا الطريق بالجنة، فقال من لا ينطق عن الهوى:
"من سلكَ طريقًا يبتغي فيه علمًا سهل الله له طريقًا إلى الجنة"

(سيدنا وحبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم السلام)

إلى من أحمل اسمه بكل عز وافتخار، لمن مهد لنا الطريق ببذله وتعبه، وإلى من تفيض بالحب والحنان، معلمتي الأولى ومرشدتي في كل مناحي الحياة، إلى من غمرونا بالمحبة وتحملوا معنا عناء الطريق رضي الله عنهم وأرضاهم في الدارين

(والدي ووالدتي حفظهما الله)

إلى الكف الذي لا يميل والظل الذي أحتمي به، إلى القلوب النابضة بصدق الحب والمشاعر

(أخواتي؛ مريم، بثينة ودعاء)

إلى الأقلام التي لا تجف والعطاء الذي لا ينقطع، إلى المحسنين في البذل والصابرين على العناء، لمن حملوا راية العلم وتعلمنا منهم الكثير

(إلى كل أساتذتي الكرام بجامعة "العربي بن مهدي - أم البواقي وجامعة 8 ماي 1945 - قلمة...)

وأخص الذكر د. فاتن باشا، أ.د. محمد الشريف بن زواي، د. حمزة بوسنة، د. خالد جفال)

مروى بوراس

شكر وتقدير

الحمد والشكر لـ "الله" الوهاب القهار ذا العزة والجلال والإكرام، شكرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه. والصلاة والسلام على المصطفى سيد الأنام خاتم الأنبياء، نبي الرحمة ونور العالمين..

"من لم يشكر الناس فلن يشكر الله"

يسعدني أن أشكر أستاذي الكريم والمشرف على هذا العمل العلمي المتواضع البروفيسور حمزة بعلي على ما قدمه لنا من علم وتعاون وارشاد، فأثابه الله عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بكامل الشكر للرجل المعطاء الكريم الذي أفنى وقتا وجاهد بصحته وفكره لصنع طلبة رائدون يخدمون الأمة والوطن، فأضياء للعلم دروب الخير وأجرى ينابيع من النفع والعطاء، جزى الله عنا الدكتور المعطاء شوقي مرداسي أفضل ما جزى به العالمين المخلصين في عملهم وعلمهم وأنار طريقه بضياء الفتح والخير والبركة.

كل الشكر موصول إلى من زرع فينا حب العلم وأوصانا على الصبر والاجتهاد لنيل المراد، لكل من دعمنا وشجعنا في هذا الطريق، لكل من وقف بجانبنا في هذه الرحلة الشاقة، إلى أن كتبنا آخر سطر في هذه الحكاية، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

وفي الأخير أشكر كل الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة وإثراء محتوى هذا العمل.

مروى بوراس

تهدف الدراسة إلى فحص تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي لعينة من الشركات متعددة الجنسيات، خلال الفترة 2013-2022، وقد تم ذلك من خلال حصر آليات الحوكمة في: خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق وعوامل التدقيق الخارجي، مع بيان المؤشرات التي تقيس مدى توظيف الشركات لممارسات التخطيط الضريبي الدولي والمتمثلة في معدلي الضريبة الفعلي الكلي والنقدي. تم التعبير عن الأداء المالي باستخدام معدلي العائد على الأصول وحقوق الملكية ومؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q). وبتطبيق النماذج المقطعية الزمنية (Panel Data)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين معظم المتغيرات، وهي: تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، عدد اجتماعات لجنة التدقيق واستقلالية لجنة التدقيق، حجم مكتب التدقيق وأتعاب التدقيق الخارجي، حيث تعتبر هذه المتغيرات من العوامل التي لها تأثير مباشر في مستوى الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. ولم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة تأثير معنوية بين كل واحد منها وبين الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، كونها تعد من العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشرة عليه وهذا راجع للأبعاد المختلفة لكل متغير. من جهة أخرى، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير معنوية موجبة بين التخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي، من خلال معدلي الضريبة الفعلي الكلي والنقدي. يثبت هذا أن الاستراتيجيات الفعالة للتخطيط الضريبي الدولي التي تمكنها من تحسين أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة، التخطيط الضريبي الدولي، الأداء المالي، الشركات متعددة الجنسيات.

Abstract:

The research aims to examine the effect of governance mechanisms and international tax planning on the financial performance of a sample of multinational companies during the period 2013-2022. The governance mechanisms were restricted to three specific aspects: the characteristics of the board of directors, the characteristics of the audit committee, and external audit factors. Additionally, the indicators used to assess the utilization of international tax planning practices by companies were measured, specifically the total and cash effective tax rates. The financial performance has been measured by using metrics such as rates of return on assets and equity, as well as an index known as Tobin's Q, which is used to predict future investment profitability. Through the application of Panel Data, this study has identified a noteworthy relationship among several variables that are used in this research study, including ownership concentration, board size, board independence, number of board meetings, number of audit committee meetings, audit committee independence, audit firm size, and external audit fees. Due to their significant effect on the financial performance of multinational organizations, these variables are regarded as influential factors. The research conducted was unable to demonstrate a statistically significant association between the aforementioned variables and the financial performance of multinational firms since these variables are regarded as elements that have an indirect influence on financial performance. This phenomenon may be attributed to the varying dimensions of each variable. On the other hand, the research revealed a considerable positive relationship between international tax planning and financial performance, specifically in regard to global tax rates and cash-effective tax rates. This finding demonstrates that the use of efficient international tax planning methods facilitates the enhancement of companies' financial performance.

Keywords: Governance mechanisms, international tax planning, financial performance, multinational companies.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
IV	إهداء
V	الشكر والتقدير
VI	الملخص
VII	فهرس المحتويات
XVIII	قائمة الجداول
XX	قائمة الأشكال
XXII	قائمة الملاحق
XXIII	قائمة الاختصارات
أز	المقدمة
الفصل الأول: عرض وتحليل الدراسات والجهود المعرفية السابقة	
2	تمهيد
3	1.1. التحليل البيبليوميترى لدراسات آليات حوكمة الشركات وعرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية في حوكمة الشركات متعددة الجنسيات
3	1.1.1. عرض بيانات التحليل البيبليوميترى لدراسات آليات حوكمة
3	2.1.1. عرض وتحليل نتائج التحليل البيبليوميترى لدراسات آليات حوكمة الشركات
4	1.2.1.1. نتائج الكلمات المفتاحية لدراسات آليات حوكمة الشركات
8	2.2.1.1. المؤلفين الأكثر استشهادا في آليات حوكمة الشركات
9	3.2.1.1. المجلات الأكثر انتاجا واستشهادا في آليات حوكمة الشركات
9	4.2.1.1. المؤسسات البحثية المرجعية في آليات حوكمة الشركات
10	5.2.1.1. الدول الأكثر نشرا حول موضوع آليات حوكمة الشركات
12	3.1.1. عرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية لدراسات آليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات
12	1.3.1.1. الفجوات البحثية في دراسات آليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات
13	2.3.1.1. التوجهات المستقبلية في آليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات

فهرس المحتويات

41	2.1. التحليل البيبليوميترى لدراسات التخطيط الضريبي الدولي وعرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية في التخطيط الضريبي الدولي
14	1.2.1. عرض بيانات التحليل البيبليوميترى لدراسات التخطيط الضريبي الدولي
15	2.2.1. عرض وتحليل نتائج التحليل البيبليوميترى لدراسات التخطيط الضريبي الدولي
16	1.2.2.1. نتائج الكلمات المفتاحية لدراسات التخطيط الضريبي الدولي
18	2.2.2.1. المؤلفين المرجعيين والأكثر استشهادا في التخطيط الضريبي الدولي
20	3.2.2.1. المجلات الأكثر انتاجا واستشهادا في التخطيط الضريبي الدولي
21	4.2.2.1. المؤسسات البحثية المرجعية في التخطيط الضريبي الدولي
22	5.2.2.1. الدول المرجعية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي
23	3.2.1. عرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية لدراسات التخطيط الضريبي الدولي
23	1.3.2.1. الفجوات البحثية في دراسات التخطيط الضريبي الدولي
24	2.3.2.1. التوجهات المستقبلية في التخطيط الضريبي الدولي
25	3.1. التحليل البيبليوميترى لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات وعرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية في للأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
25	1.3.1. عرض بيانات التحليل البيبليوميترى لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
26	2.1.1. عرض وتحليل نتائج التحليل البيبليوميترى لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
26	1.2.1.4. نتائج الكلمات المفتاحية لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
28	2.2.3.1. المؤلفين المرجعيين والأكثر استشهادا في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
30	3.2.3.1. المجلات الأكثر انتاجا واستشهادا في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
31	4.2.3.1. المؤسسات البحثية المرجعية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
32	5.2.3.4. الدول المرجعية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
33	3.3.1. عرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
34	1.3.3.1. الفجوات البحثية في دراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
34	2.3.3.1. التوجهات المستقبلية في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات

35	4.1. عرض وتحليل الدراسات المرجعية السابقة في آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
40	5.1. أهمية الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة
41	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: آليات حوكمة الشركات	
43	تمهيد
44	1.2. المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات
44	1.1.2. نظريات حوكمة الشركات
44	1.1.1.2. نظرية الوكالة
47	2.1.1.2. نظرية الإشراف
48	3.1.1.2. نظرية أصحاب المصلحة
49	4.1.1.2. نظرية اعتمادية الموارد
50	5.1.1.2. نظرية تكاليف المعاملات
51	6.1.1.2. النظرية السياسية
52	7.1.1.2. نظريات الأخلاق
53	2.1.2. أساسيات حوكمة الشركات
53	1.2.1.2. مفهوم حوكمة الشركات
54	2.2.1.2. مبادئ حوكمة الشركات
56	3.2.1.2. أهمية حوكمة الشركات
56	2.2. نظرة عامة حول حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات
57	1.2.2. مفهوم حوكمة الشركات متعددة الجنسيات
59	2.2.2. حوكمة الشركات "المقر الرئيسي - العلاقة الفرعية"
60	3.2.2. أشكال جديدة من المستثمرين العالميين وإدارة الشركات المتعددة الجنسيات

63	3.2. آليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات
64	1.3.2. آليات الحوكمة القائمة على السوق
64	1.1.3.2. تركيز الملكية في الشركات المتعددة الجنسيات
65	2.1.3.2. تكوين مجلس الإدارة
66	3.1.3.2. انضباط السوق
66	4.1.3.2. رئاسة مجلس الإدارة
67	5.1.3.2. حجم مجلس الإدارة
68	6.1.3.2. نظام مكافآت مجلس الإدارة
69	7.1.3.2. الإدارة المتشابكة
69	2.3.2. آليات الحوكمة القائمة على الثقافة
70	1.2.3.2. ثقافة الحوكمة
71	2.2.3.2. نزاهة الشركة
71	3.3.2. آليات الحوكمة القائمة على الانضباط
71	1.3.3.2. العقوبات التنفيذية
72	2.3.3.2. التدقيق الداخلي
72	3.3.3.2. مدونة السلوك
73	4.3.3.2. برامج الأخلاقيات
73	4.3.2. المجالس الفرعية والحوكمة الإستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات
75	5.3.2. جودة التدقيق الخارجي للشركات المتعددة الجنسيات
76	1.5.3.2. علاقة كبار مكاتب التدقيق والشركات المتعددة الجنسيات
77	2.5.3.2. أهم العمليات التي تقدمها كبار مكاتب التدقيق للشركات المتعددة الجنسيات
78	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: التخطيط الضريبي الدولي	

80	تمهيد
81	1.3. أساسيات التخطيط الضريبي
81	1.1.3. نظرية التخطيط الضريبي
82	2.1.3. مفاهيم التخطيط الضريبي للشركات
82	1.2.1.3. تعريف التخطيط الضريبي
83	2.2.1.3. أهمية التخطيط الضريبي
84	3.2.1.3. أهداف التخطيط الضريبي
84	4.2.1.3. أنواع التخطيط الضريبي
87	3.1.3. استراتيجيات التخطيط الضريبي باستخدام الضرائب المؤجلة
88	4.1.3. قياس التخطيط الضريبي
91	2.3. المفاهيم الأساسية للتخطيط الضريبي الدولي
91	1.2.3. تعريف التخطيط الضريبي الدولي
92	2.2.3. أهمية التخطيط الضريبي الدولي
93	3.2.3. الهدف من التخطيط الضريبي الدولي
94	3.3. العناصر الأساسية للتخطيط الضريبي الدولي
94	1.3.3. الازدواج الضريبي وأثره على الأعمال الدولية
96	1.1.3.3. الازدواج الضريبي الاقتصادي على الأرباح
97	2.1.3.3. التأثيرات الجانبية للازدواج الضريبي على نشاط الشركات
98	3.1.3.3. الازدواج الضريبي الدولي وأثاره على الشركات المتعددة الجنسيات
100	2.3.3. المعاهدات الضريبية ودورها في تقليل الازدواج الضريبي
100	1.2.3.3. المعاهدة الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
102	3.3.3. التسعير التحويلي وأهميته في التخطيط الضريبي الدولي
102	1.3.3.3. التسعير التحويلي (Transfer Pricing) للشركات متعددة الجنسيات وتقليل العبء الضريبي

103	2.3.3.3. أهمية التسعير التحويلي بالنسبة للتخطيط الضريبي الدولي
104	4.3. استراتيجيات للتخطيط الضريبي الدولي
104	1.4.3. الملاذات الضريبية الخارجية ومزاياها للشركات متعددة الجنسيات
106	2.4.3. الاستفادة من المعاهدات الضريبية لتحسين المسؤولية الضريبية
108	3.4.3. تطبيق تقنيات التسعير التحويلي لتقليل الأعباء الضريبية
109	5.3. التحديات والمخاطر في التخطيط الضريبي الدولي
110	1.5.3. الاعتبارات القانونية والأخلاقية في التخطيط الضريبي الدولي
112	2.5.3. إجراءات مكافحة التجنب وأثرها على استراتيجيات التخطيط الضريبي
113	3.5.3. مخاطر السمعة المحتملة للشركات المنخرطة في تخطيط ضريبي صارم
114	6.3. مزايا وقيود التخطيط الضريبي الدولي
114	1.6.3. خفض التكلفة الضريبية وزيادة الربحية للشركات متعددة الجنسيات
115	2.6.3. تأثيرات حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات على استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي
117	3.6.3. القيود والعيوب المحتملة للتخطيط الضريبي الدولي
119	7.3. دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرات التخطيط الضريبي الدولي
119	1.7.3. الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الاتفاقيات الدولية
121	2.7.3. المعضلة الأخلاقية للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر
124	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات	
126	تمهيد
127	1.4. أساسيات الأداء المالي
127	1.1.4. تعريف الأداء المالي
128	2.1.4. أهمية الأداء المالي

129	3.1.4. أهداف الأداء المالي
131	2.4. الأهمية الشاملة للأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
131	1.2.4. أهمية الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات
132	2.2.4. تأثير الأداء المالي على المساهمين والمستثمرين
132	3.2.4. كيفية تأثير الأداء المالي على قدرة الشركة على التوسع والمنافسة في السوق العالمية؟
134	4.2.4. معيقات تقييم الأداء المالي
136	3.4. العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي
136	1.3.4. تحديد وشرح العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي
138	2.3.4. دور الأوضاع الاقتصادية في الدول المختلفة على الأداء المالي
139	3.3.4. تحليل تأثير أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
140	4.4. قياس وتحليل الأداء المالي
140	1.4.4. النسب المالية والمؤشرات شائعة الاستخدام لقياس الأداء المالي
141	1.1.4.4. نسب الربحية
143	2.1.4.4. نسب السيولة
144	3.1.4.4. نسب المخاطرة والملاءة المالية
146	4.1.4.4. نسب الكفاءة المالية
147	5.1.4.4. نسب أداء السوق
149	2.4.4. مناقشة أهمية البيانات المالية في تقييم الأداء المالي في الشركات متعددة الجنسيات
150	3.4.4. تقييم دور تقنيات التحليل المالي في فهم وتفسير الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
151	5.4. تأثيرات آليات حوكمة الشركات واستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات
151	1.5.4. تأثيرات آليات حوكمة الشركات في الشركات متعددة الجنسيات على الأداء المالي
151	1.1.5.4. دور مجلس الإدارة وتأثيره على النتائج المالية في الشركات المتعددة الجنسيات

فهرس المحتويات

152	2.1.5.4. تحليل العلاقة بين التعويضات التنفيذية والأداء المالي لفهم أهميتها في تحقيق نتائج إيجابية
152	3.1.5.4. أهمية الشفافية والمساءلة في حوكمة الشركات ودورها في تعزيز الأداء المالي
153	2.5.4. تحليل استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولية وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
155	خلاصة الفصل
الفصل الخامس: الدراسة القياسية	
157	تمهيد
158	1.5. الفرضيات وقياس متغيرات الدراسة
158	1.1.5. قياس الأداء المالي (المتغير التابع)
159	2.1.5. قياس المتغيرات المستقلة
159	1.2.1.5. آليات حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات
159	1.1.2.1.5. تركيز الملكية في الشركات المتعددة الجنسيات
160	2.1.2.1.5. خصائص مجلس الإدارة
164	3.2.1.5. خصائص لجنة التدقيق
166	4.2.1.5. عوامل التدقيق الخارجي
167	5.2.1.5. التخطيط الضريبي الدولي
169	3.1.5. قياس المتغيرات الضابطة
169	1.3.1.5. حجم الشركة
170	2.3.1.5. الرفع المالي
171	3.3.1.5. نمو الشركة
171	2.5. منهجية الدراسة
172	1.2.5. عينة الدراسة وطرق جمع البيانات
174	2.2.5. الإجراءات التحليلية
175	3.2.5. نماذج الدراسة

فهرس المحتويات

178	3.5. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
181	4.5. النتائج ومناقشتها
181	1.4.5. النتائج الخاصة بالنموذج الأول ومناقشتها
190	2.4.5. النتائج الخاصة بالنموذج الثاني ومناقشتها
197	3.4.5. النتائج الخاصة بالنموذج الثالث ومناقشتها
205	4.4.5. النتائج الخاصة بالمتغيرات الضابطة ومناقشتها
206	5.5. اختبار فرضيات الدراسة في ضوء نتائج التحليل السابقة
215	خلاصة الفصل
216	الخاتمة
223	قائمة المراجع
237	الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تردد (تكرار) الكلمات المفتاحية في دراسات آليات حوكمة الشركات	4
02	قائمة الدول الأكثر نشرًا واستشهادًا في آليات حوكمة الشركات	11
03	تردد (تكرار) الكلمات المفتاحية في دراسات التخطيط الضريبي الدولي	17
04	المؤلفين المرجعيين والأكثر استشهادًا في موضوع التخطيط الضريبي الدولي	18
05	قائمة الدول الأكثر نشرًا واستشهادًا في آليات حوكمة الشركات	22
06	تردد (تكرار) الكلمات المفتاحية في دراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات	26
07	المؤلفين المرجعيين والأكثر استشهادًا في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات	29
08	قائمة الدول الأكثر نشرًا واستشهادًا في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات	32
09	العشر (10) منشورات الأكثر استشهادًا التي توضح العلاقة والأثر بين كل من آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات	36
10	التوزيع القطاعي لعينة الدراسة	173
11	الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة	178
12	نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الأول	182
13	اختبار هوسمان Hausman test للنموذج الأول	184
14	اختبار Breusch-Pagan LM test للنموذج الأول	185
15	تأثر آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على معدل العائد على الأصول (ROA) (النموذج النهائي الأول)	187
16	نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الثاني	191
17	اختبار هوسمان Hausman test للنموذج الثاني	192
18	اختبار Breusch-Pagan LM test للنموذج الثاني	193
19	تأثر آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) (النموذج النهائي الثاني)	195
20	نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الثالث	198
21	اختبار Breusch-Pagan LM test للنموذج الثالث	200
22	تأثر آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) (النموذج النهائي الثالث)	202

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
3	توزيع بيانات التحليل البيبليومتري لمتغير "آليات حوكمة الشركات"	01
7	شبكة الكلمات المفتاحية (المصطلحات) في آليات حوكمة الشركات	02
8	المؤلفين المرجعيين (الأكثر استشهادا) في آليات حوكمة الشركات	03
9	المجلات الأكثر انتاجا واستشهادا في مؤلفات آليات حوكمة الشركات	04
10	شبكة المؤسسات البحثية المرجعية في موضوع آليات حوكمة الشركات	05
12	شبكة الدول المرجعية في موضوع آليات حوكمة الشركات	06
15	توزيع بيانات التحليل البيبليومتري لمتغير "التخطيط الضريبي الدولي"	07
16	شبكة الكلمات المفتاحية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي	08
19	المؤلفين المرجعيين (الأكثر نشرًا واستشهادًا) في موضوع التخطيط الضريبي الدولي	09
20	المجلات الأكثر انتاجًا واستشهادًا في مؤلفات التخطيط الضريبي الدولي	10
21	شبكة المؤسسات البحثية المرجعية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي	11
23	شبكة الدول المرجعية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي	12
25	توزيع بيانات التحليل البيبليومتري لمتغير الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات	13
28	شبكة الكلمات المفتاحية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات	14
29	المؤلفين المرجعيين (الأكثر نشرًا واستشهادًا) في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات	15
30	المجلات الأكثر انتاجًا واستشهادًا في منشورات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات	16
31	شبكة المؤسسات البحثية المرجعية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات	17
33	شبكة الدول المرجعية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات	18
49	نموذج أصحاب المصلحة	19
58	حوكمة الشركات ذات المستويين والمساءلة في الشركات متعددة الجنسيات.	20
75	المجالس الفرعية والحوكمة الإستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات	21
175	نمذجة بيانات البانل (Panel Data Method)	22
185	اختبار Wald test للنموذج الأول	23
186	اختبار Breusch-Godfrey/Wooldridge test للنموذج الأول	24
193	اختبار Wald-test للنموذج الثاني	25
194	اختبار Breusch-Godfrey/Wooldridge test للنموذج الثاني	26
199	اختبار هوسمان Hausman test للنموذج الثالث	27
200	اختبار Wald-test للنموذج الثالث	28
201	اختبار Breusch-Godfrey/Wooldridge test للنموذج الثالث	29

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
250	قائمة الشركات متعددة الجنسيات المعنية بالدراسة	01
254	نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الأول لتأثر آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على معدل العائد على الأصول (ROA)	02
256	نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الأول لتأثر آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	03
258	نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الأول لتأثر آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q)	04

الاختصار	التسمية	الدلالة
BEPS	Base erosion and profit shifting project	مشروع التآكل الأساسي وتحويل الأرباح
BIG4	The Nickname used to refer collectively Professional Service Networks in the World	أكبر أربع مجتمعات للتدقيق المحاسبي والمالي على مستوى العالم
CASHETRs	Cash Effective Tax Rates	معدل الضريبة الفعلي النقدي
CEO	Chief Executive Officer	الرئيس المدير التنفيذي
CUR	Current Ratio	نسبة التداول
FE	Fixed Effect Model	نموذج التأثيرات الثابتة
FIND	Financial Independence Ratio	نسبة الاستقلالية المالية
GAAPETR	Effective Tax Rates	معدل الضريبة الفعلي الكلي
GLS	Generalized List Squares	المربعات الصغيرة المعممة
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة العالمية
ITAs	International Tax Agreements	اتفاقيات الضرائب الدولية
ITP	International Tax Planning	التخطيط الضريبي الدولي
MNCs	Multinational Corporate	الشركات متعددة الجنسيات
MVA	Market Value Added	القيمة السوقية المضافة
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OLS	Ordinary List Squares	المربعات الصغيرة العادية
PER	Profit to total expenses ratio	الربح إلى إجمالي المصاريف
RE	Random Effect Model	نموذج التأثيرات العشوائية
ROA	Return On Assets	نسبة العائد على الأصول
ROD	Return on Deposits	العائد على الودائع
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
ROI	Return on investment	العائد على الاستثمار
TDTE	Total Debt To Equity Ratio	نسبة الاقتراض البنكي
Tobin's Q	indicator for predicting the future profitability of an investment	مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار

المقدمة

Introduction

إن الشبكة المعقدة من السياسات الضريبية وأطر الضرائب الدولية تمثل تحدياً هائلاً وفرصة استراتيجية للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى التوسع والاستمرارية. وفي هذا العصر حيث تطمس العولمة الحدود الجغرافية برزت هذه القواعد التنظيمية المالية كمحددات محورية للربحية، والتي تتطلب في تحسينها والرفع منها استراتيجيات وعمليات ذكية وشاملة من قبل مجالس الإدارة في الشركات. كما يمكن أن يعمل الاستخدام البارع للتخطيط الضريبي كمحفز، مما يعزز هوامش الربح من خلال الاستفادة من الأنظمة المواثية ومن المعاهدات الدولية للتخفيف من الأعباء الضريبية. وعلى العكس من ذلك فإن الطبيعة المتعرجة للالتزامات الامتثال والتعقيد الهائل للبيئات التنظيمية عبر الدول وقوانينها المختلفة يمكن أن يعيق النمو لهذه الشركات ويفرض تكاليف كبيرة عليها التي تجهد مواردها.

حيث أن السياسات الضريبية غير الودية والمتقلبة بشكل غير دوري تعد كأحد الأسباب العديدة لنفور الاستثمارات الأجنبية الكبيرة، كما تعمل على عرقلة نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تبحث هذه الشركات المواطنة والملتزمة بالقانون عن الملاذ من النظم الضريبية العدوانية التي تلحقها بهم سياسة الحكومات المختلفة. حيث يكمن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الكيانات العابرة للحدود ارتفاع معدلات الضرائب على هذا النوع من الشركات وتبعاتها من مضاعفات الضرائب الأخرى عليها، والتي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب الفعلية بكثير من معدل ضريبة دخل الشركة القانوني. حيث أن تأثير هذه الابتزازات يشكل ارتفاعاً في هيكل التكلفة بالنسبة لهم، وذلك كون السياسة الضريبية تحدد هيكل تكلفة الشركات، ويتم أخذها في الاعتبار في التسعير والتسعير التحويلي. بالإضافة إلى ذلك فإن تكاليف الضرائب والمدفوعات النهائية تستنزف الدخل المتاح والأرباح القابلة للتوزيع للشركات المتعددة الجنسيات. في الواقع تترجم هذه الضرائب إلى تكلفة كبيرة عليهم، وإذا لم يتم التخطيط لها وإدارتها بشكل صحيح يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على نتائجها النهائية وتدفقاتها النقدية وقدرتها على الاستثمار.

وفي المشهد المتشعب للعمليات التجارية العالمية، تقف الشركات المتعددة الجنسيات ككيانات معقدة تبحر بين تيارات ضريبية ومالية متعددة. تشكل آليات الحوكمة الفعالة والتخطيط الضريبي الدولي الاستراتيجي محور هذه الشبكة المعقدة والتي تلعب دوراً لا غنى عنه في تحديد الأداء المالي لهذه الشركات العملاقة، كما تضمن الحوكمة الفعالة التزام الشركات المتعددة الجنسيات بممارسات الأعمال السليمة والمعايير الأخلاقية وبالتالي تعزيز مصداقيتها وكفاءتها التشغيلية. وفي الوقت نفسه يصبح التخطيط الضريبي الدولي الاستراتيجي أداة حيوية لتحسين تخصيص الموارد والتقليل من الالتزامات الضريبية. ولا يعمل هذا النهج المزدوج على تعزيز صافي أرباح الشركة فحسب، بل يضمن أيضاً الامتثال لمجموعة متطورة باستمرار من المعايير التنظيمية عبر الدول المختلفة. وتتطلب العلاقة المعقدة بين هذه العناصر تعمقاً مفصلاً للكشف

عن الطرق الدقيقة التي تدفع بها هذه العناصر مجتمعة للوصول للنجاح المالي في الشركات المتعددة الجنسيات.

سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع ذو أهمية بالغة في الفكر الجبائي والمحاسبي وهو "آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات"، خاصة في ظل التطورات المتسارعة لممارسات عمليات التخطيط الضريبية والمحاسبية متعددة المعايير والتي تبرز في سلوك العمليات الضريبية وأطر سياسات الحوكمة، التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على الأداء المالي وسمعة الشركة في الوسط الاقتصادي الدولي، وذلك من خلال دراسة بعض آليات حوكمة الشركات واستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي، بالتطبيق على عينة من الشركات المتعددة الجنسيات خلال الفترة 2013-2022.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقاً من مناقشة إشكالية موضوع الدراسة أعلاه، يمكننا طرحها في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات؟

يندرج ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

1. هل هنالك تأثير معنوي لتركيز الملكية على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
2. هل هنالك تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
3. هل هنالك تأثير معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
4. هل هنالك تأثير معنوي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
5. هل هنالك تأثير معنوي لنسبة تمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
6. هل هنالك تأثير معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
7. هل هنالك تأثير معنوي لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
8. هل هنالك تأثير معنوي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
9. هل هنالك تأثير معنوي لاستقلالية لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
10. هل هنالك تأثير معنوي لحجم مكتب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
11. هل هنالك تأثير معنوي لأتعب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
12. هل هنالك تأثير معنوي لمعدل الضريبة الفعلي الكلي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟
13. هل هنالك تأثير معنوي لمعدل الضريبة الفعلي النقدي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟

2. فرضيات الدراسة:

بعد الاطلاع على مجموعة واسعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن أجل تبسيط تناول إشكالية الدراسة وكإجابة أولية للأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

1. هنالك تأثير معنوي موجب لتركز الملكية على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 2. هنالك تأثير معنوي موجب لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 3. هنالك تأثير معنوي موجب لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 4. هنالك تأثير معنوي موجب لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 5. هنالك تأثير معنوي موجب لتمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 6. لا يوجد تأثير معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 7. هنالك تأثير معنوي موجب لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 8. هنالك تأثير معنوي موجب لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 9. هنالك تأثير معنوي موجب لاستقلالية لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 10. هنالك تأثير معنوي موجب لحجم مكتب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 11. هنالك تأثير معنوي موجب لأتعب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 12. هنالك تأثير معنوي موجب لمعدل الضريبة الفعلي الكلي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
 13. هنالك تأثير معنوي موجب لمعدل الضريبة الفعلي النقدي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.
3. أهمية الدراسة:

تستمد أهمية هذه الدراسة من أهمية تطبيق آليات الحوكمة مع نظام منضبط للتخطيط الضريبي الدولي، وفقا للقوانين والمعايير المتعارف عليها، للرفع من كفاءة الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات، باعتبارهما وسيلتين فعاليتين للاستفادة من المزايا والتغيرات القانونية في تخفيض الالتزام الضريبي أو تعظيم ما تكسبه الشركة من صافي الوفورات الضريبية، وكل هذا يتوقف على مدى القدرة على استغلال القوانين والاستفادة من الحوافز الضريبية وتحقيق التكامل مع آليات حوكمة الشركات في إتباع سياسة استثمارية مفيدة، كما يتبعها أهمية العمل المستمر بخطة جيدة للتحكم الفعال في تخفيض العبء الضريبي الى أقصى حد ممكن وتعظيم مستويات نسب الربحية كما تعمل آليات الحوكمة الفعالة على الموازنة بين فوائد وأضرار ممارسات التخطيط الضريبي بالنسبة للشركات، ويؤدي هذا الاجراء الى استفادة الشركات من وفورات ضريبية قانونية التي تحقق لها تغطية جزء من عملياتها التمويلية مما يكون له أثر بالغ في حدوث تأثير على المساهمين والإدارة، إذا ما حدث وفر ضريبي ينعكس على زيادة في الربحية وأيضا في حقوق الملكية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تقييم المواضيع المنشورة مسبقا حول آليات الحوكمة، التخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، لتمكن الباحثة من الاختيار السليم والتقييم السهل للربط بين متغيرات الموضوع؛
- ✓ تحليل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت تأثير متغيرات آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي؛
- ✓ استعراض الأدبيات النظرية حول موضوع آليات الحوكمة، التخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، وأهم التأثيرات التي تم استخدامها وتقييمها سابقا؛
- ✓ إبراز مدى تطبيق الشركات متعددة الجنسيات لآليات الحوكمة وتفعيل استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي؛
- ✓ وأخيرا، التعرف على علاقة التأثير الموجودة بين آليات الحوكمة، التخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

5. دوافع اختيار الموضوع:

تتجلى أسباب اختيار هذا الموضوع في:

- توافق مجال الدراسة مع الميول البحثية للطالبة.
- خصوبة المواضيع المتعلقة بتأثير آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.
- فحص تطور آليات الحوكمة على مستوى الشركات متعددة الجنسيات، وتسليط الضوء على كيفية الاهتمام باستعمال استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي للشركات متعددة الجنسيات والتي تعمل في بيئات مختلفة، من خلال تحليل مختلف التقارير المالية وتقارير الحوكمة الداخلية للشركات.
- اكتشاف التأثير المحتمل لآليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي في تحسين الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة التي تمت في أزمنة وبيئات مختلفة.

6. حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة ما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** ركزت الدراسة على بعض آليات الحوكمة المؤثرة في الأداء المالي، وأيضا استخدمت بعض مؤشرات التخطيط الضريبي الدولي، نظرا لعدم وجود الإفصاح عن استراتيجيات وعمليات التخطيط الضريبي التي تقوم بها الشركات.

- **الحدود المكانية:** تناولت الدراسة عينة مكونة من الشركات المتعددة الجنسيات لعدد من البلدان المنشأة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية 22 شركة، ألمانيا 11 شركة، المملكة المتحدة 8 شركات، إيطاليا 7 شركات، كندا 7 شركات، اليابان 5 شركات، كوريا الجنوبية 5 شركات، ماليزيا 5 شركات، فرنسا 4 شركات، الصين 3 شركات، سويسرا شركة واحدة، هولندا شركة واحدة، وأستراليا شركة واحدة. والتي تتوفر على جميع بيانات الدراسة.

- **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2022.

7. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل معالجة موضوع دراستنا، اعتمدنا في الجانب النظري، أولاً: المنهج الاستقصائي من أجل بناء وتحليل الدراسة البيبليومترية من خلال الاستعانة بقاعدة البيانات Scopus لمتغيرات الدراسة ومعرفة أهم الدراسات المرجعية السابقة التي تناولت العلاقة بينهم حيث تم استخدام برنامج VOSviewer ولغة البرمجة R. ثانياً: المنهج الوصفي، من خلال استعراض مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بآليات الحوكمة، التخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. أما في الجانب التطبيقي فقد أعتمد المنهج القياسي الذي يستند على دراسة الحالة لعينة من الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة 2013-2022، حيث تم إجراء الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، كما تم استخدام نماذج بيانات البانل (Panel Data)، لتقدير تأثير متغيرات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، ولإجراء عملية التحليل الإحصائي تم الاستعانة ببرنامج STATA 18 ولغة البرمجة R.

8. تقسيمات الدراسة:

من أجل إنجاز هذه الدراسة وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، بالإضافة الى مقدمة وخاتمة.

بشكل عام، تناولت المقدمة قراءة عامة حول الموضوع لفهم خلفية الدراسة، وطرح إشكالياتها مع التعرف على أهميتها وأهدافها. وحدود الدراسة الموضوعية، الزمانية والمكانية، دوافع اختيار الموضوع، المنهج الدراسة والأدوات المستخدمة، وتبسيط الضوء على مجموعة الفصول. في حين تضمنت الخاتمة تقييم للنتائج المتوصل إليها من الدراسة القياسية واختبار الفرضيات، مع تقديم مجموعة من التوصيات، وأفاق البحث في موضوع الدراسة مستقبلاً.

بالنسبة الى فصول الدراسة فيمكن توضيحها فيما يلي:

- **الفصل الأول:** عرض وتحليل الدراسات والجهود المعرفية السابقة

Presentation and analysis of previous studies and cognitive efforts

- **الفصل الثاني:** آليات حوكمة الشركات

Corporate governance mechanisms

- الفصل الثالث: التخطيط الضريبي الدولي
- International tax planning
- الفصل الرابع: الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات
- Financial performance of MNC
- الفصل الخامس: الدراسة القياسية
- Econometric study

9. صعوبات الدراسة:

- صعوبة الربط بين متغيرات الدراسة الثلاث آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات معا، في ظل قلة الدراسات التي تربط بينهم.
- صعوبة جمع البيانات وخاصة أن كل شركة تضع تقاريرها السنوية على موقعها الإلكتروني الخاص، تخلف بعض الشركات في ضبط تقاريرها ضمن فترة جائحة كورونا.

الفصل الأول:

عرض وتحليل الدراسات والجهود المعرفية السابقة

Presentation and analysis

of previous studies and cognitive efforts

تمهيد

قبل التطرق الى الجانب النظري ارتأينا عرض وتحليل الدراسات والجهود المعرفية السابقة لمتغيرات الدراسة (آليات الحوكمة، التخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات)، وباستخدام التحليل البيبليومتري والذي يعتمد على المنهج الكمي لتحليل الأدبيات العلمية السابقة. حيث يتضمن تطبيق الأساليب الإحصائية على المنشورات العلمية، من كتب ومقالات والمواد العلمية الأخرى، بهدف فهم الاتجاهات والأنماط والتأثيرات داخل مجال كل متغير من متغيرات الدراسة. وبالاعتماد على قاعدة البيانات Scopus وباستخدام برنامج VOSviewer ولغة البرمجة R، حيث يقوم باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والرياضية في تحليل الدراسات السابقة الخاصة بكل متغير على حدة.

قسم هذا الفصل إلى خمس أجزاء وهي كالتالي: التحليل البيبليومتري لدراسات آليات حوكمة الشركات، التحليل البيبليومتري لدراسات التخطيط الضريبي الدولي والتحليل البيبليومتري لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، مع عرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية لكل من المتغيرات الثلاث، بالإضافة الى عرض وتحليل الدراسات المرجعية السابقة. وفي الأخير التعرف على أهمية الدراسة مقارنة مع الدراسات المرجعية السابقة.

في الختام، يهدف التحليل البيبليومتري في دراستنا الى معرفة تاريخ البحث في موضوع الدراسة، وأهم الدراسات التي يمكن استخدامها في الدراسة مع معرفة مدى الترابط بين المتغيرات ومدى أهمية البحث في الموضوع.

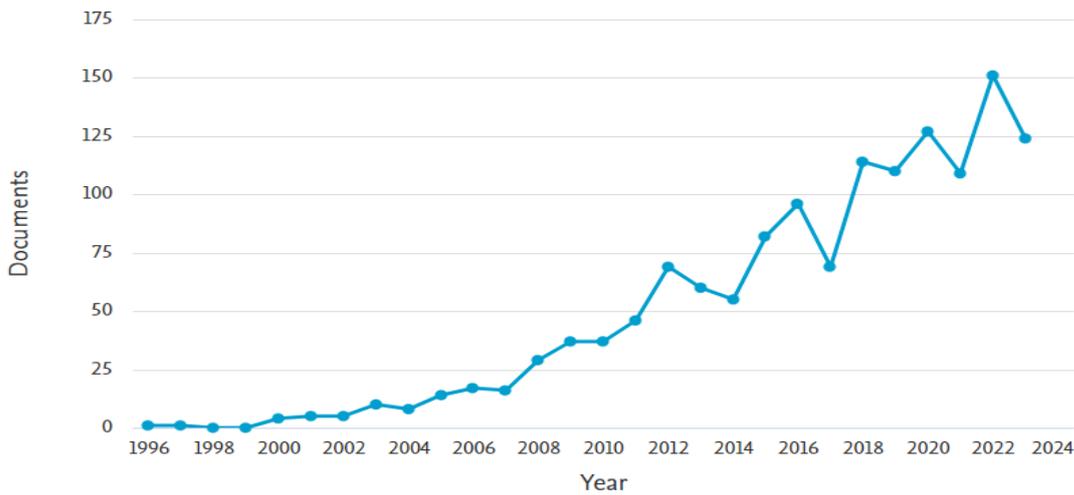
1.1 التحليل البيبليومتري لدراسات آليات حوكمة الشركات وعرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية في حوكمة الشركات متعددة الجنسيات Bibliometric analysis of studies of corporate governance mechanisms and presentation of research gaps and future directions in corporate governance

في هذا الجزء سيتم التطرق إلى عرض بيانات التحليل البيبليومتري ثم عرض وتحليل نتائج هذا التحليل، وفي الأخير يتم استنتاج الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية لآليات حوكمة الشركات.

1.1.1 عرض بيانات التحليل البيبليومتري لدراسات آليات حوكمة الشركات Presentation of bibliometric analysis data for studies of corporate governance mechanisms

استنادا الى قاعدة البيانات Scopus، تم البحث عن متغير آليات حوكمة الشركات " corporate governance mechanisms" للدراسات والمنشورات السابقة، حيث تم الحصول على 1396 دراسة من 1996 إلى غاية الربع الثالث من سنة 2023، وهذا حسب ما يوضحه الشكل رقم 01.

الشكل رقم (01): التوزيع الزمني لبيانات التحليل البيبليومتري لمتغير "آليات حوكمة الشركات"



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام قاعدة البيانات Scopus

يظهر الشكل أعلاه مدى تطور البحث عن موضوع آليات حوكمة الشركات منذ بداية 1996 إلى غاية سنة 2023، ففي السنوات الاثنتي عشر الأولى لم يتعدى البحث في الموضوع 25 دراسة في السنة الواحدة، ثم اكتسب البحث في موضوع آليات حوكمة الشركات أهمية متزايدة بشكل مستمر إلى أن وصل الى ذروته في سنة 2022 بـ 150 دراسة، ثم انخفضت بعدها بشكل طفيف لتصل في الربع الثالث سنة 2023 إلى 125 دراسة. وهو ما يدل على أن موضوع آليات حوكمة الشركات يعد من أبرز المواضيع الخصبة للبحث العلمي.

2.1.1 عرض وتحليل نتائج التحليل البيبليومتري لدراسات آليات حوكمة الشركات Presentation and analysis of the results of bibliometric analysis of studies of corporate governance mechanisms

سيتم التطرق في هذا الجزء الى عرض وتحليل مع مناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة البيبليومترية، بحيث يتم تحليل المصطلحات الأكثر انتشارا، المؤلفون الأكثر نشرا واستشهادا، المجالات الأكثر إنتاج واستشهادا، التعاون بين المؤسسات البحثية المرجعية والدول الأكثر استشهادا.

1.2.1.1 نتائج الكلمات المفتاحية لدراسات آليات حوكمة الشركات corporate governance mechanisms

باستخدام بيانات قاعدة Scopus، تم استخراج الجدول الموالي للكلمات المفتاحية المكرر على الأقل 5 مرات في الدراسات السابقة الخاصة بآليات حوكمة الشركات.

الجدول رقم (01): تردد (تكرار) الكلمات المفتاحية في دراسات آليات حوكمة الشركات

Total link strength	التردد	الكلمات المفتاحية	Total link strength	التردد	الكلمات المفتاحية
21	8	Audit committee effectiveness	1617	918	Corporate governance
21	11	CEO compensation	296	109	Ownership structure
21	5	G34	247	103	Board of directors
21	9	IFRS	201	93	Earnings management
21	7	Profitability	193	74	Agency theory
21	6	Tobin's Q	191	72	Firm performance
20	8	Corporate ownership	143	56	Audit committee
20	10	Fraud	142	44	Board size
20	5	ROA	118	69	Corporate governance mechanisms
20	11	Saudi Arabia	118	61	Corporate social responsibility
20	7	UK	110	38	Board independence
20	6	Vietnam	101	41	Firm value
19	8	Directors	91	30	Emerging markets
19	8	Jordan	85	37	China
19	7	Liquidity	85	33	Malaysia
19	6	Regulation	81	26	Capital structure
19	6	SMES	80	27	Institutional ownership
19	7	Stakeholder theory	78	27	Board characteristics
18	6	Kuwait	76	31	Financial performance
18	8	Oman	72	27	Gender diversity
18	7	Risk management committee	71	26	Disclosure
18	9	Shareholder activism	71	20	Managerial ownership
18	8	United Kingdom	69	25	Ownership concentration
17	5	Board effectiveness	68	24	Board structure
17	5	Boards	65	25	Ownership
17	7	CEO	61	23	Financial crisis
17	9	CSR disclosure	58	19	CEO duality
17	6	ESG	56	22	Performance
17	7	Internal audit	54	20	Banks
17	9	Investment efficiency	54	20	Nigeria
17	6	Listed companies	53	24	Agency costs
17	5	Market performance	53	27	Executive compensation
16	5	Annual reports	52	19	Financial reporting
16	7	Company performance	51	22	Audit quality
16	10	Compliance	49	16	Panel data
16	6	Financial institutions	48	21	Board composition
16	5	Risk-taking	48	17	Independent directors
16	7	Stakeholders	47	19	Board of directors
16	7	Stock price crash risk	47	20	Dividend policy
15	5	Board governance	42	21	Institutional investors
15	5	Board of commissioners	41	20	Islamic banks
15	5	Corporate finances	40	15	Integrated reporting

15	8	Governance mechanisms	39	29	Corporate governance mechanism
15	6	Internal auditing	38	14	India
15	5	Italy	36	11	Firm size
15	6	Related party transactions	35	12	Bank performance
15	5	South Africa	35	12	CSR
14	5	Africa	35	13	Earnings quality
14	5	Annual report	35	22	Governance
14	8	Australia	35	9	State ownership
14	7	Corporate control	35	9	Stewardship theory
14	5	Corporate financial performance	34	15	Voluntary disclosure
14	11	Corporate governance index	33	15	Audit committees
14	7	Earnings	33	14	Bangladesh
14	5	Emerging economies	33	14	Corporate performance
14	5	Greece	33	8	Return on assets
14	5	Latin America	33	12	Indonesia
14	7	Mergers and acquisitions	31	14	Financial distress
14	7	Risk	30	11	Institutional theory
14	5	Tax aggressiveness	30	15	Intellectual capital
14	5	Transparency	30	7	Resource dependence theory
14	5	United states of America	30	14	Tax avoidance
13	5	Board	29	12	Agency cost
13	7	Corporate finance	29	14	Content analysis
13	6	Family business	29	15	Discretionary accruals
13	5	Global financial crisis	29	17	Family firms
13	6	Independence	29	12	Financial reporting quality
13	6	Innovation	28	10	Agency problems
13	6	Political connections	27	13	Audit fees
12	6	Accountability	27	15	Information asymmetry
12	6	Corporate social performance	26	8	Board gender diversity
11	5	Audi fee	26	10	Corruption
11	5	Crisis	26	13	Family ownership
11	7	Environmental disclosure	25	11	Agency problem
11	5	IFRS adoption	25	9	Emerging market
11	5	Institutional quality	25	9	Foreign ownership
10	5	Bursa Malaysia	25	9	Pakistan
10	6	Capital markets	24	10	Auditing
10	5	Competition	24	9	Covid-19
10	5	Disclosure quality	24	9	Leverage
10	5	Ghana	24	9	Political connection
10	5	Internal control	24	9	Real earnings management
10	7	Investment	24	10	Risk management
10	5	Shareholder protection	23	8	Banking
10	5	Sustainability	23	10	Board diversity
9	5	Cost of debt	23	12	Cash holding
9	5	Credit risk	23	8	Egypt
9	5	Debt	23	9	Environmental performance
9	5	Expropriation	23	7	G32
9	5	Thailand	23	6	Gcc
8	5	Corporate reputation	23	12	Product market competition
8	5	Idiosyncratic risk	23	8	Sustainable development
8	5	Japan	22	11	Accounting conservatism
8	5	Systemic risk	22	7	Endogeneity
7	5	Financial restatements	22	10	Institutions
7	5	Income smoothing	22	8	Intellectual capital disclosure
			22	8	Risk disclosure

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

من خلال الجدول السابق وبعد إدخال بيانات القاعدة إلى برنامج VOSviewer، وجد 193 مصطلح تكرر على الأقل 5 مرات، وقد ظهر مصطلح (Corporate governance)، والذي يمثل أكثر المصطلحات ترددا بتكرار قدر بـ 918 على اعتبار أنه المصطلح الأكثر تداولاً في كل الدراسات التي تعالج حوكمة الشركات وآلياتها، وقد ظهر مصطلح آليات حوكمة الشركات (Corporate governance mechanisms) (بضبط مثلما تم البحث عنه) في المرتبة التاسعة بتكرار قدر بـ 69 كمصطلح مستقل في الدراسات السابقة، كذلك الحال بالنسبة للمصطلحات التي تمس موضوع آليات حوكمة الشركات مثل هيكل الملكية (Ownership structure) ومجلس الإدارة (Board of directors) وإدارة الأرباح (Earnings management) ونظرية الوكالة بتكرارات قدرت بـ 109، 103، 93، 74 على التوالي، مع ملاحظة أن هناك تشابه وقرب في المصطلحات الواردة في الجدول أعلاه، وقد تم استبعاد مجموعة من المصطلحات التي تكون موجودة بشكل تلقائي في معظم الملخصات مثل (G32، G34...)، أسماء الدول والقارات والأقاليم مثل (China، Malaysia، Bangladesh، South Africa، Africa، Kuwait، Latin America...) وغيرها، كذلك المصطلحات الخاصة والأماكن مثل (Islamic banks)، (Bursa Malaysia) ...

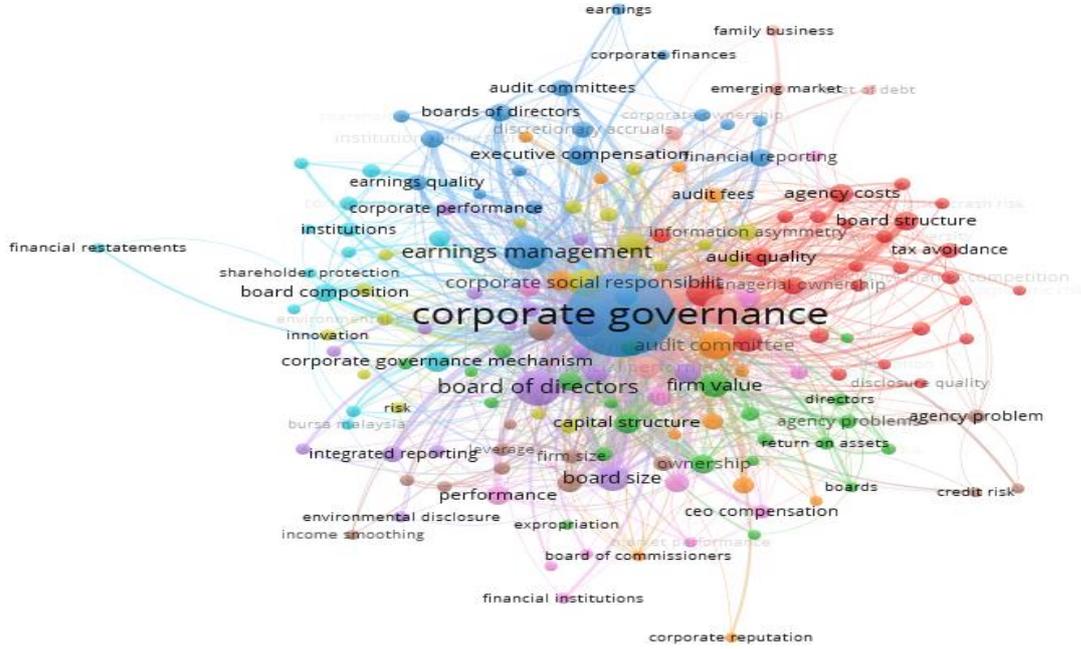
من خلال الجدول أعلاه نجد أن أغلب الدراسات ركزت على جوانب محددة في آليات حوكمة الشركات بأخذ آلية محددة كمصطلح مستقل في دراستهم، مثل هيكل الملكية (Ownership structure) ومجلس الإدارة (Board of directors) بتكرارات قدرت بـ 109، 103، على التوالي، بالإضافة إلى حجم مجلس الإدارة (Board size) بتكرار 44، ولجنة التدقيق (Audit committee) بتكرار 56 مرة، واستقلالية مجلس الإدارة (Board independence) بتكرار 38 مرة، أيضاً مصطلح ازدواج منصب الرئيس التنفيذي (CEO duality) بتكرار 19، التنوع الجنسي في مجلس الإدارة (تمثيل المرأة داخل المجلس) (gender diversity Board) بتكرار 8. بالإضافة إلى مجموعة من النظريات التي شملت حوكمة الشركات مثل نظرية الوكالة (Agency theory)، نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder theory)، النظرية المؤسسية (Institutional theory)، نظرية الاعتماد على الموارد (Resource dependence theory) (74، 7، 11، 7 تكرار على التوالي، وأيضاً شملت المصطلحات مجموعة من المشاكل التي تواجهها الشركات بمجموعة آليات الحوكمة مثل تكلفة الوكالة (Agency cost) بـ 12 تكرار، التهرب الضريبي (Tax avoidance) بـ 14 تكرار، مشكلة الوكالة (Agency problem) 12 تكرار ...

من خلال ما سبق نجد أن آليات حوكمة الشركات تلقى اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين لكن كل باحث يأخذ الحوكمة من زاوية محددة قد تكون من خلال حوكمة الشركات كمصطلح موضوعي منفرد بذاته، أو قد تأخذ آلية للحوكمة تدرس بشكل مستقل، أو حتى قد تأخذ مجموعة من آليات حوكمة الشركات، أو حتى مشكل من مشاكل الحوكمة أو إحدى نظرياتها.

• تحليل شبكة المصطلحات Terminology network analysis:

الشكل الموالي يظهر شبكة الكلمات المفتاحية لمجموعة منشورات آليات حوكمة الشركات.

الشكل رقم (02): شبكة الكلمات المفتاحية (المصطلحات) في آليات حوكمة الشركات



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

يظهر الشكل أعلاه أن هنالك مجموعة من المصطلحات المرتبطة بموضوع آليات حوكمة الشركات، وعلى رأسها مصطلح حوكمة الشركات (Corporate governance)، آليات حوكمة الشركات (Corporate governance mechanisms)، مجلس الإدارة (Board of directors)، توزيع الأرباح (Earnings management)، حجم مجلس الإدارة (board size)، الأداء (performance)، مشكلة الوكالة (problem Agency)، جودة التدقيق (Audit quality)، الملكية (Ownership)، التهرب الضريبي (Tax avoidance)، معدل العائد على الأصول (ROA)، ومؤشر التنبؤ بالاستثمار المستقبلي (Tobin's Q)، والتي تظهر في شكل عناقيد، كما تم الملاحظة الى أن المسافة البحثية الأكثر اهتماما من قبل الباحثين في موضوع آليات حوكمة الشركات هي: حوكمة الشركات وما يرتبط بها من مصطلحات مثل: (آليات حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، جودة التدقيق، التنوع الجنسي في مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، تكلفة الوكالة.. الخ)، تليها مساحة مشاكل حوكمة الشركات وبصفة خاصة المسؤولية، مشاكل الوكالة، أصحاب المصلحة، المخاطر النظامية، مجالس الإدارة والشفافية. تليها مساحة الآليات الشركة في توظيف حوكمة الشركات. تليها مساحة الأداء المالي للشركات ومؤشرات حوكمة الشركات، الأداء الاجتماعي للشركات، المسؤولية الاجتماعية للشركات. تليها مساحة النظريات المشكلة لحوكمة الشركات مثل نظرية الوكالة، نظرية أصحاب المصلحة وما تعلق بيها من مشاكل... تليها مساحة الأزمات المالية، وتأثيرات الأسواق المالية على الشركات، أداء الأسواق، المؤسسات المالية، الأداء العام والمخاطرة.. في الأخير تأتي مساحة التكاليف التي تقع على الشركات جراء المعاملات مثل تكلفة الوكالة، تكلفة القروض، الأسواق الناشئة، الأداء المالي، التهرب الضريبي وهيكل الملكية.

هذا يعكس أهمية التوجه للبحث في آليات حوكمة الشركات وما يصاحبها من تأثيرات، فمن خلال المصطلحات الأكثر وجودا في المنشورات السابقة نستنتج أن لهذه المصطلحات أهمية كبيرة في توضيح أبعاد والآليات والمؤشرات الأكثر شيوعا المستخدمة في حوكمة الشركات، والتي تكون في الغالب الشركات في أمس الحاجة لتفكيها جميعا بهدف الوصول الى بناء حوكمة فعالة ترضي جميع أصحاب المصالح، أيضا أبعادها التأثيرية على الأداء المالي والسياسة الضريبية للشركات.

2.2.1.1 المؤلفين الأكثر استشهادا في آليات حوكمة الشركات Most cited authors on corporate governance mechanisms

يوضح الشكل الموالي المؤلفين المرجعيين (الأكثر استشهادا) في آليات حوكمة الشركات.

الشكل رقم (03): المؤلفين المرجعيين (الأكثر استشهادا) في آليات حوكمة الشركات



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

يوضح الشكل السابق المؤلفين الأكثر استشهادا في منشورات آليات حوكمة الشركات، حيث يبين عدد مرات الاستشهاد مدى تأثير منشورات المؤلفين في وسط النشر العلمي، وبذلك يعكس جودة الأبحاث العلمية المقدمة في الموضوع، حيث ظهرت فيه أسماء 34 مؤلف لديهم على الأقل منشورين في موضوع آليات حوكمة الشركات، وعلى الأقل تم الاقتباس منهم لمرتين، من بين 1353 مؤلف في هذا الموضوع.

يتصدر القائمة كل من الباحثين الأمريكيين Gary F.Peters and Andrea Romi بمجموع استشهادات لمنشورين بـ 390 استشهاد، يليهم الباحثين الانجليزيين Chris Florackis and Aydin Ozkan أيضا منشورين بمجموعة استشهادات قدرة بـ 160 استشهاد، وهذا راجع لمنشوراتهم ذات المحتوى الثري في موضوع آليات حوكمة الشركات. تليهم أسماء مؤلفين لثلاث منشورات وأصحاب أعلى استشهاد، أبرزهم الباحث الكويتي Alfraih M.M (مشاري محمد الفريح) بعدد استشهادات قدر بـ 47، يليهم أسماء المؤلفين لأربعة منشورات في موضوع آليات الحوكمة والأكثر استشهادا، أبرزهم الباحث الزيمبابوي Walter Mkumbuzi بعدد استشهادات قدرت بـ 9.

3.2.1.1 The most produced and cited journals on corporate governance mechanisms

الشكل الموالي يوضح المجلات الأكثر انتاجا واستشهادا في مؤلفات آليات حوكمة الشركات.

الشكل رقم (04): المجلات الأكثر انتاجا واستشهادا في مؤلفات آليات حوكمة الشركات



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

لقد تم نشر 2507 ورقة بحثية حول موضوع آليات حوكمة الشركات في 624 مجلة بمعدل 5 منشورات لكل مجلة، يوضح الشكل أعلاه المجلات الأكثر نشرا واستشهادا لموضوع آليات حوكمة الشركات.

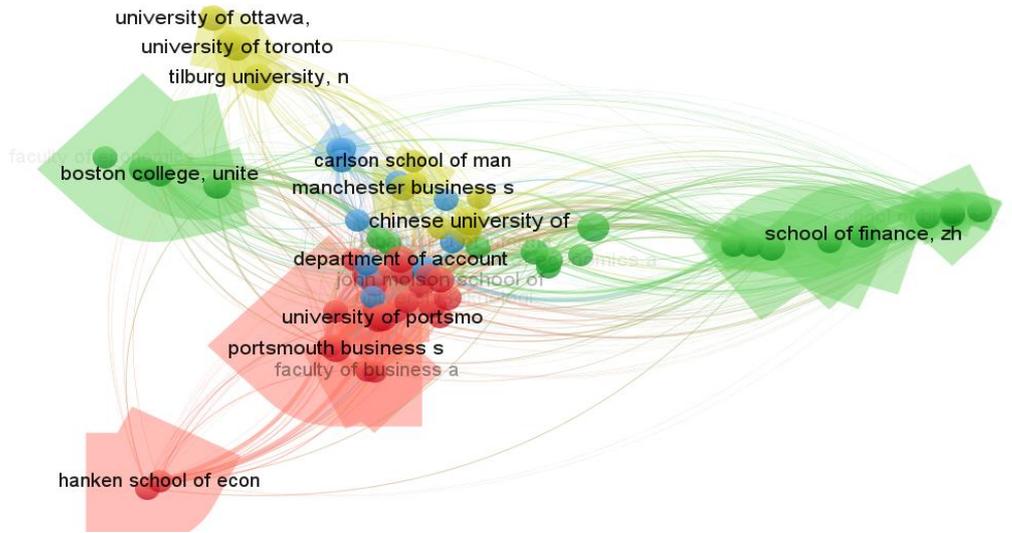
يظهر الشكل (04) أن مجلة journal of business ethics هي المجلة الأكثر نشرا في موضوع آليات حوكمة الشركات بـ 86 منشور من 2507 ورقة منشورة، أي ما نسبته 3.43%، وهي مجلة بريطانية لها معامل تأثير 6.1 (سنة 2022)، وهذا يعني أنها مجلة ذات معدل عالي في الاستشهادات، قدر عدد استشهاداتها في موضوع آليات الحوكمة بـ 8669 استشهاد. أما المجلة الأكثر استشهادا فقد ظهرت مجلة journal of financial economics الأمريكية ذات معامل التأثير 6.988 (سنة 2020)، بأجمالي 24 منشور و9574 استشهادا.

النتائج تظهر أن المجلات الأكثر انتاجا تنشط في مجال المالية، أخلاقيات الأعمال، الحوكمة، المحاسبة، البنوك والمالية، إدارة الأعمال، الأداء، التدقيق، والبنوك. وهذا يدل على أن الدراسات تهتم بجانب إدارة الأعمال والمحاسبة والمالية، بالإضافة الى الجانب الأخلاقي.

4.2.1.1 Reference المؤسسات البحثية المرجعية المتعاونة في البحث في آليات حوكمة الشركات research institutions in corporate governance mechanisms

الشكل الموالي يبين شبكة المؤسسات البحثية السابقة والأكثر استشهادا في آليات حوكمة الشركات:

الشكل رقم (05): شبكة التعاون للمؤسسات البحثية المرجعية في موضوع آليات حوكمة الشركات



المصدر: المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

من خلال الشكل السابق الذي يظهر لنا مجموعة من المؤسسات البحثية المتعاونة والأكثر استشهاد في موضوع آليات حوكمة الشركات. يمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى أربعة عناقيد أو مجموعات والتي تبرز بألوان مختلفة في الشكل، ولكن سيتم عرض أهم 5 مؤسسات من بين 4712 مؤسسة بحثية متعاونة أنتجت بحوث في موضوع آليات الحوكمة، حيث برزت Chinese university of Hong Kong, Hong Kong كأهم مؤسسة بحثية لها عدد من الاستشهادات والذي قدر بـ 1085 استشهاد، مع معامل تأثير 58.18، تليها university of Toronto, Canada بـ 873 استشهاد ومعامل تأثير بلغ 117.00، تليها Manchester business school, university of Manchester, Manchester, united kingdom بـ 737 استشهادا بمعامل تأثير بلغ 78.00، تليها في المركز الرابع Boston college, united states بعدد استشهادات بلغ 618 بمعامل تأثير 214.83، وفي المركز الخامس northeastern university, united states بعدد استشهادات بلغ 554 ومعامل تأثير 145.83.

في الأخير، يمكننا ملاحظة أنه يوجد تعاون في نشر البحوث والاستشهاد بالنسبة لكل المؤسسات البحثية سابقة الذكر، والتي تعد من بين أهم المؤسسات البحثية التي لا بد للباحثين بالعودة الى بحوثها ومنشوراتها بهدف الاستفادة منها في موضوع آليات حوكمة الشركات.

5.2.1.1 الدول الأكثر نشرًا حول موضوع آليات حوكمة الشركات The countries that have published most on the topic of corporate governance mechanisms

يوضح الجدول أسفله 14 دولة الأكثر نشرًا واستشهادًا في موضوع آليات حوكمة الشركات، حيث احتلت المملكة المتحدة المرة الأولى من حيث النشر بـ 183 منشور، وكذلك الثانية في عدد الاستشهادات بـ 7713 استشهادًا، لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية في عدد المنشورات بـ 179 منشور،

والأولى من ناحية الاستشهادات بـ 8877 استشهاداً، وجاءت ماليزيا في المرتبة الثالثة في عدد المنشورات بـ 143 منشور، والخامسة في عدد الاستشهادات، أما المرتبة الرابعة فقد كانت لصين بمجموع منشورات 103 واستشهادات 1535 استشهاداً، والتي وضعتها في المرتبة السادسة، لتأتي في المرتبة الخامسة استراليا بعدد منشورات 81 ورقة و3664 استشهاداً، من ورائها إندونيسيا، الهند، اسبانيا، إيطاليا، المراتب 6، 7، 8، 9 بعدد منشورات 76، 64، 63، 63، على التوالي والمرتبة 11، 13، 4، 7 في عدد الاستشهادات، لتحتل تونس المرتبة العاشرة في عدد المنشورات بـ 57 منشور، والمرتبة 12 في عدد الاستشهادات بـ 694 استشهاداً، تليها كندا وتايوان بعدد منشورات 45 و43 على التوالي لتحتل المرتبة 11 و12، تليها المرتبة 13 و14 للمملكة العربية السعودية ومصر بعدد منشورات 42، 39 على التوالي، وبمجموع استشهادات قدر بـ 433 و857 استشهاداً جعلهما في المرتبة 14 و9، من ناحية عدد الاستشهادات. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): قائمة الدول الأكثر نشرًا واستشهاداً في آليات حوكمة الشركات

الدول	عدد المنشورات	عدد الاستشهادات	متوسط الاستشهاد	رتبة الاستشهاد
المملكة المتحدة	183	7713	95.00	2
الولايات المتحدة الأمريكية	179	8877	83.00	1
ماليزيا	143	2241	52.00	5
الصين	103	1535	53.00	6
استراليا	81	3664	43.00	3
اندونيسيا	76	710	19.00	11
الهند	64	552	8.00	13
إسبانيا	63	2814	17.00	4
إيطاليا	63	1376	22.00	7
تونس	57	694	24.00	12
كندا	45	779	23.00	10
تايوان	43	857	18.00	8
المملكة العربية السعودية	42	433	27.00	14
مصر	39	857	21.00	9

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

ويمثل الشكل رقم (06): شبكة الدول الأكثر إنتاجاً لمواضيع آليات حوكمة الشركات، تم استخراج خمسة عناقيد، يمثل كل عنقود تعاون يتمثل بلون معين وكل دائرة تمثل دولة معينة والمسافة بينهم تمثل التباعد أو الترابط، أما روابط العناقيد فتمثل التعاون بين الدول، يجدر الإشارة إلى أن كبر حجم العنقود يدل على قوة التعاون بين الدول في الدراسات التي تغطي موضوع آليات الحوكمة. قد تبين هنالك 5 مجموعات وهي: المجموعة الأولى (باللون الأحمر): بزعامة إيطاليا فقد شملت كل من بلجيكا، كندا، تشيل، فلندا، ألمانيا، هولندا، النرويج، روسيا الفدرالية، اسبانيا سيريلانكا، السويد، سويسرا، تركيا؛ المجموعة الثانية (باللون الأخضر): بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فقد شملت البرازيل، الصين، غانا، هونكونج، ماكاو، باكستان،

إدارة الشركات، والتعويضات التنفيذية، ونشاط المساهمين، فإن هناك حاجة إلى تحقيقات أكثر شمولاً تشمل نطاقاً أوسع من آليات الحوكمة؛

✓ لا تزال الأبحاث حول تأثير الاختلافات الثقافية المؤسسية على آليات الإدارة في الشركات المتعددة الجنسيات محدودة. وقد تختلف فعالية آليات الحوكمة بين مختلف البلدان والمناطق، ويعتبر فهم هذه الاختلافات أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في أسواق متنوعة؛

✓ هناك نقص في أبحاث الدراسات السابقة حول دور التكنولوجيا والرقمنة في تشكيل آليات الحوكمة. حيث نجد أنه مع استمرار التقدم التكنولوجي بسرعة، تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى تكيف آليات الإدارة لديها للتعامل بفعالية مع التحديات والفرص الناشئة. بحيث أن استكشاف تأثير التكنولوجيا على آليات الحوكمة يمكن أن يوفر رؤى قيمة حول كيفية قيام الشركات متعددة الجنسيات بتعزيز عمليات صنع القرار لديها وضمان المساءلة في عالم رقمي متزايد؛

✓ هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تستكشف دور مختلف أصحاب المصلحة، مثل المستشارين الضريبيين، في تشكيل آليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بالتخطيط الضريبي الدولي. إن فهم الديناميكيات والتفاعلات بين أصحاب المصلحة هؤلاء يمكن أن يوفر رؤى قيمة حول عمليات واستراتيجيات صنع القرار التي تستخدمها الشركات لأغراض التخطيط الضريبي؛

✓ هناك ندرة في الدراسات المقارنة التي تحلل الاختلافات وأوجه التشابه في آليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات في مختلف البلدان والمناطق؛

✓ هناك نقص في البحوث التي تدرس مدى فعالية آليات الحوكمة الحالية والتدابير التنظيمية في الحد من ممارسات التخطيط الضريبي العدوانية من قبل الشركات متعددة الجنسيات؛

✓ أغلب الدراسات السابقة ركزت على تأثير لحوكمة الشركات على الأداء المالي من ناحية واحدة فقط كما ركزت على الأوضاع الخاصة بكل بلد، بالبعد عن العديد من الأطر القانونية والتنظيمية، المعيارية والثقافية، والعوامل المؤسسية عبر البلدان.

بشكل عام، فإن معالجة هذه الفجوات البحثية ستساهم في فهم أعمق لآليات حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات وتمكين صناع السياسات والمديرين وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز الشفافية والمساءلة والنمو المستدام، مع ضبط ممارسات عمليات التخطيط الضريبي في هذه المنظمات المعقدة.

2.3.1.1 التوجهات المستقبلية في آليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات Future trends in multinational corporate governance mechanisms

تستعد الاتجاهات المستقبلية لدراسات آليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات من ناحية التخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي لاستكشاف العديد من الأبعاد. أولاً، هناك حاجة إلى تحليل متعمق للمشهد الضريبي العالمي المتطور وتأثيره على الشركات متعددة الجنسيات. وسيضمن ذلك دراسة الأطر التنظيمية المتغيرة، مثل مبادرات تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، ومدى فعاليتها في الحد من استراتيجيات

التهرب الضريبي التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يركز البحث على دور العوامل المؤسسية، مثل الأنظمة القانونية، والبيئات السياسية، والأعراف الثقافية، في تشكيل آليات إدارة الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بالتخطيط الضريبي والأداء المالي.

وهذه الأبعاد تتمثل فيما يلي:

- ✓ تتبنى نهجا متعدد التخصصات يجمع بين النظريات والمفاهيم من حوكمة الشركات متعددة الجنسيات، والأعمال التجارية الدولية، والتمويل الدولي، والضرائب الدولية، التوسعات المالية العابرة للحدود والاقتصاد العالمي؛
- ✓ تسليط الضوء على تأثير الأطر التنظيمية والسياقات المؤسسية المختلفة على سلوك التخطيط الضريبي لهذه الشركات؛
- ✓ تحليل التفاعل بين آليات حوكمة الشركات واستراتيجيات التخطيط الضريبي، واستكشاف دور التكنولوجيا، ومعالجة وجهات نظر أصحاب المصلحة، يمكن للباحثين المساهمة في فهم أعمق للديناميكيات المعقدة التي تلعبها. ولن تفيد هذه المعرفة القرارات السياسية فحسب، بل ستعزز أيضاً ممارسات أكثر مسؤولية واستدامة بين الشركات المتعددة الجنسيات في المستقبل؛
- ✓ استخدام منهجيات بحثية صارمة، مثل الدراسات الطولية والتحليلات المقارنة، لالتقاط الطبيعة الديناميكية لآليات حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الأداء المالي.
- ✓ تسليط الضوء على تأثير الأطر القانونية، المالية، التنظيمية والسياقات المؤسسية لمختلف البلدان على سلوك التخطيط الضريبي للشركات المتعددة الجنسيات؛
- ✓ تقديم رؤى قيمة حول كيفية قيام الشركات متعددة الجنسيات بإدارة عملياتها بشكل فعال وتعزيز أدائها المالي في بيئة أعمال عالمية مترابطة بشكل متزايد؛
- ✓ تبني استخدام الفجوات بحثية التي تكون أكثر شمولاً لآليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات، من حيث التخطيط الضريبي الدولي وإرشاد تطوير سياسات ولوائح أكثر فعالية في هذا المجال وتأثير ذلك على الأداء المالي لهذا النوع من الشركات.

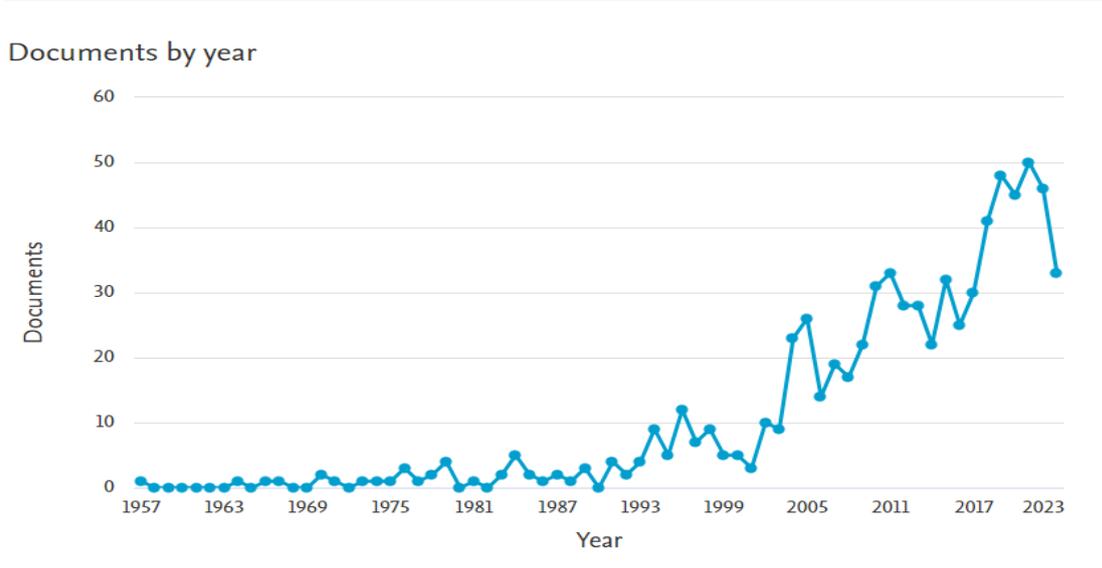
2.1. التحليل البيبليومتري لدراسات التخطيط الضريبي الدولي وعرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية في التخطيط الضريبي الدولي Bibliometric analysis of studies of international tax planning and presentation of research gaps and future directions in international tax planning

في هذا الجزء سيتم التطرق إلى عرض بيانات التحليل البيبليومتري ثم عرض وتحليل نتائج هذا التحليل، وفي الأخير يتم استنتاج الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية لتخطيط الضريبي الدولي.

1.2.1 عرض بيانات التحليل البيبليومتري لدراسات التخطيط الضريبي الدولي Presentation of bibliometric analysis data for studies of international tax planning

استنادا الى قاعدة البيانات Scopus، تم البحث عن متغير التخطيط الضريبي الدولي international "tax planning" AND للدراسات والمنشورات التي تتضمن في عنوانها international tax planning، حيث تم الحصول على 177 دراسة من 1957 إلى غاية الربع الثالث من سنة 2023، وهذا حسب ما يوضحه الشكل رقم (07).

الشكل رقم (07): توزيع الزمني لبيانات التحليل البيبليومتري لمتغير "التخطيط الضريبي الدولي"



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام قاعدة البيانات Scopus

يظهر الشكل أعلاه أن البحث في التخطيط الضريبي الدولي يتزايد بوتيرة منخفضة جدا وهو ما يعكس محدودية البحث في هذا المجال، على الرغم من أن بدايات الدراسات حول هذا الموضوع كانت منذ أزيد من 66 سنة، ففي السنوات الخمس والأربعون الأولى لم تتجاوز عدد الدراسات المنشورة 10 دراسات خلال السنة الواحدة، ومع سنة 2004 ارتفعت عدد الدراسات لتصل الى ذروتها في سنة 2021 بـ 50 دراسة، تليها سنة 2022 بـ 46 دراسة، وبعدها انخفضت لتصل الى 33 دراسة خلال نهاية الربع الثالث سنة 2023. بصفة عامة، لقد تزايد الاهتمام بأبحاث التخطيط الضريبي خلال العشريون سنة الأخيرة وذلك مع تطور التبادل التجاري العالمي واتفاقيات الازدواج الضريبي بين الدول والمناطق الحرة، وأيضا التحالفات الاقتصادية بين الدول، التي تحمي مصالح الشركات وتحافظ على حماية التزاماتها أمام الدول.

2.2.1 عرض وتحليل نتائج التحليل البيبليومتري لدراسات التخطيط الضريبي الدولي Presentation and analysis of the results of bibliometric analysis of international tax planning studies

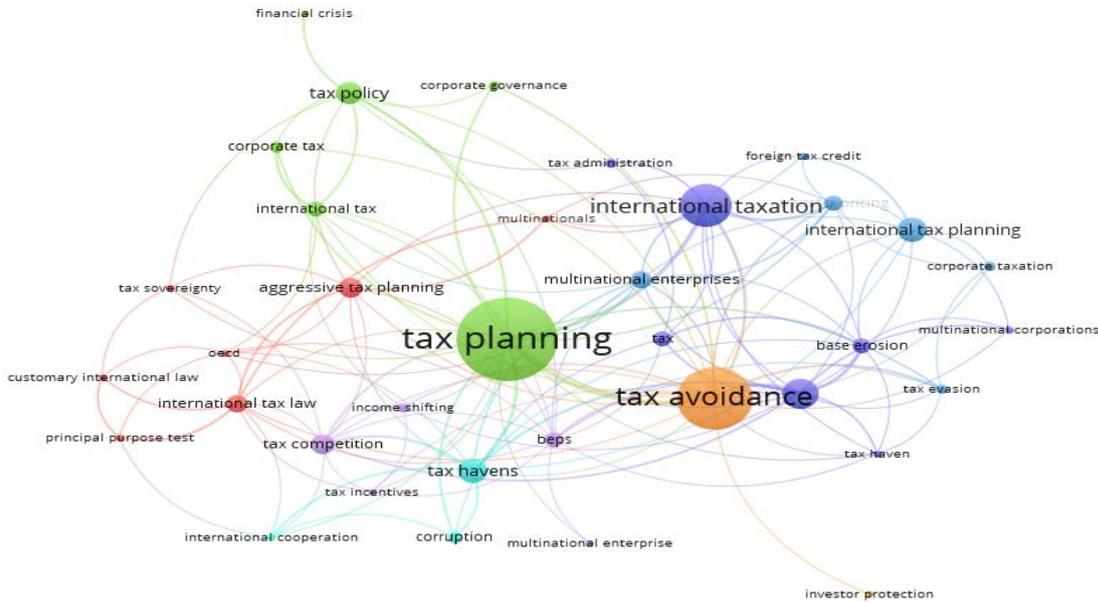
سيتم التطرق في هذا الجزء الى عرض وتحليل مع مناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة البيبليومتريّة، بحيث يتم تحليل المصطلحات الأكثر انتشارا، المؤلفون الأكثر نشرا واستشهادا، المجالات الأكثر إنتاجا، التعاون المشترك بين المؤسسات البحثية المرجعية والدول الأكثر إنتاجا واستشهادا.

1.2.2.1 نتائج الكلمات المفتاحية لدراسات التخطيط الضريبي الدولي international tax planning studies

باستخدام بيانات قاعدة Scopus، يتم تحليل شبكة الكلمات المفتاحية، كثافة الكلمات المفتاحية، مع تحليل تردد الكلمات المفتاحية.

من خلال تحليل المصطلحات المستخدمة في موضوع التخطيط الضريبي الدولي، نجد أن هناك العديد من المصطلحات التي لها علاقة بالتخطيط الضريبي الدولي، حيث يشير حجم الدوائر والذي يمثل عدد الاقتباسات، وأما المسافة بين العناوين فتشير إلى العلاقة بين المصطلحات، كما يمكن تقسيم هذه الشبكة إلى مجموعة عناوين، بحيث أن كل عنقود له لون محدد تكون لها مواضيع مماثلة.

الشكل رقم (08): شبكة الكلمات المفتاحية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك 7 عناوين مكونة من مجموعات لمصطلحات التي أخذت من الدراسات السابقة لموضوع التخطيط الضريبي الدولي، حيث كانت كالتالي:

المجموعة الأولى (باللون الأحمر): تضم كل من القانون الضرائب الدولي (International tax law)، التخطيط الضريبي العدواني (Aggressive tax planning)، القانون الدولي (law Customary international)، الشركات متعددة الجنسيات (Multinationals)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd)، اختبار (principal purpose test)، السيادة الضريبية (Tax sovereignty)؛ المجموعة الثانية (باللون الأزرق): ضمت كل من تآكل القاعدة (Base erosion)، الضرائب الدولية (International taxation)، الشركات متعددة الجنسيات (Multinational corporations)، تحويل الربح (Profit shifting)، الضريبة (Tax)، إدارة الضرائب (Tax administration)، الملاذ

الضريبي (haven Tax)؛ المجموعة الثالثة (باللون الأزرق السماوي): تضمنت كل من التخطيط الضريبي الدولي (International tax planning)، الضرائب على الشركات (Corporate taxation)، الائتمان الضريبي الأجنبي (Foreign tax credit)، المؤسسات متعددة الجنسيات (Multinational enterprises)، التهرب الضريبي (Tax evasion)، التسعير التحويلي (Transfer pricing)؛ المجموعة الرابعة (باللون الأخضر): تضمنت كل من التخطيط الضريبي (tax planning)، حوكمة الشركات (Corporate governance)، ضرائب الشركات (Corporate Tax)، الأزمات المالية (Financial crisis)، الضريبة الدولية (International tax)، السياسة الضريبية (Tax policy)؛ المجموعة الخامسة (باللون البنفسجي): ضمت تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (Beps)، تحويل الدخل (Income shifting)، الشركة متعددة الجنسيات (Multinational enterprise)، المنافسة الضريبية (Tax competition)، الحوافز الضريبية (Tax incentives)؛ المجموعة السادسة (باللون الفيروزي): وقد تضمنت الفساد (Corruption)، التعاون الدولي (International cooperation)، الملاذات الضريبية (Tax havens)؛ المجموعة السابعة (باللون البرتقالي): ضمت كل من التجنب الضريبي (tax avoidance)، حماية المستثمر (Investor protection).

وما تم ملاحظته في هذه الشبكة بأنه على رغم من تعدد المصطلحات وتنوعها مع اختلاف ألوان العناقيد المشكلة لها، إلا أنها تعالج مواضيع ومنشورات متماثلة، تدور حول التخطيط الضريبي الدولي والمواضيع التي تختص فيه، ولتفاصيل أكثر حول المصطلحات يوضح الجدول التالي درجات تكرارها في الدراسات السابقة.

الجدول رقم (03): تردد (تكرار) الكلمات المفتاحية في دراسات التخطيط الضريبي الدولي

Total link strength	التردد	الكلمات المفتاحية	Total link strength	التردد	الكلمات المفتاحية
7	4	Income shifting	44	33	tax planning
5	4	Corporate governance	41	25	tax avoidance
4	4	Corporate taxation	23	17	International taxation
4	4	Tax administration	31	12	Profit shifting
8	4	oecd	21	10	Tax havens
8	3	Tax haven	10	10	International tax planning
7	3	International cooperation	14	9	Tax policy
7	3	Multinationals	15	8	Tax competition
7	3	Principal purpose	12	8	Aggressive tax planning
6	3	Customary international law	17	7	Multinational enterprises
6	3	Tax incentives	16	7	International tax law
5	3	Foreign tax credit	15	6	*beps
5	3	Multinational corporations	14	6	Transfer pricing
5	3	Tax sovereignty	13	6	Base erosion
2	3	Financial crisis	11	6	International tax
2	3	Multinational enterprise	8	6	Tax
1	3	Investor protection	7	5	Corporate tax
0	3	Taxation	6	5	Corruption
			9	4	Tax evasion

*beps : base erosion and profit shifting وتحويل الأرباح والقاعدة الضريبية

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

تم استخراج الجدول أعلاه للكلمات المفتاحية المكرر على الأقل 3 مرات في الدراسات السابقة الخاصة بالتخطيط الضريبي الدولي والمتواجدة على مستوى قاعدة البيانات Scopus، وقد ظهر مصطلح (tax planning)، والذي قد مثل أكثر مصطلح ترددا وتكراراً بـ 44 تكراراً على الاعتبار بأنه مصطلح موجود في جميع الدراسات التي تعالج موضوع التخطيط الضريبي الدولي، يليه مصطلح (tax avoidance) بـ 25 تكراراً كونه المصطلح الأكثر تشابهاً لمصطلح التخطيط الضريبي، وكذلك المصطلحات الأخرى والتي تمس أهم الجوانب في موضوع التخطيط الضريبي الدولي، فقد جاء مصطلح (International taxation) بـ 17 تكراراً، ومصطلح (Profit shifting) بـ 12 تكراراً، وأيضاً (Tax havens) بـ 10 تكرارات.

وقد جاء المصطلح الذي تم البحث بالتحديد (International tax planning) في المرتبة السادسة من حيث التكرارات في الدراسات السابقة بـ 10 تكرارات، وهذا يعني أن المصطلح الشامل للتخطيط الضريبي الدولي لم يتكرر كثيراً في المنشورات السابقة داخل البيانات المدروسة، كما نجد أن أغلب الدراسات قد ركزت على جوانب محددة في موضوع التخطيط الضريبي الدولي، فبالإضافة إلى المصطلحات المذكورة سابقاً، نجد أيضاً المصطلحات المرادفة لبعضها البعض مثل (Multinational enterprises)، (Multinationals)، (Multinational corporations)، (Multinational enterprise)، بتكرارات قدرت بـ 7، 3، 3، 3 على التوالي، وأيضاً مصطلحات (Profit shifting) و (Income shifting) بـ 12 و 4 تكراراً، وأيضاً (Corporate tax) و (Corporate taxation) بعدد 5 و 4 تكراراً، و (Tax) و (Taxation) بعدد تكرارات 6 و 3.

بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر موضوع التخطيط الضريبي الدولي وهي كالتالي: (Tax policy)، (Tax competition)، (Aggressive tax planning)، (International tax law)، (Transfer pricing)، (Base erosion)، (Tax evasion)، (Corruption)، (International tax cooperation)، (Tax haven)، (oecd)، (Tax administration)، (Corporate governance)، (Principal purpose)，(Customary international law)، (Tax incentives)، (Foreign tax credit)، (Tax sovereignty)، (Investor protection)، (Financial crisis). هذا يعكس أهمية التوجه للبحث في التخطيط الضريبي الدولي وما يصاحبها من تأثيرات على حوكمة الشركات والمنافسة العالمية.

2.2.2.1 المؤلفين المرجعيين والأكثر استشهاداً في التخطيط الضريبي الدولي Reference and most cited authors in international tax planning

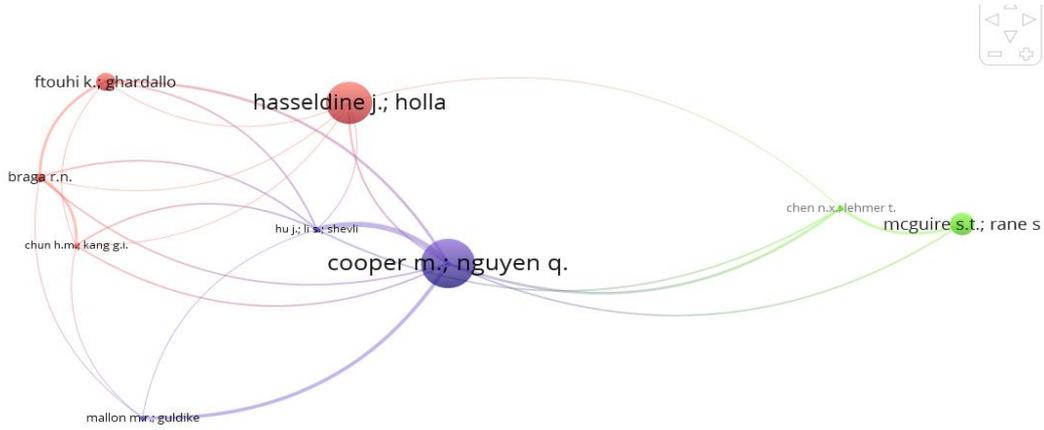
يوضح الجدول الموالي المؤلفين المرجعيين العشر الأوائل من حيث النشر والأكثر استشهاداً في موضوع التخطيط الضريبي الدولي. حيث أن الصادرة كانت للباحثان الانجليزيين cooper m and nguyen q.t.k بثلاث منشورات و 45 استشهاداً، يليهم الباحثين الأمريكيين hasseldine and holland k van der rijit و 37 استشهاداً، ثم يأتي Keen m ; klemm a ; perry v بمنشورين أيضاً و 32 استشهاداً. أما باقي المؤلفين (chen n.x; lehmer t)، (braga r.n)، (ftouhi. k and ghardallou. W)، (mcguire s.t; rane s.g; weaver c.d)، (Mallon, M. R., Guldiken, O., Benischke, M. H., Dong, F., & Nguyen, T.) فلم منشور واحد فقط بمجموع استشهادات بلغ 18، 14، 6، 3، 3، 2 على التوالي. وهذا يدل على أن موضوع التخطيط الضريبي الدولي ذو عدد قليل من المنشورات.

الجدول رقم (04): المؤلفين المرجعيين والأكثر استشهادا في موضوع التخطيط الضريبي الدولي

Total link strength	الاستشهاد	عدد المنشورات	المؤلف
24	45	3	cooper m and nguyen q.t.k
7	37	2	hasseldine and holland k van der rijit
0	32	2	Keen m ; klemm a ; perry v
5	18	1	mcguire s.t; rane s.g; weaver c.d
10	14	1	ftouhi. k and ghardallou. W
12	6	1	braga r.n
9	3	1	chen n.x; lehmer t
7	3	1	Mallon, M. R., Guldiken, O., Benischke, M. H., Dong, F., & Nguyen, T.
16	2	1	hu j; li s; shevlin t
10	2	1	chun. h.m; karng g.i; lee s.h; keun yoo y

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

الشكل رقم (09): المؤلفين المرجعيين والمتعاونين (الأكثر نشرًا واستشهادًا) في البحث في موضوع التخطيط الضريبي الدولي



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة وجود ثلاث مجموعات:

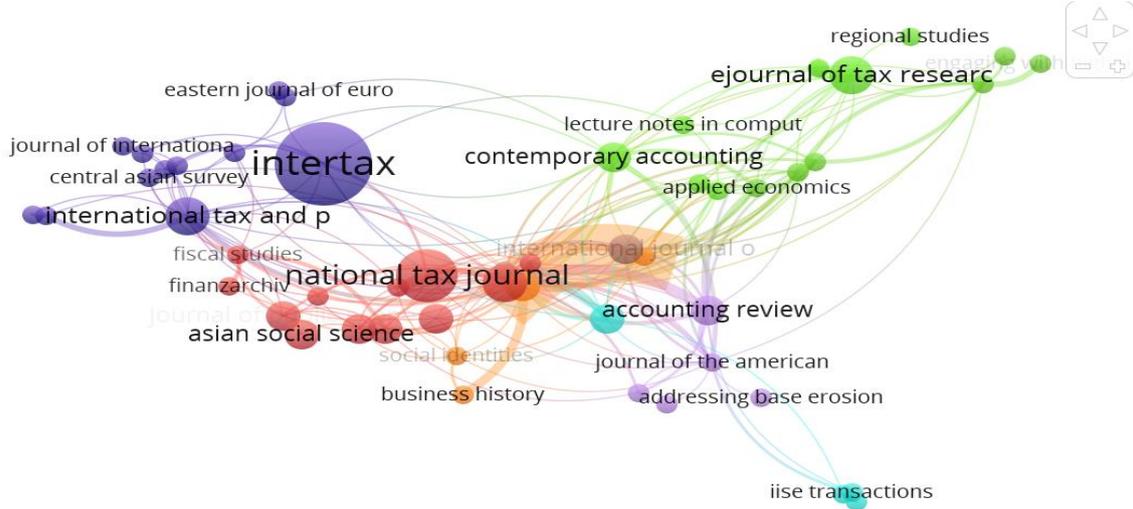
المجموعة الأولى (باللون الأحمر) والتي تشمل كل من: braga r.n الباحث البرازيلي، chun. h.m; karng g.i؛ lee s.h; keun yoo y الباحثين الصينيين، ftouhi. k and ghardallou. W الباحثين التونسي والسعودية، hasseldine and holland k van der rijit، بالرجوع الى قاعدة البيانات نجد أن مواضيع منشوراتهم جد متقاربة والتي تدور حول التخطيط الضريبي والتخطيط الضريبي الدولي؛ أما المجموعة الثانية (باللون البنفسجي) فقد شملت كل من: cooper m and nguyen q.t.k الباحثين الانجليزيين، hu j; li s; shevlin t، الباحثين الصينيين، Mallon, M. R., Guldiken, O., Benischke, M. H., Dong, F., & Nguyen, T. بالرجوع الى البيانات المدروسة نجد أن مجموع منشوراتهم تدور حول موضوع الشركات متعددة الجنسيات والتخطيط الضريبي؛ والمجموعة الثالثة (باللون الأخضر) فقد ضمت كل من: chen n.x; lehmer t

الباحثين الأمريكيين، mcguire s.t; rane s.g; weaver c.d. والذين تشاركوا في منشورات تتمحور حول التخطيط الضريبي وتحويل الأرباح والدوافع الضريبية.

3.2.2.1. The most widely produced and cited journal in international tax planning

الشكل الموالي يوضح المجالات الأكثر إنتاجا واستشهادا في مؤلفات التخطيط الضريبي الدولي.

الشكل رقم (10): المجالات الأكثر إنتاجا واستشهادا في مؤلفات التخطيط الضريبي الدولي



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

لقد تم نشر 177 ورقة بحثية حول موضوع التخطيط الضريبي الدولي في 134 مجلة، يوضح الشكل أعلاه المجالات الأكثر نشرًا واستشهادًا لموضوع آليات حوكمة الشركات.

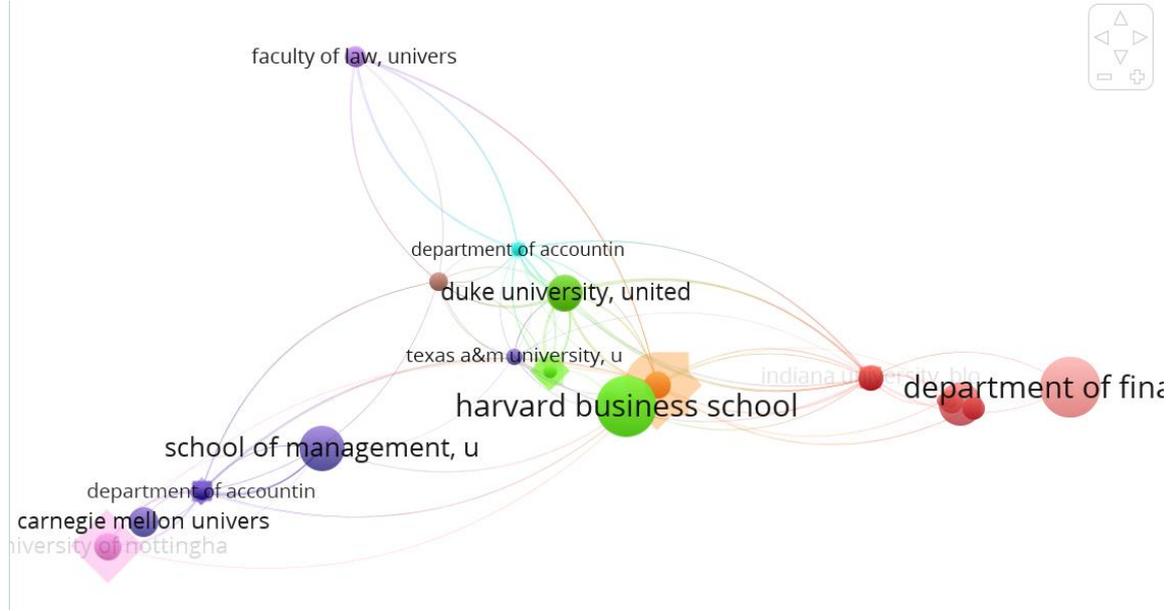
يظهر الشكل (10) أن مجلة Intertax هي المجلة الأكثر نشرًا في موضوع آليات حوكمة الشركات بـ 10 منشورات من 177 ورقة منشورة، أي ما نسبته 5.65%، وهي مجلة أوروبية لها معامل تأثير 7 (سنة 2022)، وهذا يعني أنها مجلة ذات معدل عالي في الاستشهادات، قدر عدد استشهاداتها في موضوع التخطيط الضريبي بـ 7 استشهادات فقط. أما المجلة الأكثر استشهادًا فقد ظهرت مجلة journal of financial economics الأمريكية ذات معامل التأثير 6.988 (سنة 2020)، بمنشور واحد و129 استشهادًا. عادت المجلة الأوروبية European economic review ذات معامل التأثير 7، بمنشور واحد أيضًا و129 استشهادًا.

النتائج تظهر أن المجالات الأكثر إنتاجًا وتنشطًا في مجال الضرائب والمالية، الضرائب على الشركات، الضرائب الدولية، التجارة الدولية، أخلاقيات الأعمال، الحوكمة، المحاسبة والمحاسبة الدولية، الاقتصاد والقانون الدولي، إدارة الأعمال، التهرب الضريبي، المسؤولية الأخلاقية في الأعمال. وهذا يدل على أن الدراسات تهتم بجانب ضرائب الشركات، الضرائب الدولية، والمحاسبة والمالية، بالإضافة إلى الجانب الأخلاقي في إدارة الأعمال.

4.2.2.1. المؤسسات البحثية المرجعية في التخطيط الضريبي الدولي Reference research institutions in international tax planning

الشكل الموالي يبين شبكة المؤسسات البحثية السبابة والأكثر استشهادا في موضوع التخطيط الضريبي الدولي:

الشكل رقم (11): شبكة المؤسسات البحثية المرجعية المتعاونة في موضوع التخطيط الضريبي الدولي



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

من خلال الشكل السابق الذي يظهر لنا مجموعة من المؤسسات البحثية الأكثر استشهادا في موضوع التخطيط الضريبي الدولي (على الأقل 10 استشهادات). وتقسيم هذه المؤسسات إلى عشر عناقيد أو مجموعات والتي تبرز بألوان مختلفة في الشكل من حيث تقارب أو تباعد المؤسسات البحثية من ناحية عدد الاستشهادات، ولكن سيتم عرض أهم 5 مؤسسات من بين 260 مؤسسة بحثية أنتجت بحوث ومنشورات في موضوع آلي، حيث برزت كل من Harvard business school, USA و university of Michigan business school, USA كأهم مؤسستين بحثيتين لها عدد من الاستشهادات متساوي والذي قدر بـ 129 استشهاد، مع معامل تأثير 69 متساوي أيضا، تليهما كل من department of finance, Canada و university of Toronto، و university of Toronto بـ 129 استشهاد ومعامل تأثير بلغ 24، تليها school of management, university of Southampton، و USA بـ 81 استشهادا بمعامل تأثير بلغ 17. كما لاحظنا أن هنالك مؤسسة higher institute of management of Tunisia، Tunisia هي المؤسسة العربية التي احتلت المركز 41 من بين المؤسسات المرجعية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي، بـ 14 استشهاد.

في الأخير، يمكننا ملاحظة أنه يوجد استشهاد معتبر من مجموعة البحوث التي تنشرها كل المؤسسات البحثية سابقة الذكر، والتي تعد من بين أهم المؤسسات البحثية التي لا بد للباحثين بالعودة الى بحوثها ومنشوراتها بهدف الاستفادة منها في موضوع التخطيط الضريبي الدولي وجميع البحوث المقاربة له.

5.2.2.1 الدول المرجعية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي Reference countries on the subject of international tax planning

لقد تم نشر مجموعة واسعة من المواضيع الخاصة بالتخطيط الضريبي الدولي في قاعدة Scopus من قبل 51 دولة في مختلف أنحاء العالم باعتبارها قاعدة متاحة دولياً. ويظهر الجدول رقم (05) أهم 15 دولة انتاج للمنشورات المرجعية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية هيمنت على عدد المنشورات بـ 37 منشور وعدد استشهادات قدر بـ 518 استشهاداً، تليها المملكة المتحدة بـ 17 منشورا، و302 استشهاداً، تليها كل من ألمانيا وروسيا وفرنسا وهولندا بجمهورية التشيك بـ 15، 11، 7، 7، 7 منشورا على التوالي، مع عدد استشهادات 42، 13، 22، 15، 19 على التوالي، تليها كندا بستة منشورات لكنها تفوقت من حيث الاستشهادات بـ 208 استشهاداً، تليها هونكونج والبرازيل، إيطاليا، متساوية بستة منشورات، وعدد استشهادات بلغ 76، 13، 7 على التوالي، تليها الصين، سويسرا، أستراليا، متساوية بأربعة منشورات لكل دولة، وعدد استشهادات 35، 41، 31، لتأتي رومانيا منفردة بثلاث منشورات وخمسة استشهادات.

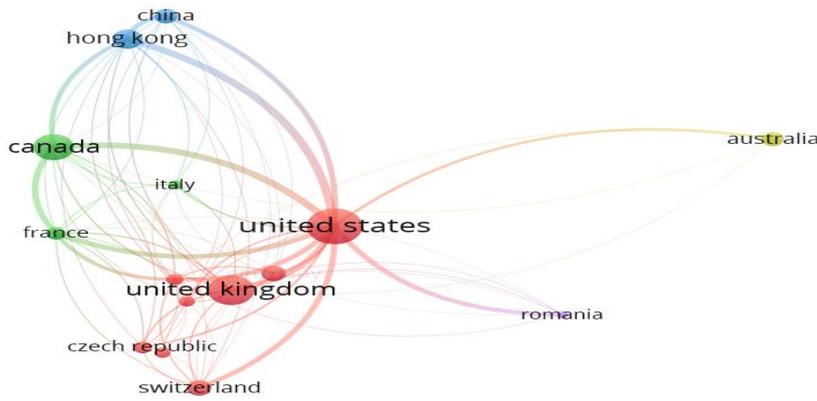
الجدول رقم (05): قائمة الدول الأكثر نشرًا واستشهاداً في آليات حوكمة الشركات

الدول	عدد المنشورات	عدد الاستشهادات	متوسط الاستشهاد	رتبة الاستشهاد
الولايات المتحدة الأمريكية	37	518	1449	1
المملكة المتحدة	17	302	301	2
ألمانيا	15	42	53	5
روسيا الفيدرالية	11	13	10	12
فرنسا	7	22	418	9
هولندا	7	15	68	11
جمهورية التشيك	7	19	280	10
كندا	6	208	510	3
هونكونج	6	76	488	4
البرازيل	6	13	46	13
إيطاليا	6	7	39	14
الصين	4	35	156	7
سويسرا	4	41	247	6
أستراليا	4	31	47	8
رومانيا	3	5	134	15

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

الشكل في الأسفل يوضح 15 دولة الأولى نشرًا والمرجعية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي، في الدراسات المنشورة على قاعدة Scopus، الخاصة بالمواضيع التي تدرس الجوانب المختلفة من التخطيط الضريبي الدولي.

الشكل رقم (12): شبكة الدول المتعاونة المرجعية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

من خلال شبكة التعاون الدولي تم تحديد ثلاث دول مرجعية في الموضوع محل الدراسة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة وكندا. ويمثل حجم الدوائر علاقة التعاون بين الدول أما سمك الروابط فيدل على قوة التعاون بينها والمسافة بينهم تمثل الترابط أو التباعد، أما الألوان فتمثل كل مجموعة. بالرجوع الى الشكل السابق نميز ثلاث مجموعات رئيسية وهي كالتالي: المجموعة الأولى (باللون الأحمر) وتضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، جمهورية التشيك، سويسرا، روسيا الفيدرالية، هولندا، ألمانيا والبرازيل؛ المجموعة الثانية (باللون الأخضر) وشملت كل من كندا، فرنسا وإيطاليا؛ المجموعة الثالثة (باللون الأزرق) فقد ضمت كل من الصين وهونكونج؛ وهناك مجموعتين صغيرتين الرابعة (باللون الأصفر) تضمنت أستراليا، والخامسة (باللون البنفسجي) وقد ضمت رومانيا. هذه التجمعات هي دلالة على التعاون في الإنتاج والنشر ويرجع هذا التعاون لأسباب عدة، قد يكون أولها اللغة مثل (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) و(الصين وهونكونج)، أو أسباب سياسية مثل (فرنسا وإيطاليا وكندا).

3.2.1. عرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية لدراسات التخطيط الضريبي الدولي Presenting research gaps and future directions for international tax planning studies

من خلال التحليل البيبليومتري للدراسات السابقة للتخطيط الضريبي الدولي والتي شكلت المفاهيم الرئيسية للموضوع، والذي يعتبر موضع دراسة مستمرة تتطور بتطور العوامل التي تشكل عالم الاقتصاد والتجارة الدولية. ومع ذلك نجد أن هنالك العديد من الفجوات البحثية التي لم تتم معالجتها من طرف الباحثين في هذا المجال المعقد سريع التطور، ومن هنا يمكننا الوقف على أهم الفجوات البحثية وكذا التوجهات المستقبلية في دراسات التخطيط الضريبي الدولي.

1.3.2.1 الفجوات البحثية في دراسات التخطيط الضريبي الدولي Research gaps in international tax planning studies

تعد الفجوات البحثية في الدراسات السابقة في موضوع التخطيط الضريبي الدولي الى العديد من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل لتعزيز فهمنا لهذا المجال المعقد. من خلال التحليل البيبليومتري للدراسات السابقة ظهرت مجموعة من الفجوات البحثية المهمة، والمتمثلة من وجهة نظرنا في:

- ✓ عدم وجود دراسات تعطي تحليلا شاملا للأثار طويلة المدى لاستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي على مختلف أصحاب المصلحة؛
- ✓ ندرة البحوث والمنشورات حول الآثار الأخلاقية للتخطيط الضريبي الدولي، بما في ذلك استغلال الثغرات القانونية والانخراط في أعمال التخطيط الضريبي العدواني؛
- ✓ تم الاغفال على العلاقة بين الملاذات الضريبية والشركات متعددة الجنسيات والبلدان المضيفة، التي يمكن أن توفر رؤية حول الآليات الكامنة وراء استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي وعواقبه؛
- ✓ تم التغافل على بعض العناصر والعوامل المهمة مثل آثار الرقمنة الضريبية (رقمنة السلطات الضريبي في جميع أنحاء العالم)، المعاملات التجارية الرقمية وصعود الاقتصاد الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى البحوث التي تدرس تأثير التقنيات الناشئة، مثل blockchain والذكاء الاصطناعي على التخطيط الضريبي الدولي؛
- ✓ ركزت العديد من الدراسات على تأثير التخطيط الضريبي على الأداء المالي العام للشركات المتعددة الجنسيات، ولكن هناك حاجة لمزيد من التحليل المتعمق لمقاييس مالية محددة مثل الربحية والعائد على الاستثمار والتدفق النقدي، وكيفية تأثير استراتيجيات التخطيط الضريبي على مؤشرات الأداء المالي الرئيسية هذه التي يمكن أن توفر فهماً أكثر دقة للعلاقة بين التخطيط الضريبي والأداء المالي؛
- ✓ ركزت معظم الدراسات السابقة على البلدان المتقدمة، متجاهلة التحديات والفرص الفريدة التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الأسواق الناشئة، حيث إن إجراء البحوث في هذه السياقات يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة حول فعالية استراتيجيات التخطيط الضريبي في البيئات الاقتصادية والقانونية والمؤسسية المختلفة.

2.3.2.1 التوجهات المستقبلية في التخطيط الضريبي الدولي Future trends in international tax planning

إن التوجهات المستقبلية في الدراسات السابقة حول التخطيط الضريبي الدولي تحمل انعكاسات هامة على مجال الضرائب والنظم الاقتصادية العالمية. فمع تطور المعاملات الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات، وأيضاً استمرار البلدان في التغلب على تعقيدات الضرائب الدولية، أدرك الباحثون وصناع السياسات على حد سواء الحاجة إلى مزيد من البحوث لمعالجة التحديات والفرص الناشئة. من هذه التوجهات ما يلي:

- ✓ تأثير رقمنة السلطات الضريبية على التخطيط الضريبي الدولي في ظل تعقيدات نظام الضرائب الدولية وتحديات الفرص الناشئة مع صعود الاقتصاديات الرقمية؛

- ✓ استكشاف مدى فعالية التدابير المختلفة مثل تنفيذ مشروع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS) من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- ✓ دراسة آثار التخطيط الضريبي الدولي على الاقتصادات النامية وإمكانية تعزيز التنمية المستدامة. حيث إن فهم كيفية تأثير ممارسات التخطيط الضريبي على عدم المساواة في الدخل، والنمو الاقتصادي، والرعاية الاجتماعية في البلدان النامية يمكن أن يفيد صناع السياسات ويساعد في صياغة سياسات ضريبية عادلة وشاملة؛
- ✓ التركيز على البحث في آثار التخطيط الضريبي الدولي على المقاييس المالية مثل الربحية والعائد على الاستثمار والتدفق النقدي، وكيفية تأثير استراتيجيات التخطيط الضريبي على مؤشرات الأداء المالي الرئيسية هذه التي يمكن أن توفر فهماً أكثر دقة للعلاقة بين التخطيط الضريبي والأداء المالي.

3.1. التحليل البيبليومتري لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات وعرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية في لأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات

Bibliometric analysis of studies on the financial performance of multinational companies and presenting research gaps and future directions in the financial performance of multinational companies

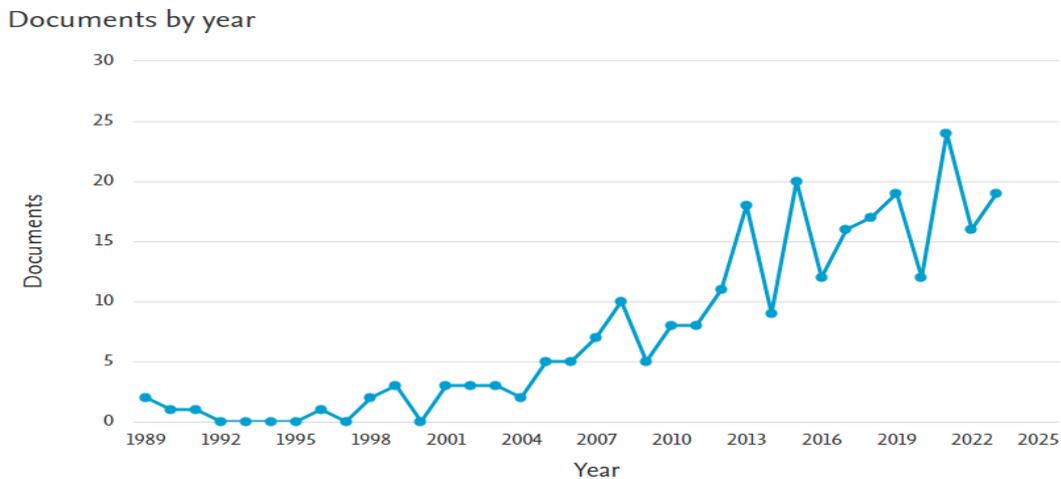
في هذا الجزء سيتم التطرق إلى عرض بيانات التحليل البيبليومتري ثم عرض وتحليل نتائج هذا التحليل، وفي الأخير يتم استنتاج الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية للأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

1.3.1 عرض بيانات التحليل البيبليومتري لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات

Presentation of bibliometric analysis data for studies of the financial performance of multinational companies

استناداً إلى قاعدة البيانات Scopus، تم البحث عن متغير آليات حوكمة الشركات Financial AND performance AND multinational AND companies للدراسات والمنشورات السابقة، حيث تم الحصول على 257 منشور من 1989 إلى غاية الربع الثالث من سنة 2023، وهذا حسب ما يوضحه الشكل.

الشكل رقم (13): توزيع بيانات التحليل البيبليومتري لمتغير الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام قاعدة البيانات Scopus

من خلال الشكل أعلاه يظهر أن البحث في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات يتزايد بوتيرة منخفضة منذ سنة 1989، الى أن وصل ذروته في سنة 2021 بـ 24 دراسة، وانخفض الإنتاج البحثي فيه بعدها ليصل الى 16 دراسة سنة 2022، ليرتفع بعدها خلال الربع الثالث من سنة 2023 ليصل الى 19 دراسة. تدل هذه الاحصائيات على محدودية البحث في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات رغم أهمية الموضوع ومدى تأثيره على عالم الأعمال المعاصر والمستقبلي، كون الشركات متعددة الجنسيات تعد واحدة من أهم ركائز الاقتصاديات المتقدمة التي تعطي أكبر القيم المضافة للدول والتحالفات الاقتصادية الكبرى.

2.1.1. عرض وتحليل نتائج التحليل البيبليومتري لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Presentation and analysis of the results of bibliometric analysis of studies of the financial performance of multinational companies

سيتم التطرق في هذا الجزء الى عرض وتحليل مع مناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة البيبليومترية، بحيث يتم تحليل المصطلحات الأكثر انتشارا، المؤلفون الأكثر نشرا واستشهادا، المجالات الأكثر إنتاجا واستشهادا، التعاون بين المؤسسات البحثية المرجعية والدول الأكثر استشهادا.

1.2.1.4. نتائج الكلمات المفتاحية لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Keyword results of studies of the financial performance of multinational companies

باستخدام بيانات قاعدة Scopus، تم استخراج الجدول الموالي للكلمات المفتاحية الأكثر استخداما في المنشورات الخاصة بالأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

الجدول رقم (06): تردد (تكرار) الكلمات المفتاحية في دراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات

Total link strength	التردد	الكلمات المفتاحية	Total link strength	التردد	الكلمات المفتاحية
1	5	Business performance	12	21	Financial performance
1	5	Supply chain management	11	14	Multinational companies
5	4	Corporate social performance	8	11	Performance
5	4	Russia	7	10	Firm performance
4	4	Case study	6	10	Corporate social responsibility
4	4	Corporate financial performance	2	9	corporate governance
3	4	China	5	8	Foreign direct investment
3	4	Human resource management	5	8	Sustainability
3	4	Multinational enterprises	7	7	India
2	4	Company performance	7	7	innovation
2	4	Efficiency	5	5	Multinational corporations
1	4	Multinational company	4	5	Globalization
			3	5	Emerging markets

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

من خلال الجدول أعلاه وبعد ادخال البيانات الى برنامج VOSviewer وفحصنا مجموعة الكلمات المفتاحية التي تمس موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، أظهرت النتائج وجود 25 مصطلح الأكثر ترددا في المنشورات التي تتعلق بالموضوع محل البحث، وقد ظهر مصطلح (Financial performance)،

والذي يمثل أكثر مصطلح تكرارا بـ 21، يليه مباشرة مصطلح (Multinational companies) بـ 14 تكرار، على اعتبار أنهما المصطلحين الأكثر استعمالا في الدراسات التي تعالج موضوع الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات.

مع ملاحظة وجود تشابه كبير في مجموعة من المصطلحات مثل (Financial performance) الأكبر تكرار، (Performance) بـ 11 تكرار، (Firm performance) بـ 10 تكرارات، (Business performance) بـ 5 تكرارات، (Corporate financial performance) و (Company performance) متساوية بـ 4 تكرارات. والتي ترمي كلها الى الأداء أو الأداء المالي للشركات أو للأعمال وبالتالي فهي تخدم نفس الغرض. وأيضا تكرار مصطلحات مماثلة لمصطلح الشركات متعددة الجنسيات وهي (Multinational companies) بـ 14 تكرار، (Multinational corporations) بـ 5 تكرارات، (Multinational enterprises) و (Multinational company) متساوية بـ 4 تكرارات. كما تم استبعاد المصطلحات التي قد تكون موجودة في معظم الملخصات مثل (Case study)، وأيضا أسماء الدول مثل (India)، (Russia)، (China).

من خلال الجدول أعلاه بروز مصطلحات لها علاقة بجوانب مهمة في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات والتي تكررت بشكل معتبر، مثل الاحتيال المباشر للاستثمار (Foreign direct investment) بـ 8 تكرارات، الاستمرارية (Sustainability) أيضا 8 تكرارات، الابتكار (innovation) بـ 7 تكرارات، العولمة (Globalization) والأسواق الناشئة (Emerging markets) وإدارة سلاسل التوريد (Supply chain management) بـ 5 تكرارات لكل مصطلح، الكفاءة (Efficiency) بـ 4 تكرارات. كما ظهر مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركة (Corporate social responsibility) بـ 10 تكرارات، والأداء الاجتماعي للشركة (Corporate social performance) بـ 4 تكرارات ومصطلح إدارة الموارد البشرية (Human resource management) بـ 4 تكرارات، وهذا يدل على الاهتمام بالجانب الاجتماعي للشركات متعددة الجنسيات وربطها بالأداء المالي للشركات، في المنشورات التي تعنى بالموضوع محل الدراسة.

• تحليل شبكة المصطلحات Terminology network analysis:

ومن خلال الشكل أسفله، تظهر شبكة المصطلحات الأكثر بروزا في منشورات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، تبين الشبكة وجود أربعة مجموعات، توضح الدوائر الكبيرة المصطلحات الأكثر تكرارا في الكثير من المنشورات، أول مجموعة باللون الأصفر حيث شملت كل من مصطلح الأداء المالي (Financial performance)، حوكمة الشركات (corporate governance) ومصطلح الشركات متعددة الجنسيات (Multinational company) تظهر دائرتها من وراء دائرة (الأداء المالي)، مما يدل على أن هذه المجموعة تهتم بالأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات وحوكمة الشركات، وهو الجزء الأكبر من الموضوع الكلي لدراستنا، ترتبط هذه المجموعة علاقة قوية مع المجموعة بالأزرق السماوي، (ملاحظة من خلال حجم الروابط بين المجموعتين)، والتي تضمنت كل من الشركات متعددة الجنسيات (Multinational companies)، وإدارة الموارد البشرية (Human resource management). وأيضا ارتباطها بالمجموعة الحمراء التي تشكلت من

المصطلحات المتصلة بموضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، مثل الأداء (Performance)، الأسواق الناشئة (Emerging markets)، إدارة سلاسل التوريد (Supply chain management)، الكفاءة (Efficiency)، الاستدامة (Sustainability).

أيضا ارتبطت المجموعة التي باللون الأخضر مع المجموعتين السابقتين بقرب المصطلحات لكنها أخذت بعض الشيء تدور حول المصطلحات التي تمس التوسع العالمي للشركات، حيث أنها تضمنت كل من أداء الشركات (Firm performance)، أيضا مصطلح آخر مرادف للشركات متعددة الجنسيات (Multinational corporations)، انتحال (تزوير) الاستثمار المباشر (Foreign direct investment) والعولمة (Globalization).

كما برز مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركة (Corporate social responsibility)، الأداء الاجتماعي للشركة (Corporate social performance)، مع مصطلحي الأداء المالي للشركة (Corporate financial performance) والشركات متعددة الجنسيات (Multinational enterprises)، في المجموعة الزرقاء وهذا ما يثبت أن الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات يعبر حتى المسؤولية الاجتماعية لهذا النوع من الشركات. في المجموعة الأخيرة، المجموعة التي توسطت جميع المجموعات وهي باللون البنفسجي فشملت كل من مصطلحي أداء الشركة (Company performance) والابتكار (innovation)، وهذه المجموعة أبرزت أنه لا بد بأن يتميز أداء الشامل للشركات بالابتكار حيث شملتهما جنبا إلى جنب.

الشكل رقم (14): شبكة الكلمات المفتاحية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

هذا يعكس أهمية التوجه للبحث في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات وما يصاحبها من تأثيرات حوكمة الشركات والاستمرارية في بيئات ونظم سياسية مختلفة.

2.2.3.1 المؤلفين المرجعيين والأكثر استشهادا في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
The most cited and referenced authors on the subject of financial performance of multinational corporations

يوضح الجدول والشكل أسفله المؤلفين المرجعيين العشر الأوائل من حيث النشر والأكثر استشهادا في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. حيث أن الصادرة من حيث لأكثر المنشورات كانت للباحثة الفنلندية (Kihn lili-anne) بـ 3 منشورات، يليها الباحثان البولنديان (Stor m.; haromszeki l.)، الباحثين الدنماركيين (Burlacu o.s.; turek rahoveanu m.m) متساويون بمنشورين، وباقي المؤلفون بمنشور واحد فقط. أما الصادرة من حيث الأكثر استشهادا، فذهبت الى الباحثين الأمريكيين (Newman k.l; nollen s.d.) بـ 771 استشهاد، يليهم الباحثين (Manova k.; wei s-j.; zhang z) بـ 206 استشهادا، يليهم الباحث الألماني (Hoffmann w.h.) بـ 154 استشهادا، يليه كل من الباحثين (Martinez-ferrero j ; frias-aceituno j.v.)، (Bae j.; Leal s.; vrija ; warmelink l; vernham z; fisher)، (Sroufe r.)، (chen s.j.; wan t.w.d.; lawler j.j; walumbwa f.o. (r.p) بـ 134، 129، و 96 استشهادا. حيث يبين عدد مرات الاستشهاد مدى تأثير منشورات المؤلفين في وسط النشر، وأيضا تعكس جودة بحوثهم العلمية.

الجدول رقم (07): المؤلفين المرجعيين والأكثر استشهادا في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات

Total link strength	الاستشهاد	المنشورات	المؤلف
11	30	3	Kihn l.-a
10	2	2	Stor m.; haromszeki l.
0	0	2	Burlacu o.s.; turek rahoveanu m.m
2	771	1	Newman k.l; nollen s.d.
0	206	1	Manova k.; wei s-j.; zhang z.
0	154	1	Hoffmann w.h.
12	134	1	Martinez-ferrero j ; frias-aceituno j.v.
5	129	1	Bae j.; chen s.j.; wan t.w.d.; lawler j.j; walumbwa f.o.
4	115	1	Sroufe r.
0	96	1	Leal s.; vrija ; warmelink l; vernham z; fisher r.p

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

الشكل رقم (15): المؤلفين المرجعيين (الأكثر نشرا واستشهادا) في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

3.2.3.1. المجالات الأكثر إنتاجا واستشهادا في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات The most widely produced and cited journals on the subject of financial performance of multinational companies

الشكل الموالي يوضح المجالات الأكثر إنتاجا واستشهادا في مؤلفات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

الشكل رقم (16): المجالات الأكثر إنتاجا واستشهادا في منشورات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

لقد تم نشر 257 منشور بحثي حول موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات في 206 مجلة، يوضح الشكل أعلاه المجالات الأكثر نشرا واستشهادا لموضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

يظهر الشكل (16) أن مجلة Journal of cleaner production هي المجلة الأكثر نشرا في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات بـ 6 منشورات، وهي مجلة أوروبية لها معامل تأثير 11.072 (سنة 2021)، وهذا يعنى أنها مجلة ذات معدل عالي في الاستشهادات، قدر عدد استشاداتها في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات بـ 320 استشهادا. أما المجلة الأكثر استشهادا فقد ظهرت مجلة international journal of business studies الكندية ذات معامل التأثير 11.3 (سنة 2020)، بـ 4 منشورات و853 استشهادا. تليهم مجلة business strategy and the environment ذات معامل التأثير 7، بـ 5 منشورات بـ 284 استشهادا. تليهم مجلة international journal of human resource management بمنشورين و216 استشهادا، ومجلة journal of business ethics بثلاث منشورات و138 استشهادا. وقد كانت هذه أبرز المجالات التي نشرت في الموضوع محل الدراسة.

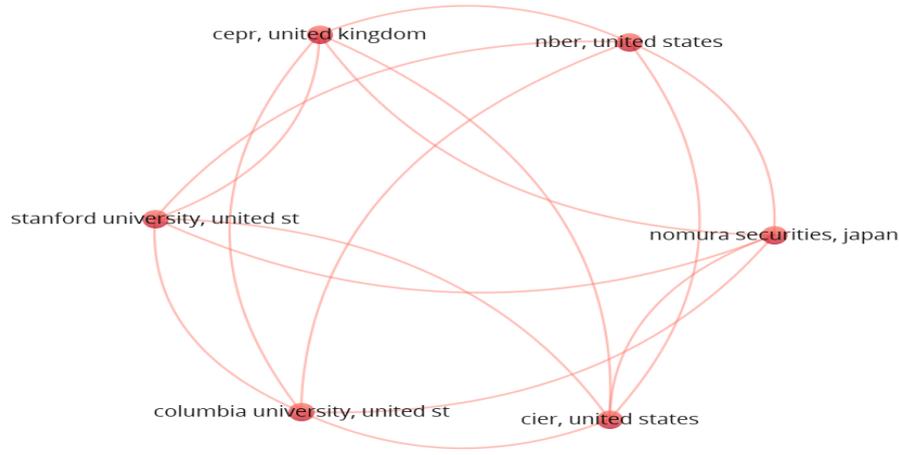
النتائج تظهر أن المجالات الأكثر إنتاجا وتنشط في مجال دراسات إدارة الأعمال الدولية، استراتيجيات الأعمال، التجارة الدولية، أخلاقيات الأعمال والاقتصاد والقانون الدولي، إدارة الأعمال. وهذا يدل على أن

الدراسات تهتم بجانب الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة الى الجانب الأخلاقي في إدارة الأعمال.

4.2.3.1 المؤسسات البحثية المرجعية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Reference research institutions on the subject of the financial performance of multinational companies

الشكل الموالي يبين شبكة المؤسسات البحثية السابقة والأكثر استشهادا في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات:

الشكل رقم (17): شبكة المؤسسات البحثية المرجعية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

لقد شاركت مجموعة من المؤسسات البحثية في تأليف منشورات حول موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. ويوضح لنا الشكل السابق أكثر 10 مؤسسات بحثا واستشهادا في مجال الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات الأعلى رتبة على أساس عدد المنشورات، من حيث عدد الاستشهادات تساوت ست مؤسسات الأولى وهي (cepr, united kingdom)، (cier, united states)، (columbia university, US)، (stanford university, US)، (nber, US)، (nomura securities, japan) بـ 206 استشهاد لكل مؤسسة، ومتوسط معامل تأثير 385. وتلتهم الأربع مؤسسات الباقية (department of management ii, university of Granada,) (department of management, university of Cádiz, Spain)، (faculty of business studies, esumer)، (university, Colombia) بـ 71 استشهاد لكل مؤسسة، ومتوسط معامل تأثير بـ 531.

من خلال ما سبق، يمكننا ملاحظة أنه يوجد استشهاد معتبر من مجموعة البحوث التي تنشرها كل المؤسسات البحثية سابقة الذكر، والتي تعد من بين أهم المؤسسات البحثية التي لا بد للباحثين بالعودة الى بحوثها ومنشوراتها بهدف الاستفادة منها في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

5.2.3.4. الدول المرجعية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Reference countries on the subject of the financial performance of multinational companies

لقد تم نشر مجموعة واسعة من المواضيع الخاصة بالأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات في قاعدة Scopus من قبل 67 دولة في مختلف أنحاء العالم باعتبارها قاعدة متاحة دولياً. ويظهر الجدول رقم (08) أهم 18 دولة انتاج للمنشورات المرجعية في موضوع التخطيط الضريبي الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية هيمنت على عدد المنشورات بـ 44 منشور وعدد استشهادات قدر بـ 1833 استشهادا، تليها المملكة المتحدة بـ 22 منشورا، و667 استشهادا، تليها كل من الهند، الصين، البرازيل، إسبانيا، فلندا وهولندا بـ 15، 14، 14، 13، 11، 11 منشورا على التوالي، مع عدد استشهادات 51، 692، 306، 392، 208، 101 على التوالي، تليها أستراليا وفرنسا بعشرة منشورات أما من ناحية الاستشهادات فكانت 227، 192 استشهادا، تليها إيطاليا وماليزيا، متساوية بتسعة منشورات، وعدد استشهادات بلغ 278، 101 على التوالي، تليها إيرلندا بثمانية منشورات و82 استشهادا، تليها كوريا الجنوبية وتايوان، متساوية بسبعة منشورات لكل دولة، وعدد استشهادات 182، 155، لتأتي البرتغال، ألمانيا وكندا بـ 6، 5، 4 منشورات، و152، 96، 103 استشهادات.

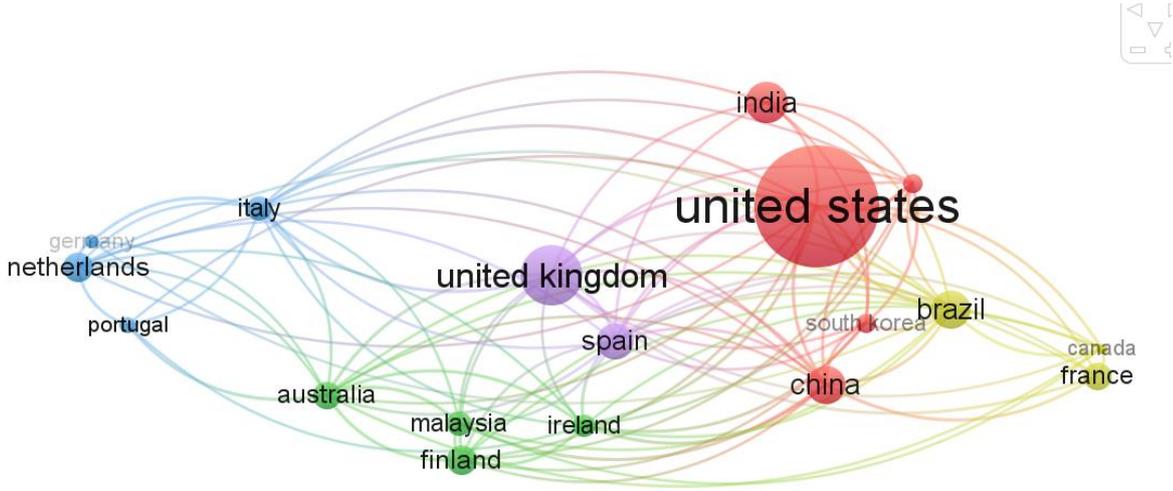
الجدول رقم (08): قائمة الدول الأكثر نشرًا واستشهادا في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات

رتبة الاستشهاد	متوسط الاستشهاد	عدد الاستشهادات	عدد المنشورات	الدول
1	974	1833	44	الولايات المتحدة الأمريكية
2	883	667	22	المملكة المتحدة
13	51	146	15	الهند
16	692	88	14	الصين
12	306	150	14	البرازيل
3	392	441	13	إسبانيا
9	208	167	11	فلندا
7	101	184	11	هولندا
5	470	227	10	أستراليا
6	342	192	10	فرنسا
4	315	278	9	إيطاليا
15	180	101	9	ماليزيا
17	477	82	8	إيرلندا
8	512	182	7	كوريا الجنوبية
10	182	155	7	تايوان
11	97	152	6	البرتغال
18	156	69	5	ألمانيا
14	354	103	4	كندا

المصدر: مخرجات برنامج VOSviewer

الشكل في الأسفل يوضح 18 دولة الأولى نشرًا والتعاون ومرجعية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، في الدراسات المنشورة على قاعدة Scopus، الخاصة بالمواضيع التي تدرس الجوانب المختلفة من الأداء المالي.

الشكل رقم (18): شبكة الدول المتعاونة والمرجعية في موضوع الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج VOSviewer.

من خلال شبكة التعاون الدولي تم تحديد خمس مجموعات تعاون. ويمثل حجم الدوائر علاقة التعاون بين الدول أما سمك الروابط فيدل على قوة التعاون بينها والمسافة بينهم تمثل الترابط أو التباعد، أما الألوان فتمثل كل مجموعة. بالرجوع الى الشكل السابق نميز ما يلي: المجموعة الأولى (باللون الأحمر) وتضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، الصين كوريا الجنوبية وتايوان؛ المجموعة الثانية (باللون البنفسجي) وشملت كل من المملكة المتحدة واسبانيا؛ المجموعة الثالثة (باللون الأصفر) فقد ضمت كل من البرازيل فرنسا وكندا؛ وهناك مجموعة الرابعة (باللون الأزرق) تضمنت كل من إيطاليا، هولندا، البرتغال، وألمانيا، والخامسة (باللون الأخضر) وقد ضمت كل من أستراليا، ماليزيا، إيرلندا، فنلندا. هذه التجمعات هي دلالة على التعاون في الإنتاج والنشر ويرجع هذا التعاون لأسباب عدة، قد تتمثل في اللغة، قرب الجغرافي، السياسي والاقتصادي.

3.3.1 عرض الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية لدراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Presenting research gaps and future directions for studies of the financial performance of multinational companies

لقد كان البحث في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات أمراً مهماً للدراسة في الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال. وعلى الرغم من الأبحاث المكثفة التي أجريت في هذا المجال، هناك العديد من الفجوات البحثية التي تمت ملاحظتها من خلال التحليل البيبليومتري الذي قمنا به. فعلى الرغم من البحث في زوايا محددة من الموضوع إلى أنه لا يزال هناك نقص معتبر في البحوث الأكثر شمولاً لعدد أكبر من زوايا الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي سنقوم هنا باستعراض مجموعة من أهم الفجوات البحثية وكذا التوجهات المستقبلية في الأداء المالي لهذه الشركات.

1.3.3.1 الفجوات البحثية في دراسات الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Research gaps in studies of the financial performance of multinational corporations

من خلال التطرق الى التحليل البيبليومتري لموضوع الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات من خلال الدراسات السابقة التي بحثت في الموضوع ونشرت حوله، ظهرت بعض من الفجوات البحثية والتي تركز على النقاط التالية:

- ✓ التركيز البحثي المحدود على العوامل المحددة التي تؤثر على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. في حين أن هناك دراسات تبحث في محددات مختلفة مثل حجم الشركة ونوع الصناعة وظروف السوق، إلا أن هناك حاجة إلى بحث أكثر شمولاً يأخذ في الاعتبار التفاعل المعقد بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؛
- ✓ الاهتمام المحدود في البحوث بالاختلافات السياقية بين البلدان والمناطق. حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل في بيئات اقتصادية وسياسية واجتماعية متنوعة، ويمكن لهذه العوامل السياقية أن تؤثر بشكل كبير على أدائها المالي.
- ✓ ركزت غالبية الأبحاث الحالية على الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة والراسخة، وأهملت دراسة الشركات المتعددة الجنسيات الأصغر أو الناشئة؛
- ✓ نقص في الدراسات الطولية التي تدرس الأداء المالي الطويل الأجل للشركات المتعددة الجنسيات؛
- ✓ الاهتمام المحدود بدور الاقتصادات الناشئة في تشكيل الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات من خلال ممارسات حوكمة الشركات. ومع صعود الأسواق الناشئة باعتبارها لاعبين مهمين في الاقتصاد العالمي، فمن المهم دراسة كيفية تأثير ممارسات حوكمة الشركات في هذه الاقتصادات على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات العاملة داخلها؛
- ✓ تقييم التأثير الفعلي لاستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي على مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، وتقييم المخاطر والتكاليف المحتملة المرتبطة بالتخطيط الضريبي العدواني، مثل الإضرار بالسمعة، والتحديات القانونية، وزيادة التدقيق من قبل السلطات الضريبية، تتطلب أيضًا مزيدًا من التحقيق.

2.3.3.1 التوجهات المستقبلية في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Future trends in the financial performance of multinational companies

- تحمل الاتجاهات المستقبلية في دراسات الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات مواضيع ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد المعولم اليوم. فمع قيام الشركات بتوسيع عملياتها عبر الحدود، يصبح من الضروري تحليل وفهم العوامل التي تساهم في نجاحها المالي. وهذه التوجهات تتمثل في:
- ✓ دراسة تأثير الرقمنة والتقدم التكنولوجي على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات. فمع التقدم السريع في التكنولوجيا والاعتماد المتزايد على المنصات الرقمية، من الضروري دراسة كيفية تأثير هذه العوامل على الرفاهية المالية للشركات المتعددة الجنسيات؛
 - ✓ الممارسات الأخلاقية والمستدامة وتأثير على النجاح الأداء المالي طويل للشركة متعددة الجنسيات؛

✓ دراسة تأثير العوامل الجيوسياسية على الأداء المالي تعد وسيلة واعدة أخرى للبحث المستقبلي. حيث يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي والسياسات التجارية والظروف الاقتصادية والنظم الضريبية في مختلف البلدان بشكل كبير على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. إن التحقيق في كيفية تفاعل هذه العوامل وتأثيرها على النتائج المالية يمكن أن يوفر رؤى قيمة للشركات العاملة عبر الحدود؛

✓ دراسة الدور الذي تلعبه الاختلافات الثقافية في الأداء المالي الذي يشكل مجالاً يحمل إمكانات هائلة، حيث تعمل الشركات المتعددة الجنسيات في كثير من الأحيان في بيئات ثقافية متنوعة، وفهم تأثير الفروق الثقافية الدقيقة على النجاح المالي يمكن أن يفيد عمليات صنع القرار الاستراتيجي.

4.1. عرض وتحليل الدراسات المرجعية السابقة في آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي

والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Presentation and analysis of previous reference studies on corporate governance mechanisms, international tax planning, and the financial performance of multinational companies

حسب التحليل البيبليومتري للدراسات السابقة المرجعية لكل من متغيرات الدراسة كل على حدة، فقد تمكننا من إحصاء عدد كبير من الدراسات المرجعية، لكن هنا سيتم اكتشاف وتحليل الاستشهاد لتحديد التوجه البحثي لمجموعة من المنشورات التي ترتبط المتغيرات ببعضها، وذلك بهدف معرفة الدراسات التي ترتبط المتغيرات ببعضها ومدى تأثير كل متغير على الآخر. حيث تم اختيار أهم عشر منشورات كما هو موضح في الجدول رقم (10)، والتي تم ترتيبها ترتيباً تنازلياً من حيث عدد الاستشهادات، بالإضافة إلى ذلك تم تحديد العوامل التي ترتب هذه المنشورات حسب المنهجية المستخدمة، تحديد الهدف العام من المنشور، استعراض أبرز النتائج لكل منشور، وعدد الاستشهادات الإجمالي مع متوسط الاستشهاد السنوي، والتي نستعرضها فيما يلي:

الجدول رقم (09): العشر (10) منشورات الأكثر استشهاداً التي توضح العلاقة والأثر بين كل من آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات

الرقم	الكاتب/السنة/ الصفحات	العنوان	المجلة	المنهجية	الهدف	أبرز النتائج	إجمالي عدد الاستشادات
1	(Hong & Smart, 2010: 82-95)	In praise of tax havens: International tax planning and foreign direct investment	European economic review	نوعي/ كمي	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تطور نموذج التأثيرات المتنافسة للخطيط الضريبي الدولي على حركة القواعد الضريبية التجارية والاستثمار التجاري، وما يربطه من الآثار المترتبة على تآكل الإيرادات بفعل معدلات الضرائب والقوانين الضريبية المختلفة للبلدان المستثمر فيها من قبل الشركات متعددة الجنسيات. ✓ تُطرح نموذج مصغر لتحويل الدخل الدولي؛ وكما هو الحال في عملنا، فإنها تقدم تقاعلاً بين قاعدة ضريبة رأس المال المتعددة الجنسيات وقواعد ضريبة الدخل المحلية التي تولد معدل ضريبة إيجابياً على رأس المال في توازن النموذج. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ إن تحويل الدخل إلى الملاذات الضريبية قد يقلل من إيرادات البلدان التي تفرض ضرائب مرتفعة ويزيد من مرونة القاعدة الضريبية، فإنه يميل إلى جعل موقع الاستثمار الحقيقي أقل استجابة لفروق معدلات الضرائب. من حيث المبدأ إذن فإن وجود فرص التخطيط الضريبي الدولي قد يسمح للبلدان بالحفاظ على معدلات ضرائب الأعمال المرتفعة أو حتى زيادتها، في حين يمنع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج. ✓ لقد أظهرت الدراسة أن التأثيرات المعززة للاستثمار الناجمة عن التخطيط الضريبي الدولي يمكن أن تهيمن على تأثيرات تآكل الإيرادات: فالزيادة في التهرب الضريبي الدولي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في معدلات الضرائب القانونية والفعلية على رأس المال، إذا لم تكن معدلات الضرائب الأولية كذلك. ✓ يُطرح نموذج مصغر لتحويل الدخل الدولي؛ وكما هو الحال في عملنا، فإنها تقدم تقاعلاً بين قاعدة ضريبة رأس المال المتعددة الجنسيات وقواعد ضريبة الدخل المحلية التي تولد معدل ضريبة إيجابياً على رأس المال في توازن النموذج. 	388
2	(Wahab & Holland, 2012: 111-124)	Tax planning, corporate governance and equity value	The British Accounting Review		<ul style="list-style-type: none"> ✓ البحث عن تقييم المساهمين لتخطيط ضريبة الدخل، وما إذا كان لآليات حوكمة الشركات تأثير على ذلك، مع تطوير وتحليل نموذج للتخطيط الضريبي من حيث تأثيره على آليات حوكمة الشركات وقيمة الشركة. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ التخطيط الضريبي لا يحظى بتقدير المساهمين وهو في الواقع تخفيض القيمة. ✓ لا يبدو أن آليات حوكمة الشركات تعمل على تخفيف تكاليف الوكالة المرتبطة بالتخطيط الضريبي. ✓ مقياس التخطيط الضريبي يستخدم فقط المعلومات المتاحة للجمهور والتي على الرغم من تطابقها مع موقف المساهمين قد تؤدي إلى أخطاء. ✓ إذا كان للمساهمين أن يكونوا مراقبين ومراقبين فعالين لقرارات الشركات المتعلقة بالضرائب، فيجب على التقارير المالية والهيئات التنظيمية الضريبية النظر في طلب زيادة الإفصاحات الضريبية من قبل الشركات. ✓ يواجه المساهمون معضلة إذا تم تثبيط المديرين، عند مطالبتهم بزيادة الإفصاح الضريبي المتعلق، عن متابعة أنشطة التخطيط الضريبي "المشروعة". 	358

286	<p>✓ الشركات متعددة الجنسيات التي تقيم في بلدان إقليمية، في المتوسط، تحول دخلاً أكبر من تلك التي تقيم في بلدان في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، عندما يتم تحليل التحول إلى ما هو بين الشركات التابعة الأجنبية والذي يشمل البلد الأم، لا يوجد فرق في تحول المجموعتين بين الشركات التابعة وفرق كبير في التحول الذي يشمل البلد الأم.</p> <p>✓ التغيير من نظام عالمي إلى نظام إقليمي سوف يكون مصحوباً بزيادة في تحويل الدخل الذي يشمل البلد الأم، ولكن لا يوجد تغيير في التحول بين الشركات التابعة الأجنبية، ولا زيادة في أي من البعدين من خلال الشركات التي قامت باستمرار بإعادة استثمار أرباحها الأجنبية في الخارج.</p> <p>✓ تحويل الدخل المحفز بالضرائب بين الشركات الإقليمية والعالمية يتناقص مع قدرة الشركة الأم على ترك الدخل في بلد أجنبي يتلقى دخلاً محوياً. أي أن الشركات في جميع أنحاء العالم لديها حافز أكبر لتحويل الدخل عندما يمكن إعادة استثمار الدخل المحول (وبالتالي تأجيل الالتزام الضريبي في البلد الأصلي) في حين أن حوافز الشركات الإقليمية لا علاقة لها بما يحدث للدخل بعد التحويل.</p>	<p>تختبر هذه الورقة الاختلافات في سلوكيات تحويل الدخل ذات الدوافع الضريبية للشركات متعددة الجنسيات الخاضعة لأنظمة مختلفة لفرض الضرائب على الأرباح الأجنبية. كما تساهم هذه الورقة بالبيانات التجريبية اللازمة لتلك المناقشات من خلال المقارنة المباشرة لسلوكيات تحويل الدخل للشركات متعددة الجنسيات الخاضعة لأنظمة ضريبية مختلفة على أرباحها الأجنبية وإيجاد اختلافات منهجية بينها.</p>	كمي	Contemporary Accounting Research	A Comparison of the Tax-Motivated Income Shifting of Multinationals in Territorial and Worldwide Countries	(Markle, 2016: 7-43)	3
224	<p>✓ على الرغم من الاهتمام الأخير والجهود الأكبر لفهم حوكمة الشركات والمساءلة في الشركات متعددة الجنسيات باستخدام تخصصات متعددة، إلا أنه لا يزال هناك نقص في الأساس المتناسك والمتكامل لتعريفها والعلاقات المتبادلة بينها.</p> <p>✓ قدمت الدراسة العناصر التي تتطوي عليها المفاهيم، وكيف تختلف عن الشركات المحلية، وما هي الطرق التي يسهل بها كل من الحوكمة والمساءلة كل منهما الآخر.</p> <p>✓ كما أوضحت أيضاً العديد من القضايا البحثية الرئيسية التي لها آثار قوية على حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات وتصميم المساءلة.</p>	<p>تطوير أساس مفاهيمي يحدد حوكمة الشركات والمساءلة في الشركات المتعددة الجنسيات، مع طرح آليات حوكمة الشركات في الشركات متعددة الجنسيات.</p>	نوعي	Journal of international management	Corporate governance and accountability in multinational enterprises: Concepts and agenda	(Luo, 2005: 3)	4

106	<p>✓ الشركات متعددة الجنسيات الخاصة تستغل الضعف مع إنفاذ الضرائب بشكل أكبر لتحويل الدخل خارج البلد الأم مقارنة بالشركات متعددة الجنسيات العامة.</p> <p>✓ إن إنفاذ الضرائب يلعب دورًا حاسمًا في قرارات تحويل دخل الشركات متعددة الجنسيات وأن التحول يكون أكثر عدوانية عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات أقل تأثرًا بالتكاليف غير الضريبية كما هو الحال في الشركات متعددة الجنسيات الخاصة.</p>	<p>البحث عن تأثير فرض الضرائب وحالة الإدراج العام على تحويل الدخل من قبل الشركات متعددة الجنسيات (MNCs). بالنسبة لعينة مكونة من مجموعة من شركات الأوروبية متعددة الجنسيات.</p>	كمي	Review of Accounting Studies	Cross-jurisdictional income shifting and tax enforcement: evidence from public versus private multinationals	(Beuselinck, Deloof, & Vanstraelen, 2015: 710-746)	5
41	<p>✓ يؤكد على حدود قياسات التخطيط الضريبي من خلال تناول المقارنة بين القياسات التجريبية. توضح هذه المقارنة أن معدل العائد الفعلي للشركة الذي تم تعريفه على أنه الالتزام الضريبي مقسومًا على الدخل يبدو أنه طريقة الحساب الأكثر استخدامًا على نطاق واسع للتخطيط الضريبي.</p> <p>✓ إيجاد مقاييس أكثر دقة لتقنيات التخطيط الضريبي سيكون ذا قيمة كبيرة للدراسات في هذا الصدد.</p> <p>✓ يخلص البحث إلى أن هناك عدة أساليب للتخطيط الضريبي الدولي بما في ذلك تحويلات الإيرادات حسب المنطقة الجغرافية، وإعادة تطوير الشركة، والملاذ والثغرات في التشريعات الضريبية.</p>	<p>تستعرض هذه الورقة الأدبيات التي تتناول تقنيات تجنب الضرائب الدولية من خلال تسليط الضوء على قياسات التخطيط الضريبي في الأدبيات التجريبية.</p>	نوعي	Journal of Applied Accounting Research	International tax planning techniques: a review of the literature	(Ftouhi & Ghardallou, 2020: 329-343)	6
34	<p>تلعب آليات حوكمة الشركات دورًا مهمًا في تشكيل استراتيجيات التخطيط الضريبي، والتي تؤثر بدورها على الأداء المالي للشركة. كما أن الشركات التي تتمتع بآليات أقوى لحوكمة الشركات تميل إلى اعتماد استراتيجيات تخطيط ضريبي أكثر تحفظًا، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي. ويمكن أن تعزى هذه العلاقة إلى حقيقة أن آليات حوكمة الشركات الفعالة تعزز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي داخل المنظمة، وبالتالي تقلل من احتمالية ممارسات التخطيط الضريبي العدوانية. كما أن الشركات التي تتمتع بهياكل حوكمة أقوى من المرجح أن تمتلك للوائح الضريبية، مما يقلل من مخاطر العقوبات والإضرار بالسمعة. وبالتالي، فإن هذه الشركات قادرة على الحفاظ على أداء مالي إيجابي، حيث ينظر إليها على أنها جديرة بالثقة من قبل أصحاب المصلحة والمستثمرين.</p>	<p>اكتشاف العلاقة بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي بين الشركات المدرجة في اليونان وسط الظروف القاسية الناجمة عن الركود الاقتصادي. حيث تم فحص العلاقة بين آليات حوكمة الشركات واستراتيجيات التخطيط الضريبي والأداء المالي من خلال دراسة قياسية.</p>	كمي	International Journal of Disclosure and Governance	The effect of corporate governance mechanisms on tax planning during financial crisis: an empirical study of companies listed on the Athens stock	(Chytis, Tasios, & Filos, 2020: 30-38)	7

29	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الشركات المتعددة الجنسيات التي تخطط للضرائب لديها معدلات هامش ربح أعلى من الشركات الأخرى، حتى بعد التحكم في العوامل الأخرى التي تؤثر على هامش الربح. ✓ من الصعب تحديد اتجاه العلاقة السببية نظراً لأن هامش الربح المرتفع يمكن أن يكون عاملاً يشجع الشركة على المشاركة في التخطيط الضريبي. ✓ يظهر التحليل التجريبي أن الصناعات التي تتمتع بحضور قوي للشركات متعددة الجنسيات التي تخطط للضرائب تميل إلى أن تكون أكثر تركيزاً من الصناعات الأخرى، ولكن أقل من ذلك عندما يتم وضع قواعد قوية ضد التخطيط الضريبي. 	تبحث هذه الورقة فيما إذا كان التخطيط الضريبي من قبل الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات يشوه المنافسة لصالحها ويسمح لها بمزاومة الشركات الأخرى.	كمي	Organisation for Economic Co-operation and Development	International tax planning, competition and market structure	(Sorbe & Johansson, 2017)	8
12	<ul style="list-style-type: none"> ✓ التخطيط الضريبي الموحد للشركات المتعددة الجنسيات يرتبط بشكل كبير بالتخطيط الضريبي للشركات التابعة، ولا ينشأ حصرياً من تحويل الدخل عبر القوانين. ✓ تسعى الشركات إلى تحقيق فرص التخطيط الضريبي التي تعمل على تحسين العائدات بعد خصم الضرائب بطريقة تجعل الشركات متعددة الجنسيات تعيد موازنة استراتيجيات التخطيط الضريبي نحو أقل تكلفة عند زيادة تحويل التكاليف. ✓ الشركات متعددة الجنسيات تتاجر في استراتيجيات التخطيط الضريبي المحلية والعالمية، وأنه عندما يتغير هيكل تكلفة مكونات الاستراتيجية الضريبية، تقوم الشركات بمرونة بتعديل استراتيجيات التخطيط الضريبي نحو الأسلوب الأقل تكلفة نسبياً. 	تطور وتحلل نموذج يعتمد على معدل الضريبة الفعلي لتحويل الأرباح على مستوى المجمعات لتحديد أهمية وديناميكيات الاستراتيجيات الضريبية المحلية في مقابل التحول في الأرباح، مع معرفة الفروق بين ما تعتمده الشركات متعددة الجنسيات من استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي والمحلي.	كمي	Review of Accounting Studies	On the dynamics between local and international tax planning in multinational corporations	(Beuselinck & Pierk, 2022: 1-37)	9
1	<ul style="list-style-type: none"> ✓ التخطيط الضريبي يؤثر على قيمة الشركات ولكن طبيعة التأثيرات تعتمد على متغيرات التخطيط الضريبي المعتمدة. ✓ متغيرات التخطيط الضريبي مثل معدل الضريبة الفعلي وتوزيعات ارباح وعمر الشركة لها تأثير إيجابي على قيمة الشركة، فإن حجم الشركة والرافعة المالية وملموسية الأصول لها تأثير سلبي. ✓ المزيج الأمثل من استراتيجيات التخطيط الضريبي هو وحده الذي يمكن أن يحقق فوائد مثلى في مجال تعزيز قيمة الشركة للشركات المتعددة الجنسيات. ✓ كما أكدت أن الشركات الكبرى تستفيد من قوتها الاقتصادية والسياسية للتخفيف من أعبائها الضريبية لأنها قادرة على الانخراط في التخطيط الضريبي العدواني ويمكنها التلاعب بالعملية السياسية لصالحها. 	سعت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة على فعالية استراتيجيات التخطيط الضريبي في دفع أداء الشركات المتعددة الجنسيات (الممثلة في هذه الدراسة بمفهوم قيمة الشركة) في منطقة غرب أفريقيا الفرعية.	كمي	Bingham International Journal of Accounting and Finance (BIJAF)	Effect of International Tax Planning on the Financial Performance of Multinational Corporations in West Africa	(WADA, 2021)	10

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال بيانات قاعدة Scopus وبالاعتماد على برمجية R.

5.1. أهمية الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة

أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو الربط بين المتغيرات الثلاث: آليات الحوكمة ومؤشرات التخطيط الضريبي الدولي، والتي لم يتعرض لها كل الدراسات السابقة المرجعية التي اطلعنا عليها، لما لها من أثر على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. كما تنفرد دراستنا باستعمال:

- العوامل الداخلية والخارجية لمتغيرات آليات حيث أخذت كل من: العوامل الداخلية تمثلت في خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق، هيكل الملكية؛ العوامل الخارجية تمثلت في عوامل التدقيق الخارجي.

- استعمال مؤشرين لقياس التخطيط الضريبي الدولي وهما: معدل الضريبة الفعلي الكلي ومعدل الضريبة النقدي.

من خلال ما تم عرضه من دراسات السابقة تبين أن:

- تتفق دراستنا مع العديد من الدراسات السابقة في اختيار المنهج الوصفي، حيث يجب الاعتماد عليه عند عرض المفاهيم وأبعاد المتغيرات المتعلقة بآليات الحوكمة، التخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. هذا بالنسبة للجزء النظري، أما فيما يتعلق بجزء الدراسة القياسية وذلك من خلال استخدام نماذج بيانات Panel Data فقد استعملها البعض فقط من الدراسات السابقة أما الباقي فقد اكتفى بدراستها بنموذج الانحدار المتعدد.

- أن أغلب الدراسات السابقة قد اعتمدت على تحليل تأثير أو العلاقة باستخدام متغير واحد، إما آليات الحوكمة والأداء المالي، أو التخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي بمقاربة واحدة سواء أكانت كيفية من خلال تحليل للأدبيات السابقة، أو مقارنة كمية من خلال تحليل لبيانات مالية أو تقارير سنوية. في حين أن دراستنا سوف تكون جامعة لكل من تأثر آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، بواسطة المقاربة المنهجية أي باستخدام التحليلين، التحليل الكيفي للدراسات السابقة استخدام التحليل البيبليومتري، بالإضافة الى تحليل قياسي من خلال توظيف البيانات المالية والمعلومات من التقارير السنوية للشركات وتحليلها إحصائياً من خلال نماذج بيانات Panel Data.

- وأخيراً، إن أغلب الدراسات السابقة الدراسات السابقة تستخدم في تحليل علاقة التأثير على الأداء المالي (المتغير التابع) بنموذج واحد فقط، من خلال استخدام أحد المؤشرات الثلاث للأداء المالي، إما العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q). أما دراستنا سيتم على المؤشرات الثلاث كمؤشرات تمثل المتغير التابع (الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات).

خلاصة الفصل:

يعبر التحليل البيبليومتري للدراسات السابقة عن نهج منهجي يتضمن التحليل الكمي للمنشورات والاستشهادات من أجل الحصول على نظرة ثاقبة لتطوير وتأثير مجال معين من الدراسة. حيث يعتمد التحليل البيبليومتري على فرضية أن المعرفة العلمية والأكاديمية مترابطة وأن عدد الاستشهادات التي يتلقاها المنشور هو انعكاس لتأثيره وأهميته في مجال معين. ومن خلال تحليل أنماط الاستشهادات والشبكات، يمكن للباحثين الحصول على فهم أفضل لتطور المجال، والعلاقات بين مجالات الدراسة المختلفة، وتأثير موضوعات بحثية محددة أو مؤلفين محددين، حيث يمكن أن يساعد في تحديد مجالات البحث التي تحتاج إلى مزيد من التطوير أو المجالات التي تم إهمالها. بشكل عام، أصبح التحليل البيبليومتري أداة مهمة للباحثين وصانعي السياسات على حد سواء، حيث يوفر رؤى قيمة حول ديناميكيات إنتاج المعرفة العلمية والأكاديمية.

وعلى الرغم من محدودية التحليل البيبليومتري الذي تم استخدامه في هذا الفصل من خلال التطرق في التحليل إلى قاعدة بيانات واحدة تتمثل في قاعدة Scopus، إلا أن الغرض منها يكمن في توجيه الدراسة البحثية في الربط بين المتغيرات، والتي تم عرضها من خلال تحليل الجهود المعرفية والأعمال العلمية السابقة الخاصة بدراسات آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. والتعرف على أهم الدراسات المرجعية للمتغيرات الثلاث، وأخيراً وضع تصور عن أهمية دراستنا مقارنة بالدراسات السابقة.

الفصل الثاني:

آليات حوكمة الشركات

Corporate governance mechanisms

تمهيد

في عصر يتشابك فيه الاقتصاد العالمي مع عمليات الشركات المتعددة الجنسيات، أصبحت الأبحاث على حوكمة الشركات أكثر اهتماما من أي وقت مضى. وبما أن هذه الكيانات تتمتع بسلطة ونفوذ كبيرين عبر الحدود، فإن هياكل الإدارة والأطر الأخلاقية الخاصة بها تخضع للتدقيق المستمر من أصحاب المصلحة والجمهور على حد سواء. وتؤكد الدراسات في هذا السياق على أن تنفيذ آليات فعالة لحوكمة الشركات أمر بالغ الأهمية لنجاح الشركات متعددة الجنسيات وعملها الأخلاقي ورفع من أدائها المالي. يعرض هذا الفصل المتطلبات التنظيمية للحوكمة القوية للشركات متعددة الجنسيات كونها أساس جوهري للنجاح المستدام والممارسات التجارية الأخلاقية لهذا النوع من الشركات. ومن خلال التنقل عبر تعقيدات الأسواق الدولية والبيئات التنظيمية والتنوع الثقافي، تضمن آليات الحوكمة الفعالة المساءلة والشفافية والنزاهة في عمليات الشركات. وتشكل هذه الآليات أهمية أساسية في بناء الثقة بين الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصلحة، وبالتالي تسهيل الربحية الطويلة الأجل والإشراف الأخلاقي. سوف يعرض هذا الفصل الأبعاد المتعددة الأوجه لحوكمة الشركات في سياق الشركات متعددة الجنسيات، مع تسليط الضوء على الدور الحاسم للحوكمة في تخفيف المخاطر، اتخاذ القرارات الأخلاقية، وتعزيز الأداء المالي للشركات. من خلال التطرق للنقاط الرئيسية التالية:

- ✓ المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات
- ✓ نظرة عامة حول حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات
- ✓ آليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات

1.2. المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات Basic concepts of corporate governance

تعد حوكمة الشركات جانباً أساسياً من جوانب إدارة الأعمال الحديثة، وتشمل الأنظمة والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركات والتحكم فيها. حيث يعد فهم الخطوط العريضة والأساسية لحوكمة الشركات أمراً بالغ الأهمية لكل من الشركات وأصحاب المصلحة لأنه يضمن الشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات الأخلاقية. يستعرض هذا الجزء نظريات حوكمة الشركات، ودراسة أساسيات الحوكمة. علاوة على ذلك، سوف يتعمق في المبادئ والممارسات الرئيسية التي تدعم الحوكمة الفعالة للشركات. مع إبراز أهميتها في تعزيز مسؤولية الشركات والاستدامة على المدى الطويل. من خلال دراسة هذه النقاط، يمكننا اكتساب فهم شامل لحوكمة الشركات وآثارها على قرارات الشركات وأصحاب الملحة.

1.1.2. نظريات حوكمة الشركات Corporate governance theories

أصبحت نظريات الحوكمة ذات أهمية متزايدة في العالم الحديث حيث نسعى جاهدين لتحقيق أنظمة حوكمة أكثر كفاءة وفعالية. وعلى مر السنين تطورت نظريات الحوكمة للتكيف مع الأوقات المتغيرة واحتياجات المجتمع المتغيرة، النقطة الداعمة الأولى هي تطور نظريات الحوكمة والتي توضح كيف تغيرت هذه النظريات بمرور الوقت، النقطة الداعمة الثانية هي المكونات الرئيسية لنظريات الحوكمة الحديثة والتي توفر فهماً للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه النظريات. أخيراً يسلط الضوء على تطبيق هذه النظريات في الممارسة العملية وعلى كيفية وضع هذه النظريات موضع التنفيذ لمواجهة تحديات عالم الشركات الحقيقي. وهنا نستعرض الأدبيات المحاسبية المتعددة التي تناولت النظريات الأساسية بحوكمة الشركات، ويمكن هنا حصر أهمها في: نظرية الوكالة، نظرية الإشراف، نظرية أصحاب المصلحة، نظرية التعبئة للموارد، نظرية تكاليف المعاملات، النظرية السياسية، وأخيراً النظريات الأخلاقية.

1.1.1.2. نظرية الوكالة Agency Theory

نظرية الوكالة هي مفهوم تمت مناقشته على نطاق واسع في مجال الاقتصاد والإدارة والمحاسبة، وتشرح هذه النظرية العلاقة بين طرفين، الموكل (المالك) والوكيل (المدير أو الموظف)، وما تنجر عنه من المشاكل التي تنشأ بسبب تضارب المصالح بينهما. هذه النظرية لها تأثير كبير على حوكمة الشركات والتي تم تطبيقها على نطاق واسع في مختلف الصناعات.

ونظرية الوكالة هي مفهوم تمت مناقشته على نطاق واسع في مجال حوكمة الشركات والمحاسبة والتمويل. إنها نظرية تشرح العلاقة بين مالكي الشركة (الموكلون) والمديرين الذين يديرون الشركة (الوكلاء). وفقاً لـ (Ballwieser et al., 1987: 284)، تفترض نظرية الوكالة أن مصالح الوكلاء قد لا تتوافق دائماً مع مصالح الموكلون، مما يؤدي إلى حدوث تضارب محتمل في المصالح، ينشأ تضارب المصالح هذا بسبب حقيقة أن الموكلون يفوضون سلطة اتخاذ القرار إلى الوكلاء، الذين قد يكون لديهم أهداف وغايات مختلفة

عن المالكين. وكننتيجة لذلك قد يعطي الوكلاء الأولوية لمصالحهم الخاصة على مصالح الموكلون مما قد يؤدي إلى تكاليف الوكالة مثل التعويضات التنفيذية المفرطة أو التنصل أو تحويل الموارد نحو المشاريع التي تعيد الوكلاء بدلاً من الموكلون. لذلك تسلط نظرية الوكالة الضوء على أهمية تصميم آليات الحوكمة التي تجعل مصالح الوكلاء تتماشى مع مصالح المبادئ العامة للوكالة، مثل التعويض على أساس الأداء، آليات المراقبة وفصل الملكية عن السيطرة، باختصار تعتبر نظرية الوكالة مفهوماً حاسماً في فهم العلاقة بين المالكين والمديرين في الشركة وتوفر إطاراً لتصميم آليات حوكمة فعالة يمكن أن تخفف من تكاليف الوكالة وتضمن نجاح الشركة على المدى الطويل.

في نفس السياق، تعد نظرية الوكالة إطاراً مفيداً لفهم العلاقة بين الموكلون (الملاك) والوكلاء (المديرون) في سياق حوكمة الشركات، يرى (Arthur, Garvey, Swan, & Taylor, 1993: 95-96) أن نظرية الوكالة تقترض بأن تضارب المصالح ينشأ بين المساهمون الذين يمتلكون الشركة والوكلاء الذين يديرونها نيابة عنهم، حيث تتبع هذه النزاعات من حقيقة أن الوكلاء قد يكون لديهم أهداف وحوافز مختلفة عن المساهمين، مما يؤدي إلى تكاليف الوكالة التي تقلل من قيمة الشركة، وللتخفيف من هذه التكاليف يمكن للمساهمين استخدام آليات مختلفة لمواءمة مصالح الوكلاء مع مصالحهم، مثل العقود القائمة على الأداء والمراقبة والحوافز، فعلى سبيل المثال يمكن لحزم المكافآت التنفيذية التي تتضمن خيارات الأسهم أن تحفز المديرين على التصرف بما يخدم مصالح المساهمين من خلال ربط رواتبهم بأداء الشركة. وبالمثل يمكن للجان الرقابة والتدقيق التابعة لمجلس الإدارة مراقبة وتقييم تصرفات المديرين مما يقلل من احتمالية السلوك الانتهازي، ومع ذلك، بينما نجحت نظرية الوكالة في شرح بعض جوانب حوكمة الشركات، فقد تعرضت أيضاً لانتقادات لتركيزها على المصلحة الذاتية وعدم قدرتها على استيعاب الفروق الدقيقة في السلوك البشري في المنظمات، وعلى الرغم من هذه الانتقادات، تظل نظرية الوكالة أداة قيمة لفهم تعقيدات حوكمة الشركات وتصميم آليات لمواءمة مصالح المديرين والوكلاء في السعي وراء خلق القيمة.

وتشير نظرية الوكالة إلى المفهوم المقبول على نطاق واسع في مجال الأعمال الذي يناقش العلاقة بين المساهم والوكيل، فالمساهم هو مالك شركة، والوكيل هو مدير أو موظف يتم تعيينه لأداء وظيفة محددة نيابة عن المساهم. غالباً ما تخلق العلاقة بين الوكيل والوكيل تضارباً في المصالح بينهما وهي أساس موضوع الدراسة في نظرية الوكالة. فوفقاً لقدمه (Mole, 2002: 140-141)، فإن نظرية الوكالة لها العديد من التطبيقات في مجال الأعمال بما في ذلك التعويضات التنفيذية، عمليات الدمج والاستحواذ، تمويل الديون وحوكمة الشركات. وإن أحد أهم تطبيقات نظرية الوكالة هو التعويض التنفيذي، حيث تُستخدم خطط الحوافز مثل خيارات الأسهم والمكافآت والرواتب لمواءمة مصالح المديرين التنفيذيين والمساهمين. كما أن تضارب المصالح يصبح أكثر وضوحاً إذا كان كل من المساهمين والمديرين يسعيان لتحقيق أقصى حد من الفائدة،

وبالتالي فالافتراض القائم هو أن الإدارة ممثلة في مجموعة المديرين لن تسعى لتحقيق مصلحة المساهمين بل تسعى لتحقيق أكبر عائد لها.

يمكن حصر أوجه تعارض المصالح داخل الشركة فيما يلي:

- يمكن أن يحدث تضارب المصالح عندما ينقسم ولاء الفرد بين مصالحهم الشخصية ومصالح الشركة التي يعملون بها، وقد تشمل أمثلة تضارب المصالح المواقف التي يكون فيها للموظف مصلحة مالية في شركة تتنافس مع صاحب العمل، أو عندما يتلقى الموظف هدايا أو مزايا شخصية من مورد أو عميل يمكن أن تؤثر على اتخاذهم للقرار (Carson, 1994: 388).

- يمكن أن تؤدي تضارب مصالح بين المساهمين والمدراء إلى اتخاذ قرارات مالية أو محاسبية أو فنية متحيزة، مما يؤدي إلى اختيارات تسعى إلى تعظيم الفائدة وتحيزها إلى جهة معينة، يؤدي ذلك إلى انعدام الثقة بين المساهمين والإدارة، مما قد يضر في النهاية بالأداء العام للشركة (Bekelman, Li, & Gross, 2003: 463).

- يمكن أن تتعارض مصلحة الدائنين مع مصلحة المساهمين، ويكمن ذلك في مخاطر الخسائر المالية وعدم تسديد الدين، أو الإخلال بأحد الأحكام التعاقدية التي تحد قدرة الشركة من اتخاذ إجراءات معينة لا تتوافق مع مصلحة الدائن (Harner & Marincic, 2010: 1162).

وفي هذا الإطار، ووفقاً لدراسة (Holmstrom, 1989) فتكاليف عقد الوكالة تنشأ عندما يكون هناك تباين في المصالح بين الموكل والوكيل، فهدف الأول هو تعظيم فائدته من تصرفات الثاني، بينما هدف الثاني هو تعظيم منفعته الخاصة والتي قد لا تتماشى مع مصالح ورؤى الأول. ويكن تقسيم التكاليف المترتبة عن الوكالة إلى ما يلي (Holmstrom, 1989: 315-317) :

- تكاليف الرقابة؛ والتي تشير إلى المصاريف التي يتكبدها الموكل في مراقبة تصرفات الوكيل للتأكد من أنها تتماشى مع مصالح الموكل، قد تشمل هذه التكاليف تعيين مدققين أو إجراء عمليات تفتيش أو تركيب كاميرات مراقبة؛

- التكاليف المترتبة عن العقود المكافآت؛ وتشير إلى المصاريف التي يتكبدها الوكيل في إثبات مصداقيتها للموكل، قد تشمل هذه التكاليف عقود المكافآت أو تقديم ضمان الأداء؛

- الخسارة المتبقية، وتشير إلى التكاليف التي يتكبدها الموكل بسبب تصرفات الوكيل التي لا تتماشى مع مصالح الموكل، وقد تشمل هذه التكاليف خسارة الأرباح أو الرسوم القانونية.

وفي النهاية نجد أن تكاليف عقد الوكالة تلعب دوراً مهماً في تحديد نجاح الاتفاق التعاقدى بين الوكيل والموكل، يمكن أن تختلف التكاليف المترتبة بعقود الوكالة، اعتماداً على العديد من العوامل مثل مدى تعقيد العقد، مستوى الخبرة المطلوبة ونوع الصناعة المعنية، وهنا من الضروري لكلا الطرفين فهم التكاليف

التي تنطوي عليها عقود الوكالة والتفاوض على الشروط مقدماً لتجنب أي نزاعات محتملة في المستقبل، من خلال الموازنة الدقيقة بين التكاليف والفوائد المرتبطة بعقود الوكالة، كما يمكن لكل من الوكلاء والموكلون العمل لتحقيق نتيجة مفيدة للطرفين تدعم أهدافهم وغاياتهم الفردية.

وفي نقد النظرية، يجادل النقاد بأن نظرية الوكالة لا تأخذ في الحسبان حقيقة أن الوكلاء قد يكونون مدفوعين بالأعراف والقيم الاجتماعية التي لا تلتفت لها الحوافز المالية، وأيضاً كقيد آخر لنظرية الوكالة هو أنها تركز بشكل أساسي على العلاقة بين المساهمين والوكلاء (المديرين) ولا تأخذ في الاعتبار السياق الأوسع الذي تعمل فيه المنظمات، فعلى سبيل المثال لا تأخذ نظرية الوكالة في الاعتبار تأثير العوامل الخارجية مثل الأطر التنظيمية والمعايير الثقافية وممارسات الصناعة على سلوك الوكلاء (Kivistö, 2007: 41). وهنا نرى أنه بينما توفر نظرية الوكالة إطاراً مفيداً لفهم العلاقات بين الوكيل والوكيل، فمن المهم التعرف على حدودها والنظر في النظريات البديلة التي تفسر الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه للسلوك التنظيمي.

2.1.1.2. نظرية الإشراف Stewardship Theory

نظرية الإشراف هي فلسفة إدارية تؤكد على أهمية السلوك المسؤول والأخلاقي بين القادة التنظيميين، وتفترض هذه النظرية أن الأفراد في مناصب السلطة يجب أن يتصرفوا كمشرفين أو راعين للمنظمة، يعملون على حماية مواردها وتعزيز نجاحها على المدى الطويل.

نظرية الإشراف هي نهج للإدارة يؤكد على أهمية تمكين الموظفين وتشجيعهم على تولي مسؤولية عملهم. وفقاً (Davis et al, 1997)، تفترض نظرية الإشراف أن "الأشخاص لديهم دافع جوهري للقيام بعمل جيد". هذا يعني أن الموظفين لا يبحثون فقط عن راتب، ولكنهم مدفوعون بدلاً من ذلك بالرغبة في المساهمة في شيء أكبر من أنفسهم، تقترح نظرية الإشراف أنه يجب على القادة الاستفادة من هذا الدافع الجوهري من خلال خلق بيئة عمل داعمة تسمح للموظفين بالمخاطرة واتخاذ القرارات والتعلم من أخطائهم، من خلال القيام بذلك يمكن للقادة مساعدة الموظفين على الشعور بملكية عملهم وتشجيعهم على التفكير بشكل خلاق حول كيفية تحقيق الأهداف التنظيمية، بالإضافة إلى ذلك تؤكد نظرية الإشراف على أهمية الثقة بين القادة والموظفين، وهنا يجب على القادة إظهار ثقتهم في الموظفين من خلال منحهم الاستقلالية لاتخاذ القرارات وتحمل المخاطر، وفي المقابل يجب على الموظفين إثبات جدارتهم بالثقة من خلال التصرف بما يخدم مصلحة المنظمة، من خلال هذه الثقة المتبادلة يمكن للقادة والموظفين العمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة مع تعزيز الشعور بالرضا الوظيفي والرضا الشخصي (J. H. Davis, Schoorman, & Donaldson, 1997: 25-26).

كما يشير (Vallejo, 2009) إلى أن نظرية الإشراف تقترح أن يعمل المديرين كمشرفين مسؤولين عن رفاهية المنظمة ومواردها بما في ذلك الموظفين، حيث تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لهذه النظرية في أنها

تعزز الشعور بالملكية بين الموظفين، مما يؤدي إلى زيادة الحافز والالتزام تجاه المنظمة، وذلك لأن الموظفين يشعرون بالتقدير والثقة من قبل مديريهم، مما يؤدي إلى بيئة عمل إيجابية وتحسين الرضا الوظيفي، بالإضافة إلى ذلك تؤكد نظرية الإشراف على أهمية العمل الجماعي والتعاون، حيث يتم تشجيع المديرين على مشاركة سلطة اتخاذ القرار مع موظفيهم، هذا يمكن أن يؤدي إلى تواصل وتعاون أفضل داخل المنظمة، ومع ذلك فإن أحد العيوب الرئيسية لنظرية الإشراف هو أنها تفترض أن جميع المديرين يتصرفون في مصلحة المنظمة وموظفيها، ولكن في الواقع قد يعطي بعض المديرين الأولوية لمصالحهم الخاصة أو مصالح رؤسائهم على رفاهية المنظمة، علاوة على ذلك قد لا تكون نظرية الإشراف قابلة للتطبيق في جميع أنواع المنظمات، لا سيما تلك ذات الهيكل الهرمي حيث تتركز السلطة في القمة، وعلى الرغم من هذه القيود تظل نظرية الإشراف إطارًا قيمًا لفهم دور المديرين في تعزيز النجاح التنظيمي ورفاهية الموظفين.

3.1.1.2. نظرية أصحاب المصلحة Stakeholder Theory

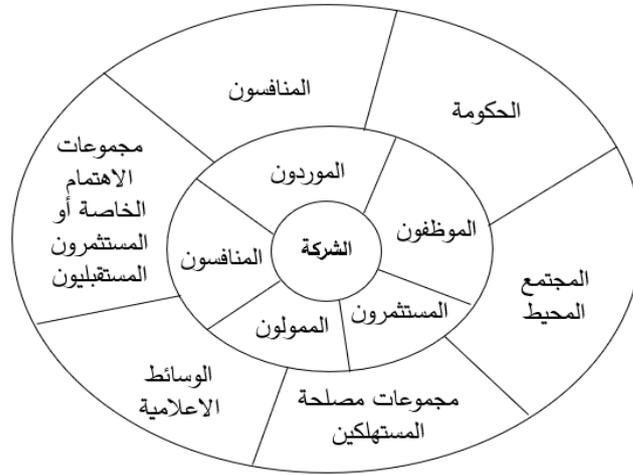
نظرية أصحاب المصلحة هي مفهوم اكتسب زخمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الشركات والمؤسسات أكثر إدراكًا للحاجة إلى النظر في وجهات نظر متعددة تتجاوز وجهات نظر مساهميها فقط، وعلى هذا النحو فقد أصبح إطارًا مهمًا لفهم كيفية تفاعل المنظمات مع العالم من حولها والتأثير عليه.

نظرية أصحاب المصلحة هي إطار عمل حظي باهتمام كبير في مجال أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية للشركات. يشير (Freeman & Dmytriiev, 2017: 9)، فإن أصحاب المصلحة هم أفراد أو مجموعات يمكن أن تؤثر على أنشطة المنظمة أو تتأثر بها، يتجاوز هذا المفهوم النظرة التقليدية القائلة بأن الشركات مسؤولة فقط عن تعظيم قيمة المساهمين، وتعترف نظرية أصحاب المصلحة بأن الأعمال التجارية لديها مسؤوليات متعددة، بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أي يجب ألا تركز الشركات على تحقيق أرباح للمساهمين فحسب بل يجب أيضًا أن تأخذ في الاعتبار احتياجات ومصالح أصحاب المصلحة الآخرين؛ مثل العملاء والموظفين والموردين والمجتمعات والبيئة، كما توفر نظرية أصحاب المصلحة منظورًا أوسع لمسؤولية الشركات والاستدامة، مع التأكيد على أهمية منظور طويل الأجل ودمج القيم الأخلاقية في قرارات العمل، وقد تم تبني النظرية على نطاق واسع من قبل الشركات في جميع أنحاء العالم، لأنها تتوافق مع الطلب المتزايد على ممارسات الأعمال المسؤولة والمستدامة، علاوة على ذلك ثبت أن نظرية أصحاب المصلحة تؤدي إلى أداء أعمال أفضل وزيادة الابتكار وتحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة. بشكل عام توفر نظرية أصحاب المصلحة إطارًا مفيدًا للشركات لتحقيق التوازن بين مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

يشير (Bal, Bryde, Fearon, & Ochieng, 2013: 697-699) إلى أن مشاركة أصحاب المصلحة أمرًا بالغ الأهمية لتطوير مشروع مستدام لأنه ينشئ منصة لفريق المشروع لجمع مدخلات قيمة من مختلف أصحاب المصلحة، وإن إشراك أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار بشأن الاستدامة يعزز احتمالية

تحقيق نجاح المشروع، وذلك لأن أصحاب المصلحة هم أكثر عرضة لدعم أهداف المشروع وغاياته والمساهمة فيها عندما يشاركون في تطويره. ويمثل الشكل الموالي نموذجاً لنظرية أصحاب المصلحة:

الشكل رقم (19): نموذج أصحاب المصلحة



Source: (Freeman & Dmytriiev, 2017: 11).

4.1.1.2. نظرية اعتمادية الموارد Resource Dependency Theory

نظرية الاعتماد على الموارد هي إطار نظري معروف في مجال الدراسات التنظيمية. يشرح كيف تعتمد المنظمات على الموارد الخارجية وكيف تؤثر هذه التبعيات على عمليات صنع القرار لديها. اكتسبت نظرية الاعتماد على الموارد اهتماماً كبيراً من العلماء والممارسين على حد سواء بسبب قدرتها على تقديم رؤى حول مجموعة متنوعة من الظواهر التنظيمية.

يفترض نظرية الاعتماد على الموارد أن المنظمات تعتمد على الموارد الخارجية مثل رأس المال والعمالة والتكنولوجيا للبقاء وتحقيق أهدافها، وكما تفترض هذه النظرية أن الموارد الخارجية شحيحة وأن المنظمات يجب أن تتنافس مع بعضها البعض للوصول إلى هذه الموارد، في هذا السياق من المرجح أن تحقق المنظمات التي تتمتع بقدرة أفضل على إدارة تبعيات مواردها النجاح في عملياتها، وتقتصر النظرية أيضاً أن المنظمات يمكنها تقليل اعتمادها على الموارد الخارجية من خلال تطوير قدراتها ومواردها الداخلية، وقد يشمل ذلك الاستثمار في البحث والتطوير، بناء شراكات استراتيجية وبناء شبكات داخلية قوية، علاوة على ذلك تشير النظرية إلى أن المنظمات قد تسعى إلى التحكم في بيئتها الخارجية أو التأثير عليها من خلال بناء علاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين مثل الموردين والعملاء والهيئات التنظيمية (Hillman, Withers, & Collins, 2009: 1410-1415).

تعد حوكمة الشركات جانباً حاسماً في نظرية الاعتماد على الموارد، لأنها تساعد على ضمان حصول الشركات على الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها. إن هياكل حوكمة الشركات تلعب دوراً حاسماً في تحديد

وصول الشركات إلى الموارد الخارجية؛ مثل رأس المال والخبرة، وذلك لأن ممارسات حوكمة الشركات الفعالة يمكن أن تساعد في بناء الثقة والمصداقية مع أصحاب المصلحة الخارجيين، والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى زيادة الوصول إلى الموارد، وعلى سبيل المثال من المرجح أن تجتذب الشركات ذات الهياكل الإدارية القوية أعضاء مجلس الإدارة والمستثمرين ذوي الجودة العالية، الذين يمكنهم تقديم رؤى وموارد قيمة لمساعدة الشركة على تحقيق أهدافها (Hillman, Cannella, & Paetzold, 2000: 325-327) (Stagner, 1969: 1).

5.1.1.2. نظرية تكاليف المعاملات Transaction costs theory

نظرية تكلفة المعاملة هي مفهوم يحاول تفسير سبب حدوث معاملات معينة داخل السوق بينما لا تحدث معاملات أخرى، وفقاً لـ (Alexander, 1992: 192)، فإن تكاليف المعاملات هي أي تكاليف يتم تكبدها في عملية إجراء المعاملة، يمكن أن تشمل هذه التكاليف تكاليف البحث وتكاليف المساومة وتكاليف المراقبة، حيث أن تكاليف البحث هي التكاليف المرتبطة بالعثور على شريك معاملة مناسب، بينما تكاليف المساومة هي التكاليف المرتبطة بالتفاوض على شروط الصفقة، من ناحية أخرى فإن تكاليف المراقبة هي التكاليف المرتبطة بضمان تلبية شروط المعاملة، وتقتصر نظرية تكلفة المعاملة أن هذه التكاليف يمكن أن تكون مرتفعة للغاية بحيث تمنع بعض المعاملات من الحدوث داخل السوق، على سبيل المثال؛ إذا كانت تكلفة البحث عن شريك معاملة مناسب مرتفعة جداً، فقد يمنع ذلك بعض المشتريين من شراء سلع أو خدمات داخل السوق. بالإضافة إلى ذلك إذا كانت تكاليف المساومة المرتبطة بالمعاملة مرتفعة للغاية فقد يمنع ذلك المشتريين والبايعين من الاتفاق على السعر.

حسب (McClelland & O'Brien, 2011: 141-158) تقترح النظرية أن الشركات ستختار هياكل الحوكمة التي تقلل من تكاليف المعاملات، مثل التكامل الرأسي حيث تجمع الشركة مراحل متعددة من الإنتاج تحت سقف واحد أو الاستعانة بمصادر خارجية حيث تتعاقد الشركة على الأنشطة مع شركات أخرى. أدت نظرية تكلفة المعاملة أيضاً إلى تطوير نظرية الوكالة والتي تركز على العلاقة بين الموكل والوكيل، وتقتصر النظرية أن الوكيل قد لا يتصرف دائماً في مصلحة الموكل وهذا يخلق تكاليف الوكالة، يتم وضع آليات حوكمة الشركات؛ مثل مجلس الإدارة والمراجعين وتعويضات التنفيذيين للتخفيف من هذه التكاليف. وكان تأثير نظرية تكلفة المعاملات على حوكمة الشركات كبيراً حيث أدت إلى فهم أفضل لسبب اختيار الشركات لهياكل وآليات حوكمة معينة، كما أدى إلى تطوير آليات حوكمة جديدة مثل حزم مكافآت التنفيذيين التي تجعل مصالح المديرين تتماشى مع مصالح المساهمين.

بناءً من ما تم عرضه في أعمال نظرية المعاملات، انتقد (Williamson, 1975) نظرية تكلفة المعاملة المتجذرة في فكرة أن الأسواق حيث قال أنها ليست دائماً فعالة، وأن هناك احتكاكات تنشأ من المعلومات غير الكاملة، والسلوك الانتهازي، والعقلانية المحدودة، والتي يمكن أن تؤدي إلى فشل الاختيار الأكثر موائمة في

بناء هيكل تنظيمي ذو كفاءة. وعلى وجه الخصوص تسلط النظرية الضوء على أهمية السياق المؤسسي الذي تتم فيه المعاملات، وكيف يشكل هذا السياق سلوك الجهات الفاعلة في الشركة.

6.1.1.2. النظرية السياسية Political theory

النظرية السياسية وحوكمة الشركات مفهومان متشابكان لهما آثار مهمة على عالم الأعمال والمجتمع ككل، تشير حوكمة الشركات إلى نظام القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركة والتحكم فيها. إنه جانب أساسي لأي منظمة يمكن أن تملّي نجاحها أو فشلها، في الوقت نفسه تستكشف النظرية السياسية العلاقة بين السلطة والحكم في المجتمع. في هذا السياق يعد فهم الأسس النظرية لحوكمة الشركات ومدى قوة الشركات والتأثير السياسي والآثار المستقبلية للنظرية السياسية وحوكمة الشركات أمرًا بالغ الأهمية. وفقًا (Salamon & Siegfried, 1977: 1026-1043)، فإن أحد العوامل الحاسمة هو مستوى التنظيم الحكومي، ووجدوا في دراستهم أن الشركات تميل إلى ممارسة نفوذ سياسي أكبر في الصناعات ذات التنظيم الحكومي الأقل، وعلى العكس من ذلك في الصناعات شديدة التنظيم قد يكون للشركات تأثير سياسي أقل بسبب المستوى الأكبر من الرقابة الحكومية والسيطرة، ويعد مقدار الموارد المالية المتاحة عامل آخر لقوة الشركات وتأثيرها في القرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتأثر العلاقة بين الشركات والحكومة بالمعتقدات الشخصية والأيدولوجية لصانعي السياسات، كما تم ملاحظة أن صانعي السياسات الذين يتشاركون المعتقدات والقيم المتشابهة مع الشركات قد يكونون أكثر ميلاً لدعم السياسات والتشريعات المواتية لمصالح الشركات.

وحسب (Spitzeck & Hansen, 2010)، فإن حوكمة الشركات تشير إلى نظام القواعد والممارسات والعمليات التي توجه سلوك الشركة وتتحكم فيه، حيث تساعد حوكمة الشركات المؤسسات في تحقيق أهدافها وإدارة المخاطر والامتثال للوائح، ومع ذلك فإن تأثير حوكمة الشركات يتجاوز العمليات الداخلية للشركة، يمكن أن يؤثر أيضًا على صنع القرار السياسي للدولة ما أو حتى عدة دول معاً، إن ممارسات حوكمة الشركات يمكن أن تؤثر على العملية السياسية من خلال تشكيل سلوك الشركات الفاعلة، والمثال عن ذلك؛ يمكن أن تؤثر حوكمة الشركات على طريقة مشاركة الشركات في أنشطة الضغط أو التأثير على العملية التنظيمية، وأن الشركات التي لديها ممارسات قوية لحوكمة الشركات من المرجح أن تتخرب في السلوك الأخلاقي والامتثال للمتطلبات التنظيمية في الدولة، مما قد يؤثر بشكل إيجابي على عملية صنع القرار السياسي فيها.

ومع ذلك فإن دور التنظيم الحكومي في ضمان مساءلة الشركات له أهمية قصوى في بيئة الأعمال التجارية، حيث أن التنظيم الحكومي ضروري لضمان عمل الشركات بطريقة أخلاقية ومسؤولة، وذلك لأن الشركات تميل إلى إعطاء الأولوية لأرباحها على الاعتبارات الأخلاقية، مما قد يؤدي إلى عواقب سلبية على المجتمع ككل، ويمكن للتنظيم الحكومي أن يساعد في منع مثل هذا السلوك من خلال وضع القواعد والمعايير

التي يجب على الشركات الالتزام بها. على سبيل المثال يطالب قانون ساربينز أوكسلي، الذي تم إقراره في أعقاب فضيحة إنرون، الشركات بتنفيذ الضوابط الداخلية والكشف عن المعلومات المالية للجمهور، وقد ساعد ذلك على زيادة الشفافية في عمليات الشركات ومنع السلوك الاحتيالي، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تساعد اللوائح الحكومية أيضاً في حماية حقوق المستهلكين والعاملين من خلال إنفاذ القوانين التي تحظر التمييز وتضمن ظروف عمل آمنة. ومع ذلك يجادل البعض بأن التنظيم الحكومي يمكن أن يخنق الابتكار ويعوق النمو الاقتصادي. ومع ذلك فإنه من الضروري أن تحقق الحكومة توازناً بين التنظيم والنمو الاقتصادي لضمان مساءلة الشركات عن أفعالها مع تعزيز بيئة أعمال صحية أيضاً (Hess, 2007: 453-476).

7.1.1.2 نظريات الأخلاق Ethics Theories

نظريات الأخلاق وحوكمة الشركات عنصران مهمان يلعبان دوراً أساسياً في عالم الأعمال اليوم. نظريات الأخلاق هي المبادئ التي توجه الأفراد أو المنظمات في اتخاذ القرارات وتحديد ما هو الصواب أو الخطأ، من ناحية أخرى تشير حوكمة الشركات إلى مجموعة القواعد والممارسات والعمليات التي تتحكم في عمليات الشركة وتديرها.

الأخلاق هي فرع من فروع الفلسفة التي تتعامل مع دراسة المبادئ والقيم الأخلاقية التي توجه السلوك البشري، وقد تم تطوير نظريات الأخلاق الرئيسية لمساعدة الأفراد والمنظمات على اتخاذ قرارات أخلاقية. وفقاً لـ (Thiroux & Krasemann, 2009: 205)، هناك ثلاث نظريات أخلاقية رئيسية؛ العواقب، وعلم الأخلاق، وأخلاق الفضيلة. تستند نظرية العواقب على "مبدأ النفعية" مما يشير إلى أنه يجب الحكم على أخلاق العمل بناءً على عواقب هذا الإجراء، من ناحية أخرى يؤكد علم الأخلاق على أهمية اتباع القواعد والمبادئ الأخلاقية بغض النظر عن العواقب. تؤكد أخلاقيات الفضيلة، كما يوحي الاسم، على أهمية تطوير سمات الشخصية الفاضلة لدى الأفراد مما يؤدي بدوره إلى السلوك الأخلاقي. كل من هذه النظريات لها نقاط قوتها وضعفها، والأمر متروك للأفراد والمؤسسات لاختيار النظرية التي تناسب احتياجاتهم، وقد تكون نظرية العواقب، على سبيل المثال أكثر ملاءمة للمنظمات التي تعطي الأولوية للنتائج والنتائج على الوسائل المستخدمة لتحقيقها. على العكس من ذلك قد تكون النظرية الأخلاقية أكثر ملاءمة للمنظمات التي تعطي الأولوية للالتزام بالمبادئ والقواعد الأخلاقية بغض النظر عن النتائج، وفي الوقت نفسه قد تكون نظرية الأخلاق الفضيلة أكثر ملاءمة للأفراد الذين يعطون الأولوية لتنمية سمات الشخصية الجيدة والتي يمكن أن تؤدي إلى سلوك أخلاقي طويل المدى. في النهاية يعتمد اختيار نظرية الأخلاق على قيم وأولويات الفرد أو المنظمة.

إن الأخلاقيات تعتبر عاملاً أساسياً في حوكمة الشركات ويمكن تطبيق نظرياتها لضمان تصرف الشركات بطريقة مسؤولة اجتماعياً، إحدى هذه النظريات الأخلاقية هي نظرية أصحاب المصلحة، والتي تجادل بأن الشركات لديها التزام أخلاقي بمراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين

والعملاء والموردين والبيئة، ومن خلال تبني نظرية أصحاب المصلحة، يمكن للشركات التأكد من أن أفعالها لا تضر بأي من أصحاب المصلحة وأنهم يساهمون في رفاهية المجتمع ككل. نظرية أخلاقية أخرى يمكن تطبيقها على حوكمة الشركات هي نظرية الأخلاق الفضيلة، تركز هذه النظرية على شخصية الأفراد أو المنظمات وتجادل بأنه يجب عليهم السعي لتطوير فضائل مثل الصدق والنزاهة والمسؤولية، وذلك من خلال تبني نظرية الأخلاق الفضيلة يمكن للشركات التأكد من أن أفعالها تسترشد بالقيم الأخلاقية والتي يمكن أن تعزز سمعتها وتبني الثقة مع أصحاب المصلحة (H. Abdullah & Valentine, 2009: 88-96).

في الأخير فإننا نرى أن هنالك العديد من النظريات إضافة إلى النظريات السابقة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الأخلاق العامة وأخلاق المهنة بشكل خاص، وذلك لما حدث من تلاعبات مالية على مستوى الأعمال الكبرى والفضائح التي حدثت في أكبر الشركات العالمية، وقد جاءت نظريات الأخلاقيات كأمر لا بد منه لضبط السلوكيات وردع التلاعبات، واستخلاص القيمة المضافة من الأخلاق كونها العامل المعياري في المجتمعات، وادخالها في شكل معايير مضبوطة للعالم المال والأعمال، حيث تسعى لخدمة جميع أطراف أصحاب المصالح وتحقيق أهداف الشركة في وقت واحد.

2.1.2. أساسيات حوكمة الشركات Corporate governance basics

تعد حوكمة الشركات جانباً مهماً من جوانب إدارة الأعمال الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة. يشمل المفهوم المبادئ والسياسات والممارسات التي تستخدمها الشركات لإدارة شؤونها وضمان المساءلة أمام أصحاب المصلحة. توفر حوكمة الشركات الإطار الذي تعمل من خلاله الشركات وتتخذ القرارات التي تؤثر على أدائها وسمعتها. تستكشف هذا الجزء تعريف وأهمية حوكمة الشركات، والعوامل التي تؤثر على تنفيذها، وأفضل الممارسات للحوكمة الفعالة، حيث يعد فهم ديناميكيات حوكمة الشركات أمراً ضرورياً للشركات التي تسعى إلى تحقيق النجاح في بيئة اليوم التنافسية.

1.2.1.2 مفهوم حوكمة الشركات The concept of corporate governance

لقد اكتسب مصطلح "حوكمة الشركات" مكانة بارزة إلا خلال العقدين الماضيين، حيث أنه من الواضح أن أصل هذه المصطلحات مشتق من الكلمة اليونانية "kyberman" التي تعني التوجيه أو الترشيح أو الحكم، ومن ثم تم نقل هذا من اليونانية إلى اللاتينية مثل gubernare وكلمة "governer" التي تعني "الحاكم الفرنسي" في المصطلح الفرنسي القديم، ولكن تم تعريف هذه الكلمة بطرق مختلفة من قبل المنظمات المختلفة أو اللجان أو الأكاديميون وحتى الباحثون في علوم المالية والمحاسبة وذلك وفقاً لاهتماماتهم الأيديولوجية (Zingales, 2001: 3).

يمكن استعراض بعض التعاريف المقدمة لمفهوم حوكمة الشركات فيما يلي:

- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات بأنها: "حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة الشركات التجارية، كما أنها تحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتوضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن شؤون الشركة، ومن خلال القيام بذلك فإنه يوفر أيضًا الهياكل التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء" (OECD, 2004: 12)، وقد كان الهدف الرئيسي منها هو ضمان عمل الشركات بطريقة أخلاقية وشفافة، وبالتالي تعزيز نجاحها واستدامتها على المدى الطويل، ولقد طورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ التي توفر إرشادات للشركات حول قضايا مثل مسؤوليات مجلس الإدارة والشفافية والمساءلة، كما تم تصميم هذه المبادئ لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات الجيدة، وتقليل مخاطر الاحتيال وسوء السلوك المؤسسي، وتعزيز ثقة المستثمرين في الشركات، كما يتم أخذ بعض القضايا الأخرى ذات الصلة بعمليات صنع القرار في الشركة، مثل المخاوف البيئية أو مكافحة الفساد أو المخاوف الأخلاقية، في الاعتبار ولكن يتم التعامل معها بشكل أكثر وضوحًا في عدد من أدوات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى بما في ذلك المبادئ التوجيهية للشركات متعددة الجنسيات والاتفاقية بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات الدولية
- يعرف (Hakim, 2002: 3) حوكمة الشركات على النحو التالي: "تتضمن حوكمة الشركات العناصر الأساسية لكيفية قيام الشركات بمسؤولياتها تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وهي الآلية التي يتم من خلالها صياغة مشاكل الوكالة لأصحاب المصلحة في الشركة، بما في ذلك المساهمون والدائنون والإدارة والموظفون والمستهلكون والجمهور بشكل عام والسعي إلى حلها، وأن الشفافية والمساءلة والإفصاح الكافي هي الثلاثية الأساسية في حوكمة الشركات". هذا التعريف يركز على أن حوكمة الشركات مكونة من مجموعة من الآليات التي تساعد في التأكيد على مصلحة الشركة وكل من لهم صلة بها، من خلال العامل العادل مع جميع أصحاب المصلحة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمحاسبة.
- حسب (Aguilera & Jackson, 2010: 488) تشير حوكمة الشركات إلى: "مجموعة الآليات والعمليات والعلاقات التي يتم وضعها للتحكم في الشركات وتوجيهها، وهي تهتم بضمان إدارة الشركات بطريقة خاضعة للمساءلة وشفافة وأخلاقية، كما تتضمن حوكمة الشركات أيضًا موازنة مصالح مختلف أصحاب المصلحة في الشركة، بما في ذلك المساهمين والإدارة والموظفين والعملاء والموردين والمجتمع الأوسع.

2.2.1.2. مبادئ حوكمة الشركات Principles of corporate governance

أصبحت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بحوكمة الشركات التي تم تبنيها في الأصل من قبل 30 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 أداة مرجعية

لصانعي السياسات والشركات والأطر المؤسسية والتنظيمية وغيرها، كما يوفر إرشادات عملية واقتراحات للبورصة والمستثمرين والشركات والمنظمات العميقة الأخرى في العالم بخلاف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وضعت المنظمة أولى مبادئ حوكمة الشركات في سنة 1999 وأعدت صياغتها في عام 2003، مع الأخذ في الاعتبار التغييرات والتطورات الأخيرة والأسباب التي جعلت العالم يهتم بجودة حوكمة الشركات، كونها تؤدي لزيادة وكفاءة النمو الاقتصادي، تحسين استخدام رؤوس الأموال، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تقليل مخاطر حدوث الأزمات، التصدي للصدمات الخارجية، وتحسين متانة الاقتصاد. وبعد مراجعة مستفيضة أدت العملية إلى اعتماد مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنقحة والمراجعة لحوكمة الشركات في أبريل 2004، وقد كانت المبادئ المراجعة لا تعكس فقط تجربة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولكن أيضاً الاقتصاديات الناشئة والمتطورة، وأشارت أن المبادئ المعدلة غير ملزمة بطبيعتها وهي ترجع للحكومات والمشاركين في السوق لاتخاذ قرار بشأن إطار العمل الخاص بهم، كما أكد على قابلية المبادئ للتكيف كمرجع في مختلف السياقات القانونية والاقتصادية والثقافية، وفيما يلي المجالات الرئيسية لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشروحها ([Abu-Tapanjeh, 2009: 559-560](#)):

- **المبدأ الأول:** ضمان الأسس الرئيسية والتامة لإطار حوكمة فعال.
تعليق توضيحي: يجب أن يعزز إطار حوكمة الشركات الأسواق الشفافة والفعالة، وأن يكون متسقاً مع سيادة القانون وأن يوضح بشكل جلي تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية؛
- **المبدأ الثاني:** حق المساهمين ووظائف الملكية الرئيسية.
تعليق توضيحي: يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين ويسهل ممارستها؛
- **المبدأ الثالث:** المعاملة العادلة للمساهمين.
تعليق توضيحي: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك المساهمون الأقلية والأجانب. يجب أن تتاح لجميع المساهمين فرص الحصول على تعويض فعال لانتهاك حقوقهم؛
- **المبدأ الرابع:** دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات.
تعليق توضيحي: يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصلحة المنصوص عليها في القانون أو من خلال الاتفاقات المتبادلة وأن يشجع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة والوظائف واستدامة المؤسسات المالية السليمة؛
- **المبدأ الخامس:** الإفصاح والشفافية.
تعليق توضيحي: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع الأمور الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركة؛

• **المبدأ السادس:** مسؤوليات مجلس الإدارة.

تعليق توضيحي: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركة التوجيه الاستراتيجي للشركة، والمراقبة الفعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة، ومساءلة مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين.

3.2.1.2 أهمية حوكمة الشركات The importance of corporate governance

لحوكمة الشركات أهمية بالغة ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ تضمن حوكمة الشركات المساءلة والإنصاف والشفافية في عملية صنع القرارات المالية، ويمتد دورها إلى زيادة ثقة المستثمرين وتحسين الأداء المالي ورفع مستوى الإدارة في الشركة، نظرا لكونها العامل الرئيس لتقليل المخاطر المالية في السوق والحفاظ على نجاح عملياتها المالية على المدى الطويل، كما أن الهدف الأساسي لها يتمثل في حماية جميع أصحاب المصلحة (Sternberg, 2009: 6-7).
- ✓ تساعد الحوكمة الشركات المتعددة الجنسيات الجيدة في التخفيف من المخاطر المرتبطة بالعمل في بلدان مختلفة بأطر قانونية وتنظيمية متنوعة، وذلك كون هذا النوع من الشركات التي لديها أطر حوكمة قوية هي في وضع أفضل للتعامل مع المتطلبات التنظيمية المعقدة والمتعددة وتجنب المخاطر القانونية والمتعلقة بالسمعة، ويمكن أن تساعد الحوكمة الفعالة للشركات في تحسين الأداء العام للشركات متعددة الجنسيات من خلال أنها تضمن في صنع القرار الذي يعتمد على مبادئ سليمة وأن الموارد يتم تخصيصها بأحسن كفاءة ممكنة (Adegbite, 2015).
- ✓ تعد حوكمة الشركات أمراً ضرورياً لنجاح الشركات متعددة الجنسيات، والتي تتميز بمجلس إدارة من أفراد ذوي خلفيات وخبرات متنوعة، مما يسمح باتخاذ قرارات فعالة في إدارة المخاطر المتعلقة بمجموعات البيئات القانونية المختلفة التي تعمل بها، وتفيد أيضاً في تطبيق استراتيجية "التأسيس لقيمة الشركة التي تركز على المساهمات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع (Crowther & Seifi, 2011).

2.2 نظرة عامة حول حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات Overview of multinational corporate governance

تشير حوكمة الشركات متعددة الجنسيات إلى النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والسيطرة عليها عبر مختلف البلدان. يلعب دوراً محورياً في ضمان الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي داخل هذه المنظمات. في هذه النظرة العامة، سوف نستكشف تعريف وأهمية حوكمة الشركات متعددة الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك، سوف نتعمق في المبادئ والممارسات الرئيسية التي توجه هذا المجال، وأيضاً، الأشكال الجديدة من المستثمرين العالميين وكيفية إدارة الشركات متعددة الجنسيات. من خلال دراسة هذه الجوانب، يمكننا اكتساب فهم شامل لتعقيدات وأهمية حوكمة الشركات متعددة الجنسيات في مشهد الأعمال العالمي اليوم.

1.2.2 مفهوم حوكمة الشركات متعددة الجنسيات Concept of multinational corporate governance

تلعب حوكمة الشركات دورًا حاسمًا في الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) لأنها تضمن أن تكون الشركة شفافة وخاضعة للمساءلة ومسؤولة أمام أصحاب المصلحة، وفي الشركات متعددة الجنسيات تساعد الحوكمة الفعالة للشركات على تقليل النزاعات بين الشركة الأم والشركات التابعة لها في مختلف البلدان، كما تضمن الامتثال للقوانين واللوائح المحلية، ومعالجة مخاوف أصحاب المصلحة عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك فهو يساعد على تحسين سمعة الشركة وتقليل المخاطر وزيادة ثقة المستثمرين، وهو أمر بالغ الأهمية للشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في بلدان مختلفة بأطر قانونية وتنظيمية مختلفة. كما أن الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس حوكمة الشركات الجيدة من المرجح أن تؤدي أداءً جيدًا من الناحية المالية، وتتمتع بوصول أفضل إلى رأس المال، وتجذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها، لذلك من الواضح أن حوكمة الشركات ضرورية لنجاح الشركات متعددة الجنسيات، ويجب على الشركات التأكد من أن لديها هيكل حوكمة فعالة لتحقيق أهدافها وتلبية توقعات أصحاب المصلحة (Kolk & Pinkse, 2010: 330-331).

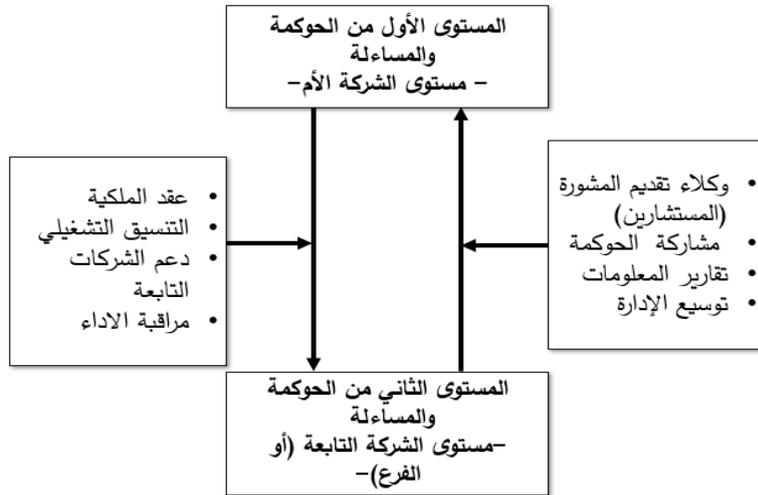
وفقًا لدراسة (Windsor, 2009: 306-316)، هناك العديد من أفضل الممارسات التي يمكن أن تتبناها الشركات متعددة الجنسيات لتحسين حوكمتها وهي: أولاً يجب أن تضمن الشركات متعددة الجنسيات مجلس إدارة متنوع لتقديم وجهات نظر وخبرات متنوعة. ثانيًا يجب على الشركة وضع مدونة سلوك تحدد السلوك الأخلاقي والامتثال للقانونية. ثالثًا يجب أن تخضع المؤسسات متعددة الجنسيات لعمليات تقييم منتظمة لمجلس إدارتها وفريقها الإداري للتأكد من أنها تؤدي أداءً فعالاً. وأخيرًا يجب أن تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بالشفافية في تقاريرها المالية لتوفير معلومات دقيقة لأصحاب المصلحة، أما بالنسبة للاتجاهات المستقبلية في حوكمة الشركات للشركات متعددة الجنسيات، نجد تركيز متزايد على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، ومن المتوقع أن تكون الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة عن تأثيرها على البيئة والمجتمع، وأن يكون لديها سياسات معمول بها لمعالجة هذه القضايا، بالإضافة إلى ذلك سيكون هناك تركيز أكبر على مشاركة أصحاب المصلحة والتواصل معهم، حيث تسعى الشركات إلى بناء الثقة والحفاظ على علاقات إيجابية مع أصحاب المصلحة.

تحتوي الحوكمة في الشركات متعددة الجنسيات المتداولة علنًا بشكل عام على مستويين مرتبطين:

- الأول وهو حوكمة الشركات على المستوى الرئيسي.
 - أي كيف يتم تقسيم ومراقبة حقوق الشركة الأم وسلطاتها ومسؤولياتها؛
- الثاني فيتمثل في حوكمة الشركات على المستوى الفرعي.
 - أي كيف تتعامل الشركات التابعة الأجنبية التي لديها مجلس إدارة خاص بها مع مساهميهما وأصحاب المصلحة المحليين الآخرين مع الرد في نفس الوقت على الشركة الأم والتكامل معها.

نجد أن الشركات التابعة أو الفروع الممثلة بمجلس إدارة مستقل، إما مدرجة في السوق المالية بشكل مستقل عن الشركة الأم في البورصات الأجنبية - في هذه الحالة مع المساهمين العامين المحليين-، وإما أنها غير مدرجة في البورصات ولكنها تلي المتطلبات القانونية للبلد المضيف أو الاعتبارات الاستراتيجية للشركة الأم لتأسيس مجلسها الإداري الخاص، ونجد أن مجلس الإدارة يحكم على مستوى فرعي للشركة التابعة باعتبارها كيان قانوني على الرغم من وجود تباين كبير في المتطلبات المحلية والقانونية بالإضافة إلى كيفية اختيار الشركة الأم والفرعية لهيكله الدور والمسؤولية واستخدام هذه المجالس، وأن الشركات التابعة مع مجلس إدارتها الخاصين بشكل عام ليست مملوكة بالكامل من قبل الشركة المتعددة الجنسيات الأم، إذا شاركت شركة متعددة الجنسيات في بعض الملكية في مؤسسة أجنبية ولكن ليس إلى الحد الذي تسيطر فيه بالفعل على الشركة، فإن هذه الوحدة الأجنبية لا تعتبر حوكمة من الدرجة الثانية. وعلى الرغم من أن الشركات التابعة التي ليس لها مجلس إدارة خاص بها لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة الشاملة للشركات متعددة الجنسيات، إلا أنها تؤثر على الأقل على مساءلة الشركات في الشركات متعددة الجنسيات بطريقة أساسية، كما تؤثر حوكمة المستوى الأول على الطبقة الثانية من خلال حيازة الملكية والتنسيق التشغيلي ودعم الشركات ومراقبة الأداء، وتعود حوكمة الطبقة الثانية بدورها إلى المستوى الأول من خلال تقديم المشورة ومشاركة الحوكمة وإعداد تقارير المعلومات وتوسيع المديرية (Luo, 2005: 3).

الشكل رقم (20): حوكمة الشركات ذات المستويين والمساءلة في الشركات متعددة الجنسيات.



Source: (Luo, 2005: 3).

يظهر الشكل رقم (20) بيانياً نظام الحوكمة والمساءلة هذا ذي المستويين، وهنا نجد أن حوكمة الشركات ليست مرادفة للحوكمة التنظيمية بل إنه مجرد جزء منه، حيث تشمل الحوكمة التنظيمية كلاً من الحوكمة الإدارية وحوكمة الشركات، وتتضمن حوكمة الشركات الحوكمة والتحكم في شؤون الشركة بينما تؤكد الحوكمة الإدارية على تلك العمليات والهياكل الداخلية التي تنظم القرارات التشغيلية وأنشطة الأعمال التي تقوم بها الوحدات الفرعية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات (الإدارات والأقسام والفروع والشركات التابعة)،

تشمل الحوكمة الإدارية الأنظمة التي تحقق الالتزام الداخلي داخل الشركة بمجموعة من الأهداف الإستراتيجية المصممة من قبل الإدارة العليا من خلال استخدام سلطة القانون أو سلطة الشركة على عكس حوكمة الشركات التي غالباً ما تستخدم تركيز الملكية وتكوين مجلس الإدارة وقيادة مجلس الإدارة وتعيينات التنفيذيين، فإن الحوكمة الإدارية هي تدخل مباشر أكثر يشمل مراقبة المخرجات، والرصد البيروقراطي والرصد الثقافي (Eisenhardt, 1985: 134-135).

2.2.2 حوكمة الشركات "المقر الرئيسي - العلاقة الفرعية" Parent Corporate Governance "Company - Subsidiary Relationship"

يرتبط البحث في علاقات الشركات الدولية بين المقر الرئيسي والفرعي بشكل أساسي بأطر عمل التفويضات الفرعية والتبعية الاقتصادية، مما يشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تنشئ شركات تابعة لها بتفويضات إستراتيجية مختلفة، والتي قد تتضمن تفويضاً بالتصدير، وعلى هذا النحو فإن أهداف العلاقة "الشركة الأم - والتابعة" لها تأثير مهيم على عمليات الشركة الفرعية، وعمليات صنع القرار فيها واستراتيجيتها داخل شبكة الإنتاج العالمية للشركات متعددة الجنسيات (Roth & Morrison, 1992: 715-735). ومع ذلك قد تكتسب الشركة التابعة أو تطور موارد وقدرات فريدة من نوعها تؤثر على سلطتها، علاوة على ذلك عندما تنتج شركة تابعة عن استحواذ كامل أو جزئي لشركة أجنبية على شركة محلية، فإن قدراتها الديناميكية الحالية ومعرفتها قد تمكنها من تحديد فرص جديدة في السوق، يحدث هذا غالباً عندما لا يتوقع المستثمر الأجنبي فرصاً جديدة عند الدخول، أو عندما يكون هدفه الرئيسي هو توفير الأموال لإعادة الهيكلة والتحديث التي تقوم بها الإدارة المحلية.

تشير الدراسات حول التفويضات الفرعية إلى أن التوجه الدولي للشركات التابعة قد يكون مرتبطاً بالخصائص الهيكلية للشركة المحلية، وقد يعتمد أيضاً على عوامل حوكمة الشركة ذات الاستثمار الأجنبي مثل ملكية الشركات متعددة الجنسيات في الشركة التابعة وأشكال سيطرتها على عملية صنع القرار في الشركة التابعة، ونجد أن الاضطرابات المؤسسية والتغيير السريع للأعمال العالمية والقوانين المختلفة لكل دولة، وما يحدث في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، يزيد من المعرفة المتخصصة بفريق الإدارة العليا في الشركة الأم والغموض المحيط بإجراءات المديرين وقرارات مجالس الإدارة في الشركات التابعة، ينتج عن هذا مشكلة كلاسيكية بين الموكل والوكيل بين المستثمرين وإدارة الشركة التابعة، حيث لا يستطيع المساهمون الخارجيون مراقبة وتقييم قرارات المديرين الإستراتيجية ونتائجها. إضافة إلى أنه يزيد الانتقال الاقتصادي والمؤسسي من تعقيد المعاملات ويؤثر على الطرق التي يعالج بها المديرون المعلومات عند تطوير استراتيجية الشركة (Hoskisson, Eden, Lau, & Wright, 2000: 252-254). وبالتالي قد يؤدي الانتقال إلى أخطاء إستراتيجية حتى عندما تتوافق مصالح الإدارة مع مصالح المساهمين كونها قد مرت بعدت قوانين وإجراءات مختلفة، هذه الأخطاء الإستراتيجية ضارة بشكل خاص عندما يستخدم المستثمرون الشركات المحلية كقاعدة للتصدير إلى العملاء الدوليين أو كموردين لشبكات الإنتاج العالمية. ونجد أن وجهات نظر الإدارة

الإستراتيجية للمعاملات المتنقلة تشير إلى أن عوامل الحوكمة مثل هيكل الملكية ومشاركة المستثمرين المباشرة في صنع القرار يجب أن يكون لها تأثيرات مهمة على القرارات الإستراتيجية للشركات التابعة (Hendry, 2002: 106-108).

3.2.2 أشكال جديدة من المستثمرين العالميين وإدارة الشركات المتعددة الجنسيات New forms of global investors and management of multinational corporations

يتغير عالم حوكمة الشركات بسرعة بسبب ظهور أشكال جديدة من المستثمرين العالميين، ولهؤلاء المستثمرين تأثير كبير على طريقة إدارة الشركات المتعددة الجنسيات، مما يجعل دراسة تأثيرهم على حوكمة الشركات أمراً بالغ الأهمية. وفي هذا الجزء سنتعرض لصعود المستثمرين العالميين وتأثيرهم على حوكمة الشركات، وتحديات تنظيم المستثمرين العالميين في حوكمة الشركات ودور التكنولوجيا في تشكيل المستثمرين العالميين وحوكمة الشركات.

كان لصعود المستثمرين العالميين تأثير كبير على حوكمة الشركات. كما لاحظ (E. P. Davis, 2002: 203-229)، وجود زاد المستثمرون العالميون ملكيتهم في العديد من أكبر الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، ونتيجة لذلك أصبحوا قوة مهمة في تشكيل ممارسات حوكمة الشركات، وقد تمكن هؤلاء المستثمرون من استخدام مواردهم المالية الكبيرة للتأثير على قرارات مجالس إدارة الشركات، وغالباً ما كانوا يطالبون بمزيد من الشفافية والمساءلة والتركيز على خلق القيمة على المدى الطويل. علاوة على ذلك كان المستثمرون العالميون قادرين على الاستفادة من مناصب ملكيتهم للدفع من أجل إحداث تغييرات في هيكل حوكمة الشركات، بما في ذلك اعتماد مجالس إدارة أكثر استقلالية، والفصل بين أدوار الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وتنفيذ هيكل المكافآت التي تربط رواتب المسؤولين التنفيذيين — أداء المدى، بينما انتقد البعض تأثير المستثمرين العالميين على حوكمة الشركات، بحجة أنه يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات على المدى القصير والتركيز على قيمة المساهمين على حساب أصحاب المصلحة الآخرين، فإن الحقيقة هي أن هؤلاء المستثمرين لعبوا دوراً مهماً في تحسين المساءلة والشفافية للعديد من أكبر الشركات المتعددة الجنسيات في العالم. وعلى هذا النحو من المحتمل أن يستمر تأثير المستثمرين العالميين على حوكمة الشركات في النمو في السنوات القادمة.

بالإضافة إلى ذلك، نرى ظهور أنواع جديدة من الشركات المتعددة الجنسيات في العالم والتي لها آثار مهمة من منظور نظرية الوكالة فيما يتعلق بحوكمة الشركات متعددة الجنسيات، كما يشار إلى أن هناك نوع من المستثمرون في هذه الشركات هي منظمات عابرة للحدود تتمثل في شركات الأسهم الخاصة وصناديق الثروة السيادية وصناديق التحوط، وباعتبارهم مستثمرين عالميين فإنهم يختلفون في طريقة الاستثمار في الشركات العالمية، وهنا نجد أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تتنافس على جذب هذه الاستثمارات من خلال استعراض الحوكمة المالية والمحاسبية والمساءلة فيها، كما أنها تسعى للحفاظ على

شفافية أكبر وافصاح أوضح للمعلومات التي تهم هذا النوع من المستثمرين. وعلى هذا النحو تثير هذه المنظمات العابرة للحدود قضايا مهمة تتعلق بكيفية حكمهم لأنفسهم ولكن بشكل حاسم فيما يتعلق بإدارة الاستثمار العالمي الذين هو مصدر اهتمامهم، ولذلك تركز الأدبيات المعاصرة على جوانب الملكية ومجلس الإدارة في حوكمة الشركات متعددة الجنسيات. وهي كالتالي:

• الملكية Ownership

في السنوات الأخيرة شهدت ملكية الشركات تغيرات كبيرة مع ظهور أشكال جديدة من المستثمرين العالميين وذلك تزامنا مع كبر الشركات متعددة الجنسيات وانتشارها وحاجتها الى رفع وتنوع مواردها المالية، أدى صعود هؤلاء المستثمرين إلى ظهور تحديات جديدة لحوكمة الشركات، حيث يمتلكون غالبًا حصصًا كبيرة في شركات متعددة عبر بلدان مختلفة، وقد أثار ذلك مخاوف بشأن كيفية تحقيق التوازن بين مصالحهم ومساءلة الشركات.

كان صعود المستثمرين العالميين في ملكية الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة منتشرة بشكل متزايد في العقود القليلة الماضية. وفقًا لـ (Kalotay, 2008: 85-107)، فقد برز المستثمرون العالميون كمساهمين مهمين للشركات في جميع أنحاء العالم ويملكون الآن جزءًا كبيرًا من الأسهم العالمية المتداولة علنًا، غالبًا ما يكون هؤلاء المستثمرون مستثمرين مؤسسيين مثل صناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشتركة وصناديق الثروة السيادية، الذين لديهم إمكانية الوصول إلى مبالغ كبيرة من رأس المال وهم أكثر استعدادًا للاستثمار في الأسواق الخارجية، وقد أصبح المستثمرون العالميون لاعبين مؤثرين في حوكمة الشركات وذلك من منطلق نظرية الوكالة، حيث أنهم غالبًا ما يضغطون على الشركات لاعتماد ممارسات أكثر شفافية والخضوع للمساءلة، كما أنها تساهم في تنوع ملكية الشركة وتقليل مخاطر التركيز وتعزيز تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. بالإضافة إلى ذلك يجادل بعض النقاد بأن المستثمرين العالميين يعطون الأولوية للأرباح قصيرة الأجل على النمو طويل الأجل، مما قد يؤدي إلى التركيز على تدابير خفض التكاليف بدلاً من الاستثمار في البحث والتطوير. بشكل عام يعتبر صعود المستثمرين العالميين في ملكية الشركات ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه لها آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد العالمي.

عادة ما تعالج شركات الأسهم الخاصة بقضايا الوكالة في الشركات المستثمر فيها من خلال الملكية المجمعية فيما بينها وبين الإدارة، نجد أن هنالك العديد من التفاصيل التعاقدية المفصلة فيما يتعلق بالسلطة التقديرية لأصحاب المشاريع، بما في ذلك توفير المعلومات المالية المفصلة وفي حالة الاستحواذ على المديونية وتحمل مبالغ كبيرة من الديون، بهذا الترتيب وفي سياق الشركات العابرة للحدود، قد تتأثر قدرة المستثمرين في عملية المراقبة التي تعالج مشاكل الوكالة بشدة بالتأثير المحلي لأنظمة المؤسسة التي تعنى بالترتيبات التعاقدية المستخدمة لإجراءات قانونية في بلدان مختلفة، ومن ثم تطوير أنواع جديدة من الأدوات المالية القابلة للتحويل من بلد إلى آخر، ضمن ما تسمح به القوانين العامة بالمرونة في تطوير أدوات مالية

جديدة تتناسب وطبيعة الاستثمار العالمي الجديد. نجد أن الشركات المتعددة الجنسيات ملزمة بالتناسب بالتنسيق الاستثماري العابر للحدود، للحفاظ على شركات المحافظ المالية الخاصة بها، ولتكرار عمليات الاستحواذ، وتطوير هيكله ملكيتها لتحقيق استراتيجياتها المالية والأهداف العامة لمستثمريها الدوليين (Filatotchev & Wright, 2011: 481-482).

• مجالس الإدارة Boards of Directors

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات عنصراً حاسماً في مشهد الأعمال العالمي والشركات الدولية، ومع قيام هذه الشركات بتوسيع عملياتها عبر الحدود، يصبح بذلك دور مجالس إدارتها ذا أهمية بالغة، في هذا الصدد هناك العديد من القضايا الحاسمة التي تحتاج مجالس إدارة الشركات متعددة الجنسيات إلى معالجتها وهي كالتالي:

✓ أولاً لا يمكن المبالغة في أهمية التنوع في المجالس، حيث تعمل الشركات متعددة الجنسيات في بيئات ثقافية واجتماعية واقتصادية متنوعة، ويمكن أن يساعد وجود مجلس إدارة متنوع الشركة في التنقل في هذه الأفكار والخلفيات المتنوعة؛

✓ ثانياً تواجه مجالس إدارة الشركات متعددة الجنسيات العديد من التحديات في عملية صنع القرار، مثل حواجز اللغة والأطر القانونية المختلفة والاختلافات الثقافية، يمكن أن تؤدي هذه التحديات إلى إبطاء عملية اتخاذ القرار، مما قد يكون له تأثير كبير على أداء الشركة؛

✓ ثالثاً تلعب مجالس الإدارة دوراً حاسماً في ضمان المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات متعددة الجنسيات، يتضمن ذلك ضمان عمل الشركة بشكل أخلاقي ومستدام في جميع عملياتها.

يعد التنوع في مجالس إدارة الشركات متعددة الجنسيات أمراً بالغ الأهمية لضمان عمليات صنع القرارات الفعالة وتحسين أداء الشركات. وفقاً لدراسة (X. Peng, Yang, Shao, & Li, 2021: 4884-4898)، التنوع في تكوين مجلس الإدارة له تأثير إيجابي كبير على أداء الشركة، وجدت الدراسة أن الشركات ذات المجالس المتنوعة أظهرت مستويات أعلى من الابتكار، مما أدى لاحقاً إلى تحسين الأداء المالي. علاوة على ذلك فإن المجالس المتنوعة مجهزة بشكل أفضل لفهم احتياجات قاعدة عملاء متنوعة والاستجابة لها، وهو أمر مهم بشكل خاص للشركات متعددة الجنسيات العاملة في أسواق عالمية مختلفة، وبالإضافة إلى ذلك يمكن للتنوع في مجلس الإدارة أن يعزز ثقافة الشمولية والتسامح داخل الشركة، مما قد يؤدي إلى تأثير إيجابي على الاحتفاظ بالموظفين وجذبهم، وتكمن أهمية وجود تنوع في مجلس الإدارة يتجاوز التنوع العرقي والجنسي فقط، حيث يمكن للتنوع من حيث الخلفية والتعليم والخبرة أن يجلب وجهات نظر ورؤى مختلفة لعملية صنع القرار. ويمكن للشركات متعددة الجنسيات التي تعطي الأولوية للتنوع في مجالس إدارتها الاستفادة من الأداء المحسن والابتكار والفهم الأفضل لعملائها وموظفيها.

الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) هي منظمات تعمل في بلدان مختلفة، مما قد يجعل من الصعب على مجالس إدارتها بشكل فعال. وأصبحت أدوار ومسؤوليات مجالس الإدارة متعددة الجنسيات معقدة بشكل متزايد بسبب الترابط الاقتصادي العالمي، والحاجة إلى تحقيق التوازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة. وفقاً لـ (Chams & García-Blandón, 2019: 1067-1081)، فإن مجالس الإدارة متعددة الجنسيات لديها ثلاث مسؤوليات رئيسية: المراقبة وتقديم المشورة واتخاذ القرار؛ تتضمن المراقبة الإشراف على أنشطة الشركة والتأكد من امتثالها للمعايير القانونية والأخلاقية، حيث يستلزم تقديم المشورة تقديم التوجيه والدعم للفريق التنفيذي، بينما يتضمن صنع القرار اتخاذ خيارات استراتيجية تؤثر على أهداف الشركة طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك يجب على مجالس الإدارة متعددة الجنسيات أيضاً مراعاة الاختلافات الثقافية والمتطلبات القانونية لكل بلد تعمل فيه الشركة، وعلى هذا النحو يجب أن يكون لديهم مجموعة متنوعة من المهارات والخبرات لإدارة حوكمة الشركات بشكل فعال في سياق متعدد الجنسيات، علاوة على ذلك يجب أن تضمن الشركات متعددة الجنسيات أن يكون لدى مجالس إدارتها فهم واضح لقيم الشركة وثقافتها لضمان توافقها مع مهمة الشركة وأهدافها.

كما يعتبر دور مجالس الإدارة في ضمان المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) أمراً حاسماً لنجاح سمعة الشركة واستدامتها. وفقاً لدراسة (Blowfield, 2005: 515-524)، تلعب مجالس الإدارة دوراً مهماً في تشكيل وتنفيذ سياسات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل الشركات متعددة الجنسيات، وأن المجالس مسؤولة عن تحديد المستوى الأعلى من الضوابط وترسيخ ثقافة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة، ويجب عليهم التأكد من أن سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات تتماشى مع قيمها الأساسية وهدفها، وأنها مدمجة في الإستراتيجية العامة للشركة، كما يجب أيضاً على مجلس الإدارة مراقبة أداء المسؤولية الاجتماعية للشركة، بما في ذلك تأثيرها البيئي، والمسؤولية الاجتماعية، والسلوك الأخلاقي، ومساءلة الإدارة عن تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات. علاوة على ذلك يجب أن تضمن مجالس الإدارة مشاركة أصحاب المصلحة في الشركة وإطلاعهم على مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك المستثمرين والموظفين والعملاء والمجتمعات، من خلال التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع أنحاء الشركة، يمكن لمجالس الإدارة مساعدة الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق نجاح طويل الأجل من خلال بناء الثقة والولاء والسمعة الإيجابية بين أصحاب المصلحة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الربحية والنمو.

3.2. آليات حوكمة الشركات متعددة الجنسيات Governance mechanisms of multinational corporations

تؤكد الحكمة التقليدية على أن إطار أو نظام حوكمة الشركات يتكون من عدة آليات قائمة على السوق بما في ذلك تركيز الملكية ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة وتعيينات التنفيذيين. هذا وصف ضيق يتجاهل العديد من الآليات غير القائمة على السوق والتي تدعم بشكل أساسي فعالية حوكمة الشركات أو

تقوضها. هنا نقوم بتصنيف آليات الشركات المختلفة إلى ثلاث مجموعات: قائمة على السوق، قائمة على الثقافة وقائمة على الانضباط.

1.3.2. آليات الحوكمة القائمة على السوق Market-based governance

في معظم الشركات متعددة الجنسيات المتداولة علنًا، تشمل آليات حوكمة الشركات القائمة على السوق، تركيز الملكية، تكوين مجلس الإدارة، انضباط السوق، رئاسة مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، مكافآت مجلس الإدارة، الإدارة المتشابكة. تعمل هذه الآليات في كل من أنظمة حوكمة الشركات من الدرجة الأولى والثانية، والفرق الرئيسي الوحيد بين المستويين هو أنه في هيكل الملكية من الدرجة الثانية أو بما يعرف بالشركة التابعة، تعمل الشركة الأم كمستثمر مؤسسي رئيسي أو مساهم كبير، هذه الملكية المؤسسية هي تسيطر من الداخل حيث تحتفظ الشركة الأم قانونًا بحصة استثمار شركة من الدرجة الثانية (الشركة التابعة)، وتنسق تشغيلًا أنشطة الأخيرة مع أعضاء الشركات الآخرين من أجل توفير تكاليف العمل المشتركة أو تقليل المخاطر المالية أو إنشاء تآزر تكنولوجي أو تشغيلي بين هم. وتتمثل آليات حوكمة الشركات القائمة على السوق فيما يلي:

1.1.3.2. تركيز الملكية في الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) Concentration of Ownership in (MNCs) :

حيث يشير تركيز الملكية في الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) إلى الموقف الذي يمتلك فيه عدد قليل من المستثمرين أو المساهمين جزءًا كبيرًا من أسهم الشركة. وفقًا لـ (Pugel, 1981: 220-228)، هناك عدة أسباب لتركز الملكية في الشركات متعددة الجنسيات؛ أولاً تنشأ مشكلة الوكالة عندما لا تتماشى مصالح الإدارة والمساهمين بشكل جيد مما يؤدي إلى تضارب محتمل، ويمكن أن يؤدي هذا إلى تركيز الملكية حيث يسعى كبار المساهمين إلى مزيد من السيطرة على عملية صنع القرار في الشركة. ثانيًا يمكن أن يؤدي سوق التحكم في الشركات أيضًا إلى تركيز الملكية، وعندما يدرك السوق أن الشركة مقيمة بأقل من قيمتها قد يحاول المستحوذون المحتملون شراء أكبر حصة في الشركة للسيطرة وزيادة قيمتها. أخيرًا يمكن للبيئة القانونية والتنظيمية لبلد ما أن تؤثر أيضًا على تركيز الملكية، حيث نجد في البلدان التي توجد فيها حماية ضعيفة للمساهمين وسيولة سوق محدودة، قد يميل كبار المساهمين للاحتفاظ بأسهمهم بشكل كبير مما يؤدي إلى تركيز الملكية. بشكل عام يمكن أن يكون لتركيز الملكية في الشركات متعددة الجنسيات آثار إيجابية وسلبية على أداء الشركة، ومن الضروري للمديرين والمساهمين النظر في الآثار المحتملة لتركيز الملكية على نجاح الشركة على المدى الطويل.

وبين الآثار الإيجابية والسلبية لتركيز الملكية في الشركات متعددة الجنسيات وحوكمة الشركات نجد تضارب في الآراء، ففي دراسة (Mizruchi, 1983: 427) طرح بأنه يمكن أن يؤدي تركيز الملكية من قبل عدد صغير من المساهمين ذوي الكتل الكبيرة إلى تحسين فعالية الحوكمة لأنه يعزز قوة المساهمين عند التعامل مع الإدارة. ونجد أن المساهمين أصحاب الكتل الكبيرة من الملكية في الشركات متعددة الجنسيات يتمثلون في

الصناديق المشتركة، صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق شركات التأمينات الكبرى... وهم من يضغطون على الشركات بتفعيل وضبط آليات حوكمة الشركات بهدف التحكم الأكبر في القرارات الإدارية مثل تجنب المخاطر وكفاءة الأداء المالي، التي يمكنها أن تؤدي إلى خسائر أو تآكل أموالهم المستثمرة فيها، وحسب (Tihanyi, Johnson, Hoskisson, & Hitt, 2003: 198) كلما زادت درجة تركيز الملكية، زادت احتمالية توافق قرارات المديرين الإستراتيجية مع تعظيم قيمة المساهمين. وهذا ما يعمل على المحافظة على مصالح جميع أصحاب المصلحة، ويصب في قلب أهدافهم النفعية والاستثمارية.

وعكس ذلك، يمكن أن يكون لتركيز الملكية آثار سلبية على الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) مثل انخفاض الشفافية والمساءلة وسلوك المخاطرة، وللتخفيف من هذه الآثار السلبية، يمكن اعتماد العديد من الاستراتيجيات، وحسب دراسة (Dam & Scholtens, 2013: 117-126) تتمثل إحدى هذه الإستراتيجيات في زيادة مستوى المديرين المستقلين في مجلس الإدارة. يمكن أن يساعد ذلك في تحسين شفافية الشركة ومساءلتها، حيث يقل احتمال تأثر المديرين المستقلين بمصالح المساهمين المسيطرين، بالإضافة إلى ذلك يمكن للشركات متعددة الجنسيات دمج استراتيجيات إشراك أصحاب المصلحة لضمان مراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة، حيث يمكن أن يساعد هذا في تقليل مخاطر قيام الشركات متعددة الجنسيات بمتابعة مصالح المساهمين المسيطرين فقط. وفي إستراتيجية أخرى يمكن تبني هيكل ملكية أكثر تنوعًا، مثل خطط ملكية أسهم الموظفين أو عن طريق إصدار الأسهم للجمهور، حيث يمكن أن يساعد هذا في تقليل تركيز الملكية وزيادة مستوى الملكية الخارجية، والتي بدورها يمكن أن تحسن سلوك الشركة في المخاطرة والأداء المالي. بشكل عام، يمكن أن تساعد هذه الاستراتيجيات في التخفيف من الآثار السلبية لتركيز الملكية في الشركات متعددة الجنسيات وتحسين أدائها ومسؤوليتها.

2.1.3.2. تكوين مجلس الإدارة Board Composition: يلعب مجلس الإدارة دورًا مهمًا في الإدارة الإستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات (MNCs)، ويعد تكوينه أمرًا بالغ الأهمية لنجاح الشركة. وفقًا لـ (Kriger, 1988: 347-360)، يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمهارات والمعرفة والخبرة اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة وتوفير إشراف فعال، ويجب أن يعكس تكوين مجلس الإدارة تنوع عمليات الشركات متعددة الجنسيات، بما في ذلك انتشارها الجغرافي ومجالات خبرتها، كما يوفر هذا التنوع مجموعة من وجهات النظر التي يمكن أن تساعد مجلس الإدارة في تحديد الفرص والمخاطر في الأسواق والصناعات المختلفة، علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تكوين مجلس الإدارة أيضًا الأهداف الإستراتيجية للشركة متعددة الجنسيات، على سبيل المثال إذا كانت الشركة متعددة الجنسيات تسعى إلى توسيع عملياتها في منطقة معينة، فيجب أن يكون لدى مجلس الإدارة أعضاء لديهم فهم عميق لثقافة تلك المنطقة وممارسات الأعمال والبيئة التنظيمية، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يأخذ تكوين مجلس الإدارة في الاعتبار الحاجة إلى أعضاء مجلس إدارة مستقلين يمكنهم تقديم وجهات نظر موضوعية وتحدي قرارات الإدارة.

أحد الجوانب المهمة في تكوين مجلس الإدارة هو موازنة عدد أعضاء مجلس الإدارة من الداخل والخارج. يرى (Fairfax, 2010: 133) أن المدراء الداخليين يلعبون دورًا مهمًا في عملية صنع القرار في مجلس الإدارة من خلال توفير منظور فريد من نوعه مستنير بمعرفتهم الوثيقة بالشؤون الداخلية للشركة، كما أن دور المديرين الداخليين معقد بسبب التوتر المتأصل بين أدوارهم المزدوجة كمديرين وموظفين في الشركة في نفس الوقت، لأنهم الأقرب رشداً في عملية صنع القرار في مجلس الإدارة من خلال توفير منظور فريد من نوعه مستنير بمعرفتهم الوثيقة بالشؤون الداخلية للشركة. وفي نفس الوقت لا يمكن التقليل من أهمية أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين لتنوع مجلس الإدارة والمساءلة. وفقاً لـ (Hoang, Abeysekera, & Ma, 2018: 833-852)، يجلب المدراء الخارجيون منظوراً جديداً وخبرات متنوعة إلى مجلس الإدارة والتي يمكن أن تساعد في التخفيف من التفكير الجماعي وتحسين عملية صنع القرار، وأيضاً يمكنهم تقديم رؤى قيمة حول الأسواق والصناعات والثقافات المختلفة، ويمكنهم تحدي الوضع الراهن من خلال طرح أسئلة صعبة وتقديم وجهات نظر بديلة، علاوة على ذلك، يمكن للمديرين الخارجيين المساعدة في تعزيز مصداقية مجلس الإدارة من خلال جلب مجموعات المهارات والخبرات المختلفة التي قد تقتصر إلى المديرين الداخليين.

3.1.3.2. انضباط السوق Market Discipline: إن انضباط السوق هو آلية تعتمد على قوى السوق لتنظيم سلوك الشركات، وهو يعمل من خلال معاقبة الشركات التي تتخربط في سلوك غير أخلاقي أو غير مسؤول من خلال فقدان السمعة والعملاء وفقدان الأرباح في نهاية المطاف، ولذلك على الشركات ضمان العمل بطريقة أخلاقية ومسؤولة بهدف في ظل التقلبات السريعة للسوق، من خلال إنشاء إطار من القواعد والأنظمة والعمليات التي تحكم سلوك إدارة الشركة من خلال تبني آليات حوكمة منضبطة. وفقاً لدراسة (Tian & Twite, 2011: 404)، يمكن أن تؤثر حوكمة الشركات على انضباط السوق من خلال قنوات مختلفة، وتتمثل إحدى القنوات في مراقبة الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين يمكنهم توفير نظام تحقق وتوازن للتأكد من أن فريق الإدارة يعمل في مصلحة الشركة ومساهمتها. هناك قناة أخرى تتمثل في اعتماد ممارسات إفصاح شفاف وفعالة، والتي يمكن أن تعزز جودة المعلومات المتاحة للسوق وتقليل عدم تناسق المعلومات، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يلعب وجود المستثمرين المؤسسيين أيضاً دوراً في تعزيز انضباط السوق من خلال ممارسة الضغط على الشركات ذات الأداء الضعيف لتحسين ممارسات الحوكمة لديها، كما يمكن للرقابة التنظيمية أيضاً تحسين انضباط السوق من خلال فرض عقوبات على الشركات التي تتخربط في سلوك غير أخلاقي. بشكل عام، العلاقة بين حوكمة الشركات وانضباط السوق معقدة ومتعددة الأوجه، ومع ذلك من الواضح أن ممارسات حوكمة الشركات الفعالة يمكن أن تعزز انضباط السوق وتؤدي في النهاية إلى نتائج أفضل للمساهمين والاقتصاد الأوسع.

4.1.3.2. رئاسة مجلس الإدارة Board Chairmanship: تتطلب رئاسة مجلس الإدارة الفعالة عديد من صفات التي تعزز الحوكمة الرشيدة واتخاذ القرارات الاستراتيجية. وفقاً لـ (Levrau & Van den Berghe,)

(121-105: 2013)، فإن القيادة هي إحدى الصفات الرئيسية، فيجب على رئيس مجلس الإدارة أن يمتلك مهارات قيادية قوية تمكنه من توجيه المجلس نحو تحقيق أهدافه وغاياته، كما يجب أن يكونوا على دراية بالصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه المنظمة لتقديم رؤى وإرشادات قيمة إلى مجلس الإدارة، ومن السمات المهمة الأخرى الاتصال، وهو أمر ضروري للتعاون الفعال ومشاركة المعلومات بين أعضاء مجلس الإدارة. كما يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة محاورًا ممتازًا يمكنه التعبير عن الأفكار وتشجيع المشاركة وتسهيل المناقشات، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون الرئيس محايدًا وموضوعيًا، متجنبًا أي تضارب في المصالح قد يؤثر على اتخاذ القرار، كما يجب أن يكون لدى رئيس مجلس الإدارة أيضًا عقلية استراتيجية تمكنهم من التفكير النقدي وتوقع التحديات والفرص المستقبلية. أخيرًا يجب أن يلتزم الرئيس بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية وتعزيز المساءلة والشفافية في عمليات المنظمة.

كما يواجه رؤساء مجالس الإدارة في الشركات متعددة الجنسيات العديد من التحديات التي يمكن أن تؤثر على اتخاذهم للقرار والنجاح العام للشركة بأكملها. وفقًا لـ (Demb & Neubauer, 1992: 9-20)، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في تحقيق التوازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة، هنا يجب على رئيس مجلس الإدارة مراعاة احتياجات ورغبات المساهمين والإدارة والموظفين والعملاء والمجتمع عند اتخاذ القرارات، وأيضًا يجب على الرئيس أيضًا التأكد من أن المنظمة تتبع المعايير الأخلاقية والقانونية أثناء موازنة هذه المصالح. والتحدي الآخر هو إدارة النزاعات داخل المجلس، قد يكون لأعضاء مجلس الإدارة وجهات نظر وأفكار وخلفيات وأجندات مختلفة، مما قد يؤدي إلى خلافات وصراعات، هنا يجب على الرئيس تسهيل المناقشات المثمرة وإيجاد أرضية مشتركة لدفع المنظمة إلى الأمام، بالإضافة إلى ذلك يجب على الرئيس التأكد من أن مجلس الإدارة متنوع وشامل، ويمثل مجموعة متنوعة من وجهات النظر والخبرات، وقد يكون هذا أمرًا صعبًا حيث قد يكون العثور على مرشحين مؤهلين ومتنوعين أمرًا صعبًا للتغلب على هذه التحديات، ويمكن أيضًا لرئيس مجلس الإدارة إنشاء قنوات اتصال واضحة، وتشجيع المشاركة من جميع أعضاء مجلس الإدارة، وتوفير التدريب لزيادة الوعي بالتنوع والشمول. بشكل عام، تتطلب القيادة الفعالة لمجلس الإدارة في الشركات المتعددة الجنسيات القدرة على تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة، وإدارة النزاعات القائمة على الخلفيات المختلفة للمدراء في المجلس، وتعزيز التنوع والشمول فيه.

5.1.3.2. حجم مجلس الإدارة Board Size: حجم مجلس الإدارة هو عامل حاسم في التنفيذ الفعال لحوكمة الشركات القائمة على السوق، حيث يلعب مجلس الإدارة دورًا مهمًا في عملية صنع القرار في الشركة، ومن الضروري أن يكون لديك مجلس إدارة منظم جيدًا يتألف من أعضاء متنوعين وذوي خبرة، ويمكن أن يؤدي حجم مجلس الإدارة الأصغر إلى عملية صنع قرار أكثر تركيزًا، بينما يمكن لمجلس الإدارة الأكبر أن يجلب نطاقًا أوسع من وجهات النظر والخبرات. لذلك تحتاج الشركات إلى النظر بعناية في حجم مجلس إدارتها والتأكد من توافقه مع أهداف وغايات حوكمة الشركات.

يعد تحديد الحجم الأمثل لمجلس الإدارة في الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) أمرًا بالغ الأهمية من أجل الأداء الفعال للمؤسسة. تشير الأبحاث التي أجراها (Kaymak & Bektas, 2017: 556) إلى أن حجم مجلس الإدارة الأصغر يرتبط عمومًا بأداء أفضل للشركة ، حيث يسمح بعمليات صنع القرار بشكل أكثر كفاءة، ومع ذلك يجب أن يأخذ حجم مجلس الإدارة في الاعتبار مدى تعقيد الأعمال وتنوع عملياتها. من المستحسن أن يكون للشركات متعددة الجنسيات مزيج متوازن من المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين في مجلس إدارتها، حيث يمكن أن يوفر ذلك مجموعة من وجهات النظر والخبرات. بالإضافة إلى ذلك من المهم التأكد من أن مجلس الإدارة متنوع من حيث الجنس والعرق والخلفية الثقافية حيث يمكن أن يساهم ذلك في صنع القرار بشكل أفضل وتحسين أداء المنظمة في نهاية المطاف. أخيرًا من الضروري أن تقوم الشركات متعددة الجنسيات بمراجعة وتقييم أداء أعضاء مجلس إدارتها بانتظام للتأكد من أنهم يساهمون بشكل فعال في نجاح المنظمة، باتباع أفضل الممارسات هذه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تضمن أن حجم مجلس إدارتها هو الأمثل لاحتياجات العمل الخاصة بها ويمكنها تسهيل عمليات صنع القرار الفعالة مما يؤدي إلى تحسين الأداء والنجاح.

6.1.3.2 نظام مكافآت مجلس الإدارة Management Remuneration: تلعب آلية حوكمة المكافآت

الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات دورًا حيويًا في ضمان تعويض المديرين التنفيذيين بشكل عادل عن عملهم مع الحفاظ أيضًا على الشفافية والمساءلة في الممارسات المالية للشركة، يمكن أن يساعد تنفيذ سياسات حوكمة المكافآت الفعالة في جذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها مع تعزيز ثقافة السلوك الأخلاقي داخل المنظمة. ومع ذلك من المهم للشركات مراجعة سياساتها وتحديثها بانتظام لضمان توافقها مع معايير الصناعة وتعكس الاحتياجات المتغيرة للأعمال. ومن المرجح أن تحقق الشركات متعددة الجنسيات التي تعطي الأولوية لآليات إدارة المكافآت الإدارية العادلة والشفافة نموًا مستدامًا ونجاحًا على المدى الطويل.

وفقًا لدراسة (Roth & O'donnell, 1996: 678-703)، هناك علاقة إيجابية بين سياسات تعويض الإدارة والأداء المالي والسوقي للشركات متعددة الجنسيات، وجدت الدراسة أن الشركات متعددة الجنسيات التي تقدم حزم تعويضات أعلى لكبار مسؤوليها التنفيذيين تميل إلى تحقيق مؤشرات عالية في الأداء المالي بشكل أفضل من تلك التي تقدم حزم تعويضات أقل، وأن هذا قد يرجع إلى أن حزم المكافآت الأعلى تجذب المزيد من المديرين الموهوبين ذوي الكفاءة العالية والخبرة الكبيرة، الذين هم أكثر قدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية تؤدي إلى تحسين الأداء المالي. ومع ذلك من المهم ملاحظة أن هناك عوامل أخرى تساهم أيضًا في الأداء المالي للشركة، مثل اتجاهات الصناعة والظروف الاقتصادية. لذلك في حين أن سياسات التعويض الإداري هي عامل مهم في تحديد نجاح الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى ذلك، وجد أن الشركات متعددة الجنسيات التي تقدم حزم تعويضات أعلى لكبار المسؤولين التنفيذيين قد تواجه انتقادات من أصحاب المصلحة الذين يشعرون أن هذه الحزم مفرطة. وهذا يسلط الضوء على حاجة الشركات متعددة الجنسيات إلى

يجاد توازن بين تقديم حزم تعويضات تنافسية وبين اعتبارها المحافظة على توجهات أصحاب المصلحة. بشكل عام تعد سياسات التعويض الإداري كعامل مهم في تحديد نجاح الشركات متعددة الجنسيات، ولكن يجب إدارتها بعناية من أجل تحقيق التوازن بين احتياجات الشركة واحتياجات أصحاب المصلحة.

7.1.3.2 الإدارة المتشابكة Interlocking Directorate: تشير الإدارة المتشابكة إلى الحالة التي يكون فيها مدير إحدى الشركات عضوًا في مجلس إدارة شركة أخرى. في الشركات متعددة الجنسيات (MNCs)، تنتشر المديرات المتشابكة على نطاق واسع ويمكن أن تؤدي إلى فوائد عديدة مثل تحسين التنسيق وتبادل المعلومات وتقليل عدم تناسق المعلومات. وفقًا لـ (M. W. Peng, Au, & Wang, 2001: 161-181)، يمكن للمديرات المتشابكة تسهيل تبادل المعلومات بين الشركات، مما يمكن أن يحسن التنسيق ويقلل من تكاليف المعاملات، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمديرات المتشابكة أن تقلل من عدم تناسق المعلومات بين الشركات، نظرًا لأن أعضاء مجلس الإدارة في كلتا الشركتين يمكنهم مشاركة المعلومات حول عمليات الشركة الأخرى، وبالتالي تقليل مستوى عدم اليقين والمخاطر المرتبطة بالمعاملات التجارية، ومع ذلك يمكن أن تؤدي المديرات المتشابكة أيضًا إلى تضارب محتمل في المصالح، حيث قد يعطي أعضاء مجلس الإدارة الأولوية لمصالح شركة على أخرى أو قد ينخرطون في ممارسات مانعة للمنافسة. على سبيل المثال، يمكن للمديرات المتشابكة أن تسهل التواطؤ بين الشركات، مما قد يؤدي إلى تشويه المنافسة في السوق. لذلك من الأهمية بمكان أن تدير الشركات متعددة الجنسيات المديرات المتشابكة بعناية للتأكد من أنها لا تؤدي إلى تضارب في المصالح أو ممارسات مانعة للمنافسة.

أصبحت الإدارة المتشابكة في الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة شائعة في بيئة الأعمال العالمية اليوم. هذه الممارسة لها مزايا وعيوب. فمن ناحية يمكن أن يعزز التنسيق والتواصل بشكل أفضل بين الشركات مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والربحية. ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤدي أيضًا إلى حدوث تضارب في المصالح وتقليل المنافسة، مما يؤدي إلى تشوهات السوق وتأثيرات سلبية على المستهلكين. لذلك من المهم أن تقوم الحكومات والهيئات التنظيمية بمراقبة وتنظيم ممارسات المديرات المتشابكة في الشركات متعددة الجنسيات لضمان بيئة أعمال عادلة وتنافسية. بالإضافة إلى ذلك يجب على الشركات اعتماد ممارسات شفافة وأخلاقية لتجنب أي تضارب محتمل في المصالح والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة.

2.3.2 آليات الحوكمة القائمة على الثقافة Culture-based Governance

تعمل الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) عبر ثقافات متنوعة مما يمثل تحديات فريدة للحوكمة الفعالة. الحوكمة القائمة على الثقافة في الشركات متعددة الجنسيات هي نهج يعترف ويحترم الاختلافات الثقافية بين الموظفين وأصحاب المصلحة والعملاء، ويسعى إلى دمج القيم الثقافية في عمليات صنع القرار. في هذا السياق، يعد الوعي الثقافي أمرًا بالغ الأهمية للشركات متعددة الجنسيات لتحقيق أهدافها والحفاظ على سمعتها العالمية. ومع ذلك فإن تنفيذ الحوكمة القائمة على الثقافة لا يخلو من التحديات، مثل الأعراف الثقافية

المتضاربة ومقاومة التغيير. وأيضاً تعد فوائد الحوكمة الناجحة القائمة على الثقافة في الشركات متعددة الجنسيات كثيرة، بما في ذلك تحسين التواصل بين الثقافات، زيادة مشاركة الموظفين، والتوافق بشكل أفضل مع الثقافات والقيم المحلية. وتتمثل آليات حوكمة الشركات القائمة على الثقافة فيما يلي:

1.2.3.2. ثقافة الحوكمة Governance Culture: تواجه الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) التحدي المتمثل في الحفاظ على الحوكمة الفعالة عبر عملياتها العالمية المتنوعة. وحسب دراسة ([Katz, Swanson, & Nelson, 2001: 149-171](#)) فإن أحد الآليات التي تقوم عليها الحوكمة في الشركات متعددة الجنسيات هي الحوكمة القائمة على الثقافة، والتي تتضمن مواءمة ممارسات حوكمة الشركات مع القيم الثقافية لكل موقع تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات. يقر هذا النهج بأن الثقافة تلعب دوراً مهماً في تشكيل المواقف والسلوكيات تجاه الحوكمة، وأن نهج مقاس واحد يناسب الجميع قد لا يكون فعالاً في جميع السياقات. من خلال تكييف ممارسات الحوكمة مع الثقافات المحلية، يمكن للشركات متعددة الجنسيات إنشاء قدر أكبر من الثقة والشرعية بين أصحاب المصلحة، والحد من مخاطر عدم الامتثال للوائح المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحوكمة القائمة على الثقافة أن تعزز انخراط الموظفين والتزامهم بشكل أكبر، حيث يشعر الموظفون بإحساس أكبر بالملكية والارتباط بقيم المنظمة ورسالتها. ومع ذلك، فإن تنفيذ الحوكمة القائمة على الثقافة يتطلب فهماً عميقاً للثقافات المحلية والتزاماً بالمشاركة والتواصل المستمر مع أصحاب المصلحة المحليين، كما يجب أن تكون الشركات متعددة الجنسيات أيضاً على استعداد لمواءمة ممارساتها الإدارية مع تطور الثقافات المحلية بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن فوائد الحوكمة القائمة على الثقافة واضحة، والشركات متعددة الجنسيات القادرة على تنفيذ هذا النهج بنجاح من المرجح أن تتمتع بقدر أكبر من النجاح والاستدامة في عملياتها العالمية.

كما يجب أن تعمل الشركات متعددة الجنسيات بشكل خاص على خلق ثقافة حوكمة لا تشجع الغش. حسب ([Kaptein, 2004: 13-31](#)) فالغش له آثار سلبية على كل من الشركة وموظفيها، يُتوقع من الشركات متعددة الجنسيات أن تتصرف بشكل أخلاقي وأن تمتثل لقوانين وأنظمة البلدان التي تعمل فيها. ومع ذلك، فإن الغش في هذه المنظمات يمكن أن يؤدي إلى مخاطر قانونية ومخاطر تتعلق بالسمعة، مما قد يضر بصورة المؤسسة التجارية ويؤثر على أدائها المالي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر الغش سلباً على معنويات ودوافع الموظفين الذين يتبعون الإرشادات الأخلاقية. عندما يدرك الموظفون أن السلوك غير الأخلاقي يتم التسامح معه أو حتى تشجيعه من قبل المنظمة، فقد يصبحون محبطين أو غير مشاركين، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة معدل دورانهم. علاوة على ذلك، يمكن أن يخلق الغش أيضاً ميزة غير عادلة لأولئك الذين يشاركون فيها، مما يؤدي إلى تصور عدم الإنصاف وفقدان الثقة بين الموظفين. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تآكل ثقافة المنظمة وتقويض ولاء الموظفين. في نفس سياق ذلك، يرى ([Bandeira-de-Mello, Fleury, Aveline, & Gama, 2016: 2005-2017](#)) أن إحدى الإستراتيجيات التي يتم وضعها في

مدونة السلوك تحدد بوضوح المعايير الأخلاقية ونتائج انتهاكها. يمكن أن تكون مدونة قواعد السلوك هذه بمثابة دليل للموظفين ويجب توصيلها بوضوح وبشكل منظم للتأكد من أن الجميع على دراية بتوقعات الشركة. وكاستراتيجية أخرى يجب أن يتم وضع ثقافة الشفافية والمساءلة، يمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ برامج المبلغين عن المخالفات التي تسمح للموظفين بالإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي دون الكشف عن هويتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات متعددة الجنسيات تشجيع التواصل المفتوح والتعاون لتقليل احتمالية الغش. أخيراً، يمكن للشركات متعددة الجنسيات توفير التدريب والتعليم للموظفين بشأن السلوك الأخلاقي وعواقب الغش، كما يمكن أن يساعد ذلك في خلق شعور بالمسؤولية والمساءلة بين الموظفين، من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، وبذلك يمكن للشركات متعددة الجنسيات تثبيط الغش وتعزيز ثقافة السلوك الأخلاقي.

2.2.3.2. نزاهة الشركة Corporate Integrity: تشير نزاهة الشركة إلى المبادئ والقيم الأخلاقية التي توجه سلوك الشركات متعددة الجنسيات (MNCs). يحدد (Maak, 2008: 353-368) نزاهة الشركة باعتبارها جانباً هاماً من جوانب أخلاقيات العمل التي تنطوي على الالتزام بالمعايير الأخلاقية في جميع جوانب عمليات المنظمة، بما في ذلك اتخاذ القرار والشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية. تعد نزاهة الشركات أمراً بالغ الأهمية في الشركات متعددة الجنسيات لأن هذه الشركات تعمل في بيئات ثقافية وقانونية وأخلاقية متنوعة قد تؤثر على عملياتها. يجادل المؤلف في دراسته بأن الشركات متعددة الجنسيات بحاجة إلى تطوير إطار أخلاقي شامل يتوافق مع المعايير الأخلاقية المحلية والعالمية للحفاظ على سمعتها وبناء الثقة وتعزيز الاستدامة. علاوة على ذلك، تعد نزاهة الشركة ضرورية للشركات متعددة الجنسيات لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتعزيز جودة منتجاتها وخدماتها، وجذب المواهب المتميزة والاحتفاظ بها. من خلال تبني نزاهة الشركة يمكن للشركات متعددة الجنسيات إنشاء صورة إيجابية للعلامة التجارية، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، والمساهمة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمعات التي تخدمها. لذلك فإن نزاهة الشركة ليست مجرد واجب أخلاقي فحسب، بل هي أيضاً ضرورة عمل إستراتيجية يمكن أن تمكن الشركات متعددة الجنسيات من تحقيق أهدافها طويلة الأجل بطريقة مستدامة ومسؤولة.

3.3.2. آليات الحوكمة القائمة على الانضباط Discipline-based governance

آليات الحوكمة المستندة إلى السوق والمستندة إلى الثقافة ضرورية ولكنها ليست كافية لضمان الحوكمة الرشيدة للشركات ما لم يتم وضع القواعد وتنفيذها. تستلزم الحوكمة القائمة على الانضباط أربع قواعد وهي:

1.3.3.2. العقوبات التنفيذية Executive penalty: وفقاً لـ (Coffee, 1981: 386-459)، تعد العقوبة التنفيذية أداة أساسية في فرض انضباط الشركات وضمان محاسبة المدراء الذين يخرطون في أنشطة غير قانونية داخل الشركة عن أفعالهم أو ذوي الأداء والسلوك السيء. نجد هنا أن العقوبة التنفيذية تخدم ثلاث

وظائف أساسية: الردع والعقاب وإعادة التأهيل؛ فالردع هو أهم وظيفة للعقوبة التنفيذية، لأنه يثني الأفراد الآخرين عن الانخراط في أنشطة غير قانونية، كما يعد العقاب من الوظائف الهامة الأخرى للعقوبة التنفيذية لأنه يضمن معاقبة مرتكبي المخالفات وفقاً لذلك. أخيراً تعتبر إعادة التأهيل من الوظائف الأساسية للعقوبة التنفيذية، لأنها توفر فرصاً للأفراد للتعلم من أخطائهم وأن يصبحوا أعضاء أفضل في المجتمع. ومع ذلك، نجد أن هناك قيوداً على فعالية العقوبة التنفيذية في الحفاظ على انضباط الشركات، على سبيل المثال قد يتردد المسؤولون التنفيذيون في استخدام العقوبة التنفيذية بسبب التأثير السلبي المحتمل الذي يمكن أن يحدثه على سمعة الشركة. بالإضافة إلى ذلك، قد يحجم التنفيذيون عن استخدام العقوبة التنفيذية بسبب التدايات القانونية المحتملة. وعلى الرغم من هذه القيود، تظل العقوبة التنفيذية أداة أساسية في الحفاظ على انضباط الشركات وضمان محاسبة الأفراد الذين ينخرطون في أنشطة غير قانونية داخل المنظمة عن أفعالهم.

2.3.3.2. التدقيق الداخلي Internal Auditing: يلعب التدقيق الداخلي دوراً مهماً في ضمان الحوكمة الفعالة للشركات وإدارة المخاطر في الشركات متعددة الجنسيات (MNCs). وفقاً (Khan, 2016: 55-65)، فإن التدقيق الداخلي هو عملية توفر تأكيداً مستقلاً لمجلس الإدارة والإدارة العليا فيما يتعلق بفعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في المؤسسة. يعتبر التدقيق الداخلي مهماً بشكل خاص في الشركات متعددة الجنسيات لأنها تعمل في بلدان متعددة، مما يعرضها لمخاطر مختلفة مثل الامتثال التنظيمي وإعداد التقارير المالية والاحتيايات والأمن السيبراني. يمكن أن تؤثر هذه المخاطر على سمعة المنظمة والأداء المالي والامتثال القانوني، حيث يقوم المدققون الداخليون بإجراء تقييمات وتدقيق للمخاطر لتقييم فعالية الضوابط الداخلية، وتحديد الاحتيايات المحتمل، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح. كما أنها تقدم توصيات لتحسين العمليات وتخفيف المخاطر. من خلال القيام بذلك، يساعد التدقيق الداخلي الشركات متعددة الجنسيات على تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة في عملياتها، مما يبني الثقة بين أصحاب المصلحة ويعزز سمعتهم. لذلك يجب على الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في عمليات تدقيق داخلي قوية لضمان إدارة فعالة للمخاطر وحوكمة الشركات.

3.3.3.2. مدونة السلوك A Conduct Code: وفقاً (Stevens, Kevin Steensma, Harrison, & Cochran, 2005: 181-195)،

تحدد مدونة قواعد السلوك التوقعات للسلوك الأخلاقي وتضع معياراً للسلوك لجميع الموظفين، يساعد هذا في خلق ثقافة الشفافية والمساءلة، والتي يمكن أن تزيد من ثقة أصحاب المصلحة في الشركة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر مدونة قواعد السلوك إرشادات للموظفين عند مواجهة معضلات أخلاقية، ومنحهم الأدوات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات الصحيحة، كما يمكن أن يساعد ذلك في التخفيف من مخاطر السلوك غير الأخلاقي وتقليل احتمالية الضرر القانوني أو الإضرار بسمعة الشركة، قد تحتوي المدونات على مبادئ عامة مثل؛ تفويض ممارسات محددة، توفير أحكام محددة بوضوح لمعالجة الجوانب القانونية، التعامل مع المخاوف الأخلاقية والعقوبات التفصيلية، تحديد الإنفاذ، وتحديد أساليب التحقيق.

ويجادل (Bondy, Matten, & Moon, 2004: 449-477) في دراستهم بأن تنفيذ مدونة السلوك في الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يؤدي إلى فوائد مختلفة مثل تعزيز سمعة الشركة وتحسين علاقاتها مع أصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد مدونة السلوك الشركات متعددة الجنسيات على تقليل مخاطر العقوبات القانونية والدعاية السلبية التي قد تنشأ عن السلوك غير الأخلاقي. ومع ذلك، فإن تنفيذ مدونة السلوك يمكن أن يكون معقدًا وصعبًا بسبب عوامل مختلفة مثل الاختلافات الثقافية، والحوجز اللغوية، والمتطلبات القانونية في مختلف البلدان. لذلك يجب على الشركات متعددة الجنسيات أن تصمم وتنفذ قواعد السلوك الخاصة بها بعناية للتأكد من أنها فعالة وقابلة للتطبيق في سياقات مختلفة.

4.3.3.2. برامج الأخلاقيات Ethics programs: يجب أن يكون لدى الشركات متعددة الجنسيات برنامج أخلاقي جيد التصميم لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المحلية ولتعزيز السلوك الأخلاقي بين الموظفين. وفقا لـ (Vadera, Aguilera, & Sparrow, 2009: 413-438)، يجب أن يتضمن برنامج الأخلاقيات الفعال معايير أخلاقية واضحة، وبرامج تدريبية، وآليات إعداد التقارير، وعقوبات عدم الامتثال. وأيضًا أن الثقافة الأخلاقية القوية والالتزام بالقيادة ضروريان لنجاح برنامج الأخلاقيات في الشركات متعددة الجنسيات، كما يمكن لمثل هذه البرامج تحسين سمعة الشركة وتعزيز ولاء الموظفين وزيادة ثقة أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لبرنامج أخلاقي قوي أن يمنع العقوبات القانونية والمالية الناتجة عن السلوك غير الأخلاقي، والذي يمكن أن يكون مكلفًا للشركات متعددة الجنسيات، لذلك يعد تنفيذ برامج الأخلاقيات أمرًا حاسمًا للشركات متعددة الجنسيات للعمل بشكل أخلاقي ومسؤول في مختلف البلدان وللحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وثقتهم.

4.3.2. المجالس الفرعية والحوكمة الإستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات Sub-Boards and Strategic Governance in Multinational Corporations

تعد الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) منظمات معقدة تعمل عبر مختلف البلدان والثقافات والأنظمة القانونية والتي تمر عبر سلسلة من العمليات المتشعبة، ومن أجل إدارة مثل هذه العمليات الواسعة، غالبًا ما تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على مجالس فرعية للإشراف على وظائف أو وحدات أعمال محددة بعينها. تلعب هذه المجالس الفرعية دورًا مهمًا في ضمان الاتصال الفعال والتنسيق واتخاذ القرار داخل المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى تنفيذ ممارسات الحوكمة الإستراتيجية لضمان التوافق بين إستراتيجية الشركة الأم والعمليات المحلية للشركات التابعة.

ترى الدراسات المالية بأن الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) تواجه العديد من التحديات في عملياتها بسبب المواقع المتنوعة التي تعمل فيها، ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في إدارة وحدات الأعمال المختلفة داخل الشركة، والتي يمكن أن تكون معقدة ومتطلبية. وتعد المجالس الفرعية، المعروفة أيضًا باسم Sub-boards، ضرورية لنجاح الشركات متعددة الجنسيات لأنها تساعد على تحقيق اللامركزية في صنع القرار وتسهيل الإدارة الفعالة لهذه الوحدات. فحسب دراسة (Hodgson, Inlakom, Lhaopadchan, &)

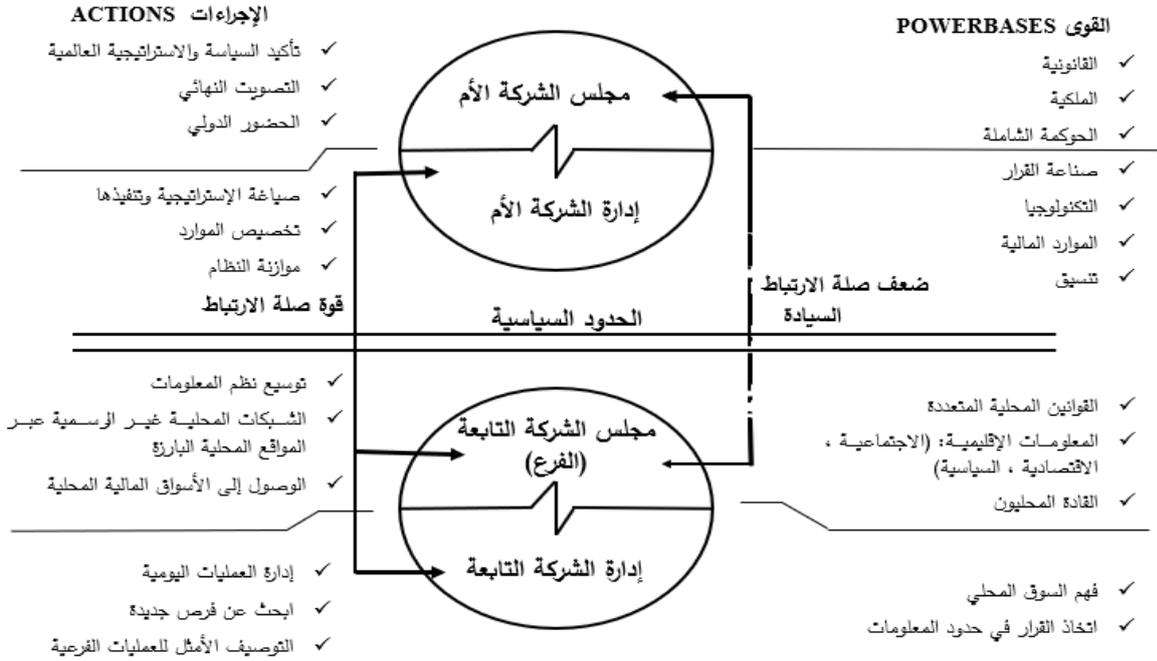
(Sabsombat, 2022: 1-28)، نجد أن المجالس الفرعية توفر استقلالية أكبر للشركات الفرعية المحلية، مما يمكنها من الاستجابة بسرعة لتغيرات السوق والتكيف مع الظروف المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين الأداء والقدرة التنافسية للشركة متعددة الجنسيات. يفترض المؤلفون كذلك أن المجالس الفرعية تسهل أيضًا نقل المعرفة وأفضل الممارسات داخل الشركة، وذلك لأن المجالس الفرعية تتكون من مديري تنفيذيين محليين لديهم فهم أفضل للسوق المحلي ويتمتعون بمكانة جيدة لتحديد فرص النمو والابتكار. لذلك تلعب المجالس الفرعية دورًا مهمًا في نجاح الشركات متعددة الجنسيات، وتمكينها من تحقيق التوازن بين التنسيق العالمي والاستجابة المحلية، وتسهيل الإدارة الفعالة لوحدات أعمالها المتنوعة.

وتعتبر الحوكمة الإستراتيجية عاملاً حاسماً في نجاح الشركات متعددة الجنسيات (MNCs). وفقاً (Murtha & Lenway, 1994: 113-129)، تشير الحوكمة الاستراتيجية إلى العملية التي تدير من خلالها الشركات متعددة الجنسيات علاقاتها مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والعملاء والموظفين والحكومات. ويمكن أن تساعد الحوكمة الإستراتيجية الفعالة الشركات متعددة الجنسيات في الحفاظ على ميزتها التنافسية في السوق العالمية من خلال ضمان قدرتها على التكيف مع ظروف ولوائح السوق المتغيرة. يجادل المؤلفان بأن الحوكمة الإستراتيجية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على أداء الشركات متعددة الجنسيات على المدى القصير والطويل. ويقترحان أن الشركات التي تتبنى نهجاً استباقياً للحوكمة الإستراتيجية تكون أكثر قدرة على توقع التحديات والفرص والاستجابة لها، ومن المرجح أن تحقق نمواً وريحية مستدامين. علاوة على ذلك، يمكن للحوكمة الإستراتيجية الفعالة أن تساعد الشركات متعددة الجنسيات على بناء علاقات قوية مع أصحاب المصلحة والحفاظ عليها، والتي يمكن أن تعزز سمعتها ومصداقيتها في السوق العالمية. وتعتبر الحوكمة الاستراتيجية عنصراً حاسماً في نجاح الشركات متعددة الجنسيات، والشركات التي تستثمر في تطوير وتنفيذ استراتيجيات حوكمة فعالة من المرجح أن تحقق أهدافها الاستراتيجية وتحافظ على ميزتها التنافسية في السوق العالمية.

وفي نفس السياق، لقد أصبح دور المجالس الفرعية في تعزيز الحوكمة الاستراتيجية في الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) أكثر أهمية في السنوات الأخيرة. فالمجلس الفرعي هو لجنة يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة للإشراف على منطقة معينة من عمليات الشركة. وتتمتع هذه اللجنة بتقويض محدد لضمان تلبية الأهداف الإستراتيجية للشركة الأم، وأن عملياتها تتماشى مع تلك الأهداف. وأيضاً وفقاً لـ (Hodgson et al., 2022: 1-28)، يمكن للمجالس الفرعية أن تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الحوكمة الاستراتيجية في الشركات متعددة الجنسيات. كما يمكن أن تساعد المجالس الفرعية في ضمان توافق عمليات الشركة مع أهدافها الاستراتيجية من خلال توفير الإشراف والتوجيه لفريق الإدارة، ويمكنهم أيضاً المساعدة في ضمان عمل الشركة وفقاً لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد المجالس الفرعية في تحديد المخاطر والفرص المحتملة التي قد تواجهها الشركة الأم، ويمكنها تقديم إرشادات حول كيفية معالجة

تلك المخاطر والفرص. بشكل عام، يمكن أن توفر المجالس الفرعية مصدرًا قيمًا للخبرة والتوجيه لمجلس الإدارة للشركة الأم، ويمكن أن تساعد في ضمان عمل الشركة بطريقة تتماشى مع أهدافها وقيمها الاستراتيجية كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (21): المجالس الفرعية والحوكمة الإستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات



Source: (Kriger, 1988: 349)

في الختام، تعد المجالس الفرعية والحوكمة الإستراتيجية من الجوانب الحاسمة للشركات متعددة الجنسيات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نجاحها. فمن خلال تفويض السلطة إلى المجالس الفرعية يمكن للشركة الأم تبسيط عمليات صنع القرار وتحسين قدرتها على التكيف مع الأسواق المحلية. في الوقت نفسه، تضمن الحوكمة الإستراتيجية أن هذه المجالس الفرعية تتماشى مع الرؤية العامة للشركة الأم ورسالتها، مما يمنع التجزئة ويضمن الاتساق عبر الأسواق الدولية. بشكل عام، يمكن أن يساعد الاستخدام الفعال للمجالس الفرعية والحوكمة الإستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات على التغلب على التحديات المعقدة للعمل في بلدان متعددة مع الحفاظ على هوية قوية وموحدة.

5.3.2. جودة التدقيق الخارجي للشركات المتعددة الجنسيات External audit quality in MNCs

تعمل الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) في بلدان مختلفة ذات بيئات قانونية وتنظيمية متنوعة. وفقا لدراسة (Islam, Deegan, & Gray, 2018: 190-224)، فإن العمليات القانونية والتنظيمية المعقدة للشركات متعددة الجنسيات تزيد من مخاطر الاحتيال المالي والفساد وسوء الإدارة، مما قد يؤثر سلبًا على أداء المؤسسة وسمعتها. وتلعب عمليات التدقيق الخارجية دورًا حاسمًا في التخفيف من هذه المخاطر من خلال توفير ضمان لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والهيئات التنظيمية، بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية وتتوافق مع المعايير واللوائح المحاسبية ذات الصلة. بالإضافة

إلى ذلك، توفر عمليات التدقيق الخارجية معلومات قيمة للإدارة من خلال تحديد مجالات التحسين في الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات إعداد التقارير المالية. لذلك يجب على الشركات متعددة الجنسيات إعطاء الأولوية لعمليات التدقيق الخارجية لتعزيز الشفافية والمساءلة والمصادقية في بياناتها المالية، والتي يمكن أن تزيد الثقة بين أصحاب المصلحة وتحسين أدائهم المالي على المدى الطويل.

في نفس السياق وحسب (Singh, Ravindran, Ganesan, Abbasi, & Haron, 2021: 1-21) فإن هناك عدة عوامل تؤثر على جودة التدقيق الخارجي في الشركات متعددة الجنسيات، بما في ذلك الاختلافات الثقافية والمؤسسية بين البلدان، وتعقيد عمليات الشركات متعددة الجنسيات، والأطر التنظيمية للبلدان التي تعمل فيها. الاختلافات الثقافية والمؤسسية بين البلدان لها تأثير كبير على جودة التدقيق الخارجي في الشركات متعددة الجنسيات. في البلدان ذات المستويات المنخفضة من التطور المؤسسي، تكون جودة التدقيق الخارجي منخفضة بشكل عام بسبب الافتقار إلى الأطر التنظيمية المناسبة وآليات الإنفاذ. بالإضافة إلى ذلك، يشكل تعقيد عمليات الشركات متعددة الجنسيات تحديًا كبيرًا لجودة التدقيق الخارجي، وأنها ذات هياكل تنظيمية معقدة مما يجعل الأمر أكثر صعوبة على المدققين الخارجيين فهم عملياتهم بشكل كامل. أخيرًا، يمكن أن تؤثر الأطر التنظيمية للدول التي تعمل فيها الشركات متعددة الجنسيات أيضًا على جودة التدقيق الخارجي. في البلدان ذات الأطر التنظيمية الضعيفة، وقد يواجه المدققون الخارجيون تحديات في الحصول على أدلة كافية لدعم آراء التدقيق الخاصة بهم، مما قد يؤدي إلى تدني جودة التدقيق. لذلك من الضروري للشركات متعددة الجنسيات العمل بشكل وثيق مع المراجعين الخارجيين والهيئات التنظيمية لضمان الحفاظ على جودة المراجعة الخارجية عند مستوى عالٍ.

1.5.3.2. علاقة كبار مكاتب التدقيق والشركات المتعددة الجنسيات The relationship between senior audit offices and multinational companies

لطالما كانت العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات ومكاتب التدقيق الأربعة الكبرى موضوع اهتمام الباحثين وخبراء الأعمال على حدٍ سواء. يعود تاريخ هذه العلاقة إلى أوائل القرن العشرين عندما بدأت مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى وهي؛ Deloitte، PwC، EY، وKPMG، في تقديم خدماتها للشركات متعددة الجنسيات. وعلى مر السنين تطورت هذه العلاقة وأصبحت أكثر تعقيدًا، حيث كان لمكاتب التدقيق الأربعة الكبرى تأثير كبير على الشركات متعددة الجنسيات من حيث التقارير المالية وإدارة المخاطر.

وفقًا لـ (Wen & Sonnerfeldt, 2022: 95-124)، كان لمكاتب التدقيق الأربعة الكبرى، والتي تشمل Deloitte وEY وKPMG وPwC أو ما تعرف بـ Big4، تأثير كبير على تطوير الشركات متعددة الجنسيات. وقد شارك الكبار الأربعة في تدقيق البيانات المالية لهذه الشركات، وقد أدت تلك العملة إلى توفر ضمان للمستثمرين وأصحاب المصلحة حول دقة وموثوقية المعلومات المالية كونها المكاتب الأعلى تمتعا بالخبرة المهنية والسمعة الجيدة. وأدى نمو الشركات متعددة الجنسيات في العقود الأخيرة إلى زيادة الطلب على خدمات التدقيق عالية الجودة، وبرز الأربعة الكبار كلاعبين مهيمنين في المهنة. ولكن واجهت الشركات

(المكاتب) الأربع الكبرى أيضًا انتقادات لدورها في فضائح المحاسبة، مثل فضيحة إنرون في عام 2001، والتي دعت إلى التساؤل عن قدرتها على تقديم خدمات تدقيق موضوعية ومستقلة. وعلى الرغم من هذه التحديات استمر Big4 في توسيع انتشاره العالمي مع مكاتب في أكثر من 150 دولة. وقد تمت ملاحظة أن ظهور تقنيات جديدة، مثل Blockchain والذكاء الاصطناعي، من المرجح أن يكون له تأثير كبير على مستقبل خدمات التدقيق. ومع استمرار الشركات متعددة الجنسيات في التوسع والتطور، ستظل العلاقة بين مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى وهذه الشركات مجالًا مهمًا للدراسة لمؤرخين وعلماء المحاسبة.

2.5.3.2. أهم العمليات التي تقدمها كبار مكاتب التدقيق للشركات المتعددة الجنسيات The most important operations provided by senior audit offices for multinational companies

تعد الخبرة في القانون الضريبي الدولي، وتسعير التحويل، ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية مكونًا مهمًا في الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى والشركات متعددة الجنسيات. حيث تشتهر مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى، بخبرتها في قانون الضرائب الدولي، التسعير التحويلي ومعايير إعداد التقارير المالية العالمية، التي تمكنهم ذلك من فهم تعقيدات عمليات الشركات متعددة الجنسيات بشكل أفضل وتقديم خدمات تدقيق فعالة. وقد أشارت العديد من الدراسات المالية السابقة إلى هذه الخدمات، وكانت دراسة (Van Tendeloo & Vanstraelen, 2008: 447-469) واحدة منها، ووفقا لما توصلت إليه الدراسة فقد قامت هذه الشركات بتوسيع خدماتها بما يتجاوز وظائف التدقيق التقليدية لتشمل خدمات الاستشارات الضريبية للعملاء متعددي الجنسيات. لاحظ المؤلفون أيضًا أن الشركات الأربع الكبرى تعمل بنشاط على توظيف متخصصين في الضرائب من ذوي الخبرة الدولية لتعزيز قدراتهم في هذا المجال. على سبيل المثال، لدى فريق خدمات ضرائب دولية يقدم المشورة بشأن المعاملات عبر الحدود، وتسعير التحويل، والامتثال الضريبي الدولي. وبالمثل، لدى PwC مجموعة خدمات ضريبية عالمية تساعد العملاء في التخطيط الضريبي والاستراتيجية والامتثال في مختلف الولايات القضائية. كما تقدم Deloitte وKPMG أيضًا خدمات مماثلة، مع التركيز على مساعدة العملاء على التنقل في شبكة معقدة من اللوائح الضريبية ومتطلبات الامتثال عبر البلدان المختلفة. بشكل عام، أثبتت الشركات الأربع الكبرى نفسها كمزود رائد للخدمات الضريبية الدولية، مستفيدة من شبكاتها وخبراتها العالمية لمساعدة العملاء على إدارة المخاطر الضريبية وتحسين أوضاعهم الضريبية في مشهد ضريبي عالمي سريع التغير.

في الختام، تعد الخبرة في القانون الضريبي الدولي، التسعير التحويلي، ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية الخدمات الأكثر الأهمية للشركات المتعددة الجنسيات والتي تقدمها مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى. تتيح لهم هذه المهارات التنقل في بيئات الأعمال العالمية المعقدة وضمان الامتثال للوائح الدولية. نظرًا لأن العالم أصبح مترابطًا بشكل متزايد، فإن الطلب على المهنيين الذين لديهم هذه المعرفة سيستمر في النمو، ومن الضروري أن تستثمر الشركات وشركات التدقيق في تطوير خبرة موظفيها في هذه المجالات لتظل قادرة على المنافسة في السوق العالمية.

خلاصة الفصل:

من خلال تعدد الأبعاد المعقدة لآليات الحوكمة الفعالة للشركات المتعددة الجنسيات، والتي توفر حجة مقنعة للدور الذي لا غنى عنه للحوكمة في تحقيق نجاح الشركات واستدامتها. يؤكد تجميع الرؤى النظرية والأدلة التجريبية المقدمة خلال هذا الفصل على التأثير العميق الذي تحدثه المساءلة والشفافية واتخاذ القرارات المسؤولة في توجيه الشركات متعددة الجنسيات نحو مسار النمو المالي المستدام والبراعة التنافسية في السوق العالمية. وبينما نتنقل في تعقيدات مشهد الأعمال في القرن الحادي والعشرين، فإن نتائج هذا التحليل لا تؤكد فقط على الفرضية القائلة بأن جودة الحوكمة تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، ولكنها تسلط الضوء أيضاً على الآثار الأوسع نطاقاً لاستراتيجية الشركات وصنع السياسات. ومن خلال إعطاء الأولوية لآليات الحوكمة الفعالة، تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات ضمان مرونتها وقدرتها على التكيف وازدهارها على المدى الطويل في بيئة اقتصادية عالمية دائمة التطور. وهكذا، عندما نتطلع إلى المستقبل، يصبح من الواضح أن السعي وراء ممارسات حوكمة قوية ليس مجرد مطلب تنظيمي فقط، بل هو ضرورة استراتيجية للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى الازدهار في الساحة التنافسية للأعمال التجارية الدولية.

الفصل الثالث:

التخطيط الضريبي الدولي

International tax planning

تمهيد

في عصر جعلت فيه العولمة اقتصادات العالم أقرب إلى بعضها البعض، تواجه الشركات المتعددة الجنسيات تحديات وفرصًا غير مسبوقه. ومن بين هذه الاستراتيجيات، يبرز التخطيط الضريبي الدولي كأداة حاسمة للإبحار في الشبكة المعقدة للتمويل العالمي. سوف يتعمق هذا الفصل في الموضوع المثير للجدل المتمثل في التخطيط الضريبي الدولي، وهي ممارسة، على الرغم من أنها غالبًا ما تتعرض للانتقاد بسبب آثارها الأخلاقية، يُقال هنا أنها لا غنى عنها بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي تهدف إلى تعظيم الأرباح والحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق العالمية، هذا التأكيد لا يخلو من الفروق الدقيقة. إن ممارسة تقليل الالتزامات الضريبية عبر الدول المختلفة تثير أسئلة أخلاقية كبيرة وتدقيق عام. ومع ذلك، في بيئة تعد فيها الكفاءة المالية قادرة على توضيح الفارق بين الهيمنة والسيطرة القانونية، يبرز التخطيط الضريبي الدولي باعتباره استراتيجية ضرورية. ومن خلال هذه الواجهة، سنستكشف التوازن الدقيق الذي يجب على الشركات متعددة الجنسيات تحقيقه بين تقنيات تقليل الضرائب القانونية والاعتبارات الأخلاقية التي تولدها، مع التأكيد بأنه على الرغم من المخاوف الأخلاقية المحتملة، فإن التخطيط الضريبي الدولي هو عنصر أساسي في استراتيجية الأعمال العالمية الناجحة. تنتقل هذه الأطروحة في التوليفة المعقد بين تعظيم قيمة المساهمين، والالتزام بالأطر القانونية، واحترام التوقعات المجتمعية لسلوك الشركات، بهدف توفير فهم شامل لماذا لا يعد التخطيط الضريبي الدولي مجرد خيار، بل ضرورة للشركات متعددة الجنسيات في الساحة العالمية التنافسية اليوم. وذلك من خلال التطرق الى النقاط التالية:

- ✓ أساسيات التخطيط الضريبي؛
- ✓ المفاهيم الأساسية للتخطيط الضريبي الدولي؛
- ✓ العناصر الأساسية للتخطيط الضريبي الدولي؛
- ✓ استراتيجيات للتخطيط الضريبي الدولي؛
- ✓ التحديات والمخاطر في التخطيط الضريبي الدولي؛
- ✓ مزايا وقيود التخطيط الضريبي الدولي؛
- ✓ وأخيرًا، دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرات التخطيط الضريبي الدولي.

1.3. أساسيات التخطيط الضريبي Tax planning basics

يتضمن فهم أساسيات عملية التخطيط الضريبي ومكوناته الرئيسية، وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتعظيم الخصومات والائتمانات، والانخراط في التخطيط طويل الأجل للتحضير للأهداف المالية المستقبلية وتقليل الالتزامات الضريبية. من خلال فهم هذه الأساسيات، يمكن للشركات التنقل في المشهد الضريبي المعقد بشكل أكثر كفاءة واتخاذ قرارات مستنيرة تعمل على تحسين أوضاعهم الضريبية. في هذه الجزء، سوف نستكشف نظرية التخطيط الضريبي، ونلقي الضوء على مفهوم وأهمية التخطيط الضريبي، وتنفيذ استراتيجيات فعالة، وكيفية قياس هذه العمليات بهدف صناعة إدارة ضريبية الناجحة للشركات.

1.1.3 نظرية التخطيط الضريبي Tax Planning Theory

تشير نظرية التخطيط الضريبي¹ إلى عملية تحليل الوضع المالي لدافع الضرائب واستتباب استراتيجيات تقلل مسؤوليته الضريبية مع الحفاظ على الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية. فهو ينطوي على نهج استباقي لإدارة الضرائب، بهدف تعظيم الدخل أو الثروة بعد الضرائب. ويعتبر فهم نظرية التخطيط الضريبي أمراً بالغ الأهمية للأفراد والشركات على حد سواء للتخطيط المسبق ووضع استراتيجيات لتقليل العبء الضريبي. وفقاً لـ (Hoffman, 1961)، تستند نظرية التخطيط الضريبي على مبادئ "التوقيت وتحويل الدخل والاستبدال والتحويل". حيث يشير التوقيت إلى ممارسة تأجيل الدخل أو تسريع الخصومات لتعظيم المزايا الضريبية، ويتضمن تحويل الدخل من دافع ضرائب إلى آخر بمعدل ضرائب أقل، أما الاستبدال فهو ينطوي على استبدال عنصر خاضع للضريبة بأخرى ذات ضرائب أقل، ويتضمن التحويل تغيير طبيعة الدخل لتقليل المسؤولية الضريبية. هذه المبادئ هي أساس نظرية التخطيط الضريبي وهي حاسمة في تطوير استراتيجيات ضريبية فعالة.

فنظرية التخطيط الضريبي تعد عنصر أساسي في الإدارة المالية للأفراد والمنظمات، ولغرض الأساسي من التخطيط الضريبي هو تقليل الالتزامات الضريبية مع تعظيم الدخل بعد الضرائب، وبالتالي تحسين الرفاهية المالية العامة. وكما جاء به (Hoffman, 1961) في دراسته حول نظرية التخطيط الضريبي، فإن التخطيط الضريبي الفعال يتطلب فهماً شاملاً للقوانين واللوائح والسياسات الضريبية. كما يجب أن يمتد هذا الفهم إلى كل من البيئة الضريبية الحالية والتغيرات المستقبلية المحتملة، وهذا من خلال تحليل الالتزامات الضريبية الحالية والمحتملة، يمكن للأفراد والشركات اتخاذ قرارات مالية مستنيرة تقلل العبء الضريبي وتعظيم المكاسب المالية. علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد التخطيط الضريبي الفعال الشركات على إدارة التدفق النقدي، تحسين الربحية، وزيادة قيمة المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد التخطيط الضريبي الأفراد والشركات على ضمان الامتثال لقوانين الضرائب، وتجنب العقوبات المكلفة والمسائل القانونية.

¹ في الأدبيات هناك العديد من المصطلحات المستخدمة في وقت واحد لتعبر عن الحد أو التقليل من الالتزامات الضريبية القانونية وهي: التخطيط الضريبي، التجنب الضريبي، تحسين الضرائب، إدارة الضرائب، تقليل الضرائب وما إلى ذلك، في هذه الدراسة سيتم اعتماد مصطلح "التخطيط الضريبي".

كحوصلة عما سبق، تعد نظرية التخطيط الضريبي مفهوماً مهماً يحتاج الأفراد والشركات والحكومات إلى فهمه لتحسين استقرارهم المالي. وهو ينطوي على تحليل ووضع استراتيجيات لطرق قانونية مختلفة لتقليل الالتزامات الضريبية مع تعظيم الفوائد الضريبية، حيث تغطي نظرية التخطيط الضريبي جوانب مختلفة، بما في ذلك قوانين الضرائب واللوائح ومتطلبات الامتثال. بالإضافة إلى ذلك يتطلب فهماً عميقاً للإدارة المالية والمحاسبة وتخطيط الاستثمار، لذلك يجب على دافعي الضرائب الذين يرغبون في تحقيق خطة ضريبية ناجحة طلب المشورة من متخصص ضرائب مؤهل لضمان الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية. في نهاية المطاف، تعتبر نظرية التخطيط الضريبي ضرورية لأي شخص يريد الاستفادة القصوى من موارده المالية وتحقيق أهدافه المالية.

2.1.3 مفاهيم التخطيط الضريبي للشركات Corporate tax planning concepts

يعد التخطيط الضريبي للشركات جانباً أساسياً في أي عمل تجاري لأنه يساعد الشركات على تقليل التزاماتها الضريبية، وزيادة هامش الربح، والبقاء ملتزماً بقوانين الضرائب. ولتحقيق ذلك، من المهم فهم التعريفات والاستراتيجيات الأساسية للتخطيط الضريبي للشركات. هناك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم التخطيط الضريبي نظراً لتعدد الأطراف المهتمة به كالإدارة والمساهمون من ناحية الشركات، والإدارة الضريبية والجهات التشريعية والقانونية من جهة الدولة والحكومة...، فالجزء الأول يبحث عن تدنية الالتزامات الضريبية إلى أقل حد ممكن، والجزء الثاني يبحث عن جباية أكبر قدر ممكن من الضرائب وفقاً لما تنص عليه القوانين واللوائح التشريعية المتخصصة بالضرائب، وأيضاً تحد من التهرب والغش الضريبيين. وهنا نجد أن أغلب تعريفات التخطيط الضريبي تتضمن الشرعية القانونية، حيث تنصب على خدمة الشركات من ناحية تقليل الالتزامات أو التكلفة الضريبية في عملية تتضمن تقليل المسؤولية الضريبية للشركة وفي نفس الوقت تكون ضمن الإطار القانوني من خلال تحديد الفرص الضريبية واستغلالها.

1.2.1.3 تعريف التخطيط الضريبي Definition of tax planning

يمكننا طرح مجموعة من التعريفات حسب ما تم ذكره في الأدبيات السابقة.

وفقاً لـ (Hong & Smart, 2010: 87)، يعد التخطيط الضريبي جانباً مهماً من استراتيجية الشركة لأنه يؤثر بشكل مباشر على ربحية الشركة، وأن التخطيط الضريبي لا يتعلق فقط بتقليل الضرائب، ولكن أيضاً هو يدور حول مفهوم إدارة المخاطر الضريبية والامتثال لقوانين الضرائب. ويتطلب التخطيط الضريبي الفعال فهماً شاملاً للقوانين واللوائح الضريبية في البلدان التي تعمل فيها الشركة، حيث يتضمن ذلك معرفة معدلات الضرائب والخصومات الضريبية والإعفاءات الضريبية والحوافز الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التخطيط الضريبي تحليلاً لعمليات الشركة ووضعها المالي لتحديد المجالات التي يمكن فيها تحقيق وفورات ضريبية.

في نفس السياق، ووفقاً لما ذكره (Amadasun & Igbiosa, 2011: 3)، فإن التخطيط الضريبي الفعال يتضمن استراتيجيات تقلل بشكل قانوني الالتزامات الضريبية مع تعظيم الدخل بعد الضرائب، وتتمثل إحدى استراتيجيات التخطيط الضريبي الفعال في الاستفادة من التخفيضات والائتمانات الضريبية، وتقلل الخصومات من مقدار الدخل الخاضع للضريبة، بينما تقلل الاعتمادات من مبلغ الضريبة المستحقة، وهناك إستراتيجية أخرى تتمثل في تأجيل الدخل إلى سنة ضريبية لاحقة لتجنب شريحة ضريبية أعلى.

كما عرف (Phillips, 2003: 849) التخطيط الضريبي بأنه: "يعد التخطيط الضريبي نشاطاً شرعياً وضرورياً للشركات، وغالباً ما يُنظر إليه على أنه وسيلة لزيادة قيمة المساهمين عن طريق تقليل الالتزامات الضريبية".

في حين عرفه (Feller & Schanz, 2017: 4) كما يلي: "التخطيط الضريبي هو عملية تحليل الوضع المالي لدافع الضرائب لتحديد الفرص المتاحة لتقليل مسؤوليته الضريبية. تتضمن هذه العملية تحليلاً متعمقاً لدخل دافع الضرائب ونفقاته واستثماراته وأنشطته المالية الأخرى، بهدف تحديد فرص توفير الضرائب".

أما (Q. Wang, 2022: 496) فقد عرفه التخطيط الضريبي بأنه يتضمن الإدارة الإستراتيجية للموارد المالية لتقليل المسؤولية الضريبية للفرد أو المؤسسة مع الحفاظ على الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية.

2.2.1.3 أهمية التخطيط الضريبي The importance of tax planning

يعد التخطيط الضريبي للشركات جانباً مهماً في عمليات الإدارة المالية والذي لا يمكن تجاهله، بحيث أنه ينطوي على عملية إدارة الالتزامات الضريبية للشركة بطريقة تزيد من الأرباح وتقلل من المخاطر. فهو يقوم على تحديد الرؤية لرسم السياسات والاستراتيجيات الضريبية للشركات لضمان الامتثال القانوني والاستقرار المالي.

وتكمن أهمية التخطيط الضريبي في كونه عملية حاسمة لأي شركة تريد تعظيم أرباحها وتقليل الالتزامات الضريبية، من خلال التحليل الدقيق للقوانين واللوائح الضريبية. ويمكن تلخيص أهمية التخطيط الضريبي في النقاط الآتية (Dowling, 2014: 173) (Gribnau, 2015: 229) (Zhao & Lu, 2019: 3):

- التخطيط الضريبي للشركات يعمل لتقليل المسؤولية الضريبية للشركة إلى الحد الأدنى من خلال استخدام قوانين وأنظمة ضريبية مختلفة؛
- تضمن عملية التخطيط الضريبي تحليل الوضع المالي للشركة وتحديد الخصومات الضريبية المحتملة والائتمانات والإعفاءات التي يمكن استخدامها لتقليل المسؤولية الضريبية؛

- يمكن التخطيط الضريبي للشركة تفادي عمليات التهرب الضريبي، والعمليات الغير قانونية التي يمكن أن تؤدي بالشركة الى الوقوع في عواقب وخيمة، ويساعدها على تأدية مسؤولياتها تجاه المجتمع ضمن الإطار قانوني المسموح به؛
- يساعد التخطيط الضريبي الفعال الشركات على تحديد فرص جديدة للنمو والتوسع من خلال تحرير الموارد التي كان من الممكن استخدامها لدفع الضرائب؛
- يضمن التخطيط الضريبي للشركات الأخذ بالاعتبارات الأخلاقية، المبادئ والقيم الأخلاقية المرتبطة بالامتثال الضريبي، وعدم انتهاك القوانين واللوائح المتخصصة في ضرائب الشركات؛
- يعمل على ضمان إطلاع إدارة الشركات على القوانين والتشريعات الضريبية وكل القوانين واللوائح المرتبطة بنشاط الشركة بشكل دوري؛
- يمكن استخدامه ضمان سهولة تحليل الانحرافات الناتجة عن سير الخطط المالية والعمل على تصحيحها في التوقيت المناسب.

3.2.1.3 أهداف التخطيط الضريبي Tax planning aims

يعد التخطيط الضريبي جزءاً أساسياً من استراتيجية الإدارة المالية لأي شركة، فهو ينطوي على تحديد أهداف مالية محددة وتنفيذ استراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف مع تقليل المسؤولية الضريبية. يمكن تصنيف أهداف التخطيط الضريبي إلى ثلاث فئات وهي (Feller & Schanz, 2017: 12-13):

- ✓ أولاً: **تقليل الضرائب الحالية:** وتتضمن إيجاد طرق لتقليل مبلغ الضرائب المستحقة في العام الحالي من خلال الخصومات والائتمانات والإعفاءات؛
- ✓ ثانياً: **تأجيل الضرائب:** ويتضمن تأخير دفع الضرائب لسنة مقبلة، مما يسمح لدافع الضرائب باستثمار الأموال التي كان سيتم دفعها في الضرائب؛
- ✓ ثالثاً: **تعظيم الدخل بعد الضرائب:** وهو ينطوي على هيكلة المعاملات المالية بطريقة تقلل الضرائب إلى الحد الأدنى مع تعظيم مبلغ الدخل بعد الضرائب المتولد.

من المهم ملاحظة أن التخطيط الضريبي يجب أن يتم بالتزامن مع التخطيط المالي الشامل ولا ينبغي أن يكون المحور الوحيد لصنع القرار المالي. من خلال تحديد أهداف التخطيط الضريبي، يمكن للشركات تطوير استراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف وتحسين وأدائهم المالي في نهاية المطاف.

4.2.1.3 أنواع التخطيط الضريبي Types of tax planning

هنالك عدة أنواع من التخطيط الضريبي وتتنوع حسب الهدف المخطط له، وتنقسم هذه الأنواع إلى ما

يلي:

1.4.2.1.3 التخطيط الضريبي حسب الفترة الزمنية Tax planning by time period

• **التخطيط الضريبي قصير الأجل short-term tax planning:** تتضمن عمليات التخطيط الضريبي للشركات قصيرة المدى تنفيذ تقنيات توفير الضرائب التي يمكن تنفيذها في غضون فترة قصيرة، عادة في غضون سنة مالية، وهذه العمليات ضرورية للشركات لتقليل التزاماتها الضريبية وزيادة أرباحها، حيث تتضمن بعض عمليات التخطيط الضريبي قصيرة الأجل تسريع الخصومات وتأخير الدخل وتعظيم الإعفاءات الضريبية والإعفاءات. أيضا يتضمن تسريع الاستقطاعات المطالبة بخصومات في السنة المالية الحالية، مما يقلل الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي الالتزام الضريبي. ويتضمن تأخير الدخل تأجيل استلام الدخل حتى السنة المالية التالية، مما يؤجل الالتزام الضريبي ([Amadasun & Igbinsa, 2011: 3](#)).

• **التخطيط الضريبي طويل الأجل Long-term tax planning:** تعد استراتيجيات التخطيط الضريبي طويلة الأجل للشركات ضرورية للشركات للحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق وتحسين التزاماتها الضريبية. حيث يمكن للشركات استخدام العديد من استراتيجيات التخطيط الضريبي طويلة الأجل، مثل الاستثمار في البحث والتطوير والتمويل الفعال من الناحية الضريبية وتسعير التحويل. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في البحث والتطوير إلى مزايا ضريبية، مثل الائتمان الضريبي للبحث والتطوير، والذي يمكن أن يقلل من الالتزامات الضريبية للشركة، يتضمن التمويل الفعال من الناحية الضريبية تحسين هيكل رأس مال الشركة، مثل استخدام تمويل الديون بدلاً من تمويل الأسهم، لتقليل العبء الضريبي الإجمالي. التسعير التحويلي، من ناحية أخرى، هو عملية تسعير السلع أو الخدمات المباعة بين كيانات مختلفة داخل نفس الشركة لتقليل الالتزامات الضريبية. تتطلب هذه الاستراتيجيات فهماً شاملاً للقوانين واللوائح الضريبية في مختلف الولايات القضائية، فضلاً عن القدرة على توقع التغييرات في القوانين واللوائح الضريبية. لذلك، تحتاج الشركات إلى تطوير وتنفيذ استراتيجية تخطيط ضريبي طويلة الأجل تتماشى مع أهداف وغايات أعمالها لزيادة أرباحها وتقليل التزاماتها الضريبية ([F. Wang, Xu, Sun, & Cullinan, 2020: 796-797](#)).

2.4.2.1.3. التخطيط الضريبي حسب الهدف Tax planning by objective

تختلف أنواع التخطيط الضريبي وذلك حسب الهدف منها، ونذكر أهمها فيما يلي:

• **التخطيط الضريبي المرخص أو المسموح به Licensed or permitted tax planning:** يشير التخطيط الضريبي للشركات المسموح به قانوناً إلى الإدارة المالية الإستراتيجية للالتزامات الضريبية للشركة من خلال استخدام الإعفاءات الضريبية والخصومات والإعفاءات التي تنص عليها قوانين الضرائب، حيث أن الهدف من التخطيط الضريبي للشركات هو تقليل العبء الضريبي مع الحفاظ على الامتثال للوائح الضريبية. ومن الأمثلة الشائعة على التخطيط الضريبي للشركات استخدام الإعفاءات الضريبية، وهي عبارة عن حوافز تقدمها الحكومة للشركات للاستثمار في أنشطة معينة. على سبيل المثال؛ تم تصميم

الاتمان الضريبي للبحث والتطوير (R&D) لتشجيع الشركات على الاستثمار في الابتكار ([Overesch](#)) . (& Wamser, 2010: 563).

● **التخطيط الضريبي الهادف Purposeful tax planning:** التخطيط الضريبي الهادف هو وضع تخطيط استراتيجي لمدفوعات الضرائب، مع مراعاة أهداف الشركة وهيكل الشركة وقوانين الضرائب. يمكن أن يساعد التخطيط الضريبي الهادف الشركات على تقليل العبء الضريبي والاستفادة من المعرفة الدقيقة بالقانون من عديد المزايا الضريبية وتحسين أدائها المالي، كما بتحديد الحوافز الضريبية والاستفادة منها، مثل الإعفاءات الضريبية والخصومات، والتي يمكن أن تقلل مسؤوليتها الضريبية. كما يمكن أن يساعد التخطيط الضريبي الهادف الشركات على تجنب المخاطر القانونية والمالية المرتبطة بعدم الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية، والتي يمكن أن تؤدي إلى فرض عقوبات وغرامات وإضرار بالسمعة. لذلك فهو يعد أمرًا بالغ الأهمية للشركات لتحقيق أهدافها المالية، وإدارة مخاطرها، والحفاظ على سمعتها مع الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية المعمول بها ([Beasley, Goldman, Lewellen, & McAllister, 2021: 8-14](#)).

● **التخطيط الضريبي العدواني Aggressive tax planning:** التخطيط الضريبي الصارم على الشركات هو مصطلح يستخدم لوصف ممارسة الشركات متعددة الجنسيات باستخدام أساليب معقدة ومشكوك فيها في كثير من الأحيان لتقليل التزاماتها الضريبية في مختلف البلدان. هذه الممارسة ليست غير قانونية، لكنها تثير مخاوف أخلاقية ومعنوية لكثير من الناس. تم ربط التخطيط الضريبي الصارم على الشركات بالتأثيرات السلبية على المجتمع، بما في ذلك انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة عدم المساواة الاقتصادية. يرى ([Blouin, 2014: 875-899](#)) في دراسته حول عدوانية التخطيط الضريبي، أنه على الرغم من أن بعض استراتيجيات التخطيط الضريبي الصارمة قد تكون قانونية، إلا أنها قد لا تكون مسؤولة اجتماعيًا أو أخلاقيًا. حيث يجب على الشركات النظر في العواقب طويلة المدى لممارسات التخطيط الضريبي الخاصة بها واعتماد نهج أكثر مسؤولية يأخذ في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمساهمين والمجتمع ككل. ويتضمن في تعريف التخطيط الضريبي العدواني استخدام استراتيجيات قانونية ولكن يحتمل أن تكون غير أخلاقية لتقليل الالتزامات الضريبية. في حين أن هذه الممارسة يمكن أن تفيد الشركات على المدى القصير، فقد يكون لها عواقب سلبية على المدى الطويل ويجب التعامل معها بحذر وتحمل المسؤولية.

3.4.2.1.3 التخطيط الضريبي حسب النطاق الجغرافي Tax planning by geographical scope

● **التخطيط الضريبي المحلي Local tax planning:** يشير تخطيط ضريبة الشركات المحلية إلى الاستراتيجيات والتقنيات التي تستخدمها الشركات لتقليل العبء الضريبي على المستوى المحلي، حيث تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية للتخطيط الضريبي للشركات المحلية في أنه يسمح للشركات بالاستفادة من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تقدمها الحكومات المحلية. وفقًا ([Scholes, Wolfson, Erickson,](#))

176: 2014, Maydew & Shevlin)، يمكن أن تشمل الحوافز الضريبية المحلية التخفيضات في ضريبة الأملاك، والإعفاءات من ضريبة المبيعات، وائتمانات ضريبة الاستثمار، ومن خلال استخدام هذه الحوافز يمكن للشركات تقليل التزاماتها الضريبية وزيادة ربحيتها، وكميزة أخرى للتخطيط الضريبي للشركات المحلية هي أنه يمكن أن يساعد الشركات على أن تظل قادرة على المنافسة في أسواقها المحلية. وأنه من خلال خفض نفقاتها الضريبية يمكن للشركات خفض أسعارها وزيادة حصتها في السوق.

● **التخطيط الضريبي الدولي International tax planning:** يشير التخطيط الضريبي الدولي للشركات إلى عملية تقليل الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) من خلال استخدام الأساليب القانونية لتحويل الأرباح إلى البلدان ذات معدلات الضرائب المنخفضة أو الاستفادة من الحوافز الضريبية التي تقدمها الحكومات. وفقاً لـ (Phillips, 2003: 849)، يتضمن التخطيط الضريبي الدولي تحديد وتنفيذ استراتيجيات ضريبية تزيد من عوائد ما بعد الضرائب إلى أقصى حد من خلال استغلال الفروق في معدلات الضرائب والحوافز الضريبية والأنظمة الضريبية بين البلدان. وهذه الممارسة قانونية طالما أنها تتوافق مع قوانين وأنظمة الضرائب المحلية.

● **التخطيط الضريبي الدبلوماسي Diplomatic tax planning:** التخطيط الضريبي الدبلوماسي هو عملية تقليل المسؤولية الضريبية من خلال الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية بين الدول. وهو ينطوي على استخدام المعاهدات والاتفاقيات الدولية للاستفادة من المزايا الضريبية للشركات متعددة الجنسيات، ويشمل نطاق التخطيط الضريبي الدبلوماسي للشركات مجموعة من الأنشطة، مثل تسعير التحويل والملاذات الضريبية والمعاهدات الضريبية. حيث يعد تسعير التحويل جانباً مهماً من التخطيط الضريبي الدبلوماسي للشركات لأنه يتضمن تحديد أسعار السلع والخدمات بين الشركات ذات الصلة في البلدان المختلفة. وتلعب الملاذات الضريبية أيضاً دوراً مهماً في التخطيط الضريبي الدبلوماسي للشركات لأنها توفر بيئة ضريبية منخفضة أو معدومة للشركات، هذا يسمح لهم بتجنب دفع الضرائب في البلدان ذات الضرائب المرتفعة من خلال إنشاء شركات تابعة في الملاذات الضريبية. وتلعب المعاهدات الضريبية دوراً مهماً في التخطيط الضريبي الدبلوماسي للشركات لأنها توفر إطاراً لتحديد الدولة التي لها الحق في فرض ضريبة على معاملة أو دخل معين. أخيراً، يعد التخطيط الضريبي الدبلوماسي للشركات عملية معقدة تتطلب فهماً عميقاً لقوانين وأنظمة الضرائب الدولية، كما يسمح للشركات متعددة الجنسيات بتحسين هياكلها الضريبية وتقليل التزاماتها الضريبية الإجمالية، وبالتالي تعزيز ربحيتها وقدرتها التنافسية في السوق العالمية (Grinberg, 2015: 1137).

3.1.3 استراتيجيات التخطيط الضريبي باستخدام الضرائب المؤجلة Tax planning strategies using deferred taxes

الضرائب المؤجلة هي عنصر أساسي في التخطيط الضريبي للشركات، وخاصة بالنسبة للشركات التي لديها اختلافات كبيرة بين الدخل المحاسبي والضريبي. ومن أكثر الاستراتيجيات فعالية لخفض ضرائب الشركات استخدام الضرائب المؤجلة، حيث أنها في الأساس ضرائب يتم تأجيلها إلى تاريخ لاحق، مما يسمح للشركات بتخفيض التزاماتها الضريبية الحالية.

وفقاً لـ (Powers, Robinson, & Stomberg, 2016: 672-710)، تنشأ الضرائب المؤجلة عندما يختلف توقيت الاعتراف بالدخل والمصروفات في البيانات المالية عن توقيت الاعتراف بها للأغراض الضريبية. وتؤدي الفروق المؤقتة الناتجة إلى التزامات أو أصول ضريبية مؤجلة، اعتماداً على ما إذا كانت الاختلافات ستؤدي إلى مدفوعات ضريبية مستقبلية أو وفورات ضريبية مستقبلية، على التوالي. تكمن أهمية الضرائب المؤجلة في أنها تؤثر على صافي دخل الشركة والتزاماتها الضريبية في الفترات المستقبلية، مما يجعل من الضروري للشركات فهم أوضاعها الضريبية المؤجلة والتخطيط وفقاً لذلك. على سبيل المثال؛ قد ترغب الشركات ذات الأصول الضريبية المؤجلة في تسريع الخصومات لتوليد خسائر خاضعة للضريبة وتقليل مدفوعات الضرائب المستقبلية، بينما قد ترغب الشركات ذات الالتزامات الضريبية المؤجلة في تأجيل الخصومات لتقليل مدفوعات الضرائب المستقبلية. لذلك يجب أن يكون لدى الشركات فهم جيد لمراكزها الضريبية المؤجلة لتحسين استراتيجيات التخطيط الضريبي وتقليل نفقاتها الضريبية.

كما يشير (Devereux, Griffith, & Klemm, 2002: 449-495)، بأن استخدام الضرائب المؤجلة يعد استراتيجية شائعة في الشركات لتقليل الضرائب التي تتكدها. وبأن الضرائب المؤجلة هي نتيجة الاختلافات بين قوانين الضرائب وقواعد المحاسبة، والتي تخلق اختلافات مؤقتة في الاعتراف بالدخل والمصروفات، حيث أنه من خلال تأجيل الضرائب، يمكن للشركات تقليل التزاماتها الضريبية الحالية وزيادة تدفقاتها النقدية المستقبلية. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الضرائب المؤجلة ليست حلاً واحداً يناسب الجميع ولا ينبغي تنفيذها إلا بعد تحليل دقيق للظروف الخاصة بالشركة. وتتمثل إحدى استراتيجيات استخدام الضرائب المؤجلة في تسريع الخصومات للأغراض الضريبية مع تأجيل الاعتراف بالإيرادات للأغراض المحاسبية، كما يمكن أن يساعد هذا في تقليل الالتزامات الضريبية الحالية وتأجيل الالتزامات الضريبية إلى الفترات المستقبلية عندما يكون لدى الشركة معدلات ضريبية أكثر ملاءمة. وتتمثل الإستراتيجية الأخرى في استخدام الإعفاءات الضريبية، والتي يمكن ترحيلها واستخدامها لتعويض الالتزامات الضريبية المستقبلية.

وكحوصلة عنما سبق، فإن الضرائب المؤجلة تعتبر أداة قيمة للشركات لتحسين التزاماتها الضريبية وإدارة التدفقات النقدية. ومع ذلك من المهم ملاحظة أن الضرائب المؤجلة يمكن أن تكون معقدة وتتطلب دراسة متأنية للوضع المالي للشركة والتوقعات المستقبلية. لذلك يجب على الشركات التشاور مع المتخصصين في مجال الضرائب وتنفيذ استراتيجيات تخطيط ضرائب قوية تتماشى مع أهدافهم طويلة الأجل، ويكون هذا

من خلال الاستفادة من الضرائب المؤجلة بشكل فعال، يمكن للشركات تخفيف المخاطر الضريبية وزيادة مرونتها المالية، وفي نهاية المطاف تعزيز أرباحها النهائية.

4.1.3. قياس التخطيط الضريبي Measurement of Tax Planning

أوضحت مصطلحات ومفاهيم معدلات الضرائب القانونية أنه لا يمكن أن تعكس عبء الضريبة النهائي الذي تتحمله الشركات، وعلى الرغم من أن الأنظمة الضريبية يمكن أن تكون معقدة للغاية في غالب الأحيان، إلا أن فهمها يكون بالغ الأهمية لتقييم قرارات الاستثمارية. كما أن هناك عدة صعوبات لتحديد الأعباء الضريبية التي تتحملها الشركات مع وجود أنواع مركبة لمعدلات الضرائب، والتي تجمع أحياناً في معدل ضريبي مشكل بأنواع معدلات ضريبية مختلفة. وأيضاً مع وجود التركيبة المختلفة بين القواعد المحاسبية المقبولة عموماً والقواعد الضريبية التي تحكمها قوانين وقواعد خاصة نجد أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار بأن النتيجة المحاسبية لا تساوي النتيجة الخاضعة للضريبة (Bachmann & Baumann, 2013: 5).

ومع قيام الشركات بالتقرير عن النتيجة الخاضعة للضريبة في قرارات التسوية الضريبية الخاصة بها والتزامها بالتقرير عن مصروفات ضريبة الدخل والأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها، ونظراً لكون البيانات الخاصة بإقرارات الضريبية، والتي تعد من البيانات السرية والتي من الصعب الحصول عليها نظراً لعدم أهميتها البالغة ولا يجب الاطلاع عليها إلا من طرف الأفراد المسموح لهم بذلك. هذا الأمر الذي يحد من القدرة على معرفة الممارسات والاستراتيجيات التي تعتمدها الشركات في التخطيط الضريبي الفعلي، وأنه من الصعب الوصول إليها من خلال المعلومات والبيانات التي يتم نشرها للجمهور ومستخدمي القوائم المالية (Hanlon & Heitzman, 2010: 32-33).

لذلك فقد تم وضع مجموعة من المقاييس والمؤشرات التي يمكن استعمالها لقياس مستوى توظيف الشركات لممارسات التخطيط الضريبي، والتي يتم الحصول عليها من البيانات والمعلومات التي يتم نشرها في مجموعة القوائم المالية المتاحة، وهذا يكون من خلال القيام بمجموعة من التقديرات للنتيجة الخاضعة للضريبة والمدفوعات الضريبية والتي تشكل العوامل الأهم في قياس العبء الضريبي للشركات (Hanlon & Heitzman, 2010: 32-33).

وقد استخلص من مجموعة من الأدبيات السابقة عدد من المقاييس التي اعتمدت في تقدير ممارسات التخطيط الضريبي وفقاً لمجموعة القوائم المالية المتاحة، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات مختلفة كالتالي:

المجموعة الأولى: تشمل ثلاث أنواع من المقاييس والمتمثلة في:

1. معدل الضريبة الفعلي الكلي GAAP Effective Tax Rates: والذي يمثل العلاقة بين إجمالي مصروف الدخل على الشركات والدخل قبل الضريبة، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل الضريبة الفعلي الكلي = (مصرف ضريبة الدخل المسدد نقداً + الضريبة المؤجلة) / صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة × 100

$$\text{GAAP Effective Tax Rate} = \frac{\text{Actual Tax Expenses} + \text{Deferred Taxes}}{\text{Earnings Before Tax}} \times 100$$

ويستخدم هذا المعدل فقط لقياس مقدار الانخفاض في العبء الضريبي للشركات والناج عن توظيف استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تعمل على تجنب المدفوعات الضريبية الناتجة عن وجود الفروق المؤقتة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الضريبية (Schäfer & Spengel, 2004: 10).

2. معدل الضريبة الفعلي النقدي Cash Effective Tax Rates: العلاقة بين ضريبة دخل الشركات المدفوعة والدخل قبل الضريبة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل الضريبة الفعلي النقدي = (مصرف ضريبة الدخل المسدد نقداً / صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة) × 100

$$\text{Cash Effective Tax Rate} = \frac{\text{Actual Tax Expenses}}{\text{Earnings Before Tax}} \times 100$$

ويعمل مقياس الضريبة الفعلي النقدي على معرفة مدى توظيف الشركات لاستراتيجيات التخطيط الضريبي، والتي تعمل على تجنب العبء الضريبي الناتج عن استراتيجيات الضريبة التي تؤدي إلى الفروق الدائمة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الضريبية (Noor, Fadzillah, & Mastuki, 2010: 190).

3. معدل الضريبة الفعلي الحالي Current Effective Tax Rates: والذي يمثل العلاقة بين حساب ضريبة دخل الشركات الحالي والدخل قبل الضريبة، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل الضريبة الفعلي الحالي = مصرف الضريبة الحالي الإجمالي / صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة

أما مقياس الضريبة الفعلي الحالي فيعمل على معرفة مدى توظيف الشركات لاستراتيجيات التخطيط الضريبي، التي تعمل على تجنب العبء الضريبي الناتج عن الاستراتيجيات التي تركز على تأجيل الضريبة والتي تؤدي إلى حدوث الفروق المؤقتة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الضريبية (Vržina, 2018: 465).

من خلال أغلبية الأدبيات السابقة التي أفرت بأن مقاييس معدلات الضريبة الفعلية هي الأكثر ملائمة لقياس ممارسات واستراتيجيات الشركات في عمليات التخطيط الضريبي، من خلال عمليات تدنية العبء الضريبي والتحكم فيه بما يسمح بتقييم الاقرارات الضريبية، كما أنها الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال الضرائب والمالية، حيث تتميز هذه المقاييس بسهولة الاستخدام والحساب من خلال المعطيات المالية المتاحة، لذلك يمكن استخدام تلك المقاييس كمؤشرات لتقييم الأداء الضريبي للشركات.

المجموعة الثانية: وتشمل مقاييس الفروق الدائمة الاختيارية **Discretionary Permanent Differences**، ومقاييس المنافع الضريبية غير المحققة **Unrecognized Tax Benefits**. المجموعة الثالثة: تشمل مجموعة من المقاييس التي تعمل على قياس الفجوة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الضريبية، وهي ([Desai & Dharmapala, 2006: 157-160](#)):

- الفجوة الإجمالي المحاسبية الضرائبية: **Total Book-Tax Gap**؛
- الفجوة المحاسبية الضريبية المتبقية **Residual Book-Tax**.

والتي تهدف الى استبعاد الفروق الناتجة عن توظيف ممارسات إدارة الأرباح المدفوعة بأهداف أخرى بخلاف التجنب الضريبي أو تدنية الضريبة باستخدام الاستحقاق الاختياري.

المجموعة الرابعة: وتشمل مجموعة المقاييس التي تستخدم لقياس مدى استخدام الشركات لممارسات التخطيط الضريبي العدواني أو المتعسف **Aggressive tax planning**، والذي يكون في أغلب الأحيان محفوف بالمخاطر، هذا المقياس يحدد مدى احتمالية المشاركة في أنشطة التهرب الضريبي أو الغش الضريبي الناتج حيال استخدام ممارسات تعسفية لاستراتيجيات التخطيط الضريبي في تدنية العبء الضريبي واستخدام اقرارات ضريبية مبالغ فيها، وهذه المقاييس تتمثل في المخصصات الضريبية المعترف بها في القوائم المالية لمقابلة الأوضاع الضريبة المحتملة ([Hutchens & Rego, 2013: 5-6](#)).

2.3. المفاهيم الأساسية للتخطيط الضريبي الدولي Guiding conceots for internatinal tax planning

يعد التخطيط الضريبي الدولي جانبًا معقدًا من الجوانب القانونية والمالية للشركات متعدد الجنسيات ولكنه حاسم في عملياتها التجارية والصناعية والاقتصادية الحديثة. من أجل التنقل في تعقيدات هذا المجال بشكل فعال، من الضروري فهم المفاهيم الإرشادية التي يقوم عليها. يستكشف هذا الجزء ثلاث نقاط رئيسية ضرورية لفهم وتنفيذ استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولية الناجحة. أولاً؛ يستعرض التعاريف الأكثر تداولاً للتخطيط الضريبي الدولي. ثانياً؛ يتعمق في أهمية التخطيط الضريبي الدولي، وفوائده التي يمكن استخدامها للتنقل في المعاملات عبر الحدود وتحسين النتائج الضريبية. أخيراً، يسلط الضوء على الأهداف الرئيسية للتخطيط الضريبي الدولي. ومن خلال فهم وتطبيق هذه النقاط الداعمة، يمكن للشركات متعددة الجنسيات تعزيز جهود التخطيط الضريبي وتحقيق الكفاءة المالية والامتثال في السوق العالمية.

1.2.3. تعريف التخطيط الضريبي الدولي Definition of international tax planning

يشير التخطيط الضريبي الدولي إلى عملية هيكلة الشؤون المالية للشركات متعددة الجنسيات بطريقة تقلل مسؤوليتها الضريبية، إن الغرض الأساسي من التخطيط الضريبي الدولي هو تقليل العبء الضريبي الإجمالي من خلال استخدام استراتيجيات التخطيط الضريبي المختلفة، مثل تسعير التحويل، والتسويق بموجب المعاهدة، والملاذات الضريبية، نجد أنه في السنوات الأخيرة قد نمت أهمية التخطيط الضريبي الدولي بشكل

كبير، وذلك لما أدته العولمة إلى زيادة التجارة والاستثمار عبر الحدود، علاوة على ذلك فإن تعقيد الأنظمة الضريبية الدولية واحتمال الازدواج الضريبي جعل التخطيط الضريبي الدولي مكوناً أساسياً في العمليات التجارية والتبادل الدولية، وهنا نجد أن الهدف الأساسي من التخطيط الضريبي الدولي هو ضمان الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية مع تعظيم الأرباح، ومع ذلك كانت الآثار الأخلاقية للتخطيط الضريبي الدولي موضوع الكثير من الجدل، حيث يجادل البعض بأن استراتيجيات التخطيط الضريبي العدوانية هي بمثابة التهرب الضريبي، وعلى الرغم من ذلك يظل التخطيط الضريبي الدولي أداة أساسية للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق العالمية (Ftouhi & Ghardallou, 2020: 329-343).

كما عرف (Karayan, 1992: 62) التخطيط الضريبي الدولي على أنه: "عملية تنظيم شؤون الشركات من أجل الاستفادة من الاختلافات في قوانين الضرائب بين البلدان، من خلال هيكلة عملياتهم وأصولهم ومعاملاتهم بشكل استراتيجي، يمكن للأفراد والشركات تقليل أعباءهم الضريبية بشكل قانوني، وتعزيز قدرتهم التنافسية، وتحسين وضعهم الضريبي العام". نجد أن هذا التعريف يركز على أن التخطيط الضريبي الدولي يشير إلى الإدارة الإستراتيجية للالتزامات الضريبية للشركة عبر بلدان متعددة، بهدف تقليل الالتزامات الضريبية وتعظيم الأرباح بعد خصم الضرائب. وهو ينطوي على استخدام تقنيات التخطيط الضريبي القانونية والمشروعة للاستفادة من الاختلافات في القوانين واللوائح الضريبية بين مختلف البلدان.

2.2.3. أهمية التخطيط الضريبي الدولي The importance of international tax planning

يعد التخطيط الضريبي الدولي مجالاً معقداً ومتعدد الأوجه للدراسة يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي. حيث يتضمن التخطيط الضريبي الدولي الإدارة الإستراتيجية للشؤون الضريبية للشركة عبر البلدان المختلفة لتقليل الالتزامات الضريبية مع الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة. كما أنه يعد نهج استباقي يسعى إلى تحسين الكفاءة الضريبية من خلال الاستفادة من الاختلافات في قوانين الضرائب والمعاهدات بين البلدان. وتتضمن عمليات التخطيط الضريبي الدولي دراسة متأنية لعوامل مثل موقع العمليات، تسعير التحويل، الحوافز الضريبية واستخدام الكيانات الخارجية. من خلال استخدام استراتيجيات التخطيط الضريبي المختلفة، يمكن للشركات تقليل العبء الضريبي الإجمالي لديها بشكل قانوني، وتعزيز الربحية مع اكتساب ميزة تنافسية في السوق العالمية. كما يعد التخطيط الضريبي الدولي أداة حيوية للشركات متعددة الجنسيات للتغلب على تعقيدات الضرائب العالمية وتحسين أوضاعها الضريبية مع ضمان الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة (Tiwari, 2010: 8).

وللتخطيط الضريبي الدولي أهمية بالغة للأعمال العابرة للحدود تتمثل في مجموعة من الفوائد التي يقدمها للشركات متعددة الجنسيات، والذي يسمح لها بمضاعفة أرباحها وتقليل التزاماتها. وهي كالتالي

(Hong & Smart, 2010: 82-95) (Brondolo, 2009):

- ✓ يمكن استخدام استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي لتقليل العبء الضريبي الإجمالي الذي تواجهه الشركات، مما يؤدي إلى زيادة الربحية. من خلال الاستفادة من الحوافز الضريبية والتشريعات الضريبية المواتية، وأيضاً يمكن للشركات تحسين هيكلها الضريبية وتخصيص مواردها بشكل أكثر كفاءة.
 - ✓ يمكن أن يساعد التخطيط الضريبي الدولي الشركات على التخفيف من المخاطر المرتبطة باللوائح الضريبية المعقدة والمتغيرة باستمرار في والبلدان ذات القوانين المختلفة. ويتحقق ذلك من خلال التخطيط الضريبي الدقيق والامتثال، مما يضمن أن الشركات على دراية بالقوانين واللوائح الضريبية ذات الصلة والالتزام بها؛
 - ✓ يمكن للتخطيط الضريبي الدولي أيضاً تسهيل المعاملات والاستثمارات عبر الحدود من خلال توفير فهم أوضح للآثار الضريبية التي تنطوي عليها، والتي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى زيادة فرص الأعمال والنمو.
 - ✓ يوفر التخطيط الضريبي الدولي فوائد كبيرة للشركات متعددة الجنسيات، بما في ذلك القدرة على تعظيم الأرباح وتقليل الالتزامات وتجاوز تعقيدات أنظمة الضرائب العالمية.
 - ✓ يمكن للتخطيط الضريبي الدولي تقديم الحلول للشركات متعددة الجنسيات التي تواجه صعوبات في تحديد المعاملة الضريبية المناسبة للمعاملات عبر الحدود، حيث قد يكون لدى الدول المختلفة قواعد مختلفة فيما يتعلق بتسعير التحويل، ورسملة ضئيلة، وتوصيف الدخل.
 - ✓ يوفر التخطيط الضريبي الدولي من خلال اعتماد استراتيجيات مناسبة وضمان الامتثال للوائح المحلية المختلفة، تمكينا للشركات متعددة الجنسيات التعامل مع هذه التعقيدات بفعالية وتقليل مخاطرها الضريبية.
- ومن خلال ما سبق، نجد أن التخطيط الضريبي الدولي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي، كونه يمكّن الشركات المتعددة الجنسيات من التنقل في البيئة المعقد للضرائب الدولية، مما يضمن الامتثال لقوانين الضرائب وتعظيم الكفاءة الضريبية، يكون ذلك من خلال التخطيط الاستراتيجي لالتزاماتها الضريبية عبر القوانين الدولية المختلفة، كما يمكن للشركات من تقليل الالتزامات الضريبية وتحسين مواردها المالية وتحقيق النمو المستدام. علاوة على ذلك، يشجع التخطيط الضريبي الدولي الاستثمارات عبر الحدود، يعزز التنمية الاقتصادية، ويشجع التجارة الدولية. في عالم مترابط بشكل متزايد، أصبح فهم وتنفيذ استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولية الفعالة أمراً حيوياً للشركات والأفراد على حدٍ سواء، من خلال تسخير فوائد التخطيط الضريبي الدولي، يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تضع نفسها في مكانة للنجاح في السوق العالمية مع المساهمة في الازدهار العام للاقتصاد العالمي.

3.2.3 الهدف من التخطيط الضريبي الدولي The objective of international tax planning

يهدف التخطيط الضريبي الدولي إلى الاستفادة من معدل الضريبة بالإضافة إلى فروق القاعدة الضريبية عبر البلدان. حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل بموجب قوانين الضرائب التي تمنح دولة واحدة الحق الحصري في ضرائب الأرباح، لديها حافز للاستثمار في البلدان ذات الضرائب المنخفضة، وذلك

من خلال تحويل الاستثمارات الحقيقية إلى البلدان التي تكون فيها ضرائب الأرباح منخفضة، قد تزيد الشركات متعددة الجنسيات من التدفق النقدي للشركة بعد خصم الضرائب والقيمة السوقية. وينطبق الشيء نفسه إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات منخرطة في عمليات استحواذ دولية. حيث أنه من خلال الاستحواذ على الشركات ذات الضرائب المنخفضة، يقل العبء الضريبي على أرباح الشركة متعددة الجنسيات وتزداد قيمتها السوقية. ولا يقتصر التخطيط الضريبي الدولي على تحويل الاستثمار الحقيقي وعمليات الاستحواذ عبر الحدود. قد تقوم الشركات متعددة الجنسيات أيضًا بتحويل القواعد الضريبية من البلدان ذات الضرائب المرتفعة إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة دون تحويل الاستثمارات. يمكن تحويل الأرباح من خلال المعاملات الداخلية للشركات التابعة، فعلى سبيل المثال، تقع في بلد منخفض الضرائب وتسلم البضائع إلى شركة تابعة تقع في بلد مرتفع الضرائب قد تفرض سعر تحويل مرتفعًا للبضائع المسلمة. يزداد ربح تسليم الشركة الفرعية، بينما ينخفض ربح الشركة التابعة المستلمة. نتيجة لذلك، يتم تحويل الربح من شركة تابعة ذات ضرائب عالية إلى شركة تابعة ذات ضرائب منخفضة. ومن هنا تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من معدلات الضريبة الدولية المختلفة. ويمكن تحقيق نفس التأثير الضريبي عن طريق تمويل الديون للشركات التابعة الموجودة في البلدان ذات الضرائب المرتفعة من قبل الشركات الموجودة في البلدان ذات الضرائب المنخفضة. حيث تعد مدفوعات الفائدة كقاعدة عامة معفاة من الضرائب وتخلق درعًا ضريبيًا في الدولة ذات الضرائب المرتفعة، بحيث تخضع مدفوعات الفائدة المستلمة للضريبة في الدولة ذات الضرائب المنخفضة. ومرة أخرى، يتم تحويل الأرباح من الدولة ذات الضرائب المرتفعة إلى الدولة ذات الضرائب المنخفضة ويمكن للشركات متعددة الجنسيات الاستفادة من فارق معدل الضريبة الدولي (Schreiber, 2013: 35).

3.3 العناصر الأساسية للتخطيط الضريبي الدولي Key Concepts of International Tax Planning

من أجل التنقل بشكل فعال في العالم المعقد للضرائب الدولية لصناعة عمليات تخطيط ضريبي دولي فعالة، من المهم فهم أساسيات هذا التخصص وما يصحبه من أنظمة قانونية وضريبية دولية معقدة. هذا يشمل اكتساب فهم اللوائح القانونية العالمية المحددة لأنواع الضرائب عبر الحدود والمعاهدات الضريبية التي تحكم عملية التخطيط الضريبي الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يعد تنفيذ التقنية التسعير التحويلي الذي يعد أمرًا ضروريًا لتحسين المدخرات الضريبية وتقليل الالتزامات الضريبية. والذي يلعب دورًا مهمًا في عمليات التخطيط الضريبي الدولي لضمان سلاسة العمليات وتجنب أي تعقيدات قانونية. في هذا الجزء، سوف نستكشف العناصر الأساسية للتخطيط الضريبي الدولي، بما في ذلك أهمية مجموعة من العوامل الرئيسية لبناء الاستراتيجيات والتقنيات المستخدمة فيه وأهمية التعمق في هذا المجال.

1.3.3 الازدواج الضريبي وأثره على الأعمال الدولية Double taxation and its impact on international businesses

كما هو متعارف عليه فالازدواج الضريبي هو شكل من أشكال الضرائب يتم فيه فرض ضريبة على نفس مصدر الدخل مرتين، يمكن أن يكون هذا على نفس المستوى أو على مستويات مختلفة من الضرائب.

يتمثل التأثير الرئيسي للازدواج الضريبي القانوني على الاقتصاد في زيادة التكاليف للشركات والأفراد، هذا لأنهم يواجهون ضرائب مباشرة وغير مباشرة في آن واحد، والتي يمكن أن تزيد التكلفة الإجمالية لممارسة الأعمال التجارية. وفقاً لدراسة (Rust & Reimert, 2022: 252) يمكن أن يكون للازدواج الضريبي أيضاً تأثير على القدرة التنافسية لاقتصاد أي بلد، حيث قد تكون الشركات أقل رغبة في الاستثمار في دولة لها نظام ضريبي أكثر تعقيداً وتكلفة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة العبء الضريبي للأفراد حيث قد يواجهون ضرائب أعلى ومتطلبات إيداع أكثر تعقيداً، ونجد أنه يمكن أن يخلق الازدواج الضريبي بيئة أقل جاذبية للشركات والأفراد المستثمرين والعاملين مما يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي، لذلك فمن المهم أن تضع الدول أنظمة ضريبية بسيطة وفعالة من أجل ضمان نمو اقتصادي سليم وبيئة أعمال جاذبة للاستثمار.

لقد عرف الازدواج الضريبي القانوني على أنه قضية معقدة لها العديد من الإيجابيات والسلبيات، فمن ناحية يمكن اعتباره أداة فعالة للحكومات لزيادة الإيرادات، فعلى سبيل المثال، يلاحظ (Cowan, 2004: 93) أن الازدواج الضريبي على دخل الشركات يمكن أن يكون مفيداً للحكومات لأنه يساعدها في تحصيل الضرائب من مصادر متعددة وعلى مستويات متعددة. ومع ذلك، هناك أيضاً عيوب لهذا النوع من الضرائب، يمكن اعتبار الازدواج الضريبي شكلاً من أشكال الغمس المزدوج، حيث يتم فرض ضرائب على دافعي الضرائب مرتين على نفس الدخل، قد يكون هذا مرهقاً بشكل خاص للأفراد والشركات الذين يدفعون بالفعل مستويات عالية من الضرائب. بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار الازدواج الضريبي طريقة غير فعالة لتحصيل الضرائب حيث يمكن أن يؤدي إلى هياكل قانونية معقدة وصداق إداري.

كانت مسألة الازدواج الضريبي القانوني مصدر قلق كبير للعديد من الأفراد والشركات على مر السنين، ركزت الدراسة على تطوير آلية من شأنها أن تسمح لدافعي الضرائب باستخدام ائتمان مقابل التزامهم الضريبي الشخصي للضرائب التي تم دفعها لحكومات أجنبية، وهذا من شأنه أن يساعد في الحد من مشكلة الازدواج الضريبي للأفراد والشركات، فضلاً عن منع احتمال التهرب الضريبي، بالإضافة إلى ذلك ناقشت الدراسة إمكانية إدخال نظام ضريبي منفصل للشركات العاملة في بلدان متعددة، مما يسمح لها باستخدام نظام ضريبي واحد وربما يقلل من العبء الضريبي الإجمالي. أخيراً اقترحت الدراسة أنه يجب على الحكومات النظر في تنفيذ نظام للإعفاء من الازدواج الضريبي، والذي من شأنه أن يسمح لدافعي الضرائب بالمطالبة بخصم ضريبي للضرائب المدفوعة على الدخل الأجنبي يمكن أن تساعد هذه الحلول مجتمعة في تقليل عبء الازدواج الضريبي على الأفراد والشركات، ويمكن أن تساعد أيضاً في تعزيز نمو اقتصادي أكبر والتنمية. (Cowan, 2004: 93).

يعبر عن الازدواج الضريبي القانوني بأنه حالة تفرض بموجبها كيانات حكوميات ضريبة على الدخل أو المكاسب المتولدة من الاستثمارات والأرباح، في حين أن فرض ضرائب على الدخل أو المكاسب المتطابقة

أكثر من مرة قد يكون أمرًا صعبًا بالنسبة للعديد من الأفراد والشركات، إلا أنه قد يؤدي أيضًا إلى حدوث تعقيدات للحكومات. إن فهم الفروق الدقيقة في الأزواج الضريبي سيساعد الشركات ودافعي الضرائب على إدارة ضرائبهم بفعالية. حيث يجب أن تستمر الدول والمنظمات المالية في إيجاد حلول مثل المعاهدات الضريبية الثنائية والإعفاءات الدولية، للحد من الآثار السلبية للأزواج الضريبي على من يؤثر عليهم.

1.1.3.3 Economic Double Taxation of Profits الأزواج الضريبي الاقتصادي على الأرباح

الأزواج الضريبي الاقتصادي هو ظاهرة تحدث عندما يتم فرض ضرائب على دخل أو أصل معين مرتين، أولاً على مستوى الشركة ثم مرة أخرى على المستوى الفردي. يمكن أن يحدث هذا النوع من الضرائب بأشكال مختلفة مثل ضريبة دخل الشركات والضريبة على أرباح الشركات، وكذلك ضريبة الميراث وضريبة العقارات. وفقاً لـ (Uckmar, 2006: 150-181)؛ "يعتبر الأزواج الضريبي عقبة أمام الاستثمار ويمكن أن يكون له عواقب اقتصادية كبيرة". هذا النوع من الضرائب يمكن أن يثبط الاستثمار ويمكن أن يؤدي إلى هروب رأس المال، حيث يقوم الأفراد والشركات بنقل أصولهم إلى بلدان أخرى ذات معدلات ضريبية منخفضة، بالإضافة إلى ذلك فإن الأزواج الضريبي الاقتصادي يقلل من صافي دخل الأفراد والشركات مما قد يؤدي إلى تقليل الإنفاق وانخفاض النشاط الاقتصادي، بينما يجادل البعض بأن الأزواج الضريبي ضروري لضمان العدالة في النظام الضريبي ومنع التهرب الضريبي، ويدعو البعض الآخر إلى استخدام المعاهدات الضريبية وغيرها من التدابير لتقليل أو إلغاء هذا النوع من الضرائب.

الأزواج الضريبي الاقتصادي ظاهرة تحدث عندما يتم فرض ضرائب على دخل الشركات مرتين، أولاً على مستوى الشركة ثم على المستوى الفردي، كما يمكن أن يكون لهذه الممارسة تأثير سلبي على الشركات وخاصة الشركات الصغيرة. حسب ما ذكره (Baker, 2014: 341-346) في مقالته "الأثر الاقتصادي للأزواج الضريبي على دخل الشركات"، يمكن أن يؤدي الأزواج الضريبي الاقتصادي إلى تثبيط الاستثمار وتقليل الإنتاجية وإعاقة النمو الاقتصادي، كما يمكن أن تكون تكلفة الأزواج الضريبي كبيرة خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة التي تعمل بهوامش ضئيلة. نتيجة لذلك قد تقل احتمالية إعادة استثمار هذه الشركات في عملياتها أو تعيين موظفين جدد أو توسيع نطاق أعمالها، علاوة على ذلك يمكن أن يؤدي الأزواج الضريبي إلى تشويه السوق ويمكن أن يخلق ساحة لعب غير متكافئة للشركات. يمكن للشركات الكبيرة التي لديها موارد أكثر أن تجد طرقاً لتجنب الأزواج الضريبي من خلال الثغرات الضريبية القانونية، بينما قد لا تمتلك الشركات الصغيرة الموارد للقيام بذلك. يمكن أن يخلق هذا ميزة غير عادلة للشركات الكبيرة ويمكن أن يخلق المنافسة.

كان الأزواج الضريبي الاقتصادي الذي يشير إلى فرض الضرائب على نفس الدخل على مستوى الشركات والمستوى الشخصي للشركاء أو المالكين مشكلة مستمرة في العديد من البلدان، من أجل معالجة هذه المشكلة تم اقتراح العديد من الحلول الممكنة، يتمثل أحد الأساليب في اعتماد نظام تكامل حيث يتم التعامل مع ضريبة دخل الشركات وضريبة الدخل الشخصي كضريبة واحدة، وتم تطبيق هذا النظام في عدد

من البلدان مثل بلجيكا، فرنسا وهولندا. حل آخر ممكن هو توفير ائتمانات ضريبية لضريبة دخل الشركات المدفوعة والتي يمكن استخدامها لتعويض ضريبة الدخل الشخصي المستحقة، لقد تم اعتماد هذا النهج في الولايات المتحدة وهو ما يعرف باسم الائتمان الضريبي الأجنبي. أخيراً اقترح البعض اعتماد نظام الإعفاء حيث يتم فرض ضرائب على دخل الشركات فقط على مستوى الشركة وليس مرة أخرى على المستوى الشخصي للمساهمين أو الملاك، ويتم استخدام هذا النظام في العديد من البلدان بما في ذلك سويسرا واليابان، في حين أن كل من هذه الحلول لها مزاياها وعيوبها إلا أنها تهدف جميعها إلى تخفيف الازدواج الضريبي الاقتصادي وتعزيز نظام ضريبي عادل وفعال (Rixen, 2010: 589-614).

2.1.3.3. التأثيرات الجانبية للازدواج الضريبي على نشاط الشركات Side effects of double taxation on corporate activity

مما سبق نجد أن الازدواج الضريبي هو مشكلة شائعة تؤثر على الأعمال التجارية وذلك على الصعيدين المحلي والدولي، وهنا يجب علينا التعمق أكثر في مفهوم الازدواج الضريبي وأن نكون على دراية بالاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتقليل احتمالية الازدواج الضريبي، سيقدم هذا الجزء من الدراسة لمحة عامة عن الازدواج الضريبي وتأثيره على الشركات، ويناقش الاستراتيجيات المثلى للحد من إمكانية الازدواج الضريبي وأيضاً يستكشف الاتفاقيات الضريبية الدولية التي تهدف لتجنب الازدواج الضريبي.

يمكن أن يكون للازدواج الضريبي تأثير كبير على ربحية عمليات الشركات سواء المحلية أو متعددة الجنسيات، في دراسة (Lymer & Hasseldine, 2002: 1-17) تم ملاحظة أنه عندما تخضع الشركة للازدواج الضريبي، فقد تواجه معدل ضرائب فعلي أعلى مما لو كان الدخل خاضعاً لضريبة واحدة فقط، قد يؤدي هذا إلى انخفاض الأرباح فضلاً عن زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، علاوة على ذلك قد يؤدي الازدواج الضريبي أيضاً إلى زيادة مخاطر التهرب الضريبي أو الغش الضريبي، حيث قد تسعى الشركات إلى تقليل العبء الضريبي الإجمالي.

وفقاً لدراسة (Neumayer, 2007: 1501-1519)، يمكن أن يكون الازدواج الضريبي عقبة رئيسية في التنمية الاقتصادية لا سيما في البلدان النامية، يجب أن تركز استراتيجيات الحد من إمكانية الازدواج الضريبي على السياسات المحلية والدولية. على الجانب المحلي يمكن للبلدان أن تبني أنظمة ضريبية محلية تقلل من مخاطر الازدواج الضريبي، قد يشمل ذلك خلق تنسيق أفضل بين السلطات الضريبية وتحسين تبادل المعلومات والتواصل فيما بينها، وعلى الجانب الدولي ينبغي أن تركز الدول على تعزيز التعاون والاتفاقيات الدولية بينها، يمكن أن يشمل ذلك توقيع معاهدات ضريبية ثنائية وتنفيذ تبادل المعلومات الضريبية وإنشاء منصة مشتركة لحل النزاعات، بالإضافة إلى ذلك يجب على البلدان النظر في تقديم حوافز ضريبية، مثل الإعفاءات الضريبية والأنظمة الضريبية الخاصة لتشجيع الاستثمار الأجنبي، كل هذه الاستراتيجيات يجب أن تساعد في تقليل احتمالية الازدواج الضريبي وخلق بيئة أكثر ملاءمة للتنمية الاقتصادية.

اتفاقيات الضرائب الدولية (ITAs) هي اتفاقيات بين بلدين أو أكثر فيما يتعلق بفرض الضرائب على الدخل ومكاسب رأس المال، تهدف هذه الاتفاقيات إلى تقليل الازدواج الضريبي على الكيانات الأجنبية وضمان دفع الضرائب في بلد المصدر. وفقاً لدراسة (Holmes, 2007) يمكن استخدام ITA لتشجيع الاستثمار الأجنبي في بلد معين من خلال توفير معاملة ضريبية تفضيلية للمستثمرين، علاوة على ذلك يمكن استخدام ITAs لتقليل العبء الإداري للامتثال الضريبي وتوفير طريقة أكثر كفاءة للضرائب، بالإضافة إلى ذلك يمكن للـITAs إقامة تعاون بين البلدان في مجال إنفاذ الضرائب مما يسمح بتبادل المعلومات للمساعدة في اكتشاف ومنع التهرب الضريبي. في النهاية وجدت الدراسة أن اتفاقيات الضرائب الدولية تعتبر أداة مهمة للحد من الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي في بلد معين.

تعتبر مجموعة التدابير المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي القانوني عناصر أساسية لأي نظام ضريبي معاصر ويجب أن تراقبها الحكومات عن كثب، كما يجب تجنب الازدواج الضريبي لضمان عدم خضوع دافعي الضرائب لمفرطة واستخدام الإيرادات المخصصة بكفاءة ومسؤولية. وأيضاً يجب على الحكومات أن تضع معاهدات وإعفاءات ضريبية للتخفيف من تكلفة الازدواج الضريبي وأن تعزز فرض ضرائب فعلية ومنصفة على المعاملات عبر الحدود. بشكل عام من الواضح أن تدابير تجنب الازدواج الضريبي القانوني يمكن أن تساعد في تحسين عدالة النظام الضريبي من خلال المساعدة في تقليل العبء المفروض على دافعي الضرائب المختلفين.

3.1.3.3 الازدواج الضريبي الدولي وآثاره على الشركات المتعددة الجنسيات International double taxation and its effects on multinational companies

من المهم هنا إبراز مفهوم الازدواج الضريبي الدولي وتأثيراته على الأعمال واستراتيجيات التخفيف منها، سنرى في هذا الجزء لمحة عامة عن الازدواج الضريبي الدولي وآثاره على الشركات المتعددة الجنسيات.

إن الازدواج الضريبي الدولي ظاهرة معقدة تمت دراستها على نطاق واسع من قبل الاقتصاديين، وفقاً لدراسة (Radu, 2012: 403-407)، يتم تعريفه على أنه حالة "يتم فيها فرض ضريبة على نفس الدخل أو رأس المال مرتين في بلدان مختلفة". هذا النوع من الضرائب مهم بشكل خاص في عصر العولمة حيث زاد تنقل رأس المال والأشخاص بشكل كبير، قد يخضع دافعو الضرائب للازدواج الضريبي عندما يكون لديهم أنشطة اقتصادية في أكثر من بلد واحد أو عندما يكون لديهم دخل خاضع للضرائب في كل من بلدان المصدر والإقامة. لتجنب الازدواج الضريبي وقعت الدول معاهدات أو اتفاقيات الازدواج الضريبي، والتي تهدف إلى توفير إطار لتبادل المعلومات بين الدول وتخصيص الحقوق الضريبية بين الدول، تحتوي هذه المعاهدات عادة على أحكام لفرض الضرائب على أنواع معينة من الدخل وإعفاء بعض أنواع الدخل الأخرى من الضرائب. إضافة إلى هذا تحتوي بعض المعاهدات على أحكام لتجنب الازدواج الضريبي من خلال تطبيق الاعتمادات أو الاستقطاعات. وهنا من المهم ملاحظة أن الازدواج الضريبي يمكن أن ينشأ أيضاً في سياق

تسعى التحويلات، عندما يخضع نفس الدخل لمعدلات ضريبية مختلفة في بلدان مختلفة، لذلك فإن الفهم الشامل للازدواج الضريبي الدولي ضروري للإدارة الناجحة للضرائب الدولية.

يمكن أن يكون للازدواج الضريبي الدولي تأثير كبير على الشركات المحلية أو متعددة الجنسيات، فوفقاً لدراسة (Kragen, 1972: 1493-1517) يمكن أن يكون الازدواج الضريبي ضاراً للشركات في شكل حافز أقل للاستثمار وزيادة التكاليف الاقتصادية وانخفاض تدفق رأس المال. يمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض في عدد الشركات التي تعمل على المستوى الدولي، وبالتالي تقليل احتمالية زيادة النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك يمكن أن يتسبب الازدواج الضريبي في تكبد الشركات تكاليف بسبب الحاجة إلى الامتثال لمجموعات متعددة من اللوائح الضريبية، قد يكون هذا مرهقاً بشكل خاص للشركات الصغيرة حيث أنها قد لا تمتلك الموارد اللازمة للامتثال لمجموعات متعددة من هذه اللوائح. يمكن أن يؤدي أيضاً إلى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية مما قد يؤدي بدوره إلى تقليل الأرباح، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي الازدواج الضريبي إلى انخفاض في مقدار رأس المال الذي يمكن للشركات الوصول إليه، حيث قد يكون المستثمرون أكثر تردداً في الاستثمار في الأعمال التجارية التي تخضع للازدواج الضريبي. نتيجة لذلك قد لا تتمكن الشركات من الوصول إلى مقدار رأس المال اللازم لاستمرار عملياتها.

يعد الازدواج الضريبي الدولي تحدياً معقداً وهاماً يمكن أن يؤثر على كل من الشركات المتعددة الجنسيات، ومن أجل التخفيف من تأثير هذه الظاهرة يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات. وفقاً لما قدمته دراسة (Baker, 2014: 341-377) يمكن أن يشمل ذلك تغييرات في معدل الضريبة وإدخال الإعفاءات الضريبية، كما يمكن تغيير معدل الضريبة لتقليل مقدار المسؤولية الضريبية لكل من الأفراد والشركات. من ناحية أخرى يمكن استخدام الإعفاءات الضريبية لتقليل الضرائب على الدخل من المصادر الأجنبية، وإضافة إلى ذلك تقترح الدراسة أنه يمكن استخدام المعاهدات الضريبية وخطط الإعفاء الضريبي من جانب واحد لتقليل عبء الازدواج الضريبي، المعاهدات الضريبية هي اتفاقيات بين بلدين لتقليل من احتمال الازدواج الضريبي أو إلغائه، تتضمن مخططات الإعفاء الضريبي من جانب واحد دفع الضرائب من قبل المكلف بالضرائب في بلد الإقامة واسترداد متزامن للضريبة المدفوعة في بلد المصدر، ويمكن أن تكون هذه الاستراتيجيات فعالة في الحد من تأثير الازدواج الضريبي وتسهيل على الشركات والأفراد التنقل في الضرائب الدولية.

الازدواج الضريبي الدولي رغم كونه موضوعاً معقداً ومربكاً في كثير من الأحيان، هو عامل مهم يجب أخذه في الاعتبار عند دراسة النظم المالية على المستوى العالمي، في حين أن تطبيق الازدواج الضريبي ضروري من أجل الحفاظ على ضرائب عادلة بين البلدان فإن مطالبه السامية يمكن أن تخنق الاقتصاد العالمي في كثير من الأحيان. مع ذلك كانت هناك عمليات تنفيذ ناجحة للمعاهدات والتعاون من

أجل تخفيف عبء الازدواج الضريبي وهو أمر يجب على جميع الحكومات والدول أن تسعى جاهدة للعمل معاً من أجله.

2.3.3. المعاهدات الضريبية ودورها في تقليل الازدواج الضريبي Tax treaties and their role in minimizing double taxation

تلعب المعاهدات الضريبية دوراً حاسماً في الضرائب الدولية من خلال توفير إطار لتوزيع الحقوق الضريبية بين البلدان وضمان القضاء على الازدواج الضريبي. وفقاً لـ (Holmes, 2007: 58)، فإن المعاهدات الضريبية هي اتفاقيات ثنائية بين بلدين أو أكثر تهدف إلى منع الازدواج الضريبي وتعزيز التعاون في المسائل الضريبية. الغرض من المعاهدات الضريبية هو معالجة النزاعات التي قد تنشأ بسبب الاختصاص المتداخل بين الدول المختلفة في فرض الضرائب على الدخل. من خلال وضع قواعد لتخصيص الحقوق الضريبية، توفر المعاهدات الضريبية اليقين والوضوح لدافعي الضرائب المشاركين في المعاملات عبر الحدود. هذا الوضوح ضروري لتعزيز التجارة والاستثمار الدوليين، لأنه يقلل من العقبات الضريبية والشكوك التي قد تواجهها الشركات. تساهم المعاهدات الضريبية أيضاً في منع التهرب الضريبي وتجنبها من خلال توفير إطار قانوني لتبادل المعلومات بين السلطات الضريبية. يعزز تبادل المعلومات هذا الشفافية ويساعد البلدان على تطبيق قوانينها الضريبية بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تتضمن المعاهدات الضريبية أحكاماً لحل النزاعات بين الدول، مثل إجراءات الاتفاق المتبادل، والتي تسمح لدافعي الضرائب بالسعي للحصول على إعفاء من الازدواج الضريبي من خلال عملية تفاوض بين السلطات المختصة في البلدان المعنية. كما تخدم المعاهدات الضريبية غرض منع الازدواج الضريبي، تعزيز التعاون، توفير إطار لحل النزاعات الضريبية وبالتالي تسهيل التجارة والاستثمار الدوليين مع منع التهرب الضريبي وتجنبها. ومن أهم هذه المعاهدات تعد المعاهدة الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، هي الاتفاقية الضريبية المؤثرة على النظام القانوني الدولي المتخصص في ضرائب للعمليات العابرة للحدود.

1.2.3.3. المعاهدة الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Model Tax Treaty

المعاهدة الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هي اتفاقية ضريبية دولية مؤثرة تعمل كأساس لاتفاقيات الازدواج الضريبي في جميع أنحاء العالم، وتوفر المعاهدة الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إطاراً مهماً لمعالجة قضايا الضرائب الدولية. وفقاً لما قدمته دراسة (Ault, 1994: 144) فقد تم تصميم نموذج هذه المعاهدة لتسهيل تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي، وتستند المعاهدة الضريبية النموذجية إلى اتفاق متبادل بين دولتين للتعاون في فرض الضرائب على مواطنيها وتوفر إرشادات للدول حول كيفية حل النزاعات المتعلقة بالضرائب، كما تشمل الأحكام المتعلقة بفرض الضرائب على أنواع مختلفة من الدخل مثل أرباح الأسهم والفوائد والإتاوات، فضلاً

عن المنشآت الدائمة والأرباح الرأسمالية. كما تتضمن المعاهدة الضريبية النموذجية أيضًا أحكامًا تتعلق بتبادل المعلومات بين الدول لضمان الامتثال لقوانين الضرائب الدولية.

المعاهدة الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) هي إطار عمل للمبادئ والأحكام الضريبية التي توفر إرشادات لدولتين أو أكثر عند التفاوض على المعاهدات الضريبية الدولية الخاصة بهم. وفقًا لما جاءت به دراسة (Mattsson, 2000: 301-308) فإن المعاهدة الضريبية النموذجية تتضمن بعض مزايا كونها "مرنة" و "شاملة" و "جيدة التوازن"، علاوة على ذلك فإن المعاهدة الضريبية النموذجية معترف بها ومقبولة على نطاق واسع كمعيار لمعاهدات الضرائب الدولية وتوفر شروطًا ضريبية مماثلة في مختلف البلدان، وهذا يتيح مجالًا أكثر تكافؤًا للشركات والأفراد الذين يعملون على المستوى الدولي ويساعد على منع الأزواج الضريبي. من ناحية أخرى تتمثل إحدى عيوب المعاهدة الضريبية النموذجية في أنها معقدة وقد لا تكون مناسبة لجميع البلدان وذلك اعتمادًا على احتياجاتها وظروفها الخاصة، بالإضافة إلى ذلك تتغير المعاهدة الضريبية النموذجية باستمرار ويتم تحديثها لتعكس المشهد المتغير لقانون الضرائب الدولي، والذي يمكن أن يمثل تحديًا للدول لمواكبة ذلك.

وقد كان للمعاهدة الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية آثار بعيدة المدى على التخطيط الضريبي الدولي. كما لاحظ (Finnerty, Merks, Petriccione, & Russo, 2007: 18)، تم تصميم المعاهدة الضريبية النموذجية لتوفير التوحيد والوضوح بين الأنظمة الضريبية المختلفة للبلدان المختلفة وأصبحت المعيار لاتفاقيات الأزواج الضريبي. وقد مكّن ذلك الشركات من تخطيط استراتيجياتها الضريبية الدولية بمزيد من الثقة والدقة، حيث أن لديها فكرة واضحة عن النظام الضريبي المطبق في مختلف البلدان، كما تنص المعاهدة على مجموعة شاملة من الإعفاءات والتخفيضات لضمان عدم تحميل دافعي الضرائب أعباء الأزواج الضريبي بشكل مفرط. وأيضًا تنص المعاهدة على تبادل المعلومات بين السلطات الضريبية لضمان الحد من التهرب الضريبي وأن دافعي الضرائب يمثلون لقوانين الضرائب ذات الصلة. وهكذا قدمت المعاهدة الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إطارًا فعالًا للتخطيط الضريبي الدولي عملي، وقد تم تبنيها على نطاق واسع من قبل البلدان في جميع أنحاء العالم.

نرى أن المعاهدة النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تُعد معيارًا مقبولًا دوليًا للضرائب الدولية مما يؤدي إلى بيئة عالمية أكثر أمانًا وإنصافًا لدافعي الضرائب والحكومات على حدٍ سواء، وأن مبادئها الأساسية لمصدر الدفع والتسويق بموجب المعاهدات والإقامة تنشئ نظامًا منسقًا لمنع الأزواج الضريبي وتكون بمثابة أساس قوي للضرائب الدولية. حيث تم تصميم المعاهدة النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتحسين الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال ضمان تجنب المكلفين بالضرائب الأزواج الضريبي، مع السماح للحكومات في الوقت نفسه بالحفاظ على حقوقهم في فرض ضرائب فعالة،

وقد كان لهذا النموذج دور فعال في تمهيد بيئة اقتصادية عالمية أكثر اتساقًا وحفز زيادة الاستثمارات الأجنبية والمبادرات الاقتصادية العالمية الأخرى.

3.3.3. التسعير التحويلي وأهميته في التخطيط الضريبي الدولي Transfer pricing and its significance in international tax planning

يلعب تسعير التحويل دورًا مهمًا في التخطيط الضريبي الدولي، حيث يتضمن تسعير السلع والخدمات والملكية الفكرية التي يتم نقلها بين الشركات التابعة الموجودة في بلدان مختلفة. هذه الممارسة مهمة لأنها تسمح للشركات متعددة الجنسيات بتخصيص الأرباح والتكاليف بين الشركات التابعة لها بطريقة تقلل من التزاماتها الضريبية الإجمالية. في هذا الجزء سوف نتعرف على مفهوم ومكونات تسعير التحويل، والتحديات والخلافات المحيطة به، والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتسعير التحويل الفعال في التخطيط الضريبي الدولي. حيث يعد فهم هذه الجوانب أمرًا ضروريًا للشركات متعددة الجنسيات للتنقل في المشهد المعقد للضرائب الدولية وضمان الامتثال مع تحسين أوضاعها الضريبية.

1.3.3.3 التسعير التحويلي (Transfer Pricing) للشركات متعددة الجنسيات وتقليل العبء الضريبي

يعد تسعير التحويل مكونًا مهمًا للشركات متعددة الجنسيات، وأن فهم أساسيات هذا العنصر وتأثيره والحلول المحتملة أمرًا ضروريًا لبناء الاستراتيجيات المالية والضريبية الفعالة للكيانات المالية والتجارية الدولية. يعرف التسعير التحويلي على أنه العنصر الحاسم في العمليات التجارية لا سيما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، وهو يشير إلى تسعير السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين وحدات من نفس الشركة وكذلك بين الشركات ذات الصلة (Feinschreiber, 2004). التسعير التحويلي هو طريقة لتسعير المنتجات والخدمات داخليًا من أجل تحسين أرباح الشركة الإجمالية، والمفهوم الأساسي له هو التأكد من أن أسعار التحويل المستخدمة تتماشى مع أسعار السوق، حيث سيضمن ذلك أن الشركة لا تدفع الكثير أو القليل جدًا فيما يتعلق بقيمة المنتج أو الخدمة في السوق المفتوحة. يمكن أن يكون لهذا آثار مهمة على الضرائب، حيث يتم استخدام تسعير التحويل غالبًا للتلاعب بأسعار السلع والخدمات من أجل تقليل المسؤولية الضريبية للشركة (Feinschreiber, 2004).

كما يعرف التسعير التحويلي على أنه: ممارسة الشركات متعددة الجنسيات لتخصيص الأرباح بين مختلف الشركات التابعة والكيانات التشغيلية الموجودة في بلدان مختلفة، تُستخدم هذه العملية غالبًا لتقليل العبء الضريبي على الشركة وتحويل الأرباح إلى البلدان ذات معدلات الضرائب المنخفضة (Grubert & Mutti, 1991: 285-293). حيث كشف الباحثان (Grubert & J Mutti) في دراستهم أن تسعير التحويل له تأثير كبير على عمليات الشركات متعددة الجنسيات. وأظهرت الدراسة أن قدرة الشركات متعددة الجنسيات على استخدام التسعير التحويلي لتقليل العبء الضريبي كان لها أيضًا تأثير مباشر على قراراتها الاستثمارية. وهذا يعني أن الشركات متعددة الجنسيات التي لديها عدد أكبر من الشركات التابعة ونشاط تسعير تحويل

أعلى، لديها ربحية أكبر واستثمارات أعلى في شركاتها التابعة الأجنبية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام التسعير التحويلي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال للشركات متعددة الجنسيات، وذلك لأن المدخرات الضريبية من تسعير التحويل يمكن استخدامها للاستثمار في مشاريع أكثر ربحية أو لتمويل اقتناء المزيد من الأصول.

تعتبر استراتيجيات التسعير التحويلي ضرورية للتخطيط الضريبي الفعال لأنها تساعد في تحديد مقدار الضرائب التي ستدفعها شركة متعددة الجنسيات. وفقاً لدراسة (Rahmiati & Sandi, 2016: 8-15) "استكشاف حلول لاستراتيجيات تسعير التحويل الفعالة"، تتبنى الشركات متعددة الجنسيات بشكل متزايد أسعار التحويل كشكل من أشكال التخطيط الضريبي نظراً لحقيقة أنها تسمح منهن لتحويل الأرباح إلى مناطق ذات معدلات ضريبية منخفضة، وعادةً ما تتضمن استراتيجيات تسعير التحويل تحديد أسعار السلع والخدمات المتبادلة بين طرفين أو أكثر من الأطراف ذات الصلة، ويمكن أن تشمل أشياء مثل مدفوعات الإتاوات وترتيبات مشاركة التكاليف والتسعير بين الشركات. من المهم النظر في العناصر المختلفة لتسعير التحويل مثل طرق التسعير المستخدمة، مبدأ العمل الحر والتأثير المحتمل لتسعير التحويل على الدخل الخاضع للضريبة. يقترح الباحثان في دراستهم أنه يجب على الشركات متعددة الجنسيات النظر في حلول مختلفة لاستراتيجيات تسعير التحويل الفعالة، مثل استخدام المقارنة المعيارية لمقارنة ممارسات التسعير التحويلي للشركات المختلفة، وتنفيذ نظام مراقبة فعال لتسعير التحويل واعتماد طريقة مناسبة كسياسة للتسعير. علاوة على ذلك يوصون بأن تقوم الشركات متعددة الجنسيات بمراجعة ممارسات التسعير التحويلي بانتظام للتأكد من امتثالها للقوانين واللوائح الضريبية ذات الصلة، من خلال تنفيذ الحلول المقترحة ومراقبة ممارسات التسعير التحويلي الخاصة بهم، ويمكن للشركات متعددة الجنسيات ضمان أن تكون استراتيجيات التسعير التحويلي الخاصة بها فعلية وفعالة.

يسعى تسعير التحويل إلى التأكد من أن كل شركة في منظمة متعددة الجنسيات تدفع سعرًا عادلاً للسلع والخدمات التي تتلقاها من الكيانات ذات الصلة داخل المنظمة، باستخدام التسعير التحويلي تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تعظيم أرباحها وتقليل ضرائبها من خلال حساب الربح المستخدم للسلع والخدمات المشتراة من المنظمات الشقيقة. في نهاية المطاف يوفر استخدام التسعير التحويلي للمنظمات متعددة الجنسيات مرونة واستراتيجية مالية متزايدة مما يسمح لها بتحسين أدائها دون التضحية بالعدالة والإنصاف.

2.3.3.3 أهمية التسعير التحويلي بالنسبة للتخطيط الضريبي الدولي The importance of transfer pricing for international tax planning

يشير تسعير التحويل إلى ممارسة تحديد الأسعار التي يتم بها نقل السلع أو الخدمات أو الأصول غير الملموسة بين الكيانات ذات الصلة داخل شركة متعددة الجنسيات (MNC). وكونه عنصر أساسي في التخطيط الضريبي الدولي، لأنه يسمح للشركات متعددة الجنسيات بتخصيص الأرباح والتكاليف بين الشركات التابعة لها في ولايات قضائية مختلفة أو بلدان مختلفة. لا يشمل تعريف تسعير التحويل تحديد الأسعار

فحسب، بل يشمل أيضًا تحديد الكيانات ذات الصلة وتخصيص الأرباح أو الخسائر فيما بينها. عادةً ما تكون الكيانات ذات الصلة شركات ضمن نفس المجموعة متعددة الجنسيات لها تأثير كبير على عمليات بعضها البعض، إما من خلال الملكية أو السيطرة. وتشتمل مكونات تسعير التحويل على مبدأ التجارة الحرة، والذي يتطلب أن تكون الأسعار المحددة بين الكيانات ذات الصلة قابلة للمقارنة مع تلك التي سيتم تحميلها بين كيانات غير مرتبطة في ظروف مماثلة. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان تخصيص الأرباح بشكل صحيح وتحديد الالتزامات الضريبية بشكل عادل عبر البلدان. علاوة على ذلك، يشمل تسعير التحويل أيضًا اختيار طرق تسعير التحويل وتطبيقها، مثل طريقة السعر المقارن غير المتحكم فيه، وطريقة سعر إعادة البيع، وطريقة التكلفة زائدًا، من بين الأمور الأخرى. حيث توفر هذه الطرق إطارًا لتحديد أسعار التحويل بناءً على تحليل المعاملات المقارنة أو هوامش الربح للشركات المستقلة التي تعمل في أنشطة مماثلة ([Kohlhase & Wielhouwer, 2023: 101568](#)). باختصار يعتبر التسعير التحويلي مفهومًا معقدًا ومتعدد الأبعاد يلعب دورًا حاسمًا في التخطيط الضريبي الدولي، مما يسمح للشركات متعددة الجنسيات بإدارة التزاماتها الضريبية العالمية مع الامتثال لمبدأ الاستخدام الحر ولوائح تسعير التحويل المعمول بها.

4.3 استراتيجيات للتخطيط الضريبي الدولي Strategies for International Tax Planning

يمكن أن يساعد تنفيذ استراتيجيات فعالة لتحسين التخطيط الضريبي الدولي الشركات على تقليل الالتزامات الضريبية وتعزيز الربحية. من خلال استخدام استراتيجيات الملاذات الضريبية الخارجية ومزاياها للشركات متعددة الجنسيات، والاستفادة من المعاهدات الضريبية لتحسين المسؤولية الضريبية للشركات، وتطبيق تقنيات التسعير التحويلي لتقليل الأعباء الضريبية، يمكن للشركات وضع تخطيط استراتيجي لشؤونها الضريبية الدولية. في هذا الجزء سيتم استعراض: أولاً؛ أهمية الملاذات الضريبية وما تقدمه من مزايا للشركات متعددة الجنسيات. ثانياً؛ ماهية الاستفادة من المعاهدات الضريبية لتحسين المسؤولية الضريبية التي تقع على عاتق الشركات متعددة الجنسيات. أخيراً؛ سنتعرف على كيفية تطبيق تقنيات التسعير التحويلي في عمليات التخفيض الأعباء الضريبية للشركات.

1.4.3 الملاذات الضريبية الخارجية ومزاياها للشركات متعددة الجنسيات Offshore tax havens and their benefits for multinational corporations

لطالما كانت الملاذات الضريبية الخارجية موضوعًا للنقاش والتدقيق، لا سيما عندما يتعلق الأمر بدورها في الشركات متعددة الجنسيات. توفر هذه الملاذات الضريبية، التي عادة ما تكون بلداناً أو أقاليم صغيرة ذات قوانين ضريبية مواتية، مزايا متنوعة للشركات متعددة الجنسيات. أولاً أنها تتيح التهرب الضريبي، مما يسمح لهذه الشركات بتقليل التزاماتها الضريبية إلى الحد الأدنى وتعظيم أرباحها. ثانياً توفر الملاذات الضريبية الخارجية مرونة مالية، مما يسمح للشركات متعددة الجنسيات بتحريك أموالها بسهولة عبر الحدود وإدارة أصولها بشكل استراتيجي. ومع ذلك، فإن استخدام الملاذات الضريبية الخارجية من قبل الشركات متعددة الجنسيات قد واجه أيضًا انتقادات واعتبارات أخلاقية. كون أنه غالبًا ما يُنظر إلى هذه الممارسة على أنها وسيلة لاستغلال الثغرات والتهرب من المسؤوليات الضريبية، مما يثير تساؤلات حول الإنصاف وتوزيع

الثروة. وعلى هذا النحو، من المهم معرفة مكان إجراء تقييم دقيق لمزايا وعيوب الملاذات الضريبية الخارجية من أجل تعزيز نظام مالي عالمي أكثر إنصافاً وشفافية.

تلعب الملاذات الضريبية الخارجية دوراً مهماً في عمليات الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقدم مزايا ضريبية جذابة وتسهل الهياكل المالية المعقدة. وفقاً لـ (Otusanya, 2011: 316-332)، تشير الملاذات الضريبية الخارجية إلى البلدان أو الأقاليم الجغرافية التي توفر أنظمة ضريبية مواتية، مثل معدلات الضرائب المنخفضة أو الصفرية، متطلبات الإبلاغ الدنيا وأحكام السرية الصارمة. تمكّن هذه الملاذات الشركات متعددة الجنسيات من تقليل التزاماتها الضريبية إلى الحد الأدنى عن طريق تحويل الأرباح إلى هذه البلدان أو الأقاليم، وبالتالي تقليل العبء الضريبي الإجمالي عليها. كما أنه يسمح استخدام الملاذات الضريبية الخارجية للشركات بالانخراط في استراتيجيات التخطيط الضريبي الصارمة، مثل تسعير التحويل وتحويل الأرباح، والتي تتطوي على التلاعب بالأسعار والمعاملات بين الكيانات ذات الصلة لتقليل الدخل الخاضع للضريبة بشكل مصطنع في البلدان ذات الضرائب المرتفعة. علاوة على ذلك، توفر الملاذات الضريبية الخارجية إطاراً قانونياً يضمن سرية المعلومات المالية، ويحمي الشركات من التدقيق التنظيمي والإفصاح العام. كما تسمح هذه السرية للشركات متعددة الجنسيات بالحفاظ على مستوى عالٍ من الخصوصية وتجنب مخاطر السمعة المحتملة المرتبطة بالتهرب المتعسف من الضرائب. وبالتالي أصبحت الملاذات الضريبية الخارجية جزءاً لا يتجزأ من المشهد الضريبي العالمي، مما يمكّن الشركات متعددة الجنسيات من تحسين أوضاعها الضريبية وتحسين أدائها المالي.

كما أن للملاذات الضريبية فؤاد متعددة للشركات متعددة الجنسيات، بحيث تتمثل إحدى المزايا الرئيسية للملاذات الضريبية الخارجية لهذه الشركات في القدرة على الانخراط في استراتيجيات التجنب الضريبي. تمكن هذه الاستراتيجيات الشركات من تقليل مسؤوليتها الضريبية من خلال الاستفادة من الثغرات والسياسات الضريبية المواتية التي تقدمها هذه السلطات القضائية. كما توفر الملاذات الضريبية الخارجية للشركات متعددة الجنسيات فرصة لتقليل العبء الضريبي بشكل قانوني، وبالتالي زيادة ربحيتها وقيمة المساهمين. علاوة على ذلك، توفر الملاذات الضريبية الخارجية مرونة مالية للشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال إنشاء شركات فرعية أو شركات وهمية في البلدان التي توفر هذه الملاذات، يمكن للشركات بسهولة تحويل الأموال والأصول عبر الحدود دون الخضوع للوائح والضرائب الصارمة. أيضاً تسمح هذه المرونة للشركات بإدارة تدفقاتها النقدية بفعالية، وحماية أصولها، والاستجابة بسرعة للتغيرات في ظروف السوق (Fisher, 2014: 337). بشكل عام، توفر الملاذات الضريبية الخارجية للشركات متعددة الجنسيات فوائد كبيرة، بما في ذلك التجنب الضريبي والمرونة المالية، مما يساهم في قدرتها التنافسية وربحيتها بشكل عام.

ومع ذلك، فطالما كانت الملاذات الضريبية الخارجية موضوع تدقيق أخلاقي بسبب عواقبها المحتملة على الاقتصادات العالمية. وفقًا لـ (Cobham, 2005)، تسمح هذه الملاذات للأفراد والشركات بتجنب دفع الضرائب في بلدانهم الأصلية عن طريق تحويل أرباحهم إلى بلدان أو أقاليم جغرافية ذات معدلات ضريبية منخفضة أو معدومة. بينما يجادل المؤيدون بأن الملاذات الضريبية الخارجية تعزز النمو الاقتصادي وتجذب الاستثمار الأجنبي، وهنا يشير المنتقدون إلى أنها تقوض مبادئ العدالة والإنصاف في الضرائب. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون لاستخدام هذه الملاذات آثار ضارة على كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية وهي: أولاً؛ تؤدي الملاذات الضريبية الخارجية إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل من خلال تمكين الأثرياء من تجميع الثروة دون المساهمة بحصتهم العادلة في المالية العامة. حيث يمكن أن يؤدي هذا التوزيع غير المتكافئ للموارد إلى اضطرابات اجتماعية وعرقلة التنمية الاقتصادية. ثانياً؛ تؤدي خسارة الإيرادات الضريبية الناتجة عن التهرب أو التجنب الضريبي في الخارج إلى فرض ضغوط على الميزانيات العامة، مما يجبر الحكومات إما على خفض الخدمات العامة أو زيادة الضرائب على قطاعات أخرى من الاقتصاد، مثل أصحاب الدخل المتوسط. وهذا بدوره يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي ويزيد من تفاقم التفاوتات الاجتماعية. أخيراً؛ فإن الافتقار إلى الشفافية والتنظيم في الملاذات الضريبية الخارجية يخلق فرصاً لغسل الأموال والفساد والأنشطة المالية غير المشروعة، مما يزيد من تقويض نزاهة الأنظمة المالية العالمية. وكخلاصة عنما سبق، فإن الآثار الأخلاقية والعواقب المحتملة للملاذات الضريبية الخارجية على الاقتصادات العالمية كبيرة. فهي لا تساهم في تفاوت الدخل فحسب، بل إنها تضغط أيضاً على المالية العامة وتسهل الأنشطة المالية غير المشروعة، وكلها لها آثار سلبية على الصحة العامة واستقرار الاقتصاد العالمي.

لقد قدمت الملاذات الضريبية الخارجية بلا شك فوائد كبيرة للشركات متعددة الجنسيات. من خلال السماح لهذه الشركات بتقليل التزاماتها الضريبية إلى الحد الأدنى، وأصبحت الملاذات الضريبية الخارجية خيارات جذابة للشركات التي تسعى إلى تعظيم أرباحها. وتشمل المزايا الأعباء الضريبية المنخفضة، زيادة المرونة المالية، وحسين الخصوصية وحماية الأصول. ومع ذلك من المهم الاعتراف بالمخاوف الأخلاقية والعواقب السلبية المحتملة المرتبطة باستخدام الملاذات الضريبية الخارجية، مثل التهرب الضريبي وتفاقم عدم المساواة في الدخل. لذلك من المهم أن تقوم الحكومات والهيئات الدولية بتنفيذ لوائح وتدابير فعالة لضمان ممارسات ضريبية عادلة ومنع إساءة استخدام الملاذات الضريبية الخارجية.

2.4.3. الاستفادة من المعاهدات الضريبية لتحسين المسؤولية الضريبية Utilizing tax treaties to optimize tax liability

يعد استخدام المعاهدات الضريبية لتحسين المسؤولية الضريبية جانباً مهماً من الضرائب الدولية التي يمكن أن يكون لها فوائد كبيرة للشركات متعددة الجنسيات. من خلال فهم الغرض من المعاهدات الضريبية وفوائدها، يمكن للشركات أن تنتقل بفعالية في المشهد المعقد للمعاملات عبر الحدود. كما توفر دراسة الأحكام والآليات الرئيسية للمعاهدات الضريبية إطاراً لتحسين المسؤولية الضريبية وضمان الامتثال للوائح

الضريبية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل دراسات الحالات حول كيفية نجاح الشركات في الاستفادة من المعاهدات الضريبية يسمح بالحصول على رؤى واستراتيجيات عملية لتقليل المسؤولية الضريبية. وبشكل عام يعد تسخير إمكانات المعاهدات الضريبية نهجًا استراتيجيًا يمكن أن يساعد الشركات متعددة الجنسيات على زيادة مواردها المالية مع الحفاظ على الامتثال لقوانين الضرائب الدولية.

تلعب المعاهدات الضريبية دورًا حاسمًا في تعظيم المسؤولية الضريبية من خلال وضع الأحكام والآليات الرئيسية. تهدف هذه المعاهدات إلى منع الأزواج الضريبي والحد من التهرب الضريبي، مما يضمن التوزيع العادل والفعال للإيرادات الضريبية بين البلدان. وتعد الآلية الأساسية المستخدمة في المعاهدات الضريبية هي توزيع الحقوق الضريبية بين دول المصدر ودول الإقامة. وفقًا (Davies, 2004: 775-802)، تمنح المعاهدات الضريبية عادةً الحق في فرض ضريبة على أنواع معينة من الدخل إما إلى المصدر أو بلد الإقامة. يعتمد هذا التخصيص على عوامل مختلفة مثل طبيعة الدخل، وحالة إقامة دافع الضرائب، ووجود منشأة دائمة. ومن خلال تحديد الحقوق الضريبية بوضوح، توفر المعاهدات الضريبية اليقين والقدرة على التنبؤ لدافعي الضرائب، مما يسهل التجارة والاستثمار عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تتضمن المعاهدات الضريبية أحكامًا لإلغاء أو تخفيض الضرائب المقتطعة على المدفوعات عبر الحدود، مثل الأرباح والفوائد والإتاوات. كما تساعد هذه الأحكام على تعزيز التجارة والاستثمار الدوليين من خلال تقليل تكلفة رأس المال وضمان عدم خضوع الدخل لضرائب مفرطة. علاوة على ذلك، غالبًا ما تتضمن المعاهدات الضريبية آليات لحل النزاعات بين البلدان، مثل إجراءات الاتفاق المتبادل. يسمح هذا الإجراء لدافعي الضرائب بالسعي إلى حل عندما يعتقدون أن تصرفات أحد البلدين أو كليهما أدت إلى فرض ضرائب لا تتفق مع المعاهدة. ومن خلال استخدام هذه الآليات، توفر المعاهدات الضريبية إطارًا لتحسين المسؤولية الضريبية من خلال معالجة قضايا الأزواج الضريبي، والحد من التهرب الضريبي، وتعزيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود.

وفي نفس السياق، تعد المعاهدات الضريبية عنصرًا مهمًا في تشكيل العمليات التجارية الدولية وتقليل المسؤولية الضريبية. يمكن للشركات الاستفادة من المعاهدات الضريبية لتقليل العبء الضريبي. من خلال توفر إطار محكم لتجنب الأزواج الضريبي والاستفادة من معدلات الضرائب التفضيلية بين البلدان. من خلال استخدام المعاهدات الضريبية، يمكن للشركات متعددة الجنسيات تخصيص أرباحها ونفقاتها بشكل استراتيجي عبر مختلف البلدان لتقليل التزاماتها الضريبية الإجمالية. على سبيل المثال، يمكن للشركة هيكله عملياتها بطريقة تسمح لها بالاستفادة من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي توفرها معاهدة ضريبية محددة. كما يمكن أن يشمل ذلك إنشاء شركات تابعة أو فروع في البلدان ذات أحكام ضريبية مواتية، مثل معدلات الضرائب المنخفضة أو الإعفاءات الضريبية السخية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات استخدام المعاهدات الضريبية لإعادة الأرباح من الشركات التابعة الأجنبية إلى الوطن بمعدل ضرائب مخفض أو حتى معفاة من الضرائب. ومن خلال تحليل دراسات الحالات حول كيفية استفادة الشركات من المعاهدات الضريبية، يصبح

من الواضح أن هذه الاتفاقيات توفر للشركات فرصًا لتقليل مسؤوليتها الضريبية بشكل قانوني وتحسين إستراتيجيتها الضريبية العالمية (Desai & Hines Jr, 2002: 416-419).

وفي النهاية نجد أن استخدام المعاهدات الضريبية لتحسين الالتزام الضريبي يعد نهجًا استراتيجيًا يمكن أن يفيد والشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال الاستفادة من الأحكام والمزايا التي توفرها المعاهدات الضريبية، يمكن لدافعي الضرائب تقليل العبء الضريبي وتجنب الازدواج الضريبي وتعزيز مركزهم المالي العام. ومع ذلك من المهم ملاحظة أن المعاهدات الضريبية معقدة وخاضعة للتفسير، وبالتالي تتطلب تحليلًا ودراسة متأنية. بالإضافة إلى ذلك من الضروري ضمان الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية المعمول بها لتجنب أي مشاكل قانونية أو أخلاقية محتملة. ومن خلال الاستفادة من المعاهدات الضريبية بفعالية، يمكن لدافعي الضرائب التغلب على تعقيدات الأنظمة الضريبية الدولية وتحقيق النتائج الضريبية المثلى.

3.4.3 تطبيق تقنيات التسعير التحويلي لتقليل الأعباء الضريبية Implementing transfer pricing techniques to minimize tax burdens

يعد تطبيق تقنيات التسعير التحويلي إستراتيجية مهمة للشركات التي تهدف إلى تقليل الأعباء الضريبية. تتضمن هذه الممارسة تحديد أسعار عادلة للمعاملات داخل الشركة لضمان توزيع الأرباح بشكل مناسب عبر البلدان. من أجل فهم أهمية تقنيات تسعير التحويل بشكل كامل، من المهم الحصول على نظرة عامة على الأساسيات وفهم أهميتها في تقليل الأعباء الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر استكشاف طرق تسعير التحويل الشائعة رؤى قيمة حول الأساليب المختلفة التي يمكن استخدامها لتحديد الأسعار العادلة. ومع ذلك فإن تنفيذ هذه التقنيات لا يأتي مع مجموعة من التحديات الخاصة به. لذلك من الضروري تحليل العيوب والفوائد المحتملة التي تأتي مع اعتماد استراتيجيات التسعير التحويلي لتحسين الضرائب. من خلال النظر في هذه العوامل، يمكن للشركات اتخاذ قرارات مستنيرة والتنقل بفعالية في المشهد المعقد للوائح الضريبية الدولية.

وتعد تقنيات تسعير التحويل العنصر الضروري في الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) لأنها تسمح بتخصيص التكاليف والأرباح والإيرادات بين الكيانات المختلفة داخل الشركة. يعد هذا التخصيص ضروريًا لضمان حصول كل شركة على تعويض مناسب عن السلع أو الخدمات أو الملكية الفكرية التي يوفرها، مع تقليل الأعباء الضريبية أيضًا. وفقًا لـ (Kumar, Pandey, Lim, Chatterjee, & Pandey, 2021: 275-287)، يتضمن تسعير التحويل تحديد أسعار المعاملات بين الشركات، يمكن للشركات متعددة الجنسيات تقليل أعبائها الضريبية عن طريق تحويل الأرباح إلى المقاطعات أو البلدان ذات الضرائب المنخفضة وتعظيم النفقات القابلة للخصم في المقاطعات أو البلدان ذات الضرائب المرتفعة. وهذا يتيح لهم الاستفادة من الاختلافات في معدلات الضرائب واللوائح عبر البلدان المختلفة، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل التزاماتهم

الضريبية العالمية. لذلك فإن فهم أساسيات تقنيات تسعير التحويل أمر بالغ الأهمية للشركات متعددة الجنسيات لتحسين استراتيجيات التخطيط الضريبي وضمان الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية ذات الصلة.

كما يشير تسعير التحويل إلى ممارسة تحديد الأسعار التي يتم بها نقل السلع أو الخدمات أو الأصول غير الملموسة بين الكيانات ذات الصلة داخل شركة متعددة الجنسيات. كما أنه جانب حاسم في المعاملات التجارية الدولية، لأنه يؤثر بشكل مباشر على توزيع الأرباح بين الكيانات والسلطات القضائية المختلفة. لتحديد الأسعار العادلة للمعاملات داخل الشركة، يتم استخدام طرق تسعير التحويل المختلفة بشكل شائع. إحدى هذه الطرق هي طريقة السعر المقارن غير المتحكم فيه، والتي تقارن أسعار المعاملة الخاضعة للرقابة مع أسعار المعاملات المماثلة التي تتم بين أطراف غير مرتبطة. كما تعتمد هذه الطريقة على المبدأ القائل بأن الأسعار المحملة في المعاملات المماثلة بين الأطراف غير ذات الصلة يمكن أن تكون بمثابة معيار موثوق لتحديد الأسعار على أسس تجارية متكافئة. وطريقة أخرى لتسعير التحويل شائعة الاستخدام هي طريقة التكلفة الإضافية، والتي تتضمن إضافة هامش ربح معقول إلى التكاليف المتكبدة في إنتاج السلع أو الخدمات المنقولة. هذه الطريقة مفيدة بشكل خاص في الحالات التي لا تتوفر فيها المعاملات القابلة للمقارنة بسهولة. بالإضافة إلى ذلك يتم استخدام طريقة سعر إعادة البيع بشكل متكرر لتحديد أسعار التحويل، تتضمن هذه الطريقة تطبيق هامش ربح مناسب على سعر إعادة البيع للسلع أو الخدمات، مما يعكس هامش الربح المتوقع في المعاملات مع الأطراف غير المرتبطة. بشكل عام، يعتمد اختيار طريقة تسعير التحويل على عوامل مختلفة مثل توافر المعاملات المماثلة، وطبيعة السلع أو الخدمات المنقولة، والمتطلبات المحددة للسلطات الضريبية عبر البلدان. ومن خلال استكشاف وفهم طرق تسعير التحويل المختلفة هذه، يمكن للشركات متعددة الجنسيات ضمان إجراء معاملاتها داخل الشركة بأسعار عادلة ووفقاً للوائح الضريبية الدولية (Gao & Zhao, 2015: 340-350).

يمكن أن يكون تنفيذ تقنيات التسعير التحويلي استراتيجية فعالة لتقليل الأعباء الضريبية للشركات متعددة الجنسيات. من خلال هيكلة المعاملات بين الشركات المتعلقة بعناية وتخصيص الأرباح بطريقة فعالة من الناحية الضريبية، يمكن للشركات تقليل التزاماتها الضريبية الإجمالية بشكل قانوني. ومع ذلك من المهم ملاحظة أن لوائح تسعير التحويل معقدة وتتطور باستمرار، وتتطلب من الشركات مواكبة أحدث الإرشادات وضمان الامتثال. ومن المهم تحقيق توازن بين التحسين الضريبي والحفاظ على ممارسات العمل الشفافة والأخلاقية. كما يمكن أن تكون تقنيات التسعير التحويلي أداة قيمة في إدارة الأعباء الضريبية، ولكن يجب التعامل معها بحذر ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة.

5.3 التحديات والمخاطر في التخطيط الضريبي الدولي Challenges and Risks in International Tax Planning

يتضمن التخطيط الضريبي الدولي مجموعة معقدة من الاستراتيجيات والاعتبارات التي تهدف إلى تحسين الكفاءة الضريبية للشركات متعددة الجنسيات. وهي تشمل أهدافًا مختلفة مثل تقليل الالتزامات الضريبية إلى الحد الأدنى، وتعظيم الأرباح، وضمان الامتثال لقوانين الضرائب الدولية. ومع ذلك، فإن هذه العملية لا تخلو من التحديات والمخاطر. من أجل التنقل في هذا المشهد المعقد بنجاح، من الضروري فهم التعقيدات والأهداف التي ينطوي عليها التخطيط الضريبي الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يعد تحديد ومعالجة التحديات المشتركة، مثل الحواجز القانونية والتنظيمية والثقافية، أمرًا ضروريًا لتحقيق النتائج المرجوة. ويعد تحليل المخاطر المحتملة وتنفيذ استراتيجيات التخفيف الفعالة أمرًا حيويًا من أجل الحماية من المخاطر المحتملة. في هذا الجزء سوف نتعمق في التحديات والمخاطر المرتبطة بالتخطيط الضريبي الدولي ونستكشف استراتيجيات للتخفيف منها.

1.5.3 الاعتبارات القانونية والأخلاقية في التخطيط الضريبي الدولي Legal and ethical considerations in international tax planning

تلعب الاعتبارات القانونية والأخلاقية دورًا حاسمًا في التخطيط الضريبي الدولي، والذي يتضمن استراتيجيات تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتقليل التزاماتها الضريبية عبر الحدود. لضمان فهم شامل لهذا المجال المعقد، من المهم الخوض في الإطار القانوني للتخطيط الضريبي الدولي وآثاره. يتضمن ذلك فحص اللوائح والمعاهدات والاتفاقيات المختلفة التي تحكم الضرائب عبر الحدود، بالإضافة إلى فهم العواقب القانونية المحتملة لعدم الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري استكشاف التحديات الأخلاقية التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات في استراتيجيات التخطيط الضريبي. وهذا يشمل مناقشة قضايا مثل التهرب الضريبي مقابل التهرب الضريبي، والمسؤوليات الأخلاقية للشركات، والتصور العام للتخطيط الضريبي العدواني. أخيرًا يجب تحليل تأثير التخطيط الضريبي الدولي على عدم المساواة الاقتصادية العالمية. يتعمق هذا الجانب في التناقض المحتمل للتفاوتات في الدخل بين البلدان والحاجة إلى أنظمة ضريبية عادلة ومنصفة. من خلال النظر في هذه النقاط الداعمة، يمكن تحقيق فهم شامل للاعتبارات القانونية والأخلاقية في التخطيط الضريبي الدولي.

يعد فهم الإطار القانوني للتخطيط الضريبي الدولي أمرًا بالغ الأهمية في فهم الآثار المترتبة عليه على الضرائب العالمية. يتضمن التخطيط الضريبي الدولي الاستخدام الاستراتيجي للقوانين والمعاهدات الضريبية لتقليل المسؤولية الضريبية وتحسين الأرباح في المعاملات عبر الحدود. اكتسبت هذه الممارسة اهتمامًا كبيرًا نظرًا لقدرتها على تآكل القاعدة الضريبية للبلدان وخلق ساحة لعب غير متكافئة للشركات. وفقًا لـ (Piantavigna, 2017: 47)، يتشكل الإطار القانوني للتخطيط الضريبي الدولي من خلال شبكة معقدة من التشريعات المحلية والمعاهدات الضريبية الثنائية والمعايير الدولية. تحدد التشريعات المحلية القواعد الضريبية داخل الدولة، بينما تحدد المعاهدات الضريبية الثنائية الالتزامات الضريبية بين البلدين. توفر المعايير الدولية، مثل مشروع التآكل الأساسي وتحويل الأرباح (BEPS) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)،

إرشادات لمكافحة التهرب الضريبي وضمان ممارسات ضريبية عادلة. هذه الأطر القانونية لها آثار كبيرة على دافعي الضرائب والحكومات على حد سواء. يمكن لدافعي الضرائب الاستفادة من استراتيجيات التخطيط الضريبي المشروعة التي تقلل العبء الضريبي إلى الحد الأدنى، وتعزز القدرة التنافسية، وتسهل الأنشطة التجارية عبر الحدود. ومع ذلك تواجه الحكومات تحديات في تحقيق توازن بين جذب الاستثمار الأجنبي والحفاظ على قاعدتها الضريبية. لذلك فإن الإطار القانوني للتخطيط الضريبي الدولي هو مجال ديناميكي ومتطور يتطلب التكيف المستمر لمواجهة التحديات الضريبية الناشئة والحفاظ على سلامة نظام الضرائب العالمي.

تواجه الشركات متعددة الجنسيات تحديات أخلاقية كبيرة عندما يتعلق الأمر بتقليل الالتزامات الضريبية. تنشأ هذه التحديات بسبب الطبيعة المعقدة لأنظمة الضرائب الدولية واللوائح الضريبية المختلفة عبر البلدان. فغالبًا ما تتخبط الشركات متعددة الجنسيات في استراتيجيات التخطيط الضريبي الصارمة التي تهدف إلى استغلال الثغرات والتناقضات في قوانين الضرائب لتقليل العبء الضريبي. في حين أن هذه الاستراتيجيات قد تكون قانونية، إلا أنها تثير مخاوف أخلاقية لأنها يمكن أن تؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية وخسارة الإيرادات الضريبية للحكومات. يمكن أن يكون لهذه الخسارة في الإيرادات آثار ضارة على الخدمات العامة والبنية التحتية، التي تمول من الضرائب. علاوة على ذلك فإن استخدام الملاذات الضريبية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لتحويل الأرباح وتقليل الالتزامات الضريبية هو أيضًا مسألة أخلاقية. من خلال الاستفادة من الولايات القضائية منخفضة الضرائب، قد تتجنب هذه الشركات نصيبها العادل من الضرائب وتضع عبئًا غير عادل على دافعي الضرائب في البلدان الأخرى. ولا تثير هذه الممارسات المخاوف الأخلاقية فحسب بل يمكن أن تؤدي أيضًا إلى فقدان ثقة الجمهور في الشركات متعددة الجنسيات وتقويض شرعية بيئة الأعمال التجارية العالمية (Muller & Kolk, 2015: 435-463).

وقد أصبح التخطيط الضريبي الدولي قضية مهمة في المشهد الاقتصادي العالمي، مع الآثار المحتملة لعدم المساواة الاقتصادية العالمية. كما يجادل (Dagan, 2017: 155-159)، فإن تأثير التخطيط الضريبي الدولي على عدم المساواة الاقتصادية العالمية متعدد الأوجه. ومن ناحية يسمح التخطيط الضريبي الدولي للشركات متعددة الجنسيات والأفراد ذوي الملاحة المالية العالية باستغلال الثغرات في قوانين الضرائب وتقليل التزاماتهم الضريبية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في إجمالي الإيرادات الضريبية التي تجمعها الحكومات، مما يحد من قدرتها على توفير الخدمات العامة الأساسية وإعادة توزيع الثروة. وبالتالي يؤدي هذا إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل والثروة داخل البلدان. ومن ناحية أخرى يمكن أن يساهم التخطيط الضريبي الدولي أيضًا في عدم المساواة الاقتصادية العالمية من خلال تسهيل تدفق رأس المال عبر الحدود. من خلال الاستفادة من الملاذات الضريبية والمعاهدات الضريبية المواتية، يمكن للشركات متعددة الجنسيات تحويل الأرباح من البلدان ذات الضرائب المرتفعة إلى بلدان ذات الضرائب المنخفضة، مما يؤدي غالبًا إلى تركيز الثروة في عدد قليل من البلدان. يؤدي هذا التركيز إلى زيادة توسيع فجوة الدخل العالمية، حيث قد تكافح

البلدان النامية ذات الموارد المحدودة لجذب الاستثمار وتوليد الإيرادات المحلية. لذلك فإن تأثير التخطيط الضريبي الدولي على عدم المساواة الاقتصادية العالمية هو قضية معقدة تتطلب دراسة متأنية وتدخلات سياسية محتملة.

2.5.3. إجراءات مكافحة التجنب وأثرها على استراتيجيات التخطيط الضريبي Anti-avoidance measures and their impact on tax planning strategies

تهدف تدابير مكافحة التجنب في استراتيجيات التخطيط الضريبي إلى منع دافعي الضرائب من استغلال الثغرات والانخراط في ممارسات التخطيط الضريبي العدوانية. وفقاً لـ (Finnerty, Merks, 51 Petriccione, & Russo, 2007: 51)، تم تصميم تدابير مكافحة الإبطال لمواجهة استخدام الترتيبات القانونية أو المعاملات التي ليس لها غرض اقتصادي جوهري بخلاف الحصول على ميزة ضريبية. هذه التدابير ضرورية للحفاظ على العدالة والإنصاف في النظام الضريبي المحلي والدولي، وضمان مساهمة دافعي الضرائب بحصتهم العادلة في السلع والخدمات العامة. من خلال تنفيذ تدابير مكافحة التجنب الضريبي، يمكن للحكومات منع مخططات التهرب الضريبي التي تؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية وتقويض نزاهة النظام الضريبي. حيث أنه غالباً ما تتضمن هذه الإجراءات إدخال تشريعات محددة، مثل القواعد العامة لمكافحة التجنب، والتي تمكن السلطات الضريبية من تجاهل المعاملات التي تفتقر إلى الجوهر التجاري أو التي تتم لأغراض ضريبية فقط. بالإضافة إلى ذلك، قد تشمل تدابير مكافحة التجنب فرض عقوبات وشرط زيادة الإفصاح والشفافية في ترتيبات التخطيط الضريبي لردع دافعي الضرائب عن الانخراط في ممارسات تجنب الضرائب العدوانية. لذلك تعد تدابير مكافحة التجنب ضرورية في استراتيجيات التخطيط الضريبي لتعزيز الامتثال الضريبي والحفاظ على نزاهة النظام الضريبي.

ويعد تقييم فعالية تدابير مكافحة التجنب في كبح استراتيجيات التخطيط الضريبي مهمة معقدة ومتعددة الأوجه. وفقاً لـ (Botha, Ramfol, & Swart, 2023)، يتم تنفيذ تدابير مكافحة التجنب من قبل السلطات الضريبية لمنع دافعي الضرائب من استغلال الثغرات في قوانين الضرائب والانخراط في استراتيجيات التخطيط الضريبي العدوانية. تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان دفع دافعي الضرائب نصيبهم العادل من الضرائب والحفاظ على نزاهة النظام الضريبي. حيث يمكن تقييم فعالية هذه التدابير على أساس عوامل مختلفة، وهي:

- ✓ أولاً؛ يمكن النظر في مدى ردع تدابير مكافحة التجنب دافعي الضرائب عن الانخراط في استراتيجيات التخطيط الضريبي. إذا نجحت هذه الإجراءات في تثبيط دافعي الضرائب عن استخدام تقنيات التخطيط الضريبي الصارمة، فإنها تشير إلى فعاليتها؛
- ✓ ثانياً؛ يمكن دراسة تأثير تدابير مكافحة التجنب على الإيرادات الضريبية. إذا أدت هذه الإجراءات إلى زيادة الإيرادات الضريبية أو منع حدوث خسائر كبيرة في الإيرادات، فإنها تثبت فعاليتها في الحد من

التهرب الضريبي. علاوة على ذلك، ينبغي تقييم الإنصاف والعدل في هذه التدابير. إذا نجحت تدابير مكافحة التجنب في استهداف الأفراد والشركات ذات الدخل المرتفع الذين ينخرطون في التخطيط الضريبي الصارم، مع تقليل العبء على دافعي الضرائب ذوي الدخل المنخفض، فهذا يدل على فعاليتهم في تعزيز العدالة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في التكاليف الإدارية والتعقيد المرتبط بتنفيذ هذه التدابير. إذا كانت فوائد تدابير منع التجنب تفوق التكاليف، فهذا يشير إلى فعاليتها. ويتطلب تقييم فعالية تدابير مكافحة التجنب تحليلاً شاملاً لهذه العوامل للتأكد من أن التدابير تحقق أهدافها المقصودة ولا تؤدي عن غير قصد إلى عواقب غير مقصودة.

3.5.3 مخاطر السمعة المحتملة للشركات المنخرطة في تخطيط ضريبي صارم Potential reputational risks for companies engaging in aggressive tax planning

تعد مخاطر السمعة المحتملة للشركات المشاركة في التخطيط الضريبي الصارم مصدر قلق بالغ في مشهد الأعمال اليوم. بينما تسعى الشركات جاهدة لتقليل التزاماتها الضريبية من خلال استراتيجيات التخطيط الضريبي الصارم، لكنها غالباً ما تعرض نفسها لعواقب سلبية مختلفة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على سمعتها. وبما أن للتخطيط الضريبي الصارم آثار بالغة على سمعة الشركة، ولفهم هذه الآثار يتم تسليط الضوء على الاستراتيجيات والتدابير المحتملة التي يمكن للشركات اعتمادها للتخفيف من هذه المخاطر. ويتم ذلك من خلال فهم مخاطر السمعة المحتملة واتخاذ خطوات استباقية لمعالجتها، وهذا لتمكين الشركات من حماية سمعتها والحفاظ على ثقلها في السوق وثقة أصحاب المصلحة.

لقد أصبح التخطيط الضريبي العدواني قضية مثيرة للجدل في السنوات الأخيرة بسبب آثاره المحتملة على سمعة الشركة. فغالباً ما تستغل الشركات المنخرطة في استراتيجيات التخطيط الضريبي الصارم الثغرات وتتخبط في ترتيبات ضريبية معقدة لتقليل التزاماتها الضريبية. هذه الممارسة على الرغم من كونها قانونية من الناحية الفنية، يمكن أن تثير مخاوف أخلاقية وتضر بسمعة الشركة. وفقاً لدراسة (Panayi, 2015) و (Austin & Wilson, 2017: 67-93)، يمكن أن يؤدي التخطيط الضريبي الصارم إلى رد فعل عام عنيف، حيث يُنظر إليه غالباً على أنه وسيلة للشركات لتجنب نصيبها العادل من الضرائب. يمكن أن يؤدي هذا التصور السلبي إلى فقدان ثقة الجمهور، انخفاض ثقة المستهلك وولائه، وفقدان فرص العمل، والتداعيات القانونية والتنظيمية المحتملة، إضافة أنه يؤثر أيضاً على قدرة الشركة على جذب الموظفين الموهوبين والاحتفاظ بهم، مما يؤثر في النهاية على أرباح الشركة. علاوة على ذلك فإن التخطيط الضريبي الصارم يمكن أن يكون له أيضاً عواقب قانونية، حيث قد تتحدى السلطات الضريبية شرعية هذه الترتيبات، مما يؤدي إلى تحقيقات وعقوبات محتملة وتضر بالسمعة. لذلك، فإن فهم تداعيات التخطيط الضريبي الصارم على سمعة الشركة أمر بالغ الأهمية للشركات للحفاظ على صورة عامة إيجابية واستدامة طويلة الأجل.

ولتخفيف من مخاطر السمعة للشركات العاملة في التخطيط الضريبي، يمكن للشركات اعتماد استراتيجيات وتدابير مختلفة لحماية سمعتها أثناء الانخراط في التخطيط الضريبي. وفقاً لـ (Graham, Hanlon, Shevlin, & Shroff, 2014: 991-1023)، تتمثل إحدى الإستراتيجيات الفعالة في الانخراط في ممارسات تخطيط ضرائب شفافة ومسؤولة. يتضمن ذلك التأكد من أن أنشطة التخطيط الضريبي للشركة تتماشى مع روح القانون، بدلاً من استغلال الثغرات القانونية لمصلحتهم الخاصة. من خلال اعتماد هذا النهج، يمكن للشركات تجنب التصور العام السلبي ورد الفعل العكسي المحتمل من أصحاب المصلحة الذين يرون التخطيط الضريبي العدواني غير أخلاقي أو غير عادل. وكإجراء مهم آخر هو إعطاء الأولوية لإدارة الشركات الجيدة والامتثال. ويشمل ذلك إنشاء آليات رقابة داخلية قوية وآليات رقابة لضمان إجراء أنشطة التخطيط الضريبي بطريقة مسؤولة وأخلاقية. ومن هنا يمكن للشركات بناء الثقة والمصداقية مع أصحاب المصلحة، وبالتالي حماية سمعتهم.

6.3.3 مزايا وقيود التخطيط الضريبي الدولي Benefits and Limitations of International Tax Planning

لقد أصبح التخطيط الضريبي الدولي جانباً حاسماً من جوانب العمليات التجارية العالمية وخاصة ما يتعلق بمعاملات الشركات متعددة الجنسيات، كونه العامل الأهم الذي يسمح لها بتحسين استراتيجياتها الضريبية وتعظيم أرباحها. وكما ذكرنا سابقاً بأن هذه الممارسة تقدم العديد من المزايا، بما في ذلك تقليل الالتزامات الضريبية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتسهيل التوسع العالمي. ومع كل ذلك، فإن التخطيط الضريبي الدولي يمثل أيضاً يشمل العديد من التحديات والمصاعب للحكومات والاقتصادات المحلية، من بينها التهرب الضريبي وخسارة الإيرادات. لذلك، في هذا الجزء سيتم استكشاف كل من مزايا وقيود التخطيط الضريبي الدولي لاكتساب فهم شامل لتأثيره على مشهد الأعمال العالمي.

1.6.3.3 خفض التكلفة الضريبية وزيادة الربحية للشركات متعددة الجنسيات Reducing tax cost and increasing profitability for multinationals

يعد خفض تكلفة الضرائب وزيادة الربحية من الأهداف الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات. حيث أن الشركات تهدف إلى تقليل العبء الضريبي مع تعظيم مكاسبها المالية. يبحث هذا الجزء في تأثير استراتيجيات تخفيض الضرائب على ربحية الشركات متعددة الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك، يستكشف العلاقة بين خفض تكلفة الضرائب وزيادة الربحية للشركات متعددة الجنسيات. وأخيراً، يتعمق في الاستراتيجيات المختلفة التي يمكن استخدامها لتحقيق كلاً من تكاليف الضرائب المنخفضة وزيادة الربحية للشركات متعددة الجنسيات. من خلال فهم أهمية تخفيض الضرائب وعلاقته بالربحية، يمكن للشركات تطوير استراتيجيات فعالة لتحسين أدائها المالي وضبط حوكمتها في اقتصاد معولم.

تعتبر استراتيجيات تخفيض الضرائب ذات تأثير كبير على ربحية الشركات متعددة الجنسيات (MNCs)، كما ناقش (Grubert & Mutti, 1991: 285-293) بأن التخطيط الضريبي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز ربحية الشركات متعددة الجنسيات من خلال تقليل التزاماتها الضريبية. وتؤكد نتائج الدراسة بأن الشركات متعددة الجنسيات لديها القدرة على تحويل الأرباح عبر البلدان والأقاليم الجغرافية المختلفة بسبب الاختلافات في معدلات الضرائب والثغرات في قوانين الضرائب. وأنه من خلال التخصيص الاستراتيجي للدخل والنفقات، يمكن للشركات متعددة الجنسيات الاستفادة من معدلات الضرائب المنخفضة في بعض البلدان، مما يؤدي إلى تقليل العبء الضريبي الإجمالي وزيادة الربحية. وهذا مهم بشكل خاص للشركات متعددة الجنسيات العاملة في البلدان ذات معدلات الضرائب المرتفعة، حيث أن لديهم حافزًا أكبر للانخراط في أنشطة التخطيط الضريبي. كما تسلط الدراسة الضوء على أهمية المعاهدات الضريبية في تسهيل استراتيجيات تخفيض الضرائب للشركات متعددة الجنسيات. تساعد هذه المعاهدات في القضاء على الازدواج الضريبي أو الحد منه وتوفير إطار عمل للتخطيط الضريبي عبر الحدود. كما تؤثر استراتيجيات تخفيض الضرائب بشكل كبير على ربحية الشركات متعددة الجنسيات من خلال السماح لها بتحسين التزاماتها الضريبية من خلال تحويل الدخل والاستفادة من المعاهدات الضريبية بهدف تحسين أدائها المالي وضبط آليات حوكمتها.

في مجال تمويل الشركات والحوكمة، حظيت العلاقة بين خفض تكلفة الضرائب وزيادة الربحية للشركات متعددة الجنسيات (MNCs) باهتمام كبير. يجادل (Prior, Surroca, & Tribó, 2008: 160-177)، بأن استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تتبناها الشركات متعددة الجنسيات لها تأثير مباشر على أدائها المالي. ومن خلال تحقيقاتهم التجريبية، أكدت النتائج بأن الشركات المنخرطة في تخطيط ضريبي صارم، بهدف تقليل التزاماتها الضريبية، تميل إلى تحقيق ربحية أعلى. تتوافق هذه النتيجة مع الفكرة القائلة بأن خفض تكاليف الضرائب يمكن أن يعزز صافي أرباح الشركة. من خلال استخدام استراتيجيات تجنب الضرائب القانونية، مثل تسعير التحويل وتحويل الأرباح، يمكن للشركات متعددة الجنسيات خفض عبء الضرائب وزيادة الربحية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي. ومع ذلك، من المهم فهم بأن العلاقة بين خفض تكلفة الضرائب وزيادة الربحية لا تخلو من المخاطر المحتملة والمخاوف الأخلاقية. يمكن لممارسات التخطيط الضريبي العدوانية أن تجتذب تشكيك المدققين الخارجيين، وتضر بسمعة الشركة كما يمكن أن تؤدي إلى تداعيات قانونية، وبالتالي فقد ثقة أصحاب المصلحة. في النهاية، لا يزال تحقيق التوازن بين التحسين الضريبي والسلوك الأخلاقي يمثل تحديًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تعظيم الربحية مع الحفاظ على مسؤوليتها الاجتماعية.

2.6.3 تأثيرات حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات على استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي Effects of multinational corporate governance on international tax planning strategies

تلعب حوكمة الشركات متعددة الجنسيات دورًا حاسمًا في تشكيل استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولية في الاقتصاد المعولم اليوم. حيث يعد فهم المبادئ والممارسات الرئيسية لحوكمة الشركات متعددة الجنسيات أمرًا ضروريًا (تم شرحها في الفصل السابق) لفهم تعقيدات التخطيط الضريبي على المستوى الدولي. علاوة على ذلك، فإن استكشاف تعقيدات التخطيط الضريبي الدولي في اقتصاد معولم يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات في التنقل بين مختلف البلدان والأقاليم الحرة. أحد الآثار الرئيسية لحوكمة الشركات متعددة الجنسيات على التخطيط الضريبي هو تأثيرها على استراتيجيات التهرب الضريبي. حيث يوفر تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والتجنب الضريبي رؤى قيمة حول كيفية استخدام الشركات متعددة الجنسيات لهياكل الحوكمة بشكل استراتيجي لتقليل التزاماتها الضريبية. من خلال دراسة هذه النقاط الداعمة، يمكننا اكتساب فهم شامل لتأثير حوكمة الشركات متعددة الجنسيات على التخطيط الضريبي الدولي.

لحوكمة الشركات متعددة الجنسيات تأثير كبير على استراتيجيات التهرب الضريبي التي تستخدمها الشركات العاملة عبر الحدود. وفقًا لـ (Jiménez-Angueira, 2018: 7-24)، غالبًا ما تتخرب الشركات متعددة الجنسيات في أساليب التخطيط الضريبي المعقدة لتقليل التزاماتها الضريبية وزيادة أرباحها. تتضمن هذه الاستراتيجيات الاستفادة من الثغرات في قوانين الضرائب واستخدام الملاذات الضريبية لتحويل الأرباح إلى مناطق منخفضة الضرائب. وأوضحت نتائج الدراسة بأن هيكل إدارة الشركات متعددة الجنسيات يلعب دورًا حاسمًا في تحديد مدى وفعالية استراتيجيات التهرب الضريبي. وأن وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين وذوي خبرة يشرفون بنشاط على أنشطة التخطيط الضريبي يمكن أن يعزز الشفافية والمساءلة، ويقلل من احتمالية ممارسات التهرب الضريبي العدوانية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تنفيذ آليات الحوكمة في الرقابة الداخلية الفعالة وأطر إدارة المخاطر القوية في منع التهرب الضريبي وضمان الامتثال للوائح الضريبية. وعلى العكس من ذلك، يمكن لهياكل حوكمة الشركات الضعيفة أن تسهل التهرب الضريبي من خلال السماح بسلطة تقديرية تنفيذية مفرطة وانعدام الرقابة. ومن ثم، تقترح الدراسة أن الشركات متعددة الجنسيات يجب أن تركز على تعزيز ممارسات حوكمة الشركات لديها لتنشيط استراتيجيات تجنب الضرائب العدوانية وتعزيز السلوك الضريبي المسؤول.

في نفس السياق، تلعب حوكمة الشركات متعددة الجنسيات دورًا مهمًا في التخطيط الضريبي الدولي، كما أوضح (Ftouhi & Ghardallou, 2020: 329-343). يقدم المؤلفان لمحة عامة عن العلاقة بين حوكمة الشركات متعددة الجنسيات والتخطيط الضريبي الدولي، مؤكدين على أهمية هياكل الحوكمة الفعالة في إدارة الالتزامات الضريبية عبر الولايات القضائية المختلفة. كما وأوضحت نتائج الدراسة بأن الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) غالبًا ما تتخرب في استراتيجيات التخطيط الضريبي لتقليل العبء الضريبي وتعظيم أرباحها. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات تحويل الأرباح إلى البلدان أو أقاليم منخفضة الضرائب، واستخدام آليات التسعير التحويلي، والاستفادة من الحوافز الضريبية التي تقدمها البلدان المختلفة. ومع ذلك، تحذر

النتائج من أن مثل هذه الممارسات يمكن أن تؤدي إلى مخاوف أخلاقية ومخاطر محتملة لتجنب الضرائب. ومن ثم، فإن الحوكمة الفعالة للشركات أمر بالغ الأهمية للشركات متعددة الجنسيات لمواءمة استراتيجيات التخطيط الضريبي مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، وكذلك لضمان الشفافية والمساءلة في ممارساتها الضريبية. وأيضاً تؤكد نتائج الدراسة على أهمية حوكمة الشركات متعددة الجنسيات في التغلب على تعقيدات التخطيط الضريبي الدولي ويسلط الضوء على الحاجة إلى أطر حوكمة قوية للحفاظ على نزاهة الأنظمة الضريبية مع تحسين المواقف الضريبية للشركات متعددة الجنسيات.

وأيضاً في هذا السياق، فإن الحوكمة الفعالة للشركات متعددة الجنسيات تتضمن تنفيذ أنظمة رقابة داخلية قوية، وشفافية في إعداد التقارير المالية، والالتزام بالمعايير الأخلاقية. وفقاً لـ (F. D. Choi & Mueller, 1992)، يمكن تقييم أطر حوكمة الشركات بناءً على قدرتها على منع استراتيجيات التهرب الضريبي مثل تحويل الأرباح والتلاعب في تسعير التحويل. يتم استخدام هذه الاستراتيجيات بشكل شائع من قبل الشركات متعددة الجنسيات لتقليل التزاماتها الضريبية من خلال استغلال الاختلافات في قوانين الضرائب ومعدلاتها بين البلدان. يجب أن يكون لإطار حوكمة الشركات متعدد الجنسيات آليات قائمة لاكتشاف ومنع مثل هذه الممارسات، وضمان أن تدفع الشركات نصيبها العادل من الضرائب. كما يجب أن تعزز الشفافية والمساءلة في إعداد التقارير المالية، مما يسمح للسلطات الضريبية بتقييم الالتزامات الضريبية للشركة بدقة. ومن خلال تقييم فعالية حوكمة الشركات متعددة الجنسيات في مواجهة تحديات التخطيط الضريبي الدولي، يمكن لوضع السياسات والمنظمين تحديد مجالات التحسين وتطوير استراتيجيات لتعزيز الشفافية والإنصاف والامتثال في بيئة الأعمال العالمية.

3.6.3 القيود والعيوب المحتملة للتخطيط الضريبي الدولي Potential limitations and drawbacks of international tax planning

أصبح التخطيط الضريبي الدولي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، مما يسمح للشركات متعددة الجنسيات بتحسين التزاماتها الضريبية وتعظيم الأرباح. ومع ذلك، من المهم الاعتراف بالقيود والعيوب المحتملة المرتبطة بهذه الممارسة ومعالجتها. أحد الشواغل الرئيسية هو الافتقار إلى اللوائح الضريبية العالمية والتنسيق، مما يمكن أن يخلق ثغرات وفرصاً لتقليل الضرائب إلى الحد الأدنى. بالإضافة إلى ذلك، يفتح التخطيط الضريبي الدولي إمكانية التهرب الضريبي والاختلالات المالية، حيث تستغل الشركات الاختصاصات الضريبية المختلفة لتقليل أعبائها الضريبية الإجمالية. وأيضاً لا يمكن تجاهل التأثير على البلدان النامية وعدم المساواة الاقتصادية، حيث تؤدي هذه الممارسات في كثير من الأحيان إلى تفاقم التفاوت بين الدول الغنية وتلك التي تكافح لجذب الاستثمار. من المهم جداً التعرف على هذه القضايا ومعالجتها لضمان نظام ضريبي دولي عادل وشفاف.

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية في نظام الضرائب العالمي في مسألة عدم كفاية التنظيم ووجود ثغرات في استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولية. كما أوضح (Picciotto, 2018: 27-53)، تسمح هذه الثغرات للشركات متعددة الجنسيات بالمشاركة في ممارسات التخطيط الضريبي الصارمة، مثل تحويل الأرباح وتآكل القاعدة الضريبية، مما يقلل بشكل كبير من التزاماتها الضريبية. تتضمن هذه الاستراتيجيات التلاعب في تسعير التحويل، واستخدام الملاذات الضريبية، واستغلال التناقضات في قوانين الضرائب عبر الدول. وبالتالي فإن الشركات متعددة الجنسيات قادرة على تحويل أرباحها إلى البلدان وأقاليم منخفضة الضرائب وتجنب دفع نصيبها العادل من الضرائب في البلدان التي تعمل فيها. وهذا لا يؤدي فقط إلى خسارة الإيرادات الضريبية للحكومات، ولكنه يؤدي أيضًا إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل العالمي ويعيق قدرة البلدان النامية على تمويل أهدافها الإنمائية. ومن أجل معالجة هذه المشكلة هناك حاجة إلى تعاون وتنسيق دوليين أقوى في المسائل الضريبية، فضلاً عن تنفيذ أنظمة شاملة وقوية تسد الثغرات الموجودة.

ووفقاً لـ (Gnangnon, 2022: 18-37)، فإن العوامل مختلفة تساهم في مشكلة التأثير السلبي الذي ينجم عن العمليات العابرة للحدود على الإيرادات الضريبية لكل من البلدان المتقدمة والنامية. أحد العوامل الرئيسية هو الاتجاه المتزايد للتهرب الضريبي والتهرب من قبل الشركات متعددة الجنسيات. وتستغل هذه الشركات الثغرات في قوانين الضرائب وتتخبط في ممارسات تحويل الأرباح لتقليل التزاماتها الضريبية. وكنتيجة لذلك، تخسر الحكومات قدرًا كبيرًا من عائدات الضرائب التي كان من الممكن استخدامها في الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية. وأيضاً أدى بروز الرقمنة والاقتصاد الرقمي إلى ظهور تحديات أمام عمليات تحصيل الضرائب. كما أوضحت النتائج بأن أنظمة الضرائب التقليدية غير مجهزة للتعامل مع تعقيدات المعاملات الرقمية، مما يؤدي إلى خسارة الإيرادات الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع غير الرسمي، الذي يشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد في العديد من البلدان النامية، يعمل غالبًا خارج شبكة الضرائب. وهذا يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية حيث يتجنب القطاع غير الرسمي المساهمة بحصته العادلة في خزائن الحكومة. هنا نجد أن التأثير السلبي على الإيرادات الضريبية لكل من البلدان المتقدمة والنامية تعد قضية متعددة الأوجه تتطلب تدابير شاملة لمعالجة التهرب الضريبي، وتكييف الأنظمة الضريبية مع الاقتصاد الرقمي، وتحديات إدخال القطاع غير الرسمي في شبكة الضرائب.

من المهم الاعتراف بالقيود والعيوب المحتملة للتخطيط الضريبي الدولي. في حين أن هذه الممارسة قد تقدم فوائد مثل التحسين الضريبي وزيادة الربحية للشركات متعددة الجنسيات، فإنها تثير أيضًا مخاوف تتعلق بالعدالة والشفافية وعدم المساواة الاقتصادية. كما أن تعقيد قوانين الضرائب الدولية، واحتمال التهرب الضريبي وتجنبها، والأثر السلبي على تدفقات إيرادات البلدان النامية كلها عوامل مهمة يجب مراعاتها. بينما تسعى الحكومات والمنظمات الدولية جاهدة لمعالجة هذه القضايا، يصبح من الضروري تحقيق توازن بين تسهيل العمليات التجارية العالمية وضمان نظام ضريبي عادل ومستدام للجميع. من خلال معالجة قيود وعيوب التخطيط الضريبي الدولي، يمكننا العمل نحو مشهد ضريبي عالمي أكثر إنصافًا وشفافية.

7.3. دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرات التخطيط

The role of Algerian economic diplomacy in attracting multinational companies and the effects of international tax planning

شهدت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، وأصبح لهذه الأخيرة تأثيرا كبيرا على طبيعة التعاون الدولي والعلاقات الدبلوماسية مع الدول من جهة، ومع الانفتاح على الأسواق الدولية والتجارة الخارجية ومجموع الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى. حيث تعد الجزائر دولة غنية بالموارد الطبيعية وتتمتع بموقع استراتيجي كبوابة بين إفريقيا وأوروبا، في اجتياز التضاريس المعقدة للدبلوماسية الاقتصادية الدولية بدرجات متفاوتة من النجاح. ومما لا شك فيه أن مشاركة البلاد في العديد من الاتفاقيات الدولية قد شكلت مشهدها الاقتصادي، وأحدثت تغييرات تحويلية وعرضتها لتحديات جديدة. سوف يتعمق هذا الجزء في كيفية تأثير مشاركة الجزائر في هذه الاتفاقيات العالمية على تنميتها الاقتصادية، بحجة أنه في حين أن المشاركة حفزت النمو وعززت الشراكات المفيدة، إلا أنها قدمت أيضًا عقبات كبيرة تعوق التنمية المستدامة. من خلال دراسة اتفاقيات محددة ونتائجها، يهدف هذا الجزء إلى تقديم فهم دقيق لجهود الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر، مع تسليط الضوء على التوازن الدقيق بين اغتنام فرص التقدم الاقتصادي وإدارة المخاطر الكامنة المرتبطة بالتكامل الاقتصادي العالمي.

1.7.3. الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الاتفاقيات الدولية Algerian economic diplomacy within the framework of international agreements

لقد عملت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على العديد من المحاولات في تسيير وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات للرفع من المستوى الاستثماري والتجاري والانفتاح على السوق العالمية، كما تسعى الى جذب الاستثمار الأجنبي من خلال الاستفادة من الشركات المتعددة، وتوفير أرضية لعلاقات أفضل مع الدول العربية، الأوروبية وأمريكا.

هنالك العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف والتي قامت بها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية عبر تاريخها، ونذكر أبرزها فيما يلي (نورة، الرزاق، & أحمد، 2020: 354-355):

✓ **اتفاقيات الجزائر والأمريكيتين:** قامت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخ 17 أكتوبر 1999 لتعزيز الاستثمار المشترك بينهما، ومع كندا سنة 2000 اتفاقية تضم بنود الاتفاقية مجموعة من المواد الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي وأيضا التهرب الجبائي، كما وقعت الخارجية الجزائرية اتفاقية ذات طابع اقتصادي مع دولة الأرجنتين في سنة 2001 تضمنت في صلبها أولوية ترقية وتشجيع الاستثمار المشترك؛

✓ **اتفاقيات الجزائر وآسيا:** لقد وقعت الدبلوماسية الاقتصادية الخارجية العديد من الاتفاقيات مع دول آسيا، وذلك مع كل من: كوريا، اندونيسيا، إيران، ماليزيا وطاجكستان اتفاقيات عديدة لترقية وحماية الاستثمارات ما بين

سنة 1994 وسنة 2007، كما عقدت اتفاقية تجارية مع الصين سنة 2014 بقيمة 8.2 مليار دولار. ووسعت الجزائر نطاق الاتفاقيات من خلال تقوية دبلوماسيتها الاقتصادية مع الصين الى الاستثمارات مباشرة داخل ترابها الوطني، وانماء الاستفادة من تحويل التكنولوجيا المتقدمة بغية شجيع الاقتصاد الجزائري على الانتاج الداخلي تلبية لحاجيات السوق وتوجيهها نحو الأسواق الخارجية؛

✓ **اتفاقيات الجزائر تركيا:** تربط الجزائر وتركيا اتفاقية وقعت في سنة 1994، تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والثروة لكونها مستثمر قوي في السوق الجزائري، كما أن للجزائر العديد من المشاريع المشتركة مع تركيا في العديد من القطاعات وذلك وفق عدد كبير من الاتفاقيات التي وقعت خلال العقد المنصرم؛

✓ **اتفاقيات الجزائر وأفريقيا:** لقد قامت الجزائر بتوجيه دبلوماسيتها الاقتصادية نحو القارة الافريقية بغيت النهوض باقتصاد القارة، وقامت بتوقيع عدة اتفاقيات مع جنوب افريقيا، اثيوبيا، مالي، الموزنبيق، النيجر، نيجيريا للتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة وترقية وحماية الاستثمارات المتبادلة؛

✓ **اتفاقيات الجزائر مع الدول العربية:** كما وقعت الجزائر عدة اتفاقيات مشتركة ما بين 1990، 2022 مع عدة دول عربية وهي البحرين، مصر، الامارات، الكويت، الأردن، لبنان، عمان، قطر، السودان، اليمن، سوريا، والسعودية تضمنت معظمها الازدواج الضريبي وتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة؛

✓ **اتفاقيات الجزائر والمغرب العربي:** وقعت الجزائر على معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فبراير 1989 وكان من بين أهدافه انشاء وحدة صناعية وزراعية وتجارية، وذلك من خلال إنشاء عدد من المشاريع المشتركة والتي من شأنها تعزيز التبادل التجاري، كما تم انشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية في 10 مارس 1991؛

✓ **اتفاقيات الشراكة الجزائر- الاتحاد الأوروبي:** للجزائر العديد من اتفاقيات التعاون مع المجموعة الأوروبية والتي تضمنت حصول الجزائر على امتيازات جمركية لصادراتها نحو القارة الأوروبية وذلك بتاريخ 28 آذار 1963، وحصلت الجزائر بواسطة اتفاق الشراكة الجزائري-الأوروبي على مساعدات مالية بعد المفاوضات الثنائية بين سنة 1972 وسنة 1978، حيث تم توجيهها نحو المشاريع المباشرة المتعلقة بالاستثمار الزراعي والتي من شأنها أن تحسن شروط دخول السلع الجزائرية الى السوق الأوروبية. كما قامت الجزائر مؤخرا في سنة 2022 بعدة اتفاقيات تجارية واستثمارية مع الجانب الإيطالي والاسباني؛

✓ **اتفاقيات الجزائر مع دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي:** وقعت الجزائر مع مجموعة من دول أوروبا الشرقية والوسطى تمثلت في كل من أوكرانيا سنة 2004، سويسرا سنة 2005 وصربيا سنة 2013، على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وترقية وحماية الاستثمارات، كما وقعت العديد من الاتفاقيات مع روسيا لتعزيز قاعدة الصناعة وتطوير الاقتصاد.

ومن هنا نجد أن أغلبية الاتفاقيات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر تهدف على جذب الاستثمار الأجنبي من جهة، وعلى تجنب الازدواج الضريبي من جهة أخرى. وبالتالي يمكننا استنتاج أن الجهود الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تركز على المفاوضات الضريبية الدولية لما لها من أهمية الجانب الضريبي عند توقيع الاتفاقيات المشتركة.

2.7.3. المعضلة الأخلاقية للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر The ethical dilemma of multinational companies in Algeria

كثيرا ما يوصف وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية بأنه بوابة للنمو الاقتصادي والتحديث؛ والجزائر ليست استثناء. ونظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، ومواردها الطبيعية الهائلة، وإمكانات الأسواق الناشئة، فقد أنشأت الشركات الأجنبية عملياتها بشكل مطرد داخل البلاد. ويبشر هذا التدفق من الشركات متعددة الجنسيات ظاهريا بخلق فرص العمل، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا. ومع ذلك، تحت سطح هذه الفوائد الاقتصادية تكمن شبكة معقدة من المخاوف الأخلاقية والتداعيات المحتملة التي قد تفوق المكاسب الظاهرة. وفي حين أنه من المسلم به على نطاق واسع أن هذه الشركات تساهم بشكل إيجابي في الاقتصاد الجزائري من ناحية، فإن تأثيرها يمتد إلى ما هو أبعد من مجرد الاقتصاد - مما يثير أسئلة مهمة حول تأثيرها على الشركات المحلية وسبل عيش المجتمع.

فعلى الرغم من المكاسب الاقتصادية الواضحة التي جلبتها الشركات متعددة الجنسيات إلى الجزائر، والتي تقتصر فقط في جلها على قطاع الطاقة، نجد أن هناك معضلات أخلاقية عميقة وآثار سلبية محتملة على الشركات المحلية لا يمكن التغاضي عنها. وفقا لدراسة (Sahraoui & Laib, 2024: 525-541)، التي قم فيها الباحثان بتحليل شامل حول أخلاقيات الأعمال على أن ما يقرب من 40% من الشركات متعددة الجنسيات قد اعتمدت أطر المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ومع ذلك، فإن هذا لا يضمن بطبيعته أنهم يعالجون بشكل فعال الجوانب الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية ضمن عملياتهم. هذا الالتزام السطحي بالقواعد الأخلاقية يمكن أن يخفي قضايا أعمق، مثل استغلال العمالة، والتدهور البيئي، وتقويض المؤسسات المحلية. وغالباً ما تمتلك هذه الشركات قوة سوقية كبيرة نظراً لحجمها ومواردها العالمية، مما قد يؤدي إلى ممارسات احتكارية تخنق المنافسة المحلية. في حين نجد أن الشركات الجزائرية الصغيرة تكافح للتنافس مع المزايا التكنولوجية والمالية الهائلة التي تمتلكها هذه الشركات العملاقة، مما قد يؤدي إلى فقدان الوظائف في الشركات المملوكة محلياً، مما يزيد من تفاقم عدم المساواة في داخل هذه المنظومة. علاوة على ذلك، في حين تساهم الكيانات الأجنبية في خلق فرص العمل عند مستوى معين، فإن هذه الوظائف ليست دائماً آمنة أو تقدم الأجر الجيد؛ ومن ثم التشكيك في الفوائد الطويلة الأجل للاعتماد بشكل كبير على الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ثم، فإن التحدي يكمن في تعزيز بيئة حيث تتم موازنة الفوائد الاقتصادية المستمدة من الاستثمارات الدولية بشكل أكثر حكمة مع الاعتبارات الأخلاقية ودعم النظم الإيكولوجية الاقتصادية المحلية القوية.

بناءً على هذه المخاوف، يتعمق (Koudri & Djedidi, 2022: 31-49) في التداعيات الثقافية والاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات العاملة داخل الحدود الجزائرية. ويقولون إنه على الرغم من أن هذه الشركات تجلب أنشطة اقتصادية كبيرة، إلا أنها تعمل في كثير من الأحيان ضمن إطار قد يتعارض مع العادات المحلية وقيم المجتمع، وخاصة تلك المتجذرة بعمق في تاريخ البلاد والتقاليد الإسلامية. يمكن أن يؤدي هذا الاختلال إلى خلاف اجتماعي حيث تشعر المجتمعات بالغرابة أو سوء التمثيل من خلال ممارسات الشركات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر ملحوظ يتمثل في إنشاء جيوب اقتصادية حيث تظل الفوائد المترجمة من الشركات الدولية معزولة عن الاقتصاد الجزائري الأوسع. ومن المحتمل أن تؤدي مثل هذه السيناريوهات إلى وضع الاقتصاد المزدهر، حيث تزدهر الشركات متعددة الجنسيات على حساب الشركات المحلية التي تجد نفسها غير قادرة على المنافسة ليس فقط من حيث حصة السوق ولكن أيضًا في جذب العمالة الماهرة ذات الكفاءة. ويعمل هذا التفاوت على تفويض قيادة الأعمال المحلية ويخفق الشركات المحلية المبدعة التي تشكل أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية المستدامة طويلة الأجل. وبالتالي، يصبح من الضروري إجراء تقييم نقدي للمزايا الاقتصادية العنصرية التي تجلبها الشركات متعددة الجنسيات وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية الدقيقة على مشهد الأعمال التقليدي والنسيج المجتمعي في الجزائر.

باتباع هذا الخط من التحقيق في الآثار الأخلاقية، من الضروري النظر في كيف أن عمليات الشركات متعددة الجنسيات لا تعطل النظم البيئية لأعمال المحلية فحسب، بل تثير أيضًا معضلات أخلاقية تؤثر على التصورات المجتمعية ورفاهية المجتمع في الجزائر. وفقا لدراسة (Dib-Slamani, Grolleau, & Mzoughi, 2023: 107-120)، يشير الحكم الأخلاقي للمجتمع الجزائري تجاه كل من الشركات المحلية والأجنبية إلى فهم دقيق لسلوكيات الشركات المتأثرة بالموروثات الثقافية والتوقعات الأخلاقية. ويصبح هذا التمييز حاسما عند تقييم ممارسات الشركات متعددة الجنسيات، التي قد تتخرب في سلوكيات غير أخلاقية مماثلة غالبا ما تكون مستترة وراء مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات ولكنها تفشل في التوافق بشكل حقيقي مع القيم المحلية. ومن الممكن أن تؤدي مثل هذه التصرفات إلى تفاقم "مسؤولية الغربة"، حيث ينمو انعدام الثقة بين هذه الكيانات والمجتمعات التي تعمل داخلها. ويعزز هذا الانفصال الملحوظ بيئة يُنظر فيها إلى المشاريع المفيدة اقتصاديًا بعين الشك، مما يقلل من آثارها الإيجابية المحتملة ويزيد من مقاومة أصحاب المصلحة المحليين. ونتيجة لذلك، إذا استمرت الشركات متعددة الجنسيات في إهمال التكامل الأخلاقي الحقيقي في استراتيجياتها التشغيلية في الجزائر، فإنها لا تخاطر بتفجير نفسها فحسب، بل أيضًا بإدامة التفاوتات الاقتصادية التي تقوض تماسك المجتمع والنمو الاقتصادي المتبادل.

في الختام، نجد أنه في حين أن الشركات متعددة الجنسيات، تحقق التنمية الاقتصادية في الجزائر بلا شك، فإن وجودها هو سيف ذو حدين يخترق نسيج المجتمع وقطاع الأعمال الجزائري. ولم يكشف التحليل عن الفوائد الاقتصادية مثل خلق فرص العمل والاستثمار الأجنبي فحسب، بل كشف أيضًا عن تحديات أخلاقية كبيرة وآثار ضارة على الشركات المحلية. لكي يتم تحقيق تقدم مستدام حقًا، من الضروري

أن يقوم صناع السياسات والشركات المتعددة الجنسيات أنفسهم بتحقيق توازن دقيق بين الاستفادة من الفرص الاقتصادية واحترام البيئة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، وعم اقتصارها في قطاع المحروقات والطاقة. وينطوي ذلك على فرض مسؤولية اجتماعية قوية للشركات تتجاوز مجرد الرمزية، ودعم الشركات المحلية للتنافس بفعالية، وضمان احترام القيم والتقاليد الثقافية للشعب الجزائري.

خلاصة الفصل:

في النهاية، نجد أن المشهد المعقد للعمليات التجارية العالمية يفرض على الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) المشاركة في التخطيط الضريبي الدولي كضرورة استراتيجية. في حين لا يمكن التغاضي عن المآزق الأخلاقية المحيطة بهذه الممارسة، فإن التحليل الشامل المقدم في هذا الفصل يوضح أنه لا غنى عنها في الحفاظ على ميزة تنافسية وتعزيز أدائها المالي في السوق العالمية. الاستكشاف الدقيق للتخطيط الضريبي الدولي، مدعومًا بنتائج الدراسات السابقة التي تجادل بشكل مقنع بأن هذه الممارسة، عند تنفيذها ضمن حدود التشريعات القانونية، ليست مجرد آلية لتعظيم الربح ولكنها عنصر ضروري في الإدارة المالية الاستراتيجية التي لا تفيد الشركات فحسب، بل تساهم أيضًا في التنمية الاقتصادية عبر البلدان المختلفة. وبينما نتعامل مع تعقيدات العولمة، يصبح من الواضح أن التخطيط الضريبي الدولي، مع تحدياته الأخلاقية والتشغيلية، هو عنصر محوري في استراتيجية الأعمال العالمية الناجحة، مما يشكل تحديًا للشركات المتعددة الجنسيات لتحقيق التوازن بين الامتثال القانوني والاعتبارات الأخلاقية. وبالنظر إلى المستقبل، فإن الدراسات الجارية حول العواقب الأخلاقية المترتبة على التخطيط الضريبي الدولي تدعو إلى المزيد من البحث والحوار في آثاره المترتبة على أداء الشركات، مع التأكيد على الحاجة إلى إطار تنظيمي يعمل على التوفيق بين مصالح الشركات متعددة الجنسيات ومصالح المجتمع العالمي. وفي هذا السياق المتطور، يظل دور التخطيط الضريبي الدولي في تشكيل مستقبل العمليات التجارية العالمية والتنمية الاقتصادية مجالًا بالغ الأهمية للبحث فيه، مما يؤكد ضرورة التكيف المستمر والتفكير الأخلاقي في السعي إلى تحقيق الكفاءة المالية ومسؤولية الشركات في ساحة الاقتصاد العالمي.

وفي الختام، نجد أنه ورغم كل الاتفاقيات التي قامت بها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جلب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقًا للاتفاقيات التجارية واتفاقيات التجنب الضريبي المتعددة إلا أن الجزائر لا تزال بعيدة عن سماح لهذا النوع من الشركات، رغم وجود عدد من الشركات متعددة الجنسيات العاملة في إطار المحروقات وقطاع الطاقة وما تحققه من فوائد للاقتصادية للجزائر، فإن وجودها يطرح أيضًا مخاوف أخلاقية وآثارًا سلبية محتملة على الشركات والمجتمعات المحلية.

الفصل الرابع:

الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات

Financial performance of MNC

تمهيد

في نسيج الاقتصاد العالمي سريع التطور، تقف الشركات المتعددة الجنسيات كشركات عملاقة، حيث تمتد عملياتها عبر القارات، وتؤثر وتتأثر بعدد لا يحصى من العوامل التي تشكل مصائرنا المالية. إن الأداء المالي لهذه الشركات العملاقة لا يتوقف فقط على القرارات الداخلية التي يتم اتخاذها داخل حدود مجالس إدارتها، بل هو نتاج تفاعل معقد بين عملية صنع القرار الاستراتيجي، والمد والجزر غير المتوقع لظروف السوق العالمية، والشبكة المعقدة من السياسات الحكومية التي تختلف من دولة إلى أخرى. يتطرق هذا الفصل إلى مفهوم الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات وأهميته، التي تتطلب تحليلاً دقيقاً يأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد الثلاثة الحاسمة. من خلال تحليل تأثير عملية صنع القرار الاستراتيجي، ودراسة تأثير ظروف السوق العالمية وما يرتبط بها من تأثيرات التبادلات التجارية وترابطها مع السلاسل الضريبية المتعددة، وكشف دور السياسات والاتفاقيات الحكومية في ذلك، سيوضح هذا الفصل الطبيعة المتعددة الأوجه للأداء المالي في سياق الشركات المتعددة الجنسيات. وفي المجمل نرى أن الترابط والتفاعلات بين هذه العوامل تجعل تقييم الصحة المالية لشركة متعددة الجنسيات مسعى صعباً ولكنه جد مهم. من خلال هذا الاستكشاف نهدف إلى تسليط الضوء على كيفية تنقل الشركات متعددة الجنسيات في المشهد العالمي المعقد والديناميكي، والطرق التي تشكل بها هذه المتغيرات مجتمعة معاً ونتائجها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. من خلال النقاط الأساسية الآتية:

- ✓ أساسيات الأداء المالي؛
- ✓ الأهمية الشاملة للأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات
- ✓ العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي؛
- ✓ قياس وتحليل الأداء المالي؛
- ✓ تأثيرات آليات حوكمة الشركات واستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات.

1.4. أساسيات الأداء المالي Fundamentals of financial performance

يعد الأداء المالي جانبًا حاسمًا لنجاح أي شركة، لأنه يعكس بشكل مباشر قدرتها على جني الأرباح والحفاظ على النمو والاستمرارية على المدى الطويل، ولفهم الأداء المالي وتحسينه، من الضروري مراعاة العوامل المختلفة التي تؤثر عليه، ويشمل ذلك إجراء تحليل شامل للمحددات الرئيسية وتأثيرها. بالإضافة إلى ذلك يعد تقييم مقاييس الأداء المالي أمرًا حيويًا لاكتساب نظرة عميقة حول الصحة والسلامة المالية للشركة. كما يتضمن الفهم العميق للمؤشرات الشائعة الاستخدام ومدى أهميتها في عمليات اتخاذ قرارات العمل وأصحاب المصلحة، كونها المفاتيح الرئيسية لبناء القرارات الاستثمارية والجدارة المالية والادراك العام لخبايا السوق. ومن هنا نجد بأن المؤشرات والمقاييس العامة للأداء المالي وتحليلاتها تنتج المعلومات المالية الدقيقة عن مكانة الشركة في السوق، نموها، ربحيتها، كفاءتها وركائز قوتها.

1.1.4 تعريف الأداء المالي Definition of financial performance

إن تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي للشركات الاقتصادية يعرف تباينًا بين الباحثين والمتخصصين في المجال المالي والاقتصادي، كونهم ذوو وجهات النظر وخلفيات علمية متعددة، وأن لكل منهم وجهة نظر تحكمها مجموعة المعايير والمؤشرات التي يبنون عليها مفاهيمهم، ومن بين أهم هذه الاختلافات هو تحديد مفهوم دقيق للوظيفة المالية التي يرتبط بها مفهوم الأداء المالي، ويذهب البعض إلى أنها القرارات المالية والخطط والأهداف والسياسات المالية المبرمجة وكذا تقييم المصاعب والعقبات المالية وتحديد الانحرافات والسيطرة عليها. وتدعم عملية تقييم الأداء المالي للشركة الوصول إلى هدف التوازن المالي من خلال نسب الربحية واليسر المالي (نسب السيولة والمديونية...) وبالتالي يمكن وصف تقييم الأداء المالي بكيفية حصول الشركة على الأموال وكيفية توجيه حسن استخدامها (Cohen, Fenn, & Naimon, 1997).

ومن هنا يصبح الأداء المالي أحد الجوانب المهمة للشركات لأنه يعد بمثابة مقياس لقدرتها على جني الأرباح وخلق قيمة لأصحاب المصلحة. وفقًا لـ (Rhoades, Rechner, & Sundaramurthy, 2000: 76-91)، يمكن تعريف الأداء المالي بأنه تقييم الحالة المالية للشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها المالية. وهو يشمل على مكونات متعدد توفر رؤى حول جوانب مختلفة من الأداء المالي للشركة. وتشير الربحية على أنها إحدى المكونات الرئيسية التي تشير إلى قدرة المنظمة على جني الأرباح من عملياتها. وتستخدم نسب الربحية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) بشكل شائع لتقييم كفاءة استخدام الموارد وفعالية الإدارة في تحقيق الأرباح. وأيضًا كعنصر آخر تعد نسب السيولة العامة جزء من المكونات الرئيسية لتقييم الأداء المالي للشركة، والتي تعكس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وبشكل عام يعد فهم مكونات الأداء المالي أمرًا ضروريًا للشركات لتقييم صحتها المالية واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستراتيجيات المالية وتخصيص الموارد.

وفي نفس الإطار، يعد الأداء المالي هو جانب مهم لتقييم نجاح واستقرار جميع الشركات. وفقًا لما ذكره (Maher, Ebdon, & Bartle, 2020: 4-5)، يمكن تعريف الأداء المالي على أنه القدرة الشركة على تحقيق

الأرباح وخلق قيمة لأصحاب المصلحة فيها". وهي تشمل العديد من المكونات الرئيسية التي توفر رؤى متعددة حول الصحة المالية للشركة وكفاءتها، كما توفر مجموعة المكونات الرئيسية للأداء المالي الفهم الشامل للقوة المالية للشركات وفعاليتها في خلق قيمة لأصحاب المصلحة.

في سياق آخر، وفقاً لـ (Evrart, 1992: 33)، يمكن تعريف الأداء المالي على أنه قدرة الشركة في تحقيق هامش الأمان الذي يمكنها من ازالة حالات العسر المالي، أو بتعبير آخر هو المفهوم الذي يوضح مدى قدرة الشركات على التصدي للمخاطر والانحرافات المالية التي تتعرض لها، ولذا فإنه يوجه الى التطرق الى مجموعة العوامل المؤثرة في المردودية المالية وأثر السياسات المالية المتبناة من طرف الشركة وكذا ربحية الأموال الخاصة ومدى مساهمة معدل النمو في الوصول الى الأهداف المسطرة من طرف الشركة وأصحاب المصلح فيها.

2.1.4. أهمية الأداء المالي The importance of financial performance

يلعب الأداء المالي للشركات دوراً مهماً في نجاح الأعمال ونموها. من خلال فهم تأثير الأداء المالي على نمو الأعمال، يمكن للشركات اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استراتيجياتها واستثماراتها المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الأداء المالي للشركات دوراً مهماً في جذب المستثمرين وأصحاب المصلحة، حيث يعمل كمقياس لاستقرار الشركة وإمكانية تحقيق الربحية. بالإضافة على أنه يساعد تحليل العلاقة بين الأداء المالي للشركات والاستدامة طويلة الأجل، مما يعطي للشركات رؤية على ضمان قدرتها على تحمل التقلبات الاقتصادية والحفاظ على ميزة تنافسية في السوق.

ويعد فهم تأثير الأداء المالي للشركات على نمو الأعمال أمراً بالغ الأهمية للشركات التي تهدف إلى الازدهار في السوق التنافسية اليوم. كما أوضح (Lin, Yang, & Liou, 2009: 56-63)، فإن الأداء المالي يمثل مؤشراً رئيسياً للصحة العامة للشركة ونجاحها. يفترض الباحثان أنه يمكن قياس الأداء المالي من خلال مقاييس مختلفة، مثل الربحية والسيولة والملاءة المالية. فالربحية على سبيل المثال؛ تقيم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح وتحقيق مستوى نمو مستدام، كما تقيس السيولة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، بينما تُقيّم الملاءة قدرة الشركة على البقاء على المدى الطويل. من خلال تحليل هذه المؤشرات المالية، يمكن للشركات اكتساب رؤى قيمة حول وضعها المالي، والتي بدورها تُعلم اتخاذ القرارات الاستراتيجية ويمكن أن تدفع النمو. بالإضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظ أن الأداء المالي القوي يمكن أن يعزز سمعة الشركة ويجذب المستثمرين المحتملين، مما يزيد من نمو الأعمال التجارية. علاوة على ذلك من المرجح أن تتمتع الشركات التي لها أداء مالي أفضل بإمكانية الوصول إلى الارتقاء المالي، مما يسمح لها بالاستثمار في البحث والتطوير، وتوسيع العمليات، واستكشاف فرص جديدة في السوق. بشكل عام، يعد فهم الصلة بين الأداء المالي للشركات ونمو الأعمال أمراً ضرورياً للشركات التي تسعى إلى تحقيق نجاح مستدام في بيئة الأعمال الديناميكية الحالية.

وأيضاً يلعب الأداء المالي للشركات دور مهماً في جذب المستثمرين ورفع ثقة أصحاب المصلحة، وهذا يعد جانباً مهماً في مشهد الأعمال اليوم. حيث أنه تم تسلط الضوء على أهمية الأداء المالي في التأثير على قرارات المستثمرين وأصحاب المصلحة، كما أن الأداء المالي يعطي المستثمرين وأصحاب المصلحة نظرة معمقة عن الصحة المالية واستقرار الشركات، والتي تؤثر بشكل مباشر على عائداتهم المحتملة والسمعة العامة للشركة. غالباً ما يُنظر إلى الأداء المالي الإيجابي، الذي ينعكس في مقاييس مثل الربحية والسيولة والملاءة، على أنه مؤشر على قدرة الشركة على توليد عوائد مستدامة والتغلب على عدم اليقين الاقتصادي. تلعب هذه المؤشرات دوراً محورياً في جذب المستثمرين المحتملين، حيث يسعون إلى تخصيص رؤوس أموالهم في الشركات التي تظهر نمواً ثابتاً واستقراراً مالياً. علاوة على ذلك، فإن أصحاب المصلحة، بما في ذلك العملاء والموردون والموظفون، ينجذبون أيضاً إلى الشركات ذات الأداء المالي القوي، لأنها تغرس الثقة في جدوى الشركة ونجاحها على المدى الطويل. لذلك يمكن الاستدلال على أن الأداء المالي للشركات هو عامل حاسم في جذب المستثمرين ورفع ثقة أصحاب المصلحة والاحتفاظ بهم، مما يساهم في النهاية في النجاح الشامل واستدامة الشركة في السوق (Karim, Naeem, Meero, & Rabbani, 2023: 42829-42844). وفي المقابل، كانت العلاقة بين الأداء المالي للشركات والاستدامة طويلة الأجل موضوع اهتمام ومناقشة بين العلماء والممارسين. وفقاً لـ (Lu & Taylor, 2016: 1-15)، هناك علاقة إيجابية بين الأداء المالي للشركات والاستدامة على المدى الطويل. حيث أن الشركات التي تعطي الأولوية لمبادرات الاستدامة وتدمجها في استراتيجيات أعمالها من المرجح أن تحقق أداءً مالياً متفوقاً. وذلك لأن الممارسات المستدامة مثل تقليل استهلاك الطاقة، إدارة النفايات والاستثمار في الموارد المتجددة، لا تساهم فقط في الفوائد البيئية والاجتماعية، بل تعزز أيضاً الكفاءة التشغيلية وتوفير التكاليف. علاوة على ذلك فإن الشركات التي تظهر التزاماً بالاستدامة ينظر إليها أصحاب المصلحة بشكل أفضل، مما قد يؤدي إلى زيادة سمعة العلامة التجارية وولاء العملاء، وبالتالي يمكن اعتبار دمج الاستدامة في الاستراتيجيات المالية للشركات وسيلة فعالة لتعزيز الأداء المالي وضمان النجاح على المدى الطويل.

وهنا يمكن معرفة أن الأداء المالي للشركات يلعب دوراً مهماً في نجاح واستدامة أي شركة، كما إنه يعد بمثابة مؤشر رئيسي على صحة الشركة وربحيته وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. من خلال مراقبة الأداء المالي وإدارته، يمكن للشركات اتخاذ قرارات مستنيرة، تحديد مجالات التحسين وتخصيص الموارد بشكل فعال. بالإضافة إلى أن الأداء المالي القوي يعزز سمعة الشركة ويجذب المستثمرين ويسمح بالنمو والتوسع في المستقبل. ومن هنا يجدر القول بأن فهم أهمية الأداء المالي للشركات وتحديد أولوياته أمراً ضرورياً لكي تزدهر الشركات في سوق اليوم التنافسي والديناميكي.

3.1.4 أهداف الأداء المالي Financial performance objectives

يعتبر تحقيق أداء مالي قوي أولوية قصوى لأي شركة، ومن أجل ضمان النجاح الشركة في هذا المجال من المهم أن تضع الشركات سياسات وإستراتيجيات تحدد أهدافاً واضحة للأداء المالي، حيث يتضمن

ذلك تحديد أهداف وغايات تتماشى مع الرؤية العامة للشركة. بمجرد تحديد هذه الأهداف يمكن تطوير الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيقها بفعالية، وهذا يشمل تنفيذ ممارسات الإدارة المالية، تحسين العمليات واستكشاف فرص النمو. بالإضافة إلى ذلك، يعد تقييم وقياس نجاح هذه الأهداف أمرًا ضروريًا لتتبع التقدم وإجراء التعديلات اللازمة، من خلال مراقبة المؤشرات المالية الرئيسية وتحليلها باستمرار، كما يمكن للشركات التأكد من أنها تسير على المسار الصحيح وتستمر في الازدهار والنمو في بيئة أعمال جد تنافسية.

يعد وضع وتحديد أهداف الأداء المالي للشركة جانبًا مهمًا من جوانب الإدارة الإستراتيجية للشركات. وفقًا لدراسة أجراها (Gartenberg, Prat, & Serafeim, 2019: 1-18)، تعمل أهداف الأداء المالي كمعايير مرجعية لعملية صنع القرار وتساعد المنظمات على تحقيق أهدافها، عادةً ما يتم تصميم هذه الأهداف وفقًا للاحتياجات والظروف المحددة لكل شركة مع مراعاة عوامل مثل ديناميات الصناعة وتحديد المواقع التنافسية وأيضًا القدرات الداخلية لها. من خلال تحديد أهداف أداء مالي واضحة وقابلة للقياس، يمكن هذا الشركات من تنسيق جهودها ومواردها نحو تحقيق النتائج المرجوة. علاوة على ذلك توفر هذه الأهداف أساسًا لتقييم ورصد التقدم والنمو للشركات، وتمكين الشركات من تحديد مجالات التحسين وإجراء التعديلات اللازمة على استراتيجياتها. كما أن عملية تحديد أهداف الأداء المالي يجب أن تتضمن توازنًا دقيقًا بين الأهداف والجدوى لضمان مردودية فعالة للأداء ولكن يمكن تحقيقها. لذلك يجب على الشركات أن تأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية عند تحديد أهداف الأداء المالي الخاصة بها لزيادة فعاليتها ودفع النمو المستدام.

تلعب أهداف الأداء المالي دورًا مهمًا في تقييم نجاح وربحية الشركة، ويتم قياس هذه الأهداف عادةً باستخدام المقاييس والمؤشرات الرئيسية التي توفر رؤى قيمة حول الصحة المالية للشركة. وفقًا (S. Davis & Albright, 2004: 135-153)، تشمل أهداف الأداء المالي جوانب مختلفة مثل الربحية والسيولة والكفاءة والملاءة المالية. وتعمل مقاييس الربحية؛ مثل العائد على الاستثمار (ROI) وهامش الربح الصافي، على تقييم قدرة الشركة على جني الأرباح من عملياتها. كما أن مقاييس السيولة، بما في ذلك النسبة الحالية والنسبة السريعة، تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. كما تعمل مقاييس الكفاءة، مثل معدل دوران الأصول ودوران المخزون، على تقييم مدى فعالية الشركة في استخدام مواردها لتوليد المبيعات. وتعمل مقاييس الملاءة، مثل نسبة الدين إلى حقوق الملكية ونسبة تغطية الفائدة، على تقييم الاستقرار المالي للشركة على المدى الطويل. ومن خلال تحليل هذه المقاييس والمؤشرات الرئيسية، يمكن للمديرين اكتساب فهم شامل للأداء المالي للشركة، وتحديد مجالات التحسين، واتخاذ قرارات مستنيرة لدفع النجاح في المستقبل. أما أهداف الأداء المالي فتحددها الشركة حسب سياساتها واستراتيجياتها المسطرة، وكذا حسب الهدف المرجو من العمليات المالية وبما يخدم أهدافها، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

✓ تمكن أصحاب المصلحة من معرفة ومتابعة نشاط الشركة بشكل مستمر، كما تساعد على متابعة الظروف المحيط المالي والاقتصادي وتقلباته، مع تقدير مدى تأثيرات مقاييس الأداء المالي من معدلات ونسب الربحية، سيولة، المديونية وتوزيعها على سعر السهم؛

- ✓ يقدم تقييم الأداء المالي المساعدة العملية للمستثمرين لإجراء عمليات التحليل والمقارنة للبيانات المالية وتفسيرها بشكل علمي رياضي ودقيق، مع فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة تتلاءم مع الأوضاع الشركة، وبالتالي فإن أساس الأداء المالي هو الحصول على بيانات مالية محددة حول نشاطها المالي والتشغيلي، لاستخدامها كمعلومات هامة في صناعة القرارات واختيار البدائل الأفضل تتماشى مع خصوصية بيئة وقطاع عمل الشركات؛
- ✓ توفر معلومات الأداء المالي تحفيزاً هاماً للمستثمرين والمدراء من خلال الحصول على المتطلبات الرئيسية للعمليات المالية التي تقوم بها الشركة، ويعبر الأداء المالي أيضاً على كون الشركة تنمو عن طريق نظام موضوعي يحقق رغبات المستثمرين وأصحاب المصالح؛
- ✓ ويعد هدف بناء خطط مالية من خلال تقييم الموارد المالية والوصول إلى التوازنات القطاعية والوصول إلى ربحية معينة، التعرف على قدرة الشركة في الاستمرارية في تقديم الإنتاج المطلوب ومراعات متطلبات معايير الجودة في الأداء.

2.4. الأهمية الشاملة للأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Importance of Financial Performance for Multinational Companies

يلعب الأداء المالي دوراً محورياً في نجاح الشركات متعددة الجنسيات، كما أن فهم أهميته أمر بالغ الأهمية. سيعتقد هذا الجزء في أهمية الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، مع إبراز جوانبه الرئيسية. أولاً، سيقدم ما مدى أهمية الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. ثانياً، سوف يستكشف العوامل التي تؤثر على الأداء المالي، مع مراعاة التحديات الفريدة التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات. ثالثاً، سيناقد آثار الأداء المالي الضعيف على الشركات متعددة الجنسيات ويقترح استراتيجيات محتملة للتحسين. أخيراً، يتعمق في معيقات تقييم الأداء المالي. من خلال فحص هذه النقاط الداعمة، يمكننا الحصول على فهم شامل لسبب أهمية الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

1.2.4 أهمية الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات The importance of financial performance of multinational companies

يعد الأداء المالي جانباً مهماً للشركات متعددة الجنسيات لأنه يوفر لمحة عامة عن نجاحها الشامل واستدامتها في السوق العالمية. وفقاً لـ (Abdallah & Alnamri, 2015: 594-607)، يُعرّف الأداء المالي كما ذكر سابقاً بأنه "تقييم ربحية الشركة وسيولتها وملاءتها وكفاءتها من خلال تحليل بياناتها المالية. تساعد هذه المؤشرات في تقييم قدرة الشركة على جني الأرباح وإدارة مواردها والوفاء بالتزاماتها المالية واستخدام أصولها بشكل فعال". تواجه الشركات متعددة الجنسيات، التي تعمل في أسواق متنوعة ذات ظروف اقتصادية مختلفة، تحديات فريدة في الحفاظ على أدائها المالي وتحسينه. تسمح مراقبة الأداء المالي لهذه الشركات بتحديد مجالات التحسين واتخاذ قرارات مستنيرة وتخصيص الموارد بكفاءة. كما أنها تمكنهم من تقييم قدرتهم التنافسية، وجذب المستثمرين، والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة. لذلك فإن فهم وتحليل الأداء المالي له

أهمية قصوى بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، حيث أنه يوفر رؤية قيمة حول صحتهم المالية الحالية وأفاقهم المستقبلية.

كما يلعب الأداء المالي دورًا مهمًا في تشكيل نمو وتوسع واستدامة الشركات متعددة الجنسيات. وفقًا لـ (Zahra & Garvis, 2000: 469-492)، يعد الأداء المالي مؤشرًا رئيسيًا لقدرة الشركة على جني الأرباح وخلق قيمة لمساهميها. ولا يجذب الأداء المالي الإيجابي المستثمرين فحسب، بل يسمح أيضًا للشركات بالوصول إلى رأس المال للتوسع والابتكار، مما يؤدي بدوره إلى النمو. كما أن الشركات متعددة الجنسيات ذات الأداء المالي القوي تكون في وضع أفضل لإجراء عمليات الاندماج والاستحواذ، ودخول أسواق جديدة، والاستثمار في البحث والتطوير، وكل ذلك يساهم في توسعها. كما يؤثر الأداء المالي للشركة بشكل مباشر على استدامتها. تشير نتائج الدراسة إلى أن الأداء المالي المستدام يضمن بقاء الشركة على المدى الطويل، مما يمكنها من تحمل الانكماش الاقتصادي، والتكيف مع تغيرات السوق، والاستثمار في الممارسات المستدامة. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يعيق الأداء المالي الضعيف النمو ويحد من قدرة الشركة على الحفاظ على نفسها على المدى الطويل. لذلك يجب على الشركات متعددة الجنسيات إعطاء الأولوية للأداء المالي لأنه يؤثر بشكل مباشر على نموها وتوسعها واستدامتها في نهاية المطاف.

2.2.4 تأثير الأداء المالي على المساهمين والمستثمرين The impact of financial performance on shareholders and investors

يعتبر اتخاذ قرارات المساهمين والمستثمرين عملية معقدة تتأثر بعوامل مختلفة، مع اعتبار الأداء المالي أحد العوامل الأساسية. ذلك لأن الأداء المالي يقيس الربحية والسيولة والملاءة المالية للشركة، مما يوفر معلومات مهمة حول قدرتها على توليد العوائد والوفاء بالتزاماتها المالية. غالبًا ما يعتمد المساهمون والمستثمرون على البيانات المالية، مثل بيانات قائمة الدخل والميزانية العامة وبيانات قائمة التدفق النقدي، لتقييم الأداء المالي للشركة. توفر هذه البيانات نظرة ثاقبة على إيرادات الشركة ومصروفاتها وأصولها ومطلوباتها وتدفقاتها النقدية، مما يمكن المساهمين والمستثمرين من تقييم الحالة المالية العامة للشركة واستقرارها. وبالتالي، فإن الأداء المالي الإيجابي، الذي يتميز بربحية عالية وسيولة قوية ومستويات دين منخفضة، يميل إلى كسب ثقة المساهمين في الإدارة وقدرت الشركة على توليد المزيد من الأرباح وأيضًا جذب المزيد من المستثمرين، حيث يشير إلى احتمالية أكبر لتوليد عوائد على استثماراتهم وتخفيف المخاطر المالية. وعلى العكس من ذلك، قد يثبط الأداء المالي الضعيف المستثمرين، لأنه يشير إلى احتمالية أكبر للصعوبات المالية ومحدودية إمكانية تحقيق المكاسب (Gardi, Hamza, Qader, Hamad, & Anwar, 2021: 225-227).

(Stanley, 2018: 32-37).

3.2.4 كيفية تأثير الأداء المالي على قدرة الشركة على التوسع والمنافسة في السوق العالمية؟ How financial performance affects the company's ability to expand and compete in the global market?

للأداء المالي الضعيف آثار كبيرة على الشركات متعددة الجنسيات، مما يؤثر على قدرتها التنافسية الشاملة واستدامتها في السوق العالمية. وفقاً لدراسة (Aguilera-Caracuel, Aragón-Correa, Hurtado- 2012: 461-474)، يعد الأداء المالي مؤشراً مهماً لقدرة الشركة على تحقيق الأرباح وجذب الاستثمار والحفاظ على قيمة المساهمين. عندما تعاني الشركات متعددة الجنسيات من أداء مالي ضعيف، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى انخفاض الوصول إلى رأس المال، وبالتالي انخفاض حصتها في السوق. هذه النتائج تؤدي إلى خلق حلقة مفرغة لإدارة الشركات، بحيث أن نقص الموارد المالية يعيق قدرة الشركة على الاستثمار في البحث والتطوير، أو التوسع في أسواق جديدة، أو تنفيذ مبادرات استراتيجية. لمعالجة هذا الضعف يمكن للشركات متعددة الجنسيات التفكير في استراتيجيات مختلفة. حيث تتمثل إحدى الإستراتيجيات المحتملة في التركيز على خفض التكلفة وتدابير تحسين الكفاءة لتعزيز الربحية. وقد يشمل ذلك تبسيط العمليات، أو إعادة التفاوض بشأن عقود الموردين، أو تنفيذ مبادئ الإدارة الرشيدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات استكشاف استراتيجيات التنوع لتقليل اعتمادها على سوق أو منتج واحد. من خلال توسيع محفظة منتجاتها أو دخول أسواق جديدة، كما يمكن للشركات متعددة الجنسيات التخفيف من المخاطر المرتبطة بالأداء المالي الضعيف في مناطق أو صناعات محددة. علاوة على ذلك، يعد بناء علاقات قوية مع أصحاب المصلحة، مثل الموردين والعملاء والمجتمعات المحلية، أمراً ضرورياً لتحقيق النجاح المالي على المدى الطويل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ممارسات العمل الشفافة والأخلاقية، والحوكمة الفعالة للشركات، والمواطنة المسؤولة لها. بشكل عام، يتطلب التخفيف من آثار الأداء المالي الضعيف اتباع نهج شامل يشمل الإدارة المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة فيها.

وأيضاً توجد عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات والتي تكون مؤشرات ضبطها جد معقدة، كونها خارجة عن إدارة الشركات بل ترتبط بالبيئة المحيطة بموقع تواجد هذه الشركات. وفقاً لـ (Romanova, Maryanova, & Naumov, 2021: 260-265)، فإن أحد العوامل الرئيسية هو بيئة الاقتصاد الكلي في البلدان التي تعمل فيها هذه الشركات. يمكن للتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتضخم أن تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. على سبيل المثال؛ يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى انخفاض الإيرادات وزيادة التكاليف لهذه الشركات. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الاستقرار السياسي والسياسات الحكومية دوراً حاسماً في الأداء المالي. يمكن للبيئات السياسية غير المستقرة أن تخلق حالة من عدم اليقين وتزيد من المخاطر للشركات متعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والربحية. بالإضافة إلى أنه، يمكن أن يؤثر الإطار التنظيمي والنظام القانوني لبلد ما على الأداء المالي. قد يكون لدى البلدان المختلفة معايير محاسبية ولوائح ضريبية وممارسات حوكمة شركات مختلفة، والتي يمكن أن تؤثر على التقارير المالية والشفافية للشركات متعددة الجنسيات. علاوة على ذلك، تعد المنافسة في السوق وديناميكيات الصناعة من العوامل المهمة التي تؤثر على الأداء المالي. تحتاج

الشركات متعددة الجنسيات إلى التكيف مع ظروف السوق المتغيرة والتقدم التكنولوجي وتفضيلات المستهلكين للحفاظ على ميزتها التنافسية ونجاحها المالي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب إدارة وقيادة هذه الشركات دوراً مهماً في الأداء المالي. ويعد التخطيط الاستراتيجي الفعال وإدارة المخاطر والكفاءة التشغيلية ضرورية للشركات متعددة الجنسيات لتحقيق النمو المستدام والربحية. كحوصلة، تساهم عوامل مثل بيئة الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي، والإطار التنظيمي، ومنافسة السوق، والقدرات الإدارية في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

4.2.4. معوقات تقييم الأداء المالي Obstacles to evaluating financial performance

يعد تقييم الأداء المالي مهمة حاسمة للشركات والأصحاب المصلحة على حد سواء، لأنه يوفر نظرة ثاقبة حول الصحة العامة ونجاح لهم. ومع ذلك، هناك العديد من العقبات التي يمكن أن تعوق دقة وفعالية عملية التقييم هذه. أولاً يمكن أن يؤدي تعقيد البيانات المالية والمقاييس المستخدمة في تقييم الأداء إلى صعوبة تفسير المعلومات وتحليلها بدقة. ثانياً يمكن أن يؤدي الافتقار إلى طرق التقييم والمعايير الموحدة للأداء المالي إلى تناقضات وصعوبات في مقارنة الكيانات المختلفة. أخيراً يضيف تأثير العوامل الذاتية والتحيزات في تقييم الأداء المالي طبقة أخرى من التعقيد، حيث يمكن للأراء والتفضيلات الشخصية أن تحجب الحكم الموضوعي. وللتغلب على هذه العقبات، من المهم تطوير أطر تقييم قوية تأخذ في الاعتبار هذه التحديات وتوفر فهماً شاملاً للأداء المالي للشركة.

أولاً: تعقيد البيانات المالية: لقد أصبح تعقيد البيانات المالية والمقاييس المستخدمة في تقييم الأداء تحدياً كبيراً لتقييم الشركات. وفقاً لـ (Antadze & Westley, 2012: 133-150)، أدى التوافر المتزايد للبيانات والتقدم التكنولوجي إلى كمية هائلة من المعلومات المالية التي يجب معالجتها وتحليلها. ومع ظهور البيانات الضخمة وانتشار المقاييس المالية، تواجه المنظمات المالية مهمة تحديد المؤشرات ذات الصلة وفهم الكم الهائل من المعلومات المتاحة. حيث لا يشكل هذا التعقيد تحدياً فقط من حيث إدارة البيانات ولكن أيضاً من حيث اتخاذ القرار. كما أن الشركات تحتاج إلى اختيار المقاييس الأنسب لتقييم الأداء بعناية، حيث إن الاعتماد على مقاييس غير صحيحة أو مضللة يمكن أن يؤدي إلى قرارات مضللة واستراتيجيات غير فعالة. في هذا السياق، أصبحت القدرة على تفسير البيانات والمقاييس المالية بدقة مهارة بالغة الأهمية للمديرين وصناع القرار. ويتطلب تعقيد البيانات والمقاييس المالية فهماً شاملاً للمبادئ والمفاهيم الأساسية، فضلاً عن القدرة على تحديد الأنماط والاتجاهات التي يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. لذلك من الضروري أن تستثمر الشركات في برامج التدريب والتطوير لتعزيز الثقافة المالية والقدرات التحليلية لموظفيها. في النهاية فإن تعقيد البيانات المالية والمقاييس المستخدمة في تقييم الأداء يتطلب من المؤسسات التنقل عبر كمية هائلة من المعلومات واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على تحليل دقيق.

ثانياً: الافتقار إلى طرق التقييم والمعايير الموحدة للأداء المالي: يمثل الافتقار إلى طرق التقييم الموحدة والمعايير للأداء المالي تحدياً كبيراً تواجهه الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرون ومجموعة أصحاب

المصلحة الآخرين. وفقًا لـ (Healy & Wahlen, 1999: 365-383)، فإن عدم وجود معايير تقييم متسقة يجعل من الصعب مقارنة الأداء المالي للشركات المختلفة. هذا النقص في التوحيد في طرق التقييم يمكن أن يؤدي إلى الارتباك ويعيق اتخاذ القرار الفعال. فدون معايير معيارية يصبح من الصعب تقييم الصحة المالية للشركة بدقة. يعتمد المستثمرون وأصحاب المصلحة على النسب المالية والمعايير لتقييم الربحية والسيولة والملاءة المالية للشركات، ولكن دون أساليب تقييم موحدة، قد لا توفر هذه المقاييس تمثيلًا دقيقًا للأداء المالي للشركة، وبالتالي فإن اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة يصبح صعبًا بشكل متزايد عندما لا يكون هناك اتساق في تقييم الأداء المالي. ولا يؤثر غياب أساليب التقييم والمعايير المعيارية على المستثمرين فحسب بل يعيق أيضًا قدرة الشركات على قياس نفسها مقارنة بأقرانها في الصناعة وتحديد مجالات التحسين. في النهاية نجد أنه بدون معايير واضحة، يصعب على الشركات تحديد أهداف ذات مغزى ومراقبة تقدم أدائها المالي، لذلك فإن تطوير واعتماد أساليب ومعايير التقييم الموحدة أمر بالغ الأهمية لضمان الشفافية وقابلية المقارنة والدقة في تقييم الأداء المالي.

ثالثًا: العوامل الذاتية والتحيزات: في تقييم الأداء المالي، يمكن للعوامل الذاتية والتحيزات أن تؤثر بشكل كبير على النتائج. وفقًا (Bol, 2011: 1549-1575)، فإن العوامل الذاتية هي الأحكام والآراء الشخصية للأفراد التي يمكن أن تؤثر في تقييمهم للأداء المالي. أحد هذه العوامل الذاتية هو التحيز التأكيدي، بحيث يميل الأفراد إلى تفضيل المعلومات التي تؤكد معتقداتهم أو توقعاتهم الموجودة مسبقًا. يمكن أن يؤدي هذا التحيز إلى المبالغة في تقدير الأداء المالي إذا ركز الأفراد بشكل انتقائي على المعلومات الإيجابية مع تجاهل المؤشرات السلبية أو التقليل من شأنها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتجارب والعواطف الشخصية للأفراد أن تشكل عائق في تقييمهم للأداء المالي. على سبيل المثال، إذا كان المستثمر قد عانى سابقًا من خسائر كبيرة، فقد يكون أكثر حذرًا وتشككًا عند تقييم الأداء المالي، مما يؤدي إلى تقييم أكثر تحفظًا. من ناحية أخرى، قد يكون الأفراد الذين لديهم تجارب إيجابية أكثر عرضة للتفاؤل وقد يبالغون في تقدير الأداء المالي. تسلط هذه العوامل والتحيزات الذاتية الضوء على أهمية الحفاظ على الموضوعية وإجراء تحليل شامل لضمان تقييمات دقيقة للأداء المالي.

يعتبر تقييم الأداء المالي مهمة معقدة تعوقها عوائق مختلفة. من الطبيعة الذاتية للبيانات المالية إلى عدم وجود معايير محاسبية موحدة، تجعل هذه العقبات من الصعب على الأفراد والشركات متعددة الجنسيات إجراء تقييمات دقيقة لأدائهم المالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعقيد المتأصل في الأنظمة المالية والطبيعة الديناميكية لبيئة الأعمال يزيدان من تعقيد عملية التقييم. ومع ذلك، على الرغم من هذه العقبات، من الأهمية بمكان أن تسعى الشركات للحصول على تقييمات مالية دقيقة لأنها توفر رؤى قيمة لصنع القرار وتحسين الأداء. من خلال إدراك هذه العقبات والاستفادة من الأدوات والخبرات المتاحة، ويمكن للشركات أن تتخطى التحديات وتتخذ قرارات مستنيرة لتعزيز أدائها المالي.

وهنا نجد أن للأداء المالي أهمية قصوى بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات بسبب عدة أسباب مقنعة، وهي كالتالي:

- ✓ إنه بمثابة مقياس حيوي لصحة الشركة واستدامتها بشكل عام، مما يسمح لأصحاب المصلحة بتقييم قدرتها على جني الأرباح وإدارة المخاطر بفعالية؛
- ✓ يعد الأداء المالي القوي أمرًا حاسمًا لجذب المستثمرين والوصول إلى أسواق رأس المال، وتمكين الشركات من تمويل خططها التوسعية والحفاظ على قدرتها التنافسية في اقتصاد معولم؛
- ✓ يضمن الأداء المالي القوي للشركات متعددة الجنسيات أن تفي بالتزاماتها المالية وتحافظ على علاقات إيجابية مع الموردين والدائنين وشركاء الأعمال الرئيسيين الآخرين؛
- ✓ ومن خلال إعطاء الأولوية للأداء المالي، يمكن للشركات متعددة الجنسيات تعزيز نجاحها على المدى الطويل وخلق قيمة لمساهميها وموظفيها والمجتمعات التي تعمل فيها.

3.4 العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي Key Factors Affecting Financial Performance

يعد الأداء المالي جانبًا حاسمًا لأي شركة، لأنه يحدد قدرتها على جني الأرباح وتحقيق النمو المستدام. ومن هنا نجد أنه يمكن لعوامل مختلفة أن تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركات. حيث تلعب العوامل الاقتصادية دورًا حيويًا في تشكيل النتائج المالية، ومنه يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار الفائدة ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي العام على ربحية الشركات واستقرارها المالي. من جهة أخرى يمكن للعوامل الداخلية داخل الشركات، مثل قرارات الإدارة والكفاءة التشغيلية وممارسات الإدارة المالية، أن تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي. ومن جهة ثالثة، تؤثر العوامل الخارجية، مثل ظروف السوق والمنافسة، بشكل كبير على الأداء المالي للشركات. من خلال فهم هذه العوامل وإدارتها بفعالية تتمكن الشركات من تحسين أدائها المالي وتعزيز نجاحها على المدى الطويل.

1.3.4 تحديد وشرح العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي Identify and explain the main factors that influence financial performance

أولاً: العوامل الاقتصادية المحيطة بالشركة: نجد أن العوامل الاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في التأثير على الأداء المالي للشركات. وفقًا لـ (Denziana, Indrayanti, & Fatah, 2014: 19-23)، يمكن أن تؤثر هذه العوامل بشكل كبير على جوانب مختلفة من عمليات الشركة، بما في ذلك توليد الإيرادات وإدارة التكاليف والربحية. أحد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي هو الحالة العامة للاقتصاد. فخلال فترات الانكماش الاقتصادي، غالبًا ما تعاني الشركات من انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض الطلب على منتجاتها أو خدماتها، مما يؤدي إلى انخفاض حجم المبيعات والإيرادات. وهذا بدوره يمكن أن يؤثر سلبًا على الأداء المالي للشركة، كما يتضح من الانخفاض في الربحية الذي لوحظ خلال فترات الركود الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر معدلات التضخم أيضًا على الأداء المالي للشركات، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة تكلفة المدخلات مثل المواد الخام والعمالة، وبالتالي الضغط على هوامش الربح. علاوة على ذلك، تلعب أسعار الفائدة دورًا حيويًا في تشكيل الأداء المالي للشركات، لا سيما بالنسبة

لأولئك الذين يعتمدون بشكل كبير على الاقتراض لتمويل عملياتهم. وأيضاً يمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة تكلفة خدمة الدين، مما يؤدي إلى ارتفاع مصاريف الفائدة واحتمال انخفاض الربحية. باختصار يمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية مثل حالة الاقتصاد ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة بشكل كبير على الأداء المالي للشركة من خلال التأثير على المبيعات والتكاليف والربحية.

ثانياً: العوامل الداخلية للشركة: تلعب العوامل الداخلية دوراً مهماً في التأثير على الأداء المالي للشركات. وفقاً لـ (Sharma & Upneja, 2005: 505-506)، فإن أحد العوامل الداخلية الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي هو الهيكل التنظيمي، بحيث يحدد هيكل الشركة تقسيم المهام والمسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار بين مختلف الإدارات والأفراد. وأيضاً يمكن للهيكل التنظيمي المصمم جيداً والفعال أن يعزز الاتصال الفعال والتنسيق والتعاون، والذي بدوره يمكن أن يعزز الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن أسلوب القيادة داخل الشركة هو عامل داخلي آخر يؤثر بشكل كبير على الأداء المالي. ومن ناحية أخرى، يحدد أسلوب القيادة الذي تعتمده الإدارة العليا كمرشد أول للشركة بأكملها ويؤثر على تحفيز الموظفين ومشاركتهم وإنتاجيتهم. كما يمكن أن يؤدي أسلوب القيادة التحويلية الذي يهتم الموظفين ويمكّنهم إلى نتائج مالية أفضل. علاوة على ذلك، تلعب ثقافة الشركة وقيمها أيضاً دوراً حيوياً في تشكيل الأداء المالي. ويمكن لثقافة تنظيمية إيجابية وداعمة تقدر الابتكار والنزاهة ورضا العملاء أن تعزز بيئة عمل منتجة وتحفز النجاح المالي. في الختام، تساهم العوامل الداخلية مثل الهيكل التنظيمي وأسلوب القيادة والثقافة التنظيمية في الأداء المالي لشركة.

ثالثاً: العوامل الخارجية للشركة: تلعب العوامل الخارجية دوراً حاسماً في تشكيل الأداء المالي للشركات، وخاصة ظروف السوق والمنافسة. بحيث تشير ظروف السوق إلى الحالة العامة للسوق الذي تعمل فيه الشركة، بما في ذلك عوامل مثل العرض والطلب وتفضيلات المستهلك والمؤشرات الاقتصادية. وفقاً لـ (Miles & Covin, 2000: 302-306)، فإن ظروف السوق لها تأثير مباشر على الأداء المالي للشركات، فعلى سبيل المثال، خلال فترات الانكماش الاقتصادي، يميل المستهلكون إلى تقليل إنفاقهم، مما يؤدي إلى انخفاض مبيعات الشركات. وأيضاً يمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض الإيرادات والربحية للشركات. من ناحية أخرى، خلال فترات النمو الاقتصادي، قد يكون لدى المستهلكين دخل أعلى يمكن إنفاقه، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات، يمكن أن يخلق هذا فرصاً للشركات لتوسيع حصتها في السوق وتحسين أدائها المالي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المنافسة أيضاً دوراً مهماً في تشكيل الأداء المالي. كما أنه يمكن للمنافسة أن تدفع الشركات إلى الابتكار وتحسين منتجاتها وخدماتها، مما يؤدي إلى زيادة المبيعات وحصّة السوق. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي المنافسة الشديدة أيضاً إلى حروب أسعار وانخفاض هوامش الربح، مما يؤثر سلباً على الأداء المالي. لذلك، تحتاج الشركات إلى مراقبة ظروف السوق والمنافسة بعناية والتكيف معها من أجل إدارة أدائها المالي بشكل فعال.

يتأثر الأداء المالي للشركة بعوامل مختلفة يجب مراعاتها وإدارتها بعناية. تشمل هذه العوامل الجوانب الداخلية مثل الهيكل المالي للشركة، وممارسات الإدارة، والكفاءة التشغيلية. وتلعب العوامل الخارجية، بما في

ذلك الظروف الاقتصادية واتجاهات الصناعة والتغيرات التنظيمية، دوراً مهماً في تحديد الأداء المالي. من الأهمية بمكان للشركات تحليل وفهم هذه العوامل لاتخاذ قرارات مستنيرة واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أدائها المالي. من خلال القيام بذلك يمكن للشركات تعزيز ربحيتها وقدرتها التنافسية واستدامتها على المدى الطويل في مشهد أعمال دائم التغير.

2.3.4 دور الأوضاع الاقتصادية في الدول المختلفة على الأداء المالي The role of economic conditions in different countries on financial performance

إن دور الظروف الاقتصادية في الدول المختلفة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات هو موضوع اهتمام وأهمية كبيرة. حيث يكشف المنظور العالمي عن التأثير الذي لا يمكن إنكاره للظروف الاقتصادية على الأداء المالي، مما يجعل من الضروري استكشاف هذه العلاقة بعمق. توفر البلدان المتقدمة، مع اقتصاداتها المستقرة وأنظمتها المالية القوية، بيئة مثالية لفحص التفاعل المعقد بين الظروف الاقتصادية والأداء المالي. من ناحية أخرى، تمثل الأسواق الناشئة تحديات وفرصاً فريدة من نوعها، مما يستلزم إجراء تحليل شامل لكيفية تأثير الظروف الاقتصادية على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. من خلال الخوض في هذه النقاط المهمة، يمكننا الحصول على فهم شامل للطبيعة متعددة الأوجه لهذا الموضوع وآثاره على صنع القرار المالي.

إن تأثير الظروف الاقتصادية على الأداء المالي يعد عامل بالغ الأهمية خاصة للشركات متعددة الجنسيات، لا سيما في سياق الانفتاح العالمي والمعاملات العابرة للحدود. وفقاً لدراسة (Hussain & Hoque, 2002: 162-183)، فإن الظروف الاقتصادية لها تأثير كبير على الأداء المالي للشركات. ومن خلال النتائج يجادل المؤلفون بأن الظروف الاقتصادية، مثل معدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على ربحية واستقرار الشركات. فعلى سبيل المثال؛ خلال فترات التضخم المرتفع، قد تواجه الشركات زيادة في تكاليف الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، مما قد يؤدي إلى انخفاض في الأداء المالي. وبالمثل، يمكن للتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات أن تؤثر على تكلفة الاقتراض والقدرة التنافسية للصادرات، وبالتالي تؤثر على الأداء المالي للشركات. تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية مراعاة الظروف الاقتصادية عند تحليل الأداء المالي على نطاق الشركات متعددة الجنسيات وتقلبات الاقتصاد العالمي. فمن خلال فهم التفاعل بين الظروف الاقتصادية والأداء المالي، يمكن للشركات اتخاذ قرارات مستنيرة وتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة للتخفيف من الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية وتعزيز أدائها المالي.

في نفس السياق، يعد فحص العلاقة بين الظروف الاقتصادية والأداء المالي في البلدان المتقدمة مجالاً مهماً للبحث لأنه يوفر نظرة ثاقبة للعوامل التي تؤثر على الرفاهية المالية للدول. وفقاً لـ (Fauzi, Mahoney, & Abdul Rahman, 2007: 149-159)، فإن الظروف الاقتصادية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة والتضخم تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للدول المتقدمة. حيث يشير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتفع إلى اقتصاد قوي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الأداء المالي. وبالمثل يشير

معدل البطالة المنخفض إلى استقرار سوق العمل، مما يعزز الإنفاق الاستهلاكي ويعزز الأداء المالي للشركات. علاوة على ذلك، يمكن للتضخم أن يؤثر سلبًا على الأداء المالي من خلال تآكل القوة الشرائية وزيادة تكاليف الأعمال.

وفي المقابل، تلعب الظروف الاقتصادية دوراً حاسماً في تحديد الأداء المالي للشركات العاملة في الأسواق الناشئة. وفقاً لـ (Schabek, 2020: 1408-1419)، يمكن أن يكون تأثير الظروف الاقتصادية على الأداء المالي كبيراً وبعيد المدى. حيث أن الأسواق الناشئة تتميز بظروف اقتصادية غالباً ما تمر بتقلبات عالية وعدم استقرار سياسي وتقلبات غير متوقعة في أسعار صرف العملات. يمكن أن تشكل هذه العوامل تحديات للشركات، مما يؤثر على ربحيتها وقراراتها الاستثمارية والاستقرار المالي العام. على سبيل المثال، خلال فترات الانكماش الاقتصادي، يميل الإنفاق الاستهلاكي إلى الانخفاض، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات. وهذا بدوره يمكن أن يؤثر سلباً على الأداء المالي للشركات العاملة في هذه الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار العملات على تكلفة الواردات والصادرات، مما يؤثر على هامش ربح الشركة. وقد أثبتت النتائج بأن الظروف الاقتصادية يمكن أن تؤثر أيضاً على قدرة الشركة على الوصول إلى رأس المال وتأمين التمويل. في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي، قد يصبح المقرضون والمستثمرون أكثر عزوفاً عن المخاطرة، مما يجعل من الصعب على الشركات جمع الأموال. على العكس من ذلك، خلال فترات النمو الاقتصادي، قد تستفيد الشركات من زيادة طلب المستهلكين، وزيادة الوصول إلى رأس المال، وتحسين الأداء المالي. لذلك من المهم أن تقوم الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الأسواق الناشئة بمراقبة الظروف الاقتصادية وتحليلها عن كثب لإدارة أداؤها المالي بفعالية وتخفيف المخاطر المحتملة.

3.3.4 تحليل تأثير أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Analyze the impact of foreign exchange rates on multinational companies' financial performance

تلعب أسعار صرف العملات الأجنبية دوراً مهماً في عمليات الشركات متعددة الجنسيات، لأنها تؤثر بشكل مباشر على ربحية هذه الشركات وقدرتها التنافسية. وفقاً لـ (Bartram, 2008: 1508-1521)، تشير أسعار صرف العملات الأجنبية إلى الأسعار التي يمكن بها استبدال عملة بأخرى. تتقلب هذه المعدلات بشكل مستمر بسبب عوامل مختلفة مثل فروق أسعار الفائدة ومعدلات التضخم والاستقرار السياسي وقوى السوق، وبما أن الشركات متعددة الجنسيات تشارك في التجارة والاستثمار الدوليين، فهي تعتمد وبشكل كبير على معاملات بعملة مختلفة. لذلك يعد فهم أسعار الصرف الأجنبي أمراً ضرورياً لهذه الشركات لتقييم أصولها ومطلوباتها وتدفقاتها النقدية بالعملات الأجنبية بدقة. أظهرت نتائج الدراسة بأنه عندما تمارس شركة متعددة الجنسيات نشاطاً تجارياً في بلد بعملة مختلفة، يمكن أن تؤثر التغييرات في أسعار الصرف بشكل كبير على قيمة إيراداتها ومصروفاتها وأرباحها. بالإضافة إلى أن أسعار الصرف الأجنبي تؤثر على العديد من العمليات والقرارات وبالأخص تكلفة الإنتاج، وقرارات المصادر، واستراتيجيات التسعير، وإدارة المخاطر

المالية للشركات متعددة الجنسيات. ومن خلال مراقبة أسعار الصرف الأجنبي وتحليلها عن كثب، يمكن للشركات متعددة الجنسيات اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن عملياتها العالمية وتقليل الآثار السلبية المحتملة على أدائها المالي.

في نفس السياق، ووفقاً لـ (Osho & Efunade, 2019: 35-43)، يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الصرف بشكل كبير على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. حيث تؤثر التقلبات في أسعار الصرف على جوانب مختلفة من عمليات شركة متعددة الجنسيات، بما في ذلك الإيرادات وتكلفة الإنتاج والتدفقات النقدية. أبرزت نتائج الدراسة بأنه، يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة في الإيرادات للشركات التي تولد جزءاً كبيراً من دخلها بالعملة الأجنبية. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي تعزيز العملة المحلية إلى انخفاض في إيرادات هذه الشركات. علاوة على ذلك، تؤثر تقلبات أسعار الصرف أيضاً على تكلفة الإنتاج للشركات متعددة الجنسيات. كما يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة تكلفة المواد الخام والمكونات المستوردة، وبالتالي تقليل هامش الربح. من ناحية أخرى أبرزت مجموعة من النتائج بأنه، يمكن أن يؤدي تعزيز العملة المحلية إلى خفض تكلفة المدخلات المستوردة وتحسين هامش الربح. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر أسعار الصرف المتقلبة على التدفقات النقدية للشركات متعددة الجنسيات. كما يمكن أن تؤدي التغييرات في أسعار الصرف إلى مكاسب أو خسائر في معاملات العملات الأجنبية، مما قد يؤثر على الوضع النقدي الإجمالي للشركة. يمكن أن يكون لهذه التقلبات في التدفقات النقدية تأثير كبير على الأداء المالي وربحية الشركات متعددة الجنسيات. لذلك، من المهم أن تدير الشركات متعددة الجنسيات بعناية مخاطر أسعار الصرف والتحوط منها للتخفيف من الآثار السلبية على أدائها المالي.

4.4. قياس وتحليل الأداء المالي Measurement and Analysis of Financial Performance

تلعب مقاييس الأداء المالي دوراً مهماً في تقييم الصحة المالية للشركة ونجاحها. كما أنها توفر رؤى قيمة حول الأداء العام للشركة وربحياتها وكفاءتها. سوف تستكشف هذه المقدمة تعريف وأهمية مقاييس الأداء المالي، وكذلك مناقشة المقاييس المشتركة مثل النسب والمؤشرات الرئيسية. علاوة على ذلك سوف يتعمق في أهمية تحليل هذه المقاييس، ويتم تقديم رؤى لصنع القرار والتخطيط الاستراتيجي. من خلال فهم واستخدام مقاييس الأداء المالي يمكن للشركات اتخاذ قرارات مستنيرة لدفع النمو وضمان النجاح على المدى الطويل.

1.4.4. النسب المالية والمؤشرات شائعة الاستخدام لقياس الأداء المالي The commonly used financial ratios and indicators to assess Financial performance

تعتبر مقاييس الأداء المالي أدوات أساسية لتقييم الصحة المالية واستقرار الشركة. توفر هذه المقاييس نظرة قيمة حول ربحية الشركة، السيولة، الكفاءة والملاءة المالية، مما يسمح لأصحاب المصلحة باتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالاستثمار والإقراض والإدارة المالية الشاملة. وفقاً لما حددته دراسة (Saggi & Jain, 2018: 758-790)، ودراسة (Sebestova, Majerova, & Szarowska, 2018)، وأيضاً دراسة (Barauskaite & Streimikiene, 2021: 278-287)؛ فإن مقاييس الأداء المالي هي مقاييس كمية تستخدم

لتقييم الأداء المالي للشركة ومقارنته بمعايير الصناعة والمنافسين. وهي تشمل نسبًا ومؤشرات مختلفة للمعاملات المالية التي تقوم بها الشركات، وكذا كل ما يختص بالعوامل المالية التي تحيط بالشركات سواء أكانت داخلية أم خارجية. هذه المقاييس حاسمة لعدة أسباب؛ أولاً: يقدمون لمحة سريعة عن الأداء المالي للشركة خلال فترة محددة، مما يمكن أصحاب المصلحة من تقييم ربحيتها واستقرارها المالي. ثانياً: تسمح بمقاييس الأداء المالي بإجراء المقارنة المعيارية، تمكين الشركات من مقارنة أدائها مع أقرانها في الصناعة وتحديد مجالات التحسين. علاوة على ذلك، تساعد هذه المقاييس في اتخاذ القرارات، لأنها توفر معلومات قيمة للمستثمرين والمقرضين والمديرين لتقييم الجدوى المالية والمخاطر المحتملة المرتبطة بالشركة. لذلك تلعب مقاييس الأداء المالي دورًا محوريًا في تقييم الصحة المالية العامة وأداء الشركة، وتوجيه اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الأعمال.

من خلال تحليل المؤشرات المالية الرئيسية مثل الربحية والسيولة والكفاءة، يمكن للشركات اتخاذ قرارات مستنيرة ودفع استراتيجيات النمو الخاصة بها. توفر هذه المقاييس رؤى قيمة حول الرفاه المالي العام للشركة، مما يسمح لأصحاب المصلحة بقياس استقرارها المالي وأدائها. من خلال المراقبة المنتظمة لهذه المقاييس يمكن للشركات تحديد مجالات التحسين وتنفيذ استراتيجيات فعالة وتحقيق أهدافها المالية في نهاية المطاف. مع مشهد الأعمال المتغير باستمرار، تظل مقاييس الأداء المالي أدوات أساسية لتقييم فعالية العمليات التجارية والمالية وضمان الاستدامة على المدى الطويل.

1.1.4.4 نسب الربحية Profitability ratios

تعد الربحية العنصر الأساسي في تقييم الأداء المالي، فالربحية تعكس فعالية الأداء التي تستخدمها الإدارة لكل من إجمالي الأصول وصافي الأصول المسجلة في قائمة المركز المالي (قائمة الميزانية في النظام المالي الجزائري)، حيث يتم من خلالها تقييم فعالية الأداء المالي من خلال ربط صافي الربح بأصول الشركة المستخدمة في توليد الربح. ومن وجهة نظر المساهمين، تعني الربحية بالإيرادات التي تم تحقيقها من الأموال المستثمرة، بواسطة الجهود المبذولة من طرف الإدارة (Wingard & Vorster, 2001: 319). تتمثل نسب الربحية في:

➤ **العائد على الأصول (ROA) Return On Assets**: يستخدم على نطاق واسع من قبل محلي السوق كمقياس لأداء الشركة المالي، حيث يقيس كفاءة الأصول في إنتاج الدخل. ولأغراض هذا التحليل، يتم حساب العائد على الأصول كإيراد لاحق للضريبة بالإضافة إلى مصروفات الفائدة، مقسومًا إجمالي الأصول، وتتم إضافة مصروفات الفوائد مرة أخرى إلى الدخل لأن المراد منه معرفة إجمالي الدخل الناتج عن الشركة لكل وحدة نقدية من الأصول، بغض النظر عما إذا كان يتم استخدام تمويل الأسهم أو الديون (Karagiorgos, 2010: 89).

• صيغة هذا المقياس هي:

معدل العائد على مجموع الأصول ROA = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول

➤ **العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE):** يعد العائد على حقوق الملكية مقياساً مهماً يستخدمه المستثمرون والمحللون والمديرون لتقييم أداء الشركة وفعالية تخصيص رأس المال. حيث يشير ارتفاع العائد على حقوق الملكية إلى أن الشركة تحقق أرباحاً أكثر من استثمارات المساهمين، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عوامل مثل الإدارة الفعالة للتكلفة وزيادة المبيعات وتحسين استخدام الأصول. من ناحية أخرى، قد يشير انخفاض العائد على حقوق الملكية إلى أن الشركة لا تستخدم مواردها بكفاءة أو تواجه تحديات في تحقيق الأرباح. العائد على حقوق الملكية مفيد بشكل خاص لمقارنة الشركات في نفس الصناعة لأنه يوفر نظرة ثاقبة لأدائها النسبي ويساعد في تحديد فرص الاستثمار المحتملة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه لا ينبغي تحليل العائد على حقوق المساهمين بمعزل عن غيره، وينبغي النظر فيه جنباً إلى جنب مع النسب المالية الأخرى والعوامل النوعية لاكتساب فهم شامل للصحة المالية للشركة والآفاق المستقبلية، لذلك يعتبر (ROE) بمثابة أداة قيمة لتقييم ربحية الشركة ويمكن أن يساعد المستثمرين والمديرين في اتخاذ قرارات مستنيرة حول تخصيص الموارد واستراتيجيات الاستثمار (Easton, 2004: 73-95) (Rostami, Rostami, & Kohansal, 2016: 139).

• صيغة هذا المقياس هي:

العائد على حقوق الملكية ROE = صافي الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية

➤ **الربح إلى إجمالي المصاريف Profit to total expenses ratio (PER):** تعتبر نسبة الربح إلى إجمالي النفقات مقياساً أساسياً يلعب دوراً حاسماً في تقييم الصحة المالية وأداء الأعمال التجارية. تقيس هذه النسبة ربحية الشركة من خلال مقارنة أرباحها بإجمالي المصروفات المتكبدة. يعد فهم هوامش الربح ومفهوم نسبة الربح إلى إجمالي المصروفات أمراً ضرورياً للشركات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وإدارة مواردها المالية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يوفر تحليل تأثير هذه النسبة على أداء الأعمال رؤى قيمة حول الربحية الشاملة واستدامة الشركة. علاوة على ذلك، فإن تنفيذ استراتيجيات لتحسين نسبة الربح إلى إجمالي النفقات، مثل زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف، يمكن أن يساعد الشركات على تحسين أدائها المالي وتحقيق النجاح على المدى الطويل. وتعد نسبة الربح إلى إجمالي النفقات مؤشراً رئيسياً يجب على الشركات أن تراقبها عن كثب وتعمل بنشاط على التحسين من أجل الازدهار في السوق التنافسية اليوم (Duque-Zuluaga & Schneider, 2008: 25-47) (Palmer, 2012: 30).

• صيغة هذا المقياس هي:

الربح إلى إجمالي المصاريف = الربح بعد الضريبة/ إجمالي المصروفات

➤ **العائد على الودائع Return on Deposits (ROD):** يعتبر العائد على الودائع (ROD) مفهوماً مهماً في مجال الاستثمارات المالية. يشير ROD إلى الربح أو المكسب الذي يحصل عليه الشركة على أموالهم المودعة خلال فترة زمنية محددة. في جوهرها، يقيس العائد على الاستثمار (ROI) الناتج عن إيداع الأموال في الشركات المالية مثل البنوك أو الاتحادات الائتمانية. تلعب ROD دوراً حيوياً في تحديد

جاذبية وجدوى خيارات الاستثمار المختلفة. ويسمح للمستثمرين بمقارنة المكاسب المحتملة التي تقدمها منتجات الودائع المختلفة واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على أهدافهم المالية ورغبتهم في المخاطرة. يمكن حساب ROD باستخدام طرق مختلفة، مثل الفائدة البسيطة أو الفائدة المركبة، اعتمادًا على شروط وأحكام الإيداع. علاوة على ذلك، يمكن لعوامل مثل أسعار الفائدة والتضخم والمناخ الاقتصادي أن تؤثر بشكل كبير على ROD. لذلك من الضروري أن يكون لدى المستثمرين فهم شامل لقانون ROD لزيادة عائداتهم وتحسين استراتيجياتهم الاستثمارية (Kaleem & Isa, 2003: 2).

• صيغة هذا المقياس هي:

العائد على الودائع = الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع

2.1.4.4. نسب السيولة Liquidity ratios

تعد نسب السيولة أداة أساسية لتقييم الصحة المالية للشركة، حيث أنها توفر رؤى حول قدرتها على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل. تقيس هذه النسب قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى نقد لتغطية التزاماتها المتداولة. حيث أن نسبة السيولة المستخدمة على نطاق واسع هي نسبة السيولة الحالية، والتي تقارن الأصول المتداولة للشركة بالتزاماتها المتداولة. تشير النسبة الحالية المرتفعة إلى قدرة أقوى على سداد الديون قصيرة الأجل، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشاكل سيولة محتملة. أما نسبة السيولة الأخرى شائعة الاستخدام هي النسبة السريعة، والمعروفة أيضًا باسم نسبة اختبار الحمض (دلالة على سرعة تحول الأصول إلى سيولة)، والتي تستبعد المخزون من الأصول المتداولة، من خلال التركيز على الأصول الأكثر سيولة (النقدية، وحسابات القبض، والأوراق المالية القابلة للتداول)، توفر النسبة السريعة تقييمًا أكثر تحفظًا للملاءة المالية للشركة على المدى القصير. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة النقدية، التي تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها المتداولة بالنقد وما يعادله، تعمل على تقييم مركز السيولة لديها. وأيضًا تسمح نسب السيولة هذه للمستثمرين والدائنين والمحللين بقياس الصحة المالية قصيرة الأجل للشركة واتخاذ قرارات مستنيرة (Chen & Wong, 2004: 471) (Kirkham, 2012: 1-13).

ومن بين أهم نسب السيولة نستعرض ما يلي:

➤ **نسبة السيولة الحالية Current Liquidity Ratio (نسبة التداول):** هي مقياس مالي يقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الحالية. إنه مؤشر مهم للصحة المالية للشركة وملاءتها. يمكن أن تؤثر عدة عوامل على نسبة السيولة الحالية، مثل إدارة المخزون والحسابات المستحقة القبض والحسابات الدائنة. ولتحسين هذه النسبة يمكن للشركات تنفيذ استراتيجيات مثل تحسين مستويات المخزون، وتقليل المستحقات المعلقة بها، والتفاوض بشأن شروط دفع أفضل مع الموردين (Bhati, De Zoysa, & Jitree, 2019: 80).

• صيغة هذه النسبة هي:

نسبة السيولة الحالية = مجموع الأصول الجارية / مجموع الخصوم الجارية

➤ **نسبة السيولة السريعة The Quick Liquidity Ratio**: نسبة السيولة السريعة، والمعروفة أيضًا باسم نسبة اختبار الحمض Acid-Test Ratio، هي مقياس مالي يقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الأكثر سيولة. يتم حسابه بقسمة مجموع النقد، والنقد المعادل، والذمم المدينة على الخصوم المتداولة للشركة. حيث تعتبر نسبة السيولة السريعة مؤشرًا مهمًا للصحة المالية للشركة وقدرتها على التعامل مع الالتزامات المالية الفورية، وتشير النسبة الأعلى إلى أن الشركة لديها أصول سائلة كافية لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وهو أمر بالغ الأهمية لبقائها واستقرارها على المدى القصير. كما توفر هذه النسبة رؤية قيمة حول قدرة الشركة على سداد ديونها دون الاعتماد على بيع المخزون أو غيرها من الأصول الأقل سيولة. وتعد هذه النسبة مفيدة بشكل خاص للمستثمرين والدائنين لأنه يساعد في تقييم مخاطر السيولة المرتبطة بالشركة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يتم استخدام نسبة السيولة السريعة جنبًا إلى جنب مع نسب السيولة الأخرى، مثل النسبة الحالية، للحصول على فهم شامل لمركز سيولة الشركة، ولهذا تلعب نسبة السيولة السريعة دورًا حيويًا في عمليات التحليل المالي واتخاذ القرار (Costea & Hostiuc, 2009: 253).

• صيغة هذه النسبة هي (Babalola & Abiola, 2013: 135):

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية - المخزون) / مجموع الخصوم الجارية

➤ **نسبة السيولة النقدية Cash flow ratio**: نسبة التدفق النقدي هي مقياس مالي يقيس قدرة الشركة على توليد النقد من عملياتها فيما يتعلق بإجمالي مطلوباتها، وتعد نسبة التدفق النقدي أداة أساسية لتقييم السيولة والاستقرار المالي للشركة. كما توفر نظرة ثاقبة لقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتمويل عملياتها. يتم حساب نسبة التدفق النقدي بقسمة التدفق النقدي التشغيلي على إجمالي مطلوبات الشركة. حيث تشير نسبة التدفق النقدي المرتفعة إلى أن الشركة لديها تدفق نقدي كافٍ لتغطية التزاماتها، وهي علامة إيجابية على الصحة المالية. من ناحية أخرى، تشير نسبة التدفق النقدي المنخفضة إلى أن الشركة قد تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية. لذلك تعد مراقبة نسبة التدفق النقدي أمرًا بالغ الأهمية للمستثمرين والدائنين والإدارة في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المركز المالي للشركة وقدرتها على توليد النقد للحفاظ على عملياتها ونموها (Barua & Saha, 2015: 232-234).

• صيغة هذه النسبة هي:

نسبة السيولة النقدية = (النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل) / مجموع الخصوم الجارية

3.1.4.4. نسب المخاطرة والملاءة المالية Risk ratios and financial solvency

تعد نسب المخاطر والملاءة المالية من الجوانب الحاسمة للإدارة المالية لأي شركة، وذلك من أجل اتخاذ قرارات دقيقة وضمان الاستقرار على المدى الطويل. من المهم فهم نسب المخاطر وكيفية تأثيرها على الملاءة المالية. وتعمل هذه النسب كمؤشرات على الاستقرار المالي ويمكن استخدامها لاتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالاستثمارات أو الجدارة الائتمانية للشركة.

➤ **نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول Debt ratio to total assets:** تعتبر نسبة الدين إلى إجمالي الأصول مقياساً مهماً يستخدم في التحليل المالي لتقييم الصحة المالية للشركة وقدرات إدارة المخاطر. يقيس نسبة إجمالي أصول الشركة التي يتم تمويلها من خلال الديون. حيث يتم حساب نسبة الدين بقسمة إجمالي مطلوبات الشركة على إجمالي أصولها. تشير نسبة الديون المرتفعة إلى اعتماد أكبر على تمويل الديون، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية. من ناحية أخرى تشير نسبة الديون المنخفضة إلى مستوى أقل من المخاطر، لأنها تشير إلى أن جزءاً أكبر من أصول الشركة يتم تمويله من خلال حقوق الملكية. وأيضاً هذا المقياس مهم لأنه يوفر رؤية قيمة حول قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية واستقرارها المالي العام. من خلال تحليل نسبة الدين، يمكن للمستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين تقييم ملاءة الشركة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن فرص الاستثمار أو الإقراض. بالإضافة إلى ذلك يمكن أيضاً استخدام نسبة الدين لمقارنة الأداء المالي للشركة بمعايير الصناعة، مما يسمح بفهم أفضل لمركزها التنافسي ومكانتها المالية داخل السوق. وبشكل عام، تعمل نسبة الدين إلى إجمالي الأصول كأداة مهمة في التحليل المالي، وتمكين أصحاب المصلحة من تقييم ملف مخاطر الشركة واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على سلامتها المالية (Sausan, Korawijayanti, & Ciptaningtias, 2020: 103-114).

• صيغة هذه النسبة هي:

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون / مجموع الأصول

➤ **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الدين (نسبة الاستقلالية المالية) Equity ratio to total debt:** تعد نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الدين مقياساً مهماً يستخدم في التحليل المالي لتقييم الحالة المالية للشركة والتعرض للمخاطر. يتم تعريف نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الدين على أنها نسبة حقوق ملكية الشركة (حقوق المساهمين أو صافي القيمة) إلى إجمالي ديونها (الخصوم قصيرة الأجل وطويلة الأجل). وتوفر هذه النسبة رؤية قيمة حول هيكل رأس مال الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. تشير نسبة حقوق الملكية المرتفعة إلى إجمالي الدين إلى أن الشركة لديها نسبة أكبر من تمويل حقوق الملكية مقارنة بتمويل الديون، مما يشير إلى انخفاض مخاطر التخلف عن السداد. من ناحية أخرى، يشير انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الدين إلى اعتماد أكبر على تمويل الديون، مما يزيد من مخاطر تعرض الشركة لضائقة مالية. لذلك، فإن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الدين بمثابة مؤشر مفيد للمستثمرين والدائنين لتقييم ملاءة الشركة واستقرارها المالي (Nuryani & Sunarsi, 2020: 306).

• صيغة هذه النسبة هي:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الدين = حقوق الملكية / مجموع الديون

➤ **نسبة مضاعف رأس المال Capital Multiplier Ratio:** تلعب نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المالية، حيث إنها توفر نظرة ثاقبة للاستقرار المالي ولف المخاطر للشركة.

تعمل هذه النسبة كمؤشر على قدرة الشركة على امتصاص الخسائر والحفاظ على الملاءة في مواجهة الظروف الاقتصادية المعاكسة. كما تشير نسبة رأس المال المرتفعة إلى إجمالي الأصول إلى مركز مالي أقوى، مما يشير إلى أن الشركة لديها وسادة أكبر لامتصاص الخسائر المحتملة. وهذا بدوره يعزز قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية، مثل سداد الديون ويقلل من احتمالية حدوث ضائقة مالية. من ناحية أخرى، يشير انخفاض نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول إلى ملف مخاطر أعلى، حيث قد يكون لدى الشركة موارد محدودة لتحمل الصدمات المالية غير المتوقعة، لذلك يجب على المديرين الماليين تحليل هذه النسبة بعناية عند اتخاذ قرارات الاستثمار أو تقييم الصحة المالية للشركة. ومن خلال النظر في نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، يمكن للمديرين الماليين تقييم مستوى المخاطر المرتبطة بخيارات الاستثمار المختلفة واتخاذ قرارات مستنيرة تتوافق مع الأهداف المالية للشركة (Babalola & [Abiola, 2013: 137](#)).

• صيغة هذه النسبة هي:

نسبة مضاعف رأس المال = إجمالي رأس المال / مجموع الأصول

4.1.4.4. نسب الكفاءة المالية Financial Efficiency Ratios

نسب الكفاءة المالية هي مقاييس تستخدم لتقييم قدرة الشركة على جني الأرباح وإدارة مواردها بفعالية. وفقاً ([Rahman, 2017: 86-93](#))، توفر نسب الكفاءة المالية رؤى قيمة حول الفعالية التشغيلية للشركة والأداء المالي. تساعد هذه النسب في تقييم كفاءة الجوانب المختلفة لعمليات الشركة، مثل قدرتها على توليد الربح من أصولها، وإدارة المخزون، وتحصيل المستحقات، واستخدام رأس مالها العامل بكفاءة. من خلال تحليل نسب الكفاءة المالية، يمكن لأصحاب المصلحة قياس أداء الشركة وتحديد مجالات التحسين واتخاذ قرارات مستنيرة. هذه النسب ضرورية للمستثمرين والدائنين والمديرين لأنها تمكنهم من تقييم ربحية الشركة والسيولة والصحة المالية العامة. علاوة على ذلك، تعمل نسب الكفاءة المالية كمعايير لمقارنة أداء الشركة بمعايير الصناعة والمنافسين، مما يسهل التخطيط الاستراتيجي وتقييم الأداء المالي. وهنا تم استعراض اثنين من النسب لقياس الكفاءة المالية وهي كالتالي:

➤ **نسبة استخدام الأصول Asset Utilization Ratio:** تعد نسبة استخدام الأصول مقياساً مهماً يقيس الكفاءة التي تستخدم بها الشركة أصولها لتوليد الإيرادات. في جوهرها، تقدم نظرة ثاقبة حول مدى فعالية الشركة في توظيف أصولها لزيادة الربحية، حيث يتم حساب نسبة استخدام الأصول بقسمة إجمالي الدخل التشغيلي للشركة على إجمالي أصولها. هذه النسبة مهمة لعدة أسباب: أولاً وقبل كل شيء، يسمح للمستثمرين والمحليين بتقييم كفاءة إدارة أصول الشركة، حيث تشير نسبة استخدام الأصول المرتفعة إلى أن الشركة تستخدم أصولها بشكل فعال لتوليد الإيرادات، وهو يعد مؤشر على التميز التشغيلي. ومن ناحية أخرى، تشير النسبة المنخفضة إلى أن الشركة قد تكون غير فعالة في استخدام أصولها، مما يعني وجود أوجه قصور تشغيلية محتملة. علاوة على ذلك، يمكن استخدام نسبة استخدام الأصول لمقارنة أداء

الشركة بمعايير الصناعة أو المنافسين. كما توفر هذه المقارنة رؤى قيمة حول ما إذا كانت الشركة تستخدم أصولها بشكل أكثر أو أقل كفاءة من نظيراتها. كما أنه يساعد في تحديد مجالات التحسين وفرص خفض التكاليف (Fairfield & Yohn, 2001: 371-373) (John, 2022). وبشكل عام، يعد فهم ومراقبة نسبة استخدام الأصول أمرًا حيويًا للمستثمرين والمحللين والمديرين على حد سواء لأنه يوفر رؤى رئيسية حول الكفاءة التشغيلية للشركة والأداء المالي.

• صيغة هذه النسبة هي:

نسبة استخدام الأصول = إجمالي الدخل التشغيلي / إجمالي الأصول

➤ **نسبة كفاءة التشغيل Operating Efficiency Ratio:** نسبة كفاءة التشغيل هي مقياس رئيسي يستخدم في تحليل أداء الأعمال لتقييم فعالية وإنتاجية عمليات الشركة. تقيس قدرة الشركة على استخدام مواردها بكفاءة لتوليد الإيرادات والأرباح. يتم تعريف نسبة كفاءة التشغيل على أنها نسبة المخرجات إلى المدخلات في فترة معينة. توفر هذه النسبة نظرة ثاقبة حول كيفية إدارة الشركة لمواردها، مثل العمالة ورأس المال والمواد، لإنتاج السلع أو الخدمات. وتشير نسبة كفاءة التشغيل الأعلى إلى أن الشركة قادرة على تحقيق المزيد من المخرجات بنفس مستوى المدخلات، مما يعكس التخصيص الفعال للموارد واستخدامها. هذه النسبة مهمة بشكل خاص للشركات لأنها تؤثر بشكل مباشر على ربحيتها وقدرتها التنافسية. كما أنه من خلال تحسين كفاءة التشغيل، يمكن للشركات خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية وتحسين أدائها المالي في نهاية المطاف. لذلك يعد تحليل نسبة كفاءة التشغيل ومراقبتها أمرًا بالغ الأهمية للشركات لتحديد مجالات التحسين واتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين عملياتها وزيادة ربحيتها (Oral & Yolalan, 1990: 282-294).

• صيغة هذه النسبة هي:

نسبة كفاءة التشغيل = إجمالي مصروفات التشغيل / إجمالي الدخل التشغيلي

5.1.4.4. نسب أداء السوق Market Performance Ratios

في النسيج المعقد للتحليل المالي، تبرز نسب أداء السوق كعوامل حاسمة، تبرز من خلال تعدد عمليات صنع القرار الاستثماري لتقديم صورة واضحة عن مكانة الشركة في السوق التنافسية. تعمل هذه النسب، التي تشمل مجموعة متنوعة من المقاييس المالية، بمثابة العمود الفقري لفهم جاذبية الشركة للمستثمرين وموقعها العام في السوق. لا يمكن المبالغة في أهمية نسب أداء السوق، فهي توفر للمستثمرين والمحللين وسيلة قابلة للقياس لتقييم كفاءة وربحية الشركة مقارنة بأقرانها في السوق. ومن خلال تحليل أداء السوق من خلال هذه النسب، يمكن لأصحاب المصلحة ليس فقط معرفة الوضع المالي الحالي للشركة ولكن أيضًا التنبؤ بمسارها المستقبلي. في هذا الجزء نعرض أهم نسبة لأداء السوق التي لا غنى عنها في اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، مما يدعم الأطروحة القائلة بأن هذه النسبة حاسمة في تقييم مكانة الشركة في السوق وإمكانات النمو، المتمثلة في:

➤ نسبة Tobin's Q (مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار): تعد نسبة Tobin's Q، التي قدمها الاقتصادي جيمس توبين في الستينيات والتي سميت على اسمه، مفهومًا معترفًا به على نطاق واسع في مجال التمويل يقيس القيمة السوقية للشركة نسبة إلى تكلفة استبدال أصولها. يتم حساب هذه النسبة عن طريق قسمة القيمة السوقية لأصول الشركة على تكلفة استبدالها. يحمل مفهوم Tobin's Q أهمية كبيرة في مجال التمويل لأنه يوفر نظرة ثاقبة للقرارات الاستثمارية للشركة والأداء العام للسوق. ووفقًا لـ (Jose, Nichols, & Stevens, 1986: 33-42)، فإن قيمة Tobin's Q أكبر من 1 تشير إلى أن السوق يقدر أصول الشركة أكثر من تكلفة استبدالها، مما يشير إلى أن الشركة تولد قيمة من استثماراتها. وعلى العكس من ذلك، فإن قيمة Tobin's Q أقل من 1 تعني أن السوق يقدر أصول الشركة أقل من تكلفة استبدالها، مما يشير إلى أن الشركة قد تكون غير فعالة أو تواجه ضائقة مالية. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون مؤشر Tobin's Q بمثابة مؤشر لتوقعات السوق ومعنويات المستثمرين تجاه الشركة. قد يجذب ارتفاع Tobin's Q المستثمرين ويؤدي إلى زيادة في سعر سهم الشركة، في حين أن انخفاض Tobin's Q قد يردع المستثمرين ويؤدي إلى انخفاض في سعر السهم. لذلك، يعد فهم سؤال Tobin's Q أمرًا بالغ الأهمية لمحترفي التمويل والمستثمرين لأنه يوفر رؤى قيمة حول كفاءة استثمار الشركة، وتقييم السوق ومعنويات المستثمرين.

كما تعد نسبة Tobin's Q مقياسًا مهمًا يستخدم على نطاق واسع لتقييم قيمة وأداء الشركة السوقي. فوفقًا لنتائج دراسة (Gharaibeh & Qader, 2017: 333-358)، تميل الشركات الكبرى إلى الحصول على نسب Tobin's Q أعلى، مما يشير إلى قيمة سوقية أعلى مقارنة بتكلفة استبدال أصولها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى وفورات الحجم، حيث أن الشركات الأكبر حجمًا غالبًا ما تتمتع بمركز أقوى في السوق وموارد أكبر، مما قد يؤدي إلى زيادة الربحية وثقة المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى أن ربحية الشركة هي عامل حاسم آخر يؤثر على نسبة Tobin's Q. ومن المرجح أن تحصل الشركات ذات الربحية الأعلى على نسب Tobin's Q أعلى، حيث يرى المستثمرون أنها أكثر قيمة من الشركات الأخرى. ويدعم ذلك فكرة أن الربحية الأعلى تعني كفاءة العمليات وارتفاع التدفقات النقدية المستقبلية، مما يعزز القيمة السوقية للشركة. علاوة على ذلك، وجد أن مستوى الرافعة المالية له تأثير على Tobin's Q. ويشير البحث إلى أن الشركات ذات المستويات المعتدلة من الرافعة المالية تميل إلى الحصول على نسب أعلى من Tobin's Q، في حين أن مستويات الرافعة المالية العالية أو المنخفضة للغاية يمكن أن تؤثر سلبًا على القيمة السوقية للشركة. ويرجع ذلك إلى المفاضلة بين فوائد وتكاليف تمويل الديون، حيث يسمح الاستدانة المعتدلة للشركات بالاستفادة من المزايا الضريبية مع تجنب المخاطر المالية المفرطة. وبشكل عام، يعد فهم العوامل المختلفة التي تؤثر على Tobin's Q أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للمستثمرين والمديرين لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تقييم الشركة والأداء المالي.

• صيغة هذه النسبة هي:

Tobin's Q = (القيمة السوقية + إجمالي الديون) / إجمالي الأصول

2.4.4. مناقشة أهمية البيانات المالية في تقييم الأداء المالي في الشركات متعددة الجنسيات

Discuss the importance of financial statements in evaluating financial performance in MNC

تلعب البيانات المالية دورًا حاسمًا في تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات ذات الصلة حول الأداء المالي للشركة ووضعها. تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات (MNCs) أنواعًا مختلفة من البيانات المالية لتوصيل معلوماتها المالية بشكل فعال كونها ذات فروع كثيرة، فهي تحتاج بالضرورة إلى قوائم مالية موحدة للشركة الأم مع جميع الفروع. يقدم بيان أو قائمة الدخل للشركة، المعروف أيضًا باسم بيان العمليات أو بيان الأرباح والخسائر، ملخصًا لإيرادات الشركة بجميع فروعها ونفقاتها وصافي دخلها خلال فترة محددة. يقدم هذا البيان رؤية قيمة حول ربحية الشركات متعددة الجنسيات ويساعد المستثمرين والدائنين على تقييم قدرتها على توليد الإيرادات. من ناحية أخرى، توفر الميزانية العامة الموحدة لمحة مدققة عن أصول الشركة والتزاماتها وحقوق المساهمين في وقت محدد. من خلال تحليل الميزانية العامة، يمكن لأصحاب المصلحة تقييم الصحة المالية والاستقرار المالي للشركة متعددة الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك، يوضح بيان التدفقات النقدية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، مما يمكن أصحاب المصلحة من فهم كيفية إدارة الشركات متعددة الجنسيات لمواردها النقدية. ويوفر هذا البيان معلومات قيمة حول إدارة السيولة والتدفقات النقدية لدى الشركات متعددة الجنسيات. وأخيرًا، يوضح بيان التغيرات في حقوق المساهمين أو قائمة التغير في حقوق الملكية، التغيرات في حقوق المساهمين في الشركة خلال فترة معينة، بما في ذلك المساهمات والتوزيعات وتأثيرات التغيرات في السياسات المحاسبية. يقدم هذا البيان نظرة ثاقبة للتغيرات في هيكل ملكية الشركة ويساعد أصحاب المصلحة على فهم العوامل التي تؤثر على مركز أسهمها (Saudagaran & Meek, 1997: 127). بشكل عام، تعمل هذه الأنواع المختلفة من البيانات المالية كأدوات أساسية للشركات متعددة الجنسيات لتوصيل أدائها المالي وموقعها إلى أصحاب المصلحة بشكل فعال.

ومن وجهة نظر دراسات حوكمة الشركات فالبيانات المالية تلعب دورًا جدهام في تقييم الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. حيث توفر هذه البيانات نظرة شاملة عن الوضع المالي للشركة وربحيته وتدفقاتها النقدية، مما يمكن أصحاب المصلحة من تقييم الوضع المالي للشركة واتخاذ قرارات مستنيرة. حسب (Riyadh, Al-Shmam, Huang, Gunawan, & Alfaiza, 2020: 421-426)، تعد البيانات المالية بمثابة أداة حيوية للمستثمرين والدائنين والأطراف المعنية الأخرى لتقييم الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. وهي توفر معلومات كمية عن إيرادات الشركة ونفقاتها وأصولها والتزاماتها، مما يسمح لأصحاب المصلحة بتحليل النسب والمؤشرات المالية الرئيسية مثل نسب الربحية ونسب السيولة ونسب الملاءة. توفر هذه النسب رؤية قيمة حول قدرة الشركة على تحقيق الأرباح وإدارة نفقاتها والوفاء بالتزاماتها المالية. علاوة على ذلك، تساعد البيانات المالية أيضًا في قياس أداء الشركة مقابل معايير الصناعة والمنافسين، مما يسهل التحليل المقارن الذي يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف ومجالات التحسين. في الختام، تعتبر البيانات المالية ضرورية

في تقييم الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، وتزويد أصحاب المصلحة برؤية شاملة للوضع المالي للشركة وتمكين اتخاذ قرارات مستنيرة.

3.4.4. تقييم دور تقنيات التحليل المالي في فهم وتفسير الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Evaluating the role of financial analysis techniques in understanding and interpreting the financial performance of multinational companies

تلعب تقنيات التحليل المالي دورًا حاسمًا في فهم وتفسير الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، يعد هذا التقييم ضروريًا لأنه يوفر نظرة ثاقبة لتعقيدات وديناميكيات الأداء المالي لهذه الشركات. توفر هذه التقنيات رؤى قيمة حول الصحة المالية للشركة وربحيتها واستقرارها العام. وفقًا لـ (Henry, Robinson, & Van Greuning, 2012: 327-385)، تُستخدم تقنيات التحليل المالي مثل تحليل النسب وتحليل الاتجاهات والتحليل المقارن بشكل شائع لتقييم الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. يتضمن تحليل النسب حساب وتفسير النسب المالية المختلفة، مثل نسب السيولة ونسب الربحية ونسب الملاءة، مما يساعد في تقييم سيولة الشركة وربحيتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل. ومن ناحية أخرى، يتضمن تحليل الاتجاهات فحص البيانات المالية على مدى فترة من الزمن لتحديد الأنماط والاتجاهات، والتي يمكن أن توفر نظرة ثاقبة حول الاستقرار المالي للشركة وإمكانات النمو. التحليل المقارن، كما يوحي الاسم، يتضمن مقارنة الأداء المالي لشركة متعددة الجنسيات مع نظيراتها أو معايير الصناعة لتقييم وضعها النسبي. توفر هذه التقنيات نظرة شاملة للأداء المالي لشركة متعددة الجنسيات وتمكن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالاستثمار والإقراض والتخطيط الاستراتيجي.

وفي نفس السياق، يعد التحليل المالي الوسيلة الأكثر أهمية في فهم الطبيعة المعقدة للأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات. فحسب دراسة (de Souza, Rissatti, Rover, & Borba, 2019: 59-74)، يوفر التحليل المالي فحصًا وتقييمًا منهجيًا للبيانات المالية للشركة، مما يسمح بفهم أعمق لسلامتها المالية وأدائها. تعمل الشركات المتعددة الجنسيات في أسواق وعملاء متنوعة، مما يجعل أدائها المالي أكثر تعقيدًا. ومن خلال التحليل المالي، يمكن تقييم المؤشرات المالية الرئيسية مثل الربحية والسيولة والملاءة المالية والكفاءة، مما يمكن أصحاب المصلحة من تحديد نقاط القوة والضعف والمخاطر المحتملة. علاوة على ذلك، يوفر التحليل المالي نظرة ثاقبة للاستراتيجية المالية للشركة، وهيكل رأس المال، وقرارات الاستثمار، والتي تعد جوانب مهمة لعمليات الشركات متعددة الجنسيات. ومن خلال استخدام تقنيات التحليل المالي، مثل تحليل النسب، وتحليل الاتجاهات، والمقارنة المرجعية، يمكن لصانعي القرار الحصول على رؤية شاملة وموضوعية للأداء المالي للشركة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وإدارة المخاطر.

وفي الختام، فإن دور تقنيات التحليل المالي أمر بالغ الأهمية في فهم وتفسير الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. وبما أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل في أسواق متنوعة وتواجه تحديات مالية معقدة، فإن هذه التقنيات توفر رؤى قيمة حول صحتها المالية وأدائها المالي. من خلال تحليل البيانات المالية، وإجراء تحليل النسب، وتقييم المؤشرات المالية الرئيسية، يمكن للمحللين الحصول على فهم شامل لربحية

الشركة المتعددة الجنسيات، والسيولة، والملاءة المالية، والكفاءة. تساعد هذه المعلومات أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مستنيرة، مثل تقييم المستثمرين للاستثمارات المحتملة، وتقييم الدائنين للجدارة الائتمانية، وصياغة المديرين لاستراتيجيات النمو المستدام. وفي نهاية المطاف، فإن تطبيق تقنيات التحليل المالي يعزز الشفافية والمساءلة والثقة في بيئة الأعمال العالمية.

5.4. تأثيرات آليات حوكمة الشركات واستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات The effects of corporate governance mechanisms and international tax planning strategies on the financial performance of multinational corporations

لقد كانت تأثيرات آليات حوكمة الشركات واستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولية على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات موضوع اهتمام وأبحاث كبيرة في السنوات الأخيرة. لفهم هذه التأثيرات بشكل كامل، من الضروري استكشاف النظرة تأثيرات آليات حوكمة الشركات في الشركات متعددة الجنسيات على الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري إجراء تحليل لاستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولية وتأثيرها على الأداء المالي. علاوة على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات، واستراتيجيات التخطيط الضريبي والأداء المالي ستوفر رؤى قيمة حول كيفية تفاعل هذه العوامل وتشكيل الأداء العام للشركات متعددة الجنسيات. ومن خلال الخوض في هذه النقاط الداعمة، يمكننا الحصول على فهم شامل للديناميكيات المعقدة التي تلعبها في مجال حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي.

1.5.4. تأثيرات آليات حوكمة الشركات في الشركات متعددة الجنسيات على الأداء المالي The effects of corporate governance mechanisms in multinational corporations on financial performance

تعد آليات حوكمة الشركات واحد من أهم العوامل المشكلة للأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. في هذا الجزء سيتم التعرف على تأثير آليات حوكمة الشركات المختلفة على الأداء المالي، مع التركيز على ثلاث نقاط داعمة رئيسية. أولاً؛ يتم استكشاف دور مجلس الإدارة، مع تسليط الضوء على تأثيره على النتائج المالية داخل الشركات المتعددة الجنسيات. ثانياً؛ يتم تحليل العلاقة بين التعويضات التنفيذية والأداء المالي لفهم أهميتها في تحقيق نتائج إيجابية. وأخيراً؛ تمت مناقشة أهمية الشفافية والمساءلة في حوكمة الشركات، مع التأكيد على دورها في تعزيز الأداء المالي. ومن خلال دراسة هذه النقاط الداعمة، يمكن الحصول على فهم شامل لآثار آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المتعددة الجنسيات.

1.1.5.4 دور مجلس الإدارة وتأثيره على النتائج المالية في الشركات المتعددة الجنسيات The role of the board of directors and its impact on financial results in multinational companies

بما أن مجلس الإدارة يعد الآلية الرئيسية في حوكمة الشركات متعددة الجنسيات (MNCs)، وهذا كونه الركيزة الأساسية في بناء أداء قوي للشركات بشكل عام، وصناعة الأداء المالي بشكل خاص. وفقاً لـ (Ujunwa, 2012: 656-674)، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على التوجه الاستراتيجي للشركة مع اتخاذ القرارات الرئيسية، وضمان تطبيق ممارسات حوكمة الشركات. وتعتبر وظيفة الرقابة هذه أمراً بالغ الأهمية في الشركات متعددة الجنسيات، ولكونها تعمل في ولايات قضائية متعددة (أو مجموعة دول) ذات

بيئات قانونية وتنظيمية متنوعة. حيث يؤثر دور مجلس الإدارة في تحديد ومراقبة الأهداف الإستراتيجية بشكل مباشر على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. وقد أوضحت نتائج الدراسة لقد بأن مجالس الإدارة الفعالة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي من خلال خبراتها وتجاربها وقدرتها على ربط الشبكات المالية المتنوعة للفروع والشركة الأم مع بعض. بالإضافة لذلك، فإن دور مجلس الإدارة في الإشراف على ممارسات إدارة المخاطر وضمان الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية يساهم في الاستقرار المالي للشركات متعددة الجنسيات. باختصار، يلعب مجلس الإدارة في الشركات متعددة الجنسيات دورًا حيويًا في تشكيل ودعم الأداء المالي لهذه الشركات من خلال توفير التوجيه الاستراتيجي والخبرة وضمان تطبيق ممارسات حوكمة الشركات الفعالة.

2.1.5.4 تحليل العلاقة بين التعويضات التنفيذية والأداء المالي لفهم أهميتها في تحقيق نتائج إيجابية Analyze the relationship between executive compensation and financial performance to understand its importance in achieving positive results

تعد التعويضات التنفيذية واحدة من أهم آليات حوكمة الشركات التي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات (MNCs). وفقًا لـ (Pareek, Sahu, & Pandey, 2023)، تعمل التعويضات التنفيذية كألية حوافز قوية والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على عملية صنع القرار لدى كبار المديرين التنفيذيين. يجادل المؤلفون بأن العلاقة بين التعويضات التنفيذية والأداء المالي تعتمد على المبدأ الأساسي لنظرية الوكالة. وفي هذا السياق، يعتبر المديرون التنفيذيون بمثابة وكلاء يتصرفون نيابة عن المساهمين. ومن خلال موازنة مصالح المديرين التنفيذيين مع مصالح المساهمين من خلال حزم التعويضات، تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تحفيز مديريها التنفيذيين على اتخاذ قرارات تعزز الأداء المالي للمنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يقترح المؤلفون أن التعويضات التنفيذية تعمل كأداة لجذب الأفراد الموهوبين والاحتفاظ بهم في المناصب القيادية داخل الشركات متعددة الجنسيات. ومن خلال نتائج الدراسة وجد أن حزم التعويضات التنافسية يمكن أن تجتذب أفضل المواهب الإدارية، مما يضمن أن الشركة التي لديها مدراء تنفيذيون ذوو المواهب العالية في فن الإدارة والرقابة واتخاذ القرارات يمكنهم تحقيق النجاح المالي المطلوب من طرف الجمعية العامة للشركات. ولذلك، يمكن أن يعزز تأثير التعويضات التنفيذية على الأداء المالي في الشركات متعددة الجنسيات إلى قدرتها على موازنة مصالح المديرين التنفيذيين مع مصالح المساهمين وجذب الأفراد الموهوبين إلى المناصب القيادية.

3.1.5.4 أهمية الشفافية والمساءلة في حوكمة الشركات ودورها في تعزيز الأداء المالي The importance of transparency and accountability in corporate governance and its role in enhancing financial performance

تشير الشفافية إلى الانفتاح والوضوح في عمليات المنظمة وعمليات صنع القرار وإعداد التقارير المالية. ومن ناحية أخرى، تنطوي المساءلة على تحمل المسؤولية عن الإجراءات والخضوع للمساءلة عن النتائج. ووفقًا لـ (Fung, 2014: 72-80)، فإن الافتقار إلى الشفافية والمساءلة يمكن أن يؤدي إلى عواقب سلبية، مثل انخفاض ثقة المستثمرين، وزيادة خطر الاحتيال والفساد، وانخفاض الأداء المالي. من خلال

نتائج الدراسة فإن الشفافية تسمح لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والموظفين والمستثمرين الخارجيين، بالوصول إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة. وهذا يعزز الثقة في المنظمة، ويجذب المزيد من المستثمرين ويعزز الأداء المالي للشركة. علاوة على ذلك، تضمن المساءلة تحميل الإدارة والمديرين التنفيذيين المسؤولية عن أفعالهم، وتعزيز السلوك الأخلاقي وتنشيط الممارسات الاحتياطية. ومن خلال تنفيذ تدابير فعالة للشفافية والمساءلة، يمكن للشركات المتعددة الجنسيات تخفيف المخاطر وتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين أدائها المالي. ولذلك، فمن الضروري للشركات متعددة الجنسيات إعطاء الأولوية للشفافية والمساءلة في ممارسات حوكمة الشركات الخاصة بها.

وفي الختام، فإن دراسة آليات حوكمة الشركات في الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على الأداء المالي لها أهمية قصوى في بيئة الأعمال المعولمة اليوم. توفر نتائج الدراسات السابقة رؤى قيمة حول العلاقة بين ممارسات الحوكمة الفعالة والنتائج المالية. ومن الواضح أن آليات حوكمة الشركات القوية، بما في ذلك مجالس الإدارة المستقلة، وأنظمة الرقابة الداخلية القوية، وممارسات إعداد التقارير الشفافة، تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الأداء المالي وحماية مصالح مختلف أصحاب المصلحة. مع استمرار الشركات متعددة الجنسيات في التوسع والعمل في أسواق وبلدان وأقاليم متنوعة، أصبح فهم وتنفيذ آليات حوكمة الشركات الفعالة أكثر أهمية. ومن خلال إعطاء الأولوية لممارسات الحوكمة الرشيدة، تستطيع الشركات تخفيف المخاطر، وتعزيز الثقة، وجذب المستثمرين، وتحقيق النجاح المالي المستدام على المدى الطويل.

2.5.4 تحليل استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولية وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات Analysis of international tax planning strategies and their impact on the financial performance of multinational companies

يهدف هذا التحليل إلى تقديم لمحة عامة عن الاستراتيجيات التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، مع تسليط الضوء على سماتها وآثارها الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، سنستكشف الفوائد والمخاطر المالية المرتبطة بالتخطيط الضريبي الدولي، مع تسليط الضوء على كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على النتيجة النهائية للشركة. علاوة على ذلك، سوف نتمتع في الآثار طويلة المدى للتخطيط الضريبي الدولي، وتقييم كيف يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تؤثر على الأداء المالي لشركات متعددة الجنسيات مع مرور الوقت. ومن خلال دراسة هذه الجوانب، يمكننا تطوير فهم شامل للعلاقة المعقدة بين التخطيط الضريبي الدولي والنجاح المالي للشركات المتعددة الجنسيات.

يتضمن التخطيط الضريبي الدولي استراتيجيات تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتقليل التزاماتها الضريبية وتعظيم فوائدها المالية. ومن الأهمية بمكان أن تفهم الشركات المخاطر والفوائد المحتملة المرتبطة بهذا التخطيط. وفقاً لنتائج دراسة (Holland, Lindop, & Zainudin, 2016)، يمكن أن يقدم التخطيط الضريبي الدولي العديد من الفوائد المالية. أولاً؛ يسمح للشركات بالاستفادة من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تقدمها مختلف البلدان أو الولايات القضائية المختلفة، مما يقلل من العبء الضريبي الإجمالي عليها. ثانياً؛ فهو يمكن الشركات من تحسين تدفقاتها النقدية من خلال تخصيص الأرباح والنفقات بشكل استراتيجي

عبر البلدان المختلفة بمعدلات ضريبية مختلفة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى وفورات كبيرة وتحسين الربحية. علاوة على ذلك، يمكن للتخطيط الضريبي الدولي أن يسهل الوصول إلى الأسواق الأجنبية عن طريق تقليل الحواجز أمام الدخول، مثل معدلات الضرائب المرتفعة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة حصة السوق ونمو الإيرادات. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن التخطيط الضريبي الدولي ينطوي أيضًا على مخاطر معينة. أحد المخاطر الرئيسية هو احتمال حدوث ضرر قانوني وضرر على السمعة. يمكن أن تجذب استراتيجيات التخطيط الضريبي القوية التدقيق من قبل السلطات الضريبية وصانعي السياسات، مما يؤدي إلى عمليات التدقيق والعقوبات والإضرار بسمعة الشركة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتغيرات في التشريعات الضريبية أو البيئات السياسية أن تجعل بعض هياكل التخطيط الضريبي قديمة أو غير متوافقة، مما يؤدي إلى التزامات ضريبية غير متوقعة. لذلك، من المهم للشركات أن تقوم بتقييم الفوائد والمخاطر المالية المرتبطة بالتخطيط الضريبي الدولي بعناية وضمان الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة مع مراعاة أهدافها المالية.

إن التخطيط الضريبي الدولي له آثار كبيرة طويلة المدى على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. وفقًا لـ (WADA, 2021)، تتخبط الشركات متعددة الجنسيات في استراتيجيات التخطيط الضريبي لتقليل التزاماتها الضريبية الإجمالية وتعظيم أرباحها. ومن خلال استخدام تقنيات التخطيط الضريبي المختلفة. وتسمح لهم هذه الممارسة بتخصيص أرباحهم للمناطق ذات الضرائب المنخفضة، مما يؤدي إلى وفورات ضريبية كبيرة. ومع ذلك، في حين أن التخطيط الضريبي الدولي يمكن أن يوفر فوائد مالية فورية، فإنه يمكن أن يكون له أيضًا عواقب طويلة المدى. لذلك تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى إجراء تقييم دقيق للآثار طويلة المدى لاستراتيجيات التخطيط الضريبي الخاصة بها لضمان الأداء المالي المستدام وتخفيف المخاطر المحتملة.

وفي الختام، فإن تحليل استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولية وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات يكشف عن الطبيعة المعقدة والديناميكية للأنظمة الضريبية العالمية. من خلال استراتيجيات مختلفة مثل تحويل الأرباح، والتسعير التحويلي، والملاذات الضريبية، تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تقليل التزاماتها الضريبية وتعظيم أرباحها. ورغم أن هذه الاستراتيجيات قد تكون قانونية، إلا أنها أثارت جدلاً وتدقيقاً كبيراً بسبب عواقبها السلبية المحتملة، مثل انخفاض عائدات الضرائب على البلدان وزيادة عدم المساواة. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل الشركات متعددة الجنسيات نفسها مسؤولية الانخراط في ممارسات ضريبية أخلاقية ومسؤولة اجتماعياً تساهم في الرفاه العام للمجتمع. ومن خلال فهم التعقيدات والآثار المترتبة على التخطيط الضريبي الدولي، يمكن لأصحاب المصلحة العمل نحو نظام ضريبي عالمي أكثر إنصافاً واستدامة.

خلاصة الفصل:

وفي الختام، فإن التوليفة المعقدة بين عملية صنع القرار الاستراتيجي، وظروف السوق العالمية، والسياسات الحكومية تشكل العمود الفقري للأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات، وتنسج سرداً معقداً يتحدى التحليل التبسيطي. سلط عرض العناصر في هذا الفصل الضوء على الطبيعة المتعددة الأوجه للنتائج المالية لهذه الشركات العملاقة، مع التأكيد على أن نجاحها ليس مجرد وظيفة للاختيارات الداخلية، بل هو انعكاس لقدرتها على التنقل بمهارة في المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي المتغير باستمرار. ويؤكد هذا الفهم الدقيق على الأهمية الحاسمة للقدرة على التكيف، والبصيرة، والمواءمة الاستراتيجية في تأمين الأداء المالي عالي الكفاءة لهذه الشركات. ومع استمرار الشركات متعددة الجنسيات في لعب دور مهم في تشكيل الاقتصاد العالمي، فإن رحلتها تقدم رؤى لا تعد حول التفاعل الديناميكي للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على مصيرها المالي. وللمضي قدماً يكمن للتحدي الذي يواجه الباحثين والممارسين على حدٍ سواء في مواصلة تشريح هذه العلاقات المعقدة، مما يمهد الطريق لاستراتيجيات مبتكرة يمكنها تسخير إمكانات هذا الترابط العالمي في انشاء أسس قوية مرنة تتكيف مع التغيرات والتطورات السريعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية. ومن ثم، يظل التحليل المالي للشركات المتعددة الجنسيات مسعى حاسماً، وإن كان صعباً بكثره المتغيرات والعوامل، يحمل المفتاح لفتح رؤى أعمق في النسيج الاقتصادي العالمي، ويدعونا إلى التساؤل والاستكشاف خارج حدود المقاييس المالية التقليدية.

الفصل الخامس:

الدراسة القياسية

Econometric study

تمهيد:

يتناول هذا الفصل كيفية بناء فرضيات الدراسة اعتمادا على نتائج الدراسات السابقة، حيث قسم المتغير التابع (الأداء المالي) إلى ثلاث مؤشرات رئيسية هي: العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q). كما تم تصنيف المتغيرات المستقلة إلى أربع فئات رئيسية وهي: تركيز الملكية في الشركات، خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق، عوامل التدقيق الخارجي ومؤشرات التخطيط الضريبي الدولي. كما يتناول الفصل عملية اختيار عينة الدراسة وكيفية جمع البيانات المستخدمة فيها، مع توضيح الإجراءات التحليلية لهذه البيانات.

أيضا يهدف هذا الفصل إلى تحليل التأثير الموجود بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في مجموعة من آليات الحوكمة ومؤشرات التخطيط الضريبي الدولي، على مؤشرات المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. وذلك بغرض الإجابة على فرضيات الدراسة، حيث سيتم التطرق أولا لبناء نماذج الدراسة، بعد ذلك، إجراء تحليل للإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة. بعدها سيتم اختبار نماذج الدراسة ومناقشة مبررات نموذج الانحدار المختار لكل نموذج، وتوضيح المشاكل القياسية التي يتميز بها كل نموذج، وأخيرا يتم التطرق إلى الطرق الإحصائية لحل هذه المشاكل.

وفي النهاية، سيتم التطرق إلى مناقشة نتائج الدراسة لكل نموذج نهائي، ثم اختبار فرضيات الدراسة بناء على نتائج النماذج الثلاث المقترحة وذلك في ضوء نتائج الدراسات السابقة.

1.5. الفرضيات وقياس متغيرات الدراسة Hypotheses and measurement of study variables

في هذا الجزء سيتم التطرق إلى طريقة قياس الأداء المالي (المتغير التابع)، ومتغيرات آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي (المتغيرات المستقلة)، وبناء على نتائج الدراسات السابقة تم صياغة فرضيات الدراسة.

1.1.5. قياس الأداء المالي (المتغير التابع) Measuring financial performance (dependent variable)

بعدما تناولنا مفهوم الأداء المالي وأبرز المعدلات المستخدمة في قياسه (الفصل الرابع) بالاعتماد على مؤشرات كمية أهمها معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية وأيضاً مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q)، هذا الأخير يعتمد على تقدير قيمة الشركات في الأسواق المالية، بحيث أنه يقيس الأداء المالي للشركات في الأسواق المالية وقدرتها على التطور المالي داخل هذه الأسواق.

يعد قياس الأداء المالي للشركات أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمستثمرين وأصحاب المصلحة والإدارة على حدٍ سواء. هناك مقياسان مستخدمان على نطاق واسع لتقييم الأداء المالي هما معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). يعد ROA مؤشراً رئيسياً لمدى كفاءة استخدام الشركة لأصولها لتحقيق الأرباح. وهو يقيس ربحية الشركة بالنسبة إلى إجمالي أصولها. ويشير ارتفاع العائد على الأصول إلى أن الشركة تستخدم أصولها بشكل فعال لتحقيق الأرباح. من ناحية أخرى، يقيس العائد على حقوق الملكية العائد الناتج على حقوق المساهمين. إنه يشير إلى ربحية الشركة من وجهة نظر مساهميها. يأخذ العائد على حقوق المساهمين في الاعتبار صافي دخل الشركة ومتوسط حقوق المساهمين. ويشير ارتفاع عائد حقوق المساهمين إلى أن الشركة تحقق عوائد كبيرة لمساهميها. يوفر كل من ROA و ROE رؤية قيمة حول الأداء المالي للشركة، مما يسمح للمستثمرين وأصحاب المصلحة بتقييم ربحيتها وكفاءتها وصحتها المالية العامة. ومن خلال مقارنة هذه المقاييس عبر شركات أو صناعات مختلفة، يمكن لأصحاب المصلحة اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بفرص الاستثمار والمخاطر المحتملة وآفاق النمو المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات استخدام هذه المقاييس لتقييم أدائها، وتحديد مجالات التحسين، وتحديد الأهداف الإستراتيجية. وفي نهاية المطاف، فإن قياس الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين يسهل اتخاذ قرارات أفضل ويساعد على ضمان نجاح الشركات على المدى الطويل في مشهد الأعمال التنافسي اليوم.

كما تمثل قيمة الشركة الأصول المملوكة للشركة. يعد هذا الأمر بالغ الأهمية لأنه يصف ازدهار أصحاب الأعمال. وباعتبار أن الإدارة هي ممثلة أصحاب المصالح فهي المسؤولة عن تعظيم قيمة الشركة التي تشكل الهدف الأساسي لأي شركة متعددة الجنسيات. تشير القيمة العالية للشركة إلى أن الشركة مزدهرة وبالتالي أداء مالي متطور يتم تعظيم ثروة المساهمين.

حسب (WADA, 2021)، تعد قيمة الشركة مؤشر يستخدم لتقييم الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات. بحيث ينظر المستثمرون أيضًا إلى الشركة من خلال قيمتها الثابتة، ويرتبط ذلك بسعر السهم. ووفقًا لـ (Ftouhi, Ayed, & Zemzem, 2015: 73-78)، فإن ارتفاع سعر السهم سيجعل قيمة الشركة أعلى. ويرى (Bhabra, 2007: 142-154)، أن القيمة الثابتة هي السعر الذي يدفعه المشتري الثري عند بيع الشركة، ويرى أيضًا أن القيمة الثابتة هي القيمة الموضوعية من الجمهور واتجاه يحدد بقاء الشركة. مما سبق يتضح أن قيمة الشركة هي تصور المستثمرين لمستوى نجاح الشركة، وعادة ما يرتبط ذلك بسعر السهم. وعادة ما تتم الإشارة إلى قيمة الشركة من خلال السعر إلى القيمة الدفترية (PBV). عندما تكون القيمة القائمة على القيمة المرتفعة، فهذا يعني أن مبدأ الاستمرارية هو مبدأ تشغيلي يترجم إلى ثروة المساهمين. ويرى (Modigliani & Miller, 1963: 433-443)، أن قيمة الشركة يتم تحديدها من خلال قوة أرباح أصول الشركة. وهذا يعني ضمناً أنه عندما يكون تأثير قوة أرباح الأصول إيجابياً، فإن الشركة تعمل بشكل جيد، وسيكون معدل دوران أصولها أكثر كفاءة، وهذا يؤدي إلى أرباح عالية.

اقتداء بالدراسات السابقة، هذه الدراسة ستستخدم في قياس الأداء المالي منظورين: من وجهة نظر المقياس المحاسبي للربحية: العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)؛ من منظور سوق الأوراق المالية وذلك باستخدام مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q).

2.1.5. قياس المتغيرات المستقلة Measuring independent variables

تم تقسيم المتغيرات المستقلة إلى فئتين رئيسية (المتعلقة بآليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي)، مع وجود فئة من المتغيرات التفسيرية وهي:

1.2.1.5 آليات حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات Governance mechanisms for multinational corporations

وقد تم تقسيم المتغيرات التفسيرية لآليات الحوكمة إلى أربع فئات وهي: خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق وخصائص التدقيق الخارجي، تتضمن كل فئة رئيسية متغيرات فردية تحدد طبيعتها، وسيتم طرح طريقة قياس كل متغير على حدة.

1.1.2.1.5 تركيز الملكية في الشركات المتعددة الجنسيات Concentration of ownership in multinational corporations

لقد أسفرت الدراسات السابقة حول تأثير تركيز الملكية في الشركات المتعددة الجنسيات على أدائها المالي عن نتائج مثيرة للاهتمام ومتنوعة. يشير تركيز الملكية إلى الدرجة التي تتركز بها ملكية الشركة في أيدي عدد قليل من الأفراد أو الكيانات. وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة وجود علاقة معنوية موجبة بين تركيز الملكية والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. ويظهر هذا صحة الحجة القائلة بأن الملكية المركزة تعمل على التوفيق بين مصالح المالكين والمديرين، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وزيادة قيمة المساهمين. كما تشير نتائج هذه الدراسات إلى أن الملكية المركزة يمكن أن توفر حوافز أقوى للمديرين لتحقيق أقصى قدر من الأرباح وتقليل تكاليف الوكالة. بالإضافة إلى ذلك، قد تسهل الملكية المركزة اتخاذ

القرارات الإستراتيجية والتخطيط طويل المدى، حيث أن المالكين الذين لديهم حصص كبيرة لديهم مصلحة خاصة في نجاح الشركة.

ومع ذلك، فقد وجدت دراسات أخرى نتائج متناقضة، حيث توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين تركيز الملكية سلبية والأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات. وتظهر هذه الدراسات إلى أن الملكية المركزة يمكن أن تؤدي إلى تضارب المصالح بين المساهمين المسيطرين ومساهمي الأقلية. قد يؤدي هذا الاختلاف في المصالح إلى قرارات تعطي الأولوية لفوائد السيطرة على المساهمين على الأداء المالي العام للشركة. علاوة على ذلك، فإن الملكية المركزة قد تعيق قدرة الشركات على الوصول إلى التمويل الخارجي، مما يحد من فرص نموها. كما أنه يمكن أن يقلل من مستوى حوكمة الشركات والشفافية، مما قد يؤدي إلى الافتقار إلى المساءلة وزيادة سلوك المخاطرة.

وبناء على الدراسات السابقة، تم قياس تركيز الملكية (CON_OWH) بالنسبة المئوية للأسهم التي يمتلكها أكبر مساهم من إجمالي أسهم الشركة في نهاية السنة، ومن هنا يمكننا طرح الفرضية التالية:
الفرضية الأولى: وجود علاقة تأثير معنوية موجبة بين تركيز الملكية والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

2.1.2.1.5 Characteristics of the board of directors خصائص مجلس الإدارة

يعد تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات موضوعاً ذا أهمية كبيرة في مجال حوكمة الشركات. بحيث يلعب مجلس الإدارة دوراً حاسماً في الإشراف على التوجه الاستراتيجي وعمليات صنع القرار للشركة. ويمكن حصر أهم خصائصه والتي تطرقت إليها الدراسات السابقة فيما يلي: حجم المجلس، استقلاليته، التنوع (التمثيل النسوي داخل مجلس الإدارة)، عدد اجتماعاته، ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي واستقلالية كل من لجنة التعيينات والتعويضات، والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

بناء على الدراسات السابقة مثل دراسة (Khaoula & Moez, 2019: 331-343) ودراسة (WADA, 2021)، درستنا تضع مجموعة من الفرضيات التي بشأنها يمكن الحكم على أن الخصائص السابقة الذكر بشأنها التأثير على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

1.2.1.2.1.5 Board size حجم مجلس الإدارة

حاولت العديد من الدراسات التجريبية استكشاف تأثير حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في الشركات متعددة الجنسيات. ومع ذلك، فإن النتائج كانت غير حاسمة إلى حد ما. تشير بعض الدراسات إلى أن مجالس الإدارة الأكبر حجماً تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي، في حين تشير دراسات أخرى إلى عدم وجود تأثير سلبي أو حتى علاقة مهمة. ويمكن أن يعزى الاختلاف في النتائج إلى عدة عوامل، بما في ذلك الاختلافات في الصناعات والبلدان ومنهجيات البحث المستخدمة.

أحد التفسيرات المحتملة للتأثير الإيجابي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي هو قدرة مجالس الإدارة الأكبر حجماً على توفير نطاق أوسع من الخبرة والمعرفة. تعمل الشركات متعددة الجنسيات في أسواق معقدة ومتنوعة، مما يتطلب فهماً عميقاً للثقافات واللوائح والممارسات التجارية المحلية. وقد يجمع مجلس إدارة أكبر بين مديرين يتمتعون بخلفيات وخبرات وشبكات متنوعة، مما يتيح فهماً أكثر شمولاً لمشهد الأعمال العالمي، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، والتكيف مع السوق، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز الأداء المالي.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن تعزى التأثير السلبي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي إلى التحديات المرتبطة بالاتصال والتنسيق وصنع القرار في مجالس الإدارة الأكبر. ومع زيادة عدد الأعضاء، يصبح من الصعب على نحو متزايد تسهيل تبادل المعلومات والتعاون بشكل فعال، مما قد يؤدي إلى تباطؤ عمليات صنع القرار وانخفاض الاستجابة لديناميكيات السوق. وعلاوة على ذلك فإن مجالس الإدارة الأكبر حجماً قد تعاني من مشكلة العمل الجماعي، حيث قد يستفيد أعضاء مجلس الإدارة الأفراد مجاناً من جهود الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع المسؤولية والافتقار إلى المساءلة. وللتخفيف من العيوب المحتملة لكل من المجالس الصغيرة والكبيرة، تم اقتراح مفهوم الحجم الأمثل للمجلس، بحيث يشير الحجم الأمثل لمجلس الإدارة إلى العدد المثالي من أعضاء مجلس الإدارة الذي يحقق التوازن بين تنوع الخبرات وفعالية اتخاذ القرار. ومع ذلك، فإن تحديد الحجم الأمثل لمجلس الإدارة يعد مهمة معقدة لأنه يعتمد على عوامل مختلفة مثل حجم الشركة وخصائص الصناعة وممارسات حوكمة الشركات وأيضاً مدى تأثيراته على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

تماشياً مع الدراسات السابقة، تم قياس حجم مجلس الإدارة (BRD_SIZE) بالعدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة في نهاية كل سنة، ومن هنا يمكننا طرح الفرضية التالية:

الفرضية الثانية: هنالك تأثير معنوي موجب لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

2.2.1.2.1.5. استقلالية مجلس الإدارة Independence of the Board of Directors

يعد تأثير استقلال مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات موضوعاً يحظى باهتمام وأهمية كبيرة في مجال حوكمة الشركات. تشير استقلالية مجلس الإدارة إلى مدى خلو مجلس الإدارة من أي تضارب في المصالح وقدرته على اتخاذ القرارات بما يحقق مصلحة الشركة ومساهمتها. تعمل الشركات متعددة الجنسيات، بحكم طبيعتها، في بلدان متعددة وتواجه تحديات فريدة من حيث الحوكمة والمساءلة. ويعتقد أن وجود مديرين مستقلين في مجلس الإدارة يعزز الشفافية والمساءلة وعمليات صنع القرار داخل الشركة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الأداء المالي. فحسب الدراسات السابقة، فإن استقلالية مجلس الإدارة لها تأثير على أدائها المالي، ولذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تدرس بعناية خاصة عملية تشكيل مجالس إدارتها وتتأكد من تعيين عدد كافٍ من المديرين المستقلين.

وبحذو الدراسات السابقة، تم قياس استقلالية مجلس الإدارة (BRD_IND) بنسبة المديرين المستقلين إلى العدد الإجمالي أعضاء مجلس الإدارة، ومن هنا يمكننا طرح الفرضية التالية:
الفرضية الثالثة: هنالك تأثير معنوي موجب لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

3.2.1.2.1.5. اجتماعات مجلس الإدارة Board meetings

تلعب اجتماعات مجلس الإدارة دوراً حاسماً في تعزيز الأداء المالي للشركات متعددة السنوات. وتعمل هذه الاجتماعات بمثابة منصة لاتخاذ القرارات الرئيسية والتخطيط الاستراتيجي، مما يسمح لأعضاء مجلس الإدارة بالمساهمة بخبراتهم ورؤيتهم. إن تأثير هذه الاجتماعات على الأداء المالي متعدد الأوجه، حيث توفر اجتماعات مجلس الإدارة فرصة للمديرين لمراجعة واعتماد البيانات المالية والميزانيات والتوقعات. كما يضمن ذلك مراقبة وتقييم الحالة المالية للشركة بانتظام، مما يتيح اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب إذا لزم الأمر.

حسب نتائج الدراسات السابقة هذه الاجتماعات توفر منصة لأعضاء مجلس الإدارة للمشاركة في المناقشات الإستراتيجية المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ والشراكات وسحب الاستثمارات، كما يمكن أن يكون للقرارات المتخذة في هذه الاجتماعات تأثير عميق على الأداء المالي للشركة، وتحديد وضعها التنافسي وحصتها في السوق والربحية الإجمالية. كما تعمل اجتماعات مجلس الإدارة أيضاً كمنتدى لتقييم وتحفيز الإدارة العليا، وتحديد أهداف الأداء، ومواءمة التعويضات التنفيذية مع الأهداف المالية للشركة. ومن خلال توفير الإشراف والتوجيه، تضمن هذه الاجتماعات أن تكون قيادة الشركة مسؤولة عن قيادة الأداء المالي وخلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين. وفي الختام قد أكدت نتائج الدراسات السابقة وجود تأثير معنوي موجب لعدد هذه الاجتماعات على الأداء المالي في غالب النتائج المتحصل عليها. لكنها تبقى محل تغير بحيث تنتج عن هذه الاجتماعات مجموعة من القرارات الإدارية الفعالة، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية، والحوكمة، وكلها أمور ضرورية لدفع النمو المستدام والربحية.

تماشياً مع الدراسات السابقة، فقد تم قياس اجتماعات مجلس الإدارة (BRD_MT) بعدد الاجتماعات المنعقدة خلال السنة المالية من طرف مجلس الإدارة، ومن هنا يمكننا طرح الفرضية التالية:
الفرضية الرابعة: هنالك تأثير معنوي موجب لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

4.2.1.2.1.5. التنوع (تمثيل المرأة) في مجلس الإدارة Representation of women on the Board of Directors

سلطت الدراسات الضوء على التأثير الإيجابي للتنوع بين الجنسين على الأداء المالي، حيث تظهر نتائج الدراسات السابقة أن الشركات التي تتمتع بتمثيل أعلى للنساء في مجالس إدارتها تميل إلى تحقيق نتائج مالية أفضل. ويعزى ذلك إلى حقيقة أن المجالس المتنوعة بين الجنسين تجلب مهارات وخبرات ووجهات نظر مختلفة، مما قد يؤدي إلى حل المشكلات والتخطيط الاستراتيجي بشكل أكثر فعالية. إن إدراج التنوع بين

الجنسين يعزز خبرات ومهارات متنوعة في عمليات صنع القرار كما يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار، وإدارة أفضل للمخاطر، زيادة الابتكار وتعزيز استجابة السوق، مما يساهم في النهاية في النجاح المالي للشركات.

وقد قامت الدراسات السابقة بتقييم واسع النطاق لتأثير التنوع في مجالس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. إحدى النتائج الرئيسية هي أن وجود كحد أدنى نسبة 30% من العنصر النسوي في مجلس الإدارة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الشفافية وتقليل المخاطر المالية، مما يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار وإدارة أحسن للمخاطر وبالتالي تعزيز من الأداء المالي.

بناء على نتائج الدراسة السابقة، تم قياس تمثيل العنصر النسوي في مجلس الإدارة (WOM_REP) بنسبة عدد المدراء النساء إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة في نهاية السنة، ومن هنا يمكننا طرح الفرضية التالي:

الفرضية الخامسة: هنالك تأثير معنوي موجب لتمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

5.2.1.2.1.5 ازدواجية منصب المدير التنفيذي Dual position of CEO

قامت الدراسات السابقة بتقييم مكثف لتأثير ازدواجية الرئيس التنفيذي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. تشير ازدواجية المدير التنفيذي إلى الحالة التي يشغل فيها الفرد منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة داخل الشركة. قدمت الأبحاث في هذا المجال رؤى قيمة حول الفوائد والعيوب المحتملة لازدواجية المدير التنفيذي. إحدى النتائج الرئيسية هي أن هذه الأخيرة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الأداء المالي، سواء كان معنوي إيجابي أو سلبي. فمن ناحية أظهرت الدراسات أن الازدواجية يمكن أن تؤدي إلى تنسيق أفضل واتخاذ قرارات أسرع، حيث يتمتع المدير التنفيذي بمزيد من السيطرة والسلطة على عمليات الشركة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء المالي بما في ذلك زيادة الربحية والنمو. ومن ناحية أخرى، وجدت الأبحاث أيضًا أن ازدواجية المدير التنفيذي يمكن أن تؤدي إلى تضارب المصالح ونقص الضوابط والتوازنات داخل المنظمة. وهذا قد يعيق الرقابة والحوكمة الفعالة مما قد يؤدي إلى ضعف الأداء المالي. وقد قدمت الدراسات السابقة فهمًا دقيقًا لتأثير ازدواجية منصب المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، مع تأثيرات إيجابية وسلبية تعتمد على عوامل مختلفة.

من خلال الدراسات السابقة، تم قياس ازدواجية منصب المدير التنفيذي (DUAL) بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان المدير التنفيذي نفسه هو رئيس مجلس الإدارة، والقيمة (0) في خلاف ذلك، ومن هنا نستطيع طرح الفرضية التالية:

الفرضية السادسة: لا يوجد تأثير معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

3.2.1.5 خصائص لجنة التدقيق Characteristics of the audit committee

حسب (Myers & Ziegenfuss, 2006: 49-50) و (Abbott, Park, & Parker, 2000: 55-68)، تلعب خصائص لجنة التدقيق في مجلس الإدارة دورًا حاسمًا في تحديد الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. تعمل لجنة التدقيق كهيئة رقابية رئيسية مسؤولة عن ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية داخل الشركة. إحدى الخصائص الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي هي استقلالية لجنة التدقيق، حيث أن لجنة التدقيق المستقلة خالية من أي تضارب في المصالح يمكنها تقديم تقييمات موضوعية للبيانات المالية للشركة. وتضمن هذه الاستقلالية قدرة اللجنة على تحدي قرارات الإدارة وإجراءاتها بشكل فعال، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الأداء المالي. ومن الخصائص المهمة الأخرى خبرة وتجربة أعضاء لجنة التدقيق، بحيث أن وجود أفراد يتمتعون بفهم عميق للمحاسبة وإعداد التقارير المالية وعمليات التدقيق يمكن أن يساعد في تحديد المخاطر المحتملة ونقاط الضعف في الممارسات المالية للشركة. ويمكن لخبراتهم أن تساهم في تطوير وتنفيذ أنظمة رقابة داخلية قوية مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي. علاوة على ذلك، فإن مستوى مشاركة والتزام أعضاء لجنة التدقيق يؤثر أيضًا على الأداء المالي. يمكن أن تساهم المشاركة النشطة في الاجتماعات والتواصل المنتظم مع الإدارة والمراجعة الشاملة للتقارير المالية والضوابط الداخلية في تحسين الأداء المالي. بشكل عام وبناء على الدراسات السابقة، فإن خصائص لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، مثل وجود لجنة التدقيق، حجمها، الاستقلالية، الخبرة وعدد اجتماعاتها، لها تأثير كبير على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. ومن خلال ضمان إعداد تقارير مالية دقيقة، وتحديد المخاطر، واتخاذ القرارات السليمة، يمكن للجنة تدقيق جيدة التنظيم وفعالة أن تساهم في نجاح وربحية المنظمة.

2.3.2.1.5 حجم لجنة التدقيق Size of the audit committee

لقد أسفرت الدراسات السابقة حول تأثير حجم لجنة التدقيق في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات عن عدة نتائج مهمة. حيث تبين أن حجم لجنة التدقيق الأكبر يرتبط بشكل إيجابي بتحسين الأداء المالي. ويشير هذا إلى أن وجود عدد أكبر من الأعضاء في لجنة المراجعة يمكن أن يعزز فعالية اللجنة في الإشراف على التقارير المالية والتخفيف من مخاطر الأخطاء المالية. علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات أن حجم لجنة التدقيق الأكبر يؤدي إلى مراقبة أفضل لأنشطة الإدارة، وبالتالي تقليل تكاليف الوكالة وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات.

بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسات أن وجود حجم أكبر للجنة التدقيق يمكن أن يعزز الخبرة وقاعدة المعرفة المتاحة داخل اللجنة، مما يؤدي إلى تقييم أكثر شمولاً للمعلومات المالية وتقليل احتمالية حدوث أخطاء في التقارير المالية. لكن لوحظ تباين في النتائج بين وجود تأثير معنوي لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات وبين عدمه، حيث من الممكن أن يؤدي كبر حجمها إلى إدارة أكثر فعالية للمخاطر، وتحسين عمليات صنع القرار. وفي نهاية المطاف فإن تأثير حجم لجنة التدقيق في مجلس الإدارة للشركات متعددة الجنسيات يمكن ألا يكون في الأصل عاملاً مؤثراً على أدائها المالي.

تم قياس حجم لجنة التدقيق (AC_SIZE) بعدد الأعضاء المكونين للجنة داخل مجلس الإدارة، ومن هنا يمكننا طرح الفرضية التالية:

الفرضية السابعة: هنالك تأثير معنوي موجب لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

5.3.2.1.5 اجتماعات لجنة التدقيق Audit committee meetings

قد أسفرت الدراسات السابقة عن اجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات عن رؤى قيمة. وقد وجدت هذه الدراسات بأن هنالك تأثير إيجابي لتواتر وجودة اجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على الأداء المالي. بحيث تميل الشركات التي تعقد اجتماعات لجان منتظمة وجيدة التحكم إلى إظهار أداء مالي أفضل مقارنة بتلك التي لديها لجان أقل مشاركة أو أقل فعالية. وتشير النتائج أيضاً إلى أن تكوين لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، بما في ذلك الخبرة والاستقلالية، يؤثر بشكل كبير على أدائها المالي. كما تميل الشركات متعددة الجنسيات التي تضم لجاناً متنوعة وذوي خبرة إلى التفوق على نظيراتها التي لديها لجان أقل تنوعاً وأقل تأهيلاً. وفي الختام، فإن نتائج الدراسات السابقة تسلط الضوء باستمرار على التأثير الإيجابي لاجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، مع التأكيد على أهمية الحوكمة والرقابة الفعالة في دفع النجاح التنظيمي لها.

وعلى حذو الدراسات السابقة، تم قياس الخبرة العملية للجنة التدقيق (AC_MT) بعدد اجتماعات لجنة التدقيق في السنة، ومما سبق يمكننا طرح الفرضية التالية:

الفرضية الثامنة: هنالك تأثير معنوي موجب لاجتماعات لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

3.3.2.1.5 استقلالية لجنة التدقيق Independence of the audit committee

لقد أسفرت الدراسات السابقة حول استقلال لجنة التدقيق في مجلس الإدارة بشأن الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات عن نتائج مثيرة للاهتمام. إحدى النتائج الرئيسية هي أن وجود لجنة تدقيق مستقلة يؤثر بشكل معنوي إيجابي على الأداء المالي لها. فعندما تكون لجنة التدقيق مستقلة وخالية من أي تضارب في المصالح، أي تتكون على الأقل من ثلثي مجموع المديرين مستقلين داخل اللجنة، فإنها تكون أكثر قدرة على ممارسة الرقابة الفعالة على التقارير المالية للشركة والضوابط الداخلية. وهذا يعزز دقة وموثوقية البيانات المالية، وهو ما يمكن بدوره أن يحسن ثقة المستثمرين ويجذب المزيد من الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجنة التدقيق المستقلة أن تساعد في كشف ومنع الاحتيال المالي وسوء السلوك، مما يضمن أن الشركة تعمل بشكل أخلاقي وشفاف. وتساهم هذه العوامل في تحسين الأداء المالي والاستدامة طويلة الأجل للشركات متعددة الجنسيات. ومن ناحية أخرى، كانت نتائج بعض الدراسات تدل على عدم وجود تأثير معنوي بين لجنة التدقيق ذات الاستقلالية والأداء المالي للشركة.

وبناء على الدراسات السابقة، تم قياس استقلالية لجنة التدقيق (AC_IND) بنسبة المديرين المستقلين داخل لجنة التدقيق الى اجمالي عدد أعضاء اللجنة، ومن هنا نستطيع طرح الفرضية التالية:

الفرضية التاسعة: هنالك تأثير معنوي موجب لاستقلالية لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

4.2.1.5 عوامل التدقيق الخارجي External audit factors

يعد تأثير عوامل التدقيق الخارجي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات موضوعاً ذا أهمية كبيرة في مشهد الأعمال العالمي اليوم. تشير عوامل التدقيق الخارجي إلى التأثيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، مثل المتطلبات التنظيمية ومعايير الصناعة وتوقعات أصحاب المصلحة. إن فهم أهمية هذه العوامل أمر بالغ الأهمية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات من أجل ضمان الامتثال، وتخفيف المخاطر، والحفاظ على ثقة المستثمرين. وقد تم حصر عوامل التدقيق الخارجي والتي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات في: حجم مكتب التدقيق وأتعاب التدقيق للمكتب.

1.4.2.1.5 حجم مكتب التدقيق Size of the audit office

يمكن أن يكون حجم مكاتب التدقيق أحد العوامل التي لها تأثير كبير على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. حيث توصلت البعض من الدراسات السابقة الى وجود تأثير معنوي إيجابي بين حجم مكاتب التدقيق والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، حيث تلعب مكاتب التدقيق الخارجي دوراً حاسماً في ضمان دقة وشفافية البيانات المالية للشركة. وهم مسؤولون عن المراجعة والتحقق بشكل مستقل من السجلات المالية للشركة والضوابط الداخلية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. ويمكن أن يؤثر حجم مكاتب التدقيق على عمق واتساع خبراتها ومواردها وقدراتها، الأمر الذي يمكن بدوره أن يؤثر على جودة وفعالية عمليات التدقيق الخاصة بها. غالباً ما تتمتع مكاتب التدقيق الأكبر حجماً بإمكانية الوصول إلى مجموعة أكبر من المهنيين المؤهلين الذين يتمتعون بمجموعات متنوعة من المهارات والمعرفة المهنية. وهذا يمكنهم من إجراء عمليات تدقيق أكثر شمولاً وصرامة، وتحديد المخاطر المالية المحتملة، وتقديم رؤى وتوصيات قيمة لتعزيز وتحسين الأداء المالي للشركة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون لدى مكاتب التدقيق الأكبر أدوات وأنظمة تكنولوجية أكثر تقدماً تعزز كفاءتها وفعاليتها في إجراء عمليات التدقيق. ومن ناحية أخرى، قد تواجه مكاتب مراجعة الحسابات الأصغر حجماً قيوداً على مواردها، مما يحد من قدرتها على إجراء عمليات مراجعة شاملة وتحديد المخالفات المالية المحتملة. وقد يؤدي ذلك إلى عدم كفاية الكشف عن المخاطر والتخفيف من حدتها، مما قد يؤدي إلى أخطاء مالية أو أنشطة احتيالية تضر دون أن يلاحظها أحد. بينما لم تتوصل بعض الدراسات الى وجود تأثير معنوي لحجم مكاتب التدقيق على الأداء المالي لهذه الشركات.

من خلال نتائج الدراسات السابقة، تم قياس حجم مكاتب التدقيق (BIG4) بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة متعاقدة في خدماتها التدقيقية مع إحدى المكاتب التدقيقية الكبرى وهي: Deloitte و EY و KPMG و PwC، والقيمة (0) في خلاف ذلك، ومن هنا نستطيع طرح الفرضية التالية:

الفرضية العاشرة: هنالك تأثير معنوي موجب لحجم مكاتب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

2.4.2.1.5. أتعاب التدقيق Audit fees

يعد تأثير أتعاب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات قضية معقدة ومتعددة الأوجه. ونظرًا لأن الشركات متعددة الجنسيات تعمل في بيئات أعمال متنوعة وغالبًا ما تكون صعبة، فإن الحاجة إلى رقابة مالية صارمة تصبح أمرًا بالغ الأهمية. تعتبر عمليات التدقيق بمثابة آلية أساسية لضمان الشفافية والدقة والامتثال للمعايير واللوائح المحاسبية. ومع ذلك، فإن التكلفة المرتبطة بعمليات التدقيق هذه، والتي يشار إليها عادة بأتعاب التدقيق، يمكن أن يكون لها تأثير عميق على الأداء المالي للشركة. فمن ناحية، نجد أن نتائج بعض الدراسات السابقة قد وجدت علاقة تأثير معنوي بين أتعاب التدقيق والأداء المالي لهذه الشركات، وهذا كون ارتفاع رسوم التدقيق مؤشرا على إجراء تدقيق أكثر قوة وشمولا، مما يوفر لأصحاب المصلحة ثقة متزايدة في البيانات المالية للشركة. ويمكن أن تؤدي هذه المصادقية المعززة إلى تحسين الوصول إلى رأس المال، وخفض تكاليف الاقتراض، وزيادة ثقة المستثمرين، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الأداء المالي للشركة. ومن ناحية أخرى، نجد أن بعض الدراسات وجدت أن هنالك تأثير سلبي لأتعاب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، وهذا راجع إلى أتعاب التدقيق المفرطة تؤدي إلى إجهاد الموارد المالية للشركة، مما قد يؤثر على الربحية ويعوق فرص النمو.

علاوة على ذلك، فإن تخصيص موارد مالية كبيرة لأتعاب التدقيق قد يحول الأموال من المجالات الحيوية مثل البحث والتطوير، أو التسويق، أو التحسينات التشغيلية، مما قد يؤثر سلبًا على الميزة التنافسية للشركة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات استكشاف مقدمي خدمات التدقيق البديلة، والاستفادة من التكنولوجيا لتبسيط عملية التدقيق، وتنفيذ أنظمة رقابة داخلية قوية للتخفيف من مخاطر الأخطاء المالية. وذلك من خلال اعتماد نهج استراتيجي واستباقي لإدارة أتعاب التدقيق الخارجي، وهذا يمكن الشركات متعددة الجنسيات التغلب على تعقيدات الرقابة المالية مع تحسين أدائها المالي.

وبناء على الدراسات السابقة، تم قياس أتعاب التدقيق (A_FEES) باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب التدقيق السنوية، ومن هنا يمكننا طرح الفرضية التالية:

الفرضية الحادية عشر: هنالك تأثير معنوي موجب لأتعاب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

5.2.1.5. التخطيط الضريبي الدولي International tax planning

يقاس التخطيط الضريبي الدولية بمجموعة من المبادئ التوجيهية واللوائح التي تحكم كيفية تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع ضرائبهم في سياق عالمي سريع التطور في شكل معدلات للضريبة الفعلية. ومع تزايد الترابط بين الاقتصاد العالمي، أصبح من المهم أن يكون لدى الدول إطار مشترك لإدارة الضرائب وضمان ممارسات عادلة وشفافة. وتهدف هذه المعدلات إلى تقليل الالتزامات الضريبية على عاتق الشركات ضمن حدود ما يسمح به القانون والتشريعات الوطنية والدولية التي تعمل في نطاقها هذه الشركات، فضلا عن تعزيز النظم لإدارة ضرائب بسلسلة عمليات أكثر كفاءة وفعالية. كما تغطي هذه المعدلات في جوهرها مجموعة واسعة من المجالات مثل التسعير التحويلي، والمعاهدات الضريبية، وتبادل المعلومات الضريبية بين البلدان.

فالهدف النهائي لقياس التخطيط الضريبي الدولي هو صنع إدارة استراتيجية فعالة هادفة للالتزامات الضريبية المتعددة والمعقدة، والتي تتطلب تدقيق مفصل عليها. ولا يعود هذا بالنفع على الحكومات من خلال زيادة الإيرادات الضريبية فحسب، بل إنه يعزز أيضا الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. ومع ذلك، فإن حساب هذه المعدلات وتنفيذها يمكن أن يكون مهمة معقدة وملينة بالتحديات، حيث أن كل دولة لديها قوانينها وأنظمتها الضريبية الخاصة بها. ولهذا السبب يقوم المتخصصون في المجال المحاسبي والجبائي بحساب المجاميع الضريبية المدرجة ضمن القوائم المالية المجمعة المفصح عنها لقياس التخطيط الضريبي الدولي.

وبناء على الدراسات السابقة، تم قياس التخطيط الضريبي الدولي بمعدل الضريبة الفعلي (الكلي والنقدي) (Vržina, 2018: 465):

أسفرت العديد من الدراسات عن بعض النتائج الهامة التي تلقي الضوء على تأثيرات معدل الضريبة الفعلي كمتغير يمثل التخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات هو أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي لمعدل الضريبة الفعلي الكلي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. فمن خلال تقليل التزاماتها الضريبية، تستطيع هذه الشركات زيادة ربحيتها وتحسين أدائها المالي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن الشركات متعددة الجنسيات التي لديها استراتيجيات متطورة للتخطيط الضريبي تميل إلى التمتع بميزة تنافسية على نظيراتها التي لا تشارك في مثل هذه الممارسات. وذلك لأنهم قادرون على تخصيص مواردهم بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وبالتالي تحسين أرباحهم النهائية.

كما توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود تأثير معنوي سالب لمعدل الضريبة الفعالة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع الضرائب يؤدي إلى انخفاض الأرباح، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الأداء المالي العام للشركة. كما أكدت نتائج الدراسات السابقة على التأثير الكبير لمعدل الضريبة الفعلي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات وأهمية وجود نظام ضريبي متوازن وتنافسي لتعزيز النمو الاقتصادي.

وبناء على الدراسات السابقة، تم قياس معدل الضريبة الفعلي بمعدلين كالتالي:

1. **معدل الضريبة الفعلي الكلي (GAAPETR):** وذلك بقسمة مجموع مصروف ضريبة المسدد نقدا والضريبة المؤجلة على صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة، ومن هنا يمكننا طرح الفرضية التالية: **الفرضية الثانية عشر:** هنالك تأثير معنوي موجب لمعدل الضريبة الفعلي الكلي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

2. **معدل الضريبة الفعلي النقدي (CSAHETRs):** وذلك بقسمة مصروف ضريبة المسدد نقدا على صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة، ومن هنا يمكننا طرح الفرضية التالية: **الفرضية الثالثة عشر:** هنالك تأثير معنوي موجب لمعدل الضريبة الفعلي النقدي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

3.1.5 قياس المتغيرات الضابطة Measurement of control variables

تدرج المتغيرات الضابطة في النماذج قياس التأثير المتغيرات المسنقلة على المتغيرات التابعة، لتوضيح مدى تأثير خصائص الشركات متعددة الجنسيات على أدائها المالي، وقد استخدمت أغلب الدراسات السابقة مجموعة المتغيرات الضابطة التالية:

1.3.1.5 حجم الشركة Company size

إن دراسة الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة متعددة الجنسيات من خلال دراسات الحالة توفر رؤى قيمة حول اتجاهات وديناميكيات مشهد الأعمال العالمي. تؤكد دراسة [Bartolacci](#) ([Caputo, & Soverchia, 2020: 1297-1309](#)) على أهمية تحليل الأداء المالي للحصول على فهم شامل لاستراتيجيات وعمليات الشركات متعددة الجنسيات. ومن خلال دراسة دراسات الحالة، يمكن للباحثين تحديد الأنماط والاتجاهات في الأداء المالي عبر أحجام الشركات المختلفة، مما يمكنهم من استخلاص رؤى قيمة. حيث أن الشركات الكبيرة تميل إلى الحصول على إيرادات أعلى مقارنة بالشركات الأصغر حجماً. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الشركات الكبرى تستفيد من وفورات الحجم، مما يسمح لها بإنتاج السلع أو الخدمات بتكاليف أقل وبيعها بأسعار تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تمتلك الشركات الكبرى قاعدة عملاء أوسع وشبكة توزيع أكثر اتساعاً، مما يمكنها من تحقيق أحجام مبيعات أعلى. ونتيجة لذلك، أصبحت مصادر إيراداتها أكبر. ومن حيث الربحية، يلعب حجم الشركة أيضاً دوراً حاسماً.

من المرجح أن تتمكن الشركات الأكبر حجماً من الوصول إلى الموارد ورؤوس الأموال، والتي يمكنها استخدامها للاستثمار في البحث والتطوير والتسويق والتكنولوجيا. غالباً ما تؤدي هذه الاستثمارات إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية والابتكار، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الربحية. علاوة على ذلك، تتمتع الشركات الكبرى بقدرة أفضل على التفاوض على شروط مواتية مع الموردين والموزعين، مما يقلل تكاليفها ويزيد هوامش أرباحها. وأخيراً، يؤثر حجم الشركة على حصتها في السوق. غالباً ما تتمتع الشركات الكبرى بحضور مهيمن في السوق، مما يسمح لها بالحصول على جزء كبير من طلب العملاء والتفوق على المنافسين الأصغر

حجماً. ومن خلال مواردهم المالية، يمكنهم الاستثمار في الحملات التسويقية، وتوسيع خطوط إنتاجهم، ودخول أسواق جديدة، مما يعزز حصتهم في السوق.

لقد طرحت الدراسات السابقة عدة طرق لقياس حجم الشركة، ويمكن قياسه بطرق مختلفة، مثل إجمالي الأصول، أو المبيعات، أو عدد الموظفين. ومع ذلك، فإنهم يسلطون الضوء على أن استخدام مقياس واحد قد لا يعكس مدى تعقيد الشركات متعددة الجنسيات، لأنها تعمل في بلدان متعددة ذات سياقات اقتصادية وثقافية متنوعة. علاوة على ذلك، يؤكد الدراسات السابقة على أهمية النظر في الأداء المالي، والذي يمكن تقييمه من خلال مؤشرات مثل الربحية، أو العائد على الأصول، أو القيمة السوقية. ومن خلال دراسة تأثير حجم الشركة على الأداء المالي، سلط الضوء على التحديات التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات في تحديد هذه المتغيرات.

وبناء على الدراسات السابقة، فقد تم قياس حجم الشركة (SIZE) باستخدام مؤشر إجمالي الأصول، والذي تم احتسابه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول الشركات في نهاية السنة.

2.3.1.5 الرفع المالي Financial leverage

تشير الرافعة المالية إلى استخدام الأموال المقترضة أو الديون لتمويل عمليات الشركة واستثماراتها. فهو يسمح للشركات بتضخيم عائداتها باستخدام أموال الآخرين، وبالتالي زيادة ربحيتها المحتملة. وفي سياق الشركات المتعددة الجنسيات، تصبح الرافعة المالية ذات أهمية خاصة بسبب عملياتها واسعة النطاق في مختلف البلدان، والتي غالباً ما تتطلب استثمارات كبيرة. وقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود تأثير معنوي موجب للرفع المالي (حجم الديون) على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، مثل دراسة (Bei & Wijewardana, 2012: 709-715) و (Rehman, 2013: 33-40)، وفقاً لهذه الدراسات فيمكن للشركات المتعددة الجنسيات الاستفادة من النفوذ المالي من خلال الاستفادة من الاختلافات في أسعار الفائدة والأنظمة الضريبية بين البلدان. على سبيل المثال، يمكنهم اقتراض الأموال بأسعار فائدة أقل في بلد ما واستخدامها لتمويل الاستثمارات في بلد آخر حيث من المتوقع أن تكون العوائد أعلى. وهذا يمكن أن يؤدي إلى أرباح أعلى وزيادة ثروة المساهمين. ومع ذلك، من المهم للشركات متعددة الجنسيات أن تدير نفوذها المالي بعناية لأنه يعرضها أيضاً لمخاطر أعلى. يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة والظروف الاقتصادية بشكل كبير على المركز المالي للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزامات ديونها. ولذلك، تحتاج الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق التوازن بين فوائد الرافعة المالية والمخاطر المحتملة المرتبطة بها، مما يضمن حصولها على ما يكفي من الاستقرار المالي لتحمل ظروف السوق المعاكسة.

وعلى عكس ذلك، توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير معنوي سالب للرفع المالي على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات، كدراسة (Mohammad, Rahman, Chowdhury, & Md, 2018: 433-448)، حيث أن المخاطر المرتبطة بالرافعة المالية تزيد إلى احتمالية التعرض للانكماش الاقتصادي وتقلبات

السوق. وفي أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي، قد تكافح الشركات المتعددة الجنسيات ذات الاستدانة العالية للوفاء بالتزامات ديونها، مما يؤدي إلى ضائقة مالية وإفلاس محتمل.

تماشياً مع الدراسات السابقة، تم قياس مؤشر الرفع المالي (LEV) بقسمة مجموع الديون (الطويلة والقصيرة الأجل) لكل شركة على مجموع أصولها.

3.3.1.5 نمو الشركة Company growth

لقد قدمت العديد من الدراسات السابقة رؤى قيمة حول العوامل التي تدفع نجاح هذه الشركات متعددة الجنسيات وتأثير نموها على أدائها المالي. ومن أهم نتائج هذه الدراسات هو وجود تأثير إيجابي كبير لنمو الشركة على الأداء المالي. لقد وجد باستمرار أن الشركات التي تشهد مستويات أعلى من النمو تميل إلى الحصول على أداء مالي أفضل، بما في ذلك ارتفاع الإيرادات والأرباح والعائد على الاستثمار. ويرجع ذلك أساساً إلى حقيقة أن النمو يسمح للشركات بتوسيع حصتها في السوق وزيادة قاعدة عملائها وتحقيق المزيد من الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن النمو الشركات أيضاً من الاستفادة من وفورات الحجم، وخفض التكاليف، وتحسين كفاءتها، مما يؤدي إلى زيادة الربحية. ومن النتائج الهامة الأخرى التي توصلت إليها الدراسات السابقة أهمية التخطيط الضريبي في تحقيق النمو والحفاظ على الأداء المالي. حيث أن الشركات التي لديها استراتيجيات نمو واضحة وعمليات ضريبية فعالة من المرجح أن تشهد نمواً مستداماً ونجاحاً مالياً. ومن ناحية أخرى، فإن الشركات التي تقتصر على خطة نمو واضحة أو تواجه مشكلات مع الإدارة الضريبية من المرجح أن تعاني من أدائها المالي.

كما سلطت الدراسات السابقة الضوء أيضاً على تأثير العوامل الخارجية مثل ظروف السوق والمنافسة والاتجاهات الاقتصادية على تأثير النمو على الأداء المالي، وأن الشركات القادرة على التكيف والاستجابة لهذه العوامل الخارجية من المرجح أن تشهد نمواً وتحافظ على أداء مالي قوي. كما توصلت نتائج بعض الدراسات السابقة إلى وجود تأثير معنوي سالب لنمو الشركة على الأداء المالي، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات التي تشهد تسارع في النمو تحقق نتائج سلبية على أدائها المالي وذلك بهدف الوصول إلى حصص سوقية أكبر، كما أن للشركات متعددة الجنسيات العديد من العوامل الخارجية الأخرى والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أدائها المالي رغم نموها المعتبر عبر السنوات.

توفر الدراسات السابقة العديد من الطرق المحاسبية لقياس نمو الشركة، وتماشياً مع الدراسات السابقة، تم قياس معدل نمو الشركة (GROW) بحاصل قسمة التغير بين رقم أعمال الشركة بين سنتين متتاليتين (الحالية والسابقة) على رقم أعمال الشركة في السنة السابقة.

2.5 منهجية الدراسة Methodology

تتمثل منهجية البحث في استعمال المنهج القياسي لاختبار مدى صحة فرضيات الدراسة، حيث تم الاعتماد على بيانات البانل (Panel Data) لتحديد النموذج الأمثل للدراسة. كما أنه تم التعريف مسبقاً بجوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال اطلاعها على الدراسات السابقة المتعلقة به والتي تسعى إلى التعرف

على تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات، يتوافق ذلك مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وذلك من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والمقالات والأوراق البحثية وغيرها من المواد التي تثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف الدراسة، لذلك فقد اعتمدنا هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة.

1.2.5. عينة الدراسة وطرق جمع البيانات Study sample and data collection methods

أولاً: حجم العينة

تم اختيار عينة تضم 80 شركة متعددة الجنسيات والتي تمثل 0.1% من إجمالي الشركات متعددة الجنسيات في العالم حسب احصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، من مجتمع يتكون من 80 ألف شركة متعددة الجنسيات تعمل في جميع أنحاء العالم في سنة 2022 (Brian, 2023: 5). فبفضل تزايد تأثير العولمة التي أصبحت فيها كل اقتصاديات العالم منفتحة على بعضها، حيث تتأثر وتتأثر في بعضها البعض وبوتيرة سريعة جداً. كما أصبحت الأحداث الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية تؤثر في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية بسرعة البرق. وبما أن الشركات متعددة الجنسيات تلعب دوراً محورياً في ربط هذه الاقتصاديات وتعمل كمستخدم رئيسي في زيادة الانفتاح وتوسع العولمة التي تم ذكرها سابقاً، وهناك عدة أسباب لاختيار هذه الشركات وهي: أولاً: صعوبة التنقل الشخصي لجمع البيانات أو الحصول على المعلومات المتعلقة بآليات حوكمة الشركات والمعلومات المالية والمحاسبية التي تخدم أهداف الدراسة عبر المواقع الإلكترونية المفتوحة الوصول (Open Access)، ثانياً، تم الاعتماد على الشركات التي تنشر قوائمها المالية بشكل دوري والتي يمكن من خلالها يمكن الحصول على البيانات اللازمة لحساب القيم والمؤشرات التي تخدم أهداف الدراسة.

ثانياً: الفترة الزمنية

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة بين 2013 و2022، لمعرفة مدى تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، وهذا لوجود انطلاقة فعلية للشركات بنشر قوائمها المالية وتقارير الحوكمة فيها عبر مواقعها في الأنترنت خلال هذه الفترة من الدراسة. يرجع هذا إلى: التصور الجديد والتشريعات المنفتحة للأسواق المالية العالمية ومشاريع قوانين مالية محلية (خاصة بكل بلد) ودولية جديدة، أو هي تحت التجريب أو على طاولة المناقشة التي فرضتها طبيعة هذه الشركات. وذلك بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي كان لها تأثير الدومينو بين الأسواق المالية العالمية حيث أثبتت الأزمة الترابط الوثيق بين هذه الأخيرة. تلتها أزمة الدين العام في الاتحاد الأوروبي التي أدت إلى تصاعد الأصوات الداعية للانفصال وحماية الشركات المحلية وتقليل الانفتاح وأثار العولمة التي تجري بسرعة خاطفة من أجل تخفيف مخاطر الدومينو لحماية السوق المحلية من جهة ورؤوس الأموال المحلية الناشطة في

الأسواق المالية من جهة أخرى. ما نتج عنه انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي وهذا ما خلف تغير كبير في الأنظمة والتشريعات الضريبية، وكذلك أنظمة حوكمة الشركات بما يتناسب مع الوضع الجديد (كون عينة الدراسة تتضمن العديد من الشركات متعددة الجنسيات للبلد المنشأ بريطانيا ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي). إضافة الى الأزمات الأخيرة وقد كانت أبرزها أزمة جائحة كورونا Covid 19 وما صاحبها من تغير في أنظمة العمل والاستثمار وكذا السلوك الاستهلاكي للسلع والخدمات والتكنولوجيا (بما أن عينة الدراسة تتضمن عدد من هذا النوع من الشركات)، الأزمة الجيوسياسية الأوكرانية الروسية وما صاحبها من خروج عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات من السوق الروسي والذي يعتبر من أكبر الأسواق استهلاكاً. كما كان وما زال للأزميتين الأخيرتين تأثير كبير على سلاسل التوريد، ارتفاع أسعار الطاقة بعد انخفاضها في فترة ما بين 2016 الى 2021 (بما أن عينة الدراسة تتضمن عدد معتبر من الشركات العاملة في مجال الطاقة وأيضاً الشركات الأخرى تحتاج في عملها الى هذه المادة الأساسية بشكل مباشر وغير مباشر)، ما نتج عنه ارتفاعاً في التضخم الذي لم يشهد له مثيل في كل العالم.

*دون أن ننسى أن الباحث الجزائري مقيد دائماً في دراساته وأبحاثه بتوفر البيانات المستهدفة من عدمها، والتي يجد صعوبة كبيرة في جمعها، وهذا راجع لغياب الاحصائيات أو عدم دقتها، مع وجود مشكلة في شراء ودفع حق الولوج الى المواقع الاحصائية العالمية التي تعنى بجمع البيانات والمعلومات الدقيقة من بينها بيانات الشركات متعددة الجنسيات. أما بالنسبة للشركات الناشطة في المجال الطاقة في الجزائر فيصعب الولوج الى تقاريرها المالية الخاصة بفرعها المحلي الذي يمكن اعتماده في الدراسة، وأيضاً يصعب التنقل الشخصي لها للحصول على البيانات، وفي حال ما تم الاعتماد فقط على الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في الجزائر فستكون العينة جد صغيرة والدراسة جد محدودة.

أما توزيع بيانات الدراسة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات تقسم حسب قطاع النشاط، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): التوزيع القطاعي لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	القطاع الاقتصادي
36.25	29	الصناعات
7.5	6	الطاقة
7.5	6	قطاع الاستثمار (الشركات القابضة)
16.25	13	السلع الاستهلاكية
11.25	9	الخدمات
12.5	10	التكنولوجيا
8.75	7	المالية
100,00	80	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

ولقياس متغيرات الدراسة، تم الاعتماد على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية السنوية للشركات متعددة الجنسيات خاصة: قائمة الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة الى الملاحق المتعلقة بالقوائم المالية، بالإضافة الى تقارير الحوكمة التي تصدرها الشركات بشكل سنوي. وقد تم الحصول على التقارير السنوية من المواقع الرسمية للشركات (الملحق رقم 1).

2.2.5. الإجراءات التحليلية Analytical procedures

لتحليل بيانات الدراسة سيتم الاعتماد على نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي المتمثل في طريقة بيانات البانل * (Panel Data Method)، والذي يدعى بتحليل السلاسل الزمنية المقطعية، من أجل معرفة تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، كونه النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة وهذا بالاعتماد على برنامج STATA 18 ولغة البرمجة R.

(وقد تم استخدام لغة البرمجة R لبعض الاختبارات لعدم توفرها في النسخة المجانية لـ STATA 18).

بما أن الدراسة تتضمن بيانات 80 شركة لعشر (10) سنوات كفترة للدراسة، وبهدف الوصول الى نتائج أفضل فإنه من الأجدر بنا استخدام خطوات نماذج بيانات البانل (Panel Data)، والتي تتضمن ثلاث نماذج أساسية كالتالي:

• نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Model)؛

• نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)؛

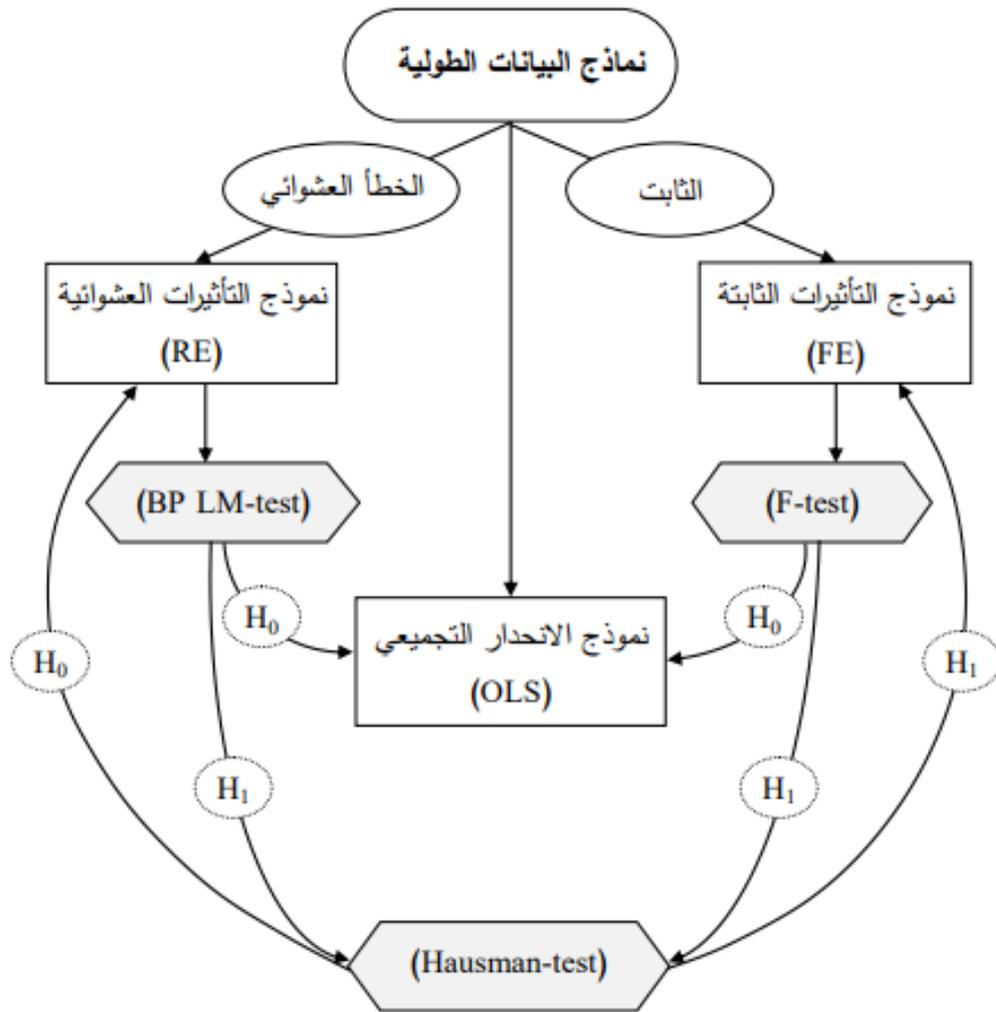
• نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model).

حيث تتم المفاضلة بين النماذج الثلاث لمعرفة أي النموذج الأصلح نقوم بالاستعانة بعدد من الاختبارات الإحصائية وهي: اختبار (F-test)، اختبار (Breusch-Pagan LM-test) واختبار (Hausman-test)، ويمكن توضيح قاعدة المفاضلة السابقة في الشكل الموالي:

* للاطلاع على المزيد حول منهجية التفصيل (Panel Data Method) يمكن الاطلاع على:

Biørn, E. (2017). Econometrics of panel data: Methods and applications. Oxford University Press.
https://books.google.dz/books?hl=en&lr=&id=OOcoDQAAQBAJ&oi=fnd&pg=PP1&dq=%5C%22%5C%22Panel+Data+Models+for+Complex+Relationships%5C%22%5C%22&ots=dZ0EBXNIqH&sig=DhGZxD8XMGFqQxOyOR33S-he6DI&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false

الشكل رقم (22): نمذجة بيانات البانل (Panel Data Method)



H_0 : القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 0.05

H_1 : القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 0.05

المصدر: (بوسنة, 2018: 171).

ملاحظة لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على دراسة (بوسنة, 2018: 171).

بعد اختيار النموذج المناسب، يتم التأكد من خلوه من المشاكل القياسية والمتمثلة في مشكلتي عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity) ومشكلة الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation)، وذلك باستخدام اختباري (Wald-test) و (Wooldridge-test) على التوالي.

3.2.5 نماذج الدراسة Study models

لتطبيق النموذج المذكور أعلاه، تستخدم أطروحتنا تحليل بيانات (Panel data analysis) Panel، والذي يسمح بإدراج كل من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، ولتطبيق النموذج، تستخدم أطروحتنا، في الجزء الاقتصادي القياسي، بيانات Panel، الذي يسمح بإدراج كل من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية مع $n = 80$ وحدة مستعرضة تمثلها 80 شركة متعددة الجنسيات. وفي الوقت نفسه،

تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية $t = 10$ سنة، الفترة السنوية t من 2013 إلى 2022؛ ولذلك فإن عدد الملاحظات المستخدمة في التحليل $(t \times n)$ هو 800.

وبالنظر إلى العينة المستخدمة في التحليل تقرر تشكيل ثلاث نماذج رئيسية كما يلي: النموذج الأول ويمثل فيه الأداء المالي بمعدل العائد على الأصول (ROA)، النموذج الثاني ويمثل فيه الأداء المالي بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، النموذج الثالث ويمثل فيه الأداء المالي بمؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q).

1.3.5. النموذج الأول: العائد على الأصول (ROA)

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \beta_1 GAAPETR_{it} + \beta_2 CSAHETRS_{it} + \beta_3 CON_OWH_{it} + \beta_4 BRD_SIZE_{it} + \beta_5 BRD_IND_{it} + \beta_6 BRD_MT_{it} + \beta_7 WOM_REP_{it} + \beta_8 DUAL_{it} + \beta_9 AC_SIZE_{it} + \beta_{10} AC_MT_{it} + \beta_{11} AC_IND_{it} + \beta_{12} BIG4_{it} + \beta_{13} A_FEES_{it} + \beta_{14} SIZE_{it} + \beta_{15} LEV_{it} + \beta_{16} GROW_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

ROA_{it} : معدل العائد على الأصول؛ يقاس بصافي ربح الشركة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

المتغيرات المستقلة:

$GAAPETR_{it}$: معدل الضريبة الفعلي الكلي؛

$CSAHETRS_{it}$: معدل الضريبة الفعلي النقدي؛

CON_OWH_{it} : نسبة تركيز الملكية؛

BRD_SIZE_{it} : العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة في نهاية السنة؛

BRD_IND_{it} : نسبة المديرين المستقلين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة في نهاية السنة؛

BRD_MT_{it} : عدد الاجتماعات المنعقدة لمجلس الإدارة خلال العام؛

WOM_REP_{it} : نسبة المديرين النساء إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة؛

$DUAL_{it}$: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان المدير التنفيذي هو نفسه رئيس مجلس الإدارة والقيمة (0) في خلاف ذلك؛

AC_SIZE_{it} : العدد الإجمالي لأعضاء لجنة التدقيق

AC_MT_{it} : عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة

AC_IND_{it} : نسبة المديرين المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة

$BIG4_{it}$: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة يتم تدقيقها من طرف أحد المكاتب الأربعة الكبرى

للتدقيق وهي: Deloitte و EY و KPMG و PwC، والقيمة (0) في خلاف ذلك

A_FEES_{it} : اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أتعاب التدقيق المدفوعة لمكتب التدقيق خلال السنة

المتغيرات الضابطة:

SIZE_{it}: اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول الشركات في نهاية السنة.

LEV_{it}: مجموع الديون (الطويلة والقصيرة الأجل) لكل شركة على مجموع أصولها في نهاية السنة.

GROW_{it}: التغير في رقم أعمال الشركة بين السنة الحالية والسابقة على رقم أعمال الشركة في السنة السابقة.

i: تعبر عن الشركة.

t: تعبر عن الفترة الزمنية.

α₀: قيمة الثابت.

β₁, β₂, β₃, β₄, β₅, β₆, β₇, β₈, β₉, β₁₀, β₁₁, β₁₂, β₁₃, β₁₄, β₁₅, β₁₆: معاملات النموذج.

ε_{it}: بواقي النموذج.

2.3.5. النموذج الثاني: العائد على حقوق الملكية

$$ROE_{it} = \alpha_0 + \beta_1 GAAPETR_{it} + \beta_2 CSAHETRS_{it} + \beta_3 CON_OWH_{it} + \beta_4 BRD_SIZE_{it} + \beta_5 BRD_IND_{it} + \beta_6 BRD_MT_{it} + \beta_7 WOM_REP_{it} + \beta_8 DUAL_{it} + \beta_9 AC_SIZE_{it} + \beta_{10} AC_MT_{it} + \beta_{11} AC_IND_{it} + \beta_{12} BIG4_{it} + \beta_{13} A_FEES_{it} + \beta_{14} SIZE_{it} + \beta_{15} LEV_{it} + \beta_{16} GROW_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن:

ROE_{it}: معدل العائد على حقوق الملكية؛ يقاس بصافي ربح الشركة خلال السنة بعد الضريبة على مجموع حقوق الملكية.

3.3.5. النموذج الثالث: مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q)

$$Tobin's Q_{it} = \alpha_0 + \beta_1 GAAPETR_{it} + \beta_2 CSAHETRS_{it} + \beta_3 CON_OWH_{it} + \beta_4 BRD_SIZE_{it} + \beta_5 BRD_IND_{it} + \beta_6 BRD_MT_{it} + \beta_7 WOM_REP_{it} + \beta_8 DUAL_{it} + \beta_9 AC_SIZE_{it} + \beta_{10} AC_MT_{it} + \beta_{11} AC_IND_{it} + \beta_{12} BIG4_{it} + \beta_{13} A_FEES_{it} + \beta_{14} SIZE_{it} + \beta_{15} LEV_{it} + \beta_{16} GROW_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن:

Tobin's Q_{it}: مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار؛ يقاس بالقيمة السوقية للشركة مضاف إليها إجمالي الديون الكل على إجمالي أصول الشركة.

3.5. خطوات تقدير نماذج الدراسة وعرض النتائج Steps to estimate study models and present results

يعرض هذا الجزء من الدراسة تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي تمثل مجموعة من آليات حوكمة الشركات ومعدلات تقدير التخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي ممثلاً في معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q)، وذلك بهدف الإجابة على فرضيات الدراسة، حيث سيتم التطرق إلى الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة مع التأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين

المتغيرات التفسيرية، بالإضافة الى مناقشة أساليب اختيار النموذج الأنسب وتوضيح المشاكل القياسية التي تميز كل نموذج، وعرض الطرق الإحصائية المستخدمة لحل هذه المشاكل. في الأخير سيتم عرض نتائج التحليل القياسي والاقتصادي الخاصة بكل نموذج، مناقشتها واختبار فرضيات الدراسة بناء على نتائج النماذج الثلاثة.

1.3.5. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive statistics for study variables

يعد التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أمراً بالغ الأهمية لتقديم نظرة عامة دقيقة وموجزة لبياناتنا. وتكمن أهميته في كونه يسمح لنا بفهم وتقييم البيانات التي جمعناها. حيث أنه من خلال عملية إجراء التحليل الوصفي، يمكننا تلخيص ووصف الخصائص الرئيسية لمتغيرات دراستنا بشكل فعال، بما في ذلك المتوسط (الوسيط)، القيمة الأعلى والأدنى للمتغيرات والانحراف المعياري لهم. من خلال إجراء هذا البحث، قد نكتسب فهماً شاملاً لبياناتنا ونكتشف أي أنماط أو اتجاهات يأخذها كل متغير. بالإضافة إلى ذلك، فهو يساعدنا في اكتشاف وجود أي انحرافات موجودة بشكل كبير عن القاعدة وقد تتطلب المزيد من الفحص في بيانات المتغيرات.

يمكن توضيح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
ROA	800	0.0497638	0.0727101	-0.556084	0.5110794
ROE	800	0.0959171	0.6705192	-11.71675	3.84249
TobinsQ	800	1.07147	0.6161214	0.1411	6.837427
GAAPETR	800	0.0513408	0.2935601	-1.072169	0.7210047
CSAHETRs	800	0.1768266	0.1136718	0.0000325	0.3975534
CON_OWH	800	0.2551232	0.1676736	0.002	0.76
BRD_SIZE	800	12.32875	3.563923	4	24
BRD_IND	800	0.5253394	0.1666842	0.01	0.85
BRD_MT	800	10.3625	3.623535	2	23
WOM_REP	800	0.2599938	1.062178	0	30
DUAL	800	0.3425	0.4748427	0	1
AC_SIZE	800	3.78625	1.405536	0	9
AC_MT	800	6.5025	3.053547	0	17
AC_IND	800	0.7709023	0.2793283	0	1
BIG4	800	0.9525	0.2128388	0	1
LOGA_FEES	800	16.51344	3.34532	2.388763	23.96789
LOGSIZE	800	24.39695	3.29276	15.35209	33.48123
LEV	800	0.6142413	0.1964645	0	0.9805692
GROW	800	0.1030678	0.5728988	-1.713378	9.925981

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج STATA 18.

يتطلب تحليل الإحصاءات الوصفية المقدمة في الجدول السابق فحص النتائج لمختلف مؤشرات الأداء المالي، ومؤشرات التخطيط الضريبي الدولي، ومؤشرات حوكمة الشركات، والمؤشرات المالية الأخرى

المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات. سنتعمق في كل فئة من هذه الفئات لتفسير البيانات بشكل فعال وأكثر تفصيلاً فيما يلي:

1.1.3.5 مؤشرات الأداء المالي International Tax Planning Indicators

✓ ROA (العائد على الأصول) : القيمة المتوسطة هي 0.0498، يظهر هذا إلى متوسط عائد إيجابي معتدل على الأصول، مما يشير إلى تحقيق مكاسب مالية إيجابية معتدلة. ومع ذلك، فإن وجود انحراف معياري قدره 0.0727 يشير إلى تباين كبير بين الشركات، مما يعني أن بعض الشركات أكثر مهارة في استغلال أصولها من غيرها. ولكن مع تقلبات عالية نسبياً، يوضح ذلك إلى أن الشركات في هذه العينة تختلف اختلافاً كبيراً في مدى كفاءتها في تحقيق الأرباح من أصولها.

✓ ROE (العائد على حقوق الملكية) : متوسط العائد على حقوق المساهمين هو 0.0959، ولكن لديه انحراف معياري مرتفع جداً يبلغ 0.6705، والذي يتضمن قيماً سلبية منخفضة تصل إلى -11.71675 (القيمة الأدنى) ، وحد أقصى يبلغ 3.84249. مما يشير إلى أن بعض الشركات قد تعرضت لخسائر مالية كبيرة وهذا ما خلفته أزمة جائحة كورونا (Covid-19) في الاقتصاد العالمي، حيث أنها كبدت العديد من الشركات متعددة الجنسيات خسائر مالية كبيرة. كما يؤكد الفارق في العائد على حقوق الملكية (ROE) على درجات الإنجاز المتنوعة التي تحقّقها الشركات في تحقيق الأرباح لأصحابها.

✓ Tobin's Q (مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار) : متوسط نسبة Tobin's Q هو 1.071، مما يشير إلى أن الشركات تمتلك، في المتوسط، قيمة سوقية أكبر قليلاً مقارنة بتكلفة استبدال أصولها. ومع ذلك، فإن التقييمات السوقية للشركات تظهر تنوعاً كبيراً بينها، كما يتضح من الانحراف المعياري البالغ 0.616 والمدى الممتد من 0.1411 (قيمة أدنى) إلى 6.837427 (قيمة أقصى). وهذا يعني أن بعض الشركات قد يكون لها قيمة سوقية أعلى من تكاليف استبدال أصولها، في حين أن شركات أخرى قد يكون لها قيمة سوقية أقل في المقابل.

2.1.3.5 مؤشرات التخطيط الضريبي الدولي Indicators for International Tax Planning

✓ GAAPETR (معدل الضريبة الفعلي الكلي) : يبلغ متوسط معدل الضريبة الفعلي حوالي 5.13%، مع نطاق واسع، مع نطاق واسع يتضمن معدلات سالبة بمعدل أدنى بلغ 100- % (مما يدل على المزايا الضريبية) ومعدل أقصى يبلغ 72.10%. ويعكس هذا النطاق الواسع ووجود المعدلات السلبية هو نتيجة لاستراتيجيات ضريبية متنوعة لتحكم في معدلات متفاوتة وأيضاً تأثير أنظمة الضرائب الدولية المختلفة.

✓ CSAHETRs (معدل الضريبة الفعلي النقدي) : متوسط معدل الضريبة الفعلية النقدية أعلى بنسبة 17.68%، مع تقلب أقل من GAAPETR (معدل الضريبة الفعلي الكلي). ويشير هذا إلى أن الشركات، في المتوسط تدفع معدل ضريبة أعلى على الأرباح النقدية. بالإضافة إلى ذلك، يظهر CSAHETRs انحراف معياري أقل والذي قدر بـ 0.1136. في حين بلغ الحد الأدنى له 0.0325% وحد أعلى قدر بـ

39%. تشير هذه النتائج إلى أن الشركات تدفع عموماً معدل ضريبة في حدها المتوسط والذي لا يؤثر بشكل كبير على أرباحها النقدية، وهناك تباين أقل في أساليبها ونتائجها الضريبية.

3.1.3.5 آليات حوكمة الشركات Corporate Governance Indicators

• **CON_OWH (تركيز الملكية):** متوسط تركيز الملكية 25.51%، بانحراف معياري 16.77%. ويشير هذا إلى أن بعض الشركات قامت بتوزيع الملكية، في حين أن شركات أخرى لديها هيكل ملكية مركزة.

• خصائص المجلس Board Characteristics

✓ **BRD_SIZE (حجم مجلس الإدارة):** يبلغ متوسط عدد الأعضاء في مجلس الإدارة حوالي 12 عضواً، وهو ضمن النطاق الأمثل الذي حددته العديد من دراسات الحوكمة. وفي حين أن مجالس الإدارة الأكبر حجماً يمكن أن توفر نطاقاً واسعاً من وجهات النظر والمعرفة المتخصصة، إلا أنها قد تواجه أيضاً تحديات من حيث التنسيق وتوزيع المسؤولية. تظهر اللوحات المدمجة قدرًا أكبر من التماسك، إلا أنها قد تكون ناقصة من حيث اتساع نطاق الخبرة.

✓ **BRD_IND (استقلالية مجلس الإدارة):** تظهر البيانات أن 52.53% في المتوسط من أعضاء مجلس الإدارة مستقلون عن الإدارة. ويعتبر هذا مفيداً عادةً لأنه يسمح بالإشراف غير المتحيز ويساعد على تقليل تضارب المصالح. ومع ذلك، يشير هذا أيضاً إلى الحاجة لتحسين وتعزيز استقلالية مجلس الإدارة.

✓ **BRD_MT (اجتماعات مجلس الإدارة):** يشير ما متوسطه 10.36 اجتماعاً سنوياً إلى وجود حوكمة نشطة، حيث ينعقد مجلس الإدارة بشكل متكرر للإشراف بشكل صحيح واتخاذ القرار بشأن استراتيجية الشركة وأدائها.

✓ **WOM_REP (تمثيل المرأة في مجالس الإدارة):** ويبلغ متوسط تمثيل المرأة في مجالس الإدارة 26%. ويشير هذا الرقم إلى تقدم إيجابي نحو تحقيق التنوع بين الجنسين. ومع ذلك، يكشف التباين الكبير أنه على الرغم من أن بعض المنظمات تتفوق في التنوع، إلا أن البعض الآخر يتخلف بشدة عن الركب، حيث لا يوجد في بعض الشركات أي تمثيل للعنصر النسوي في مجلس إدارتها. ويرتبط التنوع المتزايد بتعزيز عمليات صنع القرار المبتكرة والشاملة.

✓ **DUAL (ازدواجية الرئيس التنفيذي):** حقيقة أن 34.25% من الشركات لديها رئيس تنفيذي يشغل أيضاً منصب الرئيس تشير إلى نسبة كبيرة من المؤسسات حيث قد تتركز السلطة في شخص واحد، قد يؤدي ذلك إلى تضارب المصالح وانخفاض قدرة مجلس الإدارة على الإشراف بفعالية.

✓ **AC_SIZE (حجم لجنة التدقيق):** يعتبر الحجم المشترك للمجموعة الذي يبلغ حوالي في متوسطه 3.79 فرداً، مع انحراف معياري قدره 1.41. ويشير هذا إلى بعض الاختلاف في حجم اللجنة عبر الشركات.

✓ **AC_MT (اجتماعات لجنة التدقيق):** ويشير تكرار 6.5 اجتماعات سنوياً إلى أن لجان التدقيق تشارك بنشاط في معالجة التقارير المالية للشركة وقضايا الامتثال. وهذا أمر ضروري لدعم النزاهة المالية

وضمان ثقة المساهمين. مع انحراف معياري قدره 3.05، حيث يشير هذا إلى بعض الاختلاف في نشاط اللجان عبر الشركات.

✓ **AC_IND (استقلالية لجنة التدقيق):** ويشير مقياس إلى أن 77.09% من لجان التدقيق تتكون من أعضاء مستقلين. ويعزز هذا المستوى العالي من الاستقلالية التركيز على الإشراف المحايد على إعداد التقارير المالية وإجراءات التدقيق الخاصة بالشركة.

• **خصائص التدقيق الخارجي External Audit**

✓ **BIG4 "Big Four Auditor" (حجم مكتب التدقيق):** تشير الإحصائية التي تفيد بأن 95.25% من الشركات تخضع لعمليات تدقيق تجريها إحدى الشركات الأربع الكبرى إلى مستوى كبير من الثقة في قدرة هذه الشركات على تقديم خدمات تدقيق شاملة ويمكن الاعتماد عليها. وقد يعني هذا أن الشركات تعطي الأولوية للانفتاح والمساءلة.

✓ **LOGA_FEES (مستحقات التدقيق الخارجي):** يشير متوسط سعر التدقيق البالغ 16.51، مع اختلاف بين المنظمات، إلى وجود تباين كبير في نفقات خدمات التدقيق، ربما بسبب الاختلافات في حجم الشركة والتعقيد ومستوى المخاطر.

المؤشرات المالية (المتغيرات الضابطة) Financial indicators (control variables)

✓ **LEV (الرافعة المالية):** يبلغ متوسط نسبة الرافعة المالية 0.61، مما يشير إلى الاستخدام المعتدل لتمويل الديون.

✓ **GROW (نمو الشركة):** متوسط معدل النمو إيجابي 10.3%، مما يعني أن هذه الشركات تنمو بشكل عام. لكن الانحراف المعياري المرتفع يشير إلى نطاق واسع من معدلات النمو بين الشركات.

✓ **LOGSIZE (حجم الشركة):** يبلغ متوسط (اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة في مقياس السجل) 24.40، بحد أدنى 15.35 وحد أقصى 33.48. يشير هذا إلى وجود مجموعة متنوعة من أحجام الشركات في مجموعة البيانات.

4.5. النتائج ومناقشتها Results and discussion

لتحقيق الهدف الرئيسي للأطروحة وهو تقدير النماذج الثلاث وبالتالي التوصل إلى نتائج يمكن من خلالها إثبات تأثير آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. تم استخدام السلاسل الزمنية ونهج البيانات المقطعية (**Panel Data**) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج انحدار مختلفة: نماذج المربعات الصغرى العادية (OLS)، ونماذج التأثيرات الثابتة (FE)، ونماذج التأثيرات العشوائية (RE). واستناداً إلى نتائج برنامج Stata 18، حصلنا على نتائج التالية:

1.4.5. النتائج الخاصة بالنموذج الأول ومناقشتها Results of the first model and their discussion

يفحص النموذج الأول تأثير مؤشرات آليات الحوكمة ومعدلات قياس التخطيط لضريبي الدولي على معدل العائد على الأصول (ROA) كمؤشر للأداء المالي، كما يلي:

$$ROA_{it} = \alpha_i + \beta_1 GAAPETR_{it} + \beta_2 CSAHETR_{s_{it}} + \beta_3 CON_OWH_{it} + \beta_4 BRD_SIZE_{it} + \beta_5 BRD_IND_{it} + \beta_6 BRD_MT_{it} + \beta_7 WOM_REP_{it} + \beta_8 DUAL_{it} + \beta_9 AC_SIZE_{it} + \beta_{10} AC_MT_{it} + \beta_{11} AC_IND_{it} + \beta_{12} BIG4_{it} + \beta_{13} A_FEES_{it} + \beta_{14} SIZE_{it} + \beta_{15} LEV_{it} + \beta_{16} GROW_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

ROA_{it} : معدل العائد على الأصول؛

i : تعبر عن الشركة.

t : تعبر عن الفترة الزمنية.

α_0 : قيمة الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots, \beta_{16}$: معاملات النموذج.

ε_{it} : بواقي النموذج.

يمكن توضيح نماذج البيانات Panel Data للنموذج الأول في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الأول

نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات
P>z	Coefficient	P>t	Coefficient	P>t	Coefficient	ROA
0.071	.0148691	0.122	.0132302	0.019	.0200185	GAAPETR
0.708	-.0085778	0.857	-.004382	0.487	-.0150216	CSAHETR _s
0.189	-.0300355	0.382	-.0276303	0.071	-.0270141	CON_OWH
0.328	-.0011281	0.027	-.0032537	0.087	.0014021	BRD_SIZE
0.005	.0694421	0.048	.0662257	0.000	.071761	BRD_IND
0.031	-.002231	0.004	-.0035887	0.750	.0002457	BRD_MT
0.966	-.0000818	0.849	-.0003659	0.763	.0006784	WOM_REP
0.521	-.0047109	0.066	-.0171191	0.071	.0095038	DUAL
0.739	.0010205	0.815	.0009616	0.485	-.0014847	AC_SIZE
0.051	.0029503	0.007	.0058863	0.772	-.00028	AC_MT
0.085	.0230237	0.719	.0059907	0.001	.0339656	AC_IND
0.008	-.039539	0.027	-.038621	0.012	-.031212	BIG4
0.000	.0074869	0.247	.0055194	0.000	.0060762	LOGA_FEES
0.098	-.0038128	0.132	-.0112959	0.097	-.0020892	LOGSIZE
0.000	-.1145548	0.000	-.1372986	0.000	-.0895784	LEV
0.000	.0126823	0.000	.0129494	0.006	.0113963	GROW
0.036	.0956689	0.030	.3630715	0.622	.012787	_cons
	0.0950		0.1089		0.1733	R-squared
	0.1945		0.0153		0.1564	Adj R-squared
		0.0000	5.38	0.0000	10.26	F-statistic
0.0000	88.23					Wald chi2
		0.0000	6.19			F-test

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج STATA 18 .

توضح نتائج الجدول أعلاه أن جميع النماذج الثلاثة تشترك في التركيز على تحليل ROA (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع وتستخدم نفس المتغيرات المستقلة. حيث يسعى نموذج الانحدار التجميعي OLS إلى تقليل الاختلافات التربيعية دون أخذ بيانات Panel Data بعين الاعتبار. كما يشتمل كل من نموذج التأثيرات الثابتة FE ونموذج التأثيرات العشوائية RE على التأثيرات الخاصة بكل شركة. ومع ذلك، يتضمن نموذج RE تأثيرات عشوائية وغير مترابطة عبر الشركات.

قد تتقلب الأخطاء المعيارية ومستويات أهمية المعاملات من نموذج إلى آخر نتيجة لمنهجيات النمذجة المختلفة التي تم استخدامها. غالبًا ما يولد كلا النموذجين FE و RE أخطاء معيارية قوية للنظر في إمكانية التغير والارتباط الذاتي. بالإضافة إلى ذلك، قد تختلف قيم R-squared، التي تعد مقياسًا لمدى ملاءمة النموذج للبيانات، وفقًا للنموذج. غالبًا ما تحتوي نماذج FE و RE على قيم R-squared أعلى من النماذج الأخرى لأنها تأخذ في الاعتبار التأثيرات الفردية.

بناءً على المراحل السابقة وبعد مراعاة التأثيرات الفردية لكل نموذج، لا بد من دراسة طبيعة هذه التأثيرات. لذا فإن المرحلة الأولى في التحليل هي تحديد نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة α_i على حد سواء والتي كانت على النحو التالي:

- نموذج التأثيرات الثابتة: والذي يعتبر α_i مجموعة من الحدود الثابتة لكل وحدة؛

- نموذج التأثيرات العشوائية: الذي يعتبر α_i جزءاً من مكون الخطأ العشوائي المركب.

توضح نتائج الجدول رقم (12) أن معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية كان (15.64%)، (10.89%) و(9.50%) على التوالي، كما أن جميع هذه النماذج معنوية نظراً لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) كانت 0.0000.

ومن جهة أخرى، القيمة الاحتمالية لاختبار (F-test) كانت أقل من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، بأن نموذج التأثيرات الثابتة FE أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

• اختبار هاوسمان Hausman test

على الرغم من أن الأدبيات الاقتصادية القياسية تشير إلى أن التأثيرات الثابتة تستخدم عادة لتحليل البيانات المقطعية، إلا أنه لا يمكن تأكيد ذلك دون إجراء اختبار هاوسمان Hausman test (Hausman, 1978: 1251-1271). يخدم هذا الاختبار غرض تحديد التأثيرات الأكثر ملاءمة لاستخدامها في تقدير النموذج لتحديد أي من النموذجين يجب اختياره، وكما ذكرنا فإن هناك أفضلية لمقدر التأثيرات الثابتة على مقدر التأثيرات العشوائية. يعتمد هذا على افتراض أن $\alpha_i x_{it} \neq 0$ ، مما يعني أن كل دولة تمنع الخصائص التي ترتبط بالمتغيرات المستقلة. على سبيل المثال؛ قد تؤثر آليات الحوكمة والاستراتيجيات التخطيطية الضريبي الدولي على معدل العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات عبر مسارات مختلفة، مما يؤدي إلى خصائص مميزة خاصة بكل شركة. يسهل نموذج التأثير الثابت النظر في الارتباط

التعسفي بين الأمم والمتغيرات المستقلة. تم إجراء اختبار هاوسمان لتقييم وجود علاقة ارتباط بين حدود الخطأ والمتغيرات المستقلة في كل من انحدارات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

وقد كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (13): اختبار هاوسمان Hausman test للنموذج الأول

. hausman fixed random

	Coefficients			
	(b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
GAAPETR	.0132302	.0148691	-.0016389	.0022859
CSAHETR	-.004382	-.0085778	.0041959	.0083413
CON_OWH	-.0276303	-.0300355	.0024052	.0217322
BRD_SIZE	-.0032537	-.0011281	-.0021256	.0009077
BRD_IND	.0662257	.0694421	-.0032164	.0224741
BRD_MT	-.0035887	-.0022231	-.0013577	.0007117
WOM_REP	-.0003659	-.0000818	-.0002841	.0001078
DUAL	-.0171191	-.0047109	-.0124083	.0057052
AC_SIZE	.0009616	.0010205	-.0000589	.0027309
AC_MT	.0058863	.0029503	.002936	.0015518
AC_IND	.0059907	.0230237	-.0170331	.0099577
BIG4	-.038621	-.039539	.000918	.0089622
LOGA_FEES	.0055194	.0074869	-.0019674	.0042622
LOGSIZE	-.0112959	-.0038128	-.0074831	.0071313
LEV	-.1372986	-.1145548	-.0227438	.0209782
GROW	.0129494	.0126823	.0002672	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(16) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 30.60
Prob > chi2 = 0.0151
(V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج STATA 18.

تظهر نتائج اختبار هاوسمان في الجدول أعلاه قيمة إحصائية عالية (إحصائية مربع كاي) بقيمة $\chi^2=30.60$ ، وبعد مقارنتها مع القيمة الجدولية عند درجة حرية 16 (عدد المتغيرات المستقلة) وبمستوى دلالة 95% وقدرت قيمته بـ 26.296. وبناء على هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية التي تفترض وجود علاقة ارتباط بين مصطلحات الخطأ والمتغيرات التفسيرية. ومن ثم فإن استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لبياناتنا المدروسة، وهذه النتيجة مشابهة لما هو متوقع.

• اختبار Breusch-Pagan LM test

بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء اختبار Breusch-Pagan لتقييم وجود تأثيرات عشوائية لمزيد من التأكيد وبهدف إعلام الاختيار بين نموذج OLS أو نموذج التأثيرات العشوائية RE. وقد كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (14): اختبار Breusch-Pagan LM test للنموذج الأول

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$ROA[id,t] = Xb + u[id] + e[id,t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
ROA	.0052868	.0727101
e	.0029282	.0541125
u	.0016701	.0408668

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 318.63
Prob > chibar2 = 0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج STATA 18.

تشير إحصائية الاختبار البالغة 0.0000 (أقل من 0.05) من الجدول أعلاه إلى عدم وجود أي تأثيرات عشوائية داخل مجموعة البيانات. تتعلق التأثيرات العشوائية بالمتغيرات المحتملة التي تؤثر على المتغير التابع قيد التحقيق. من خلال عدم رفض فرضية العدم، فإننا نقبل فعلياً فكرة أن هذه التأثيرات العشوائية لا تحفز أي عشوائية متأصلة. وتؤكد هذه النتيجة النتائج المذكورة أعلاه. ومن هنا يمكن أن نستنتج من نتيجة الاختبار أن نموذج التأثيرات العشوائية، هو أسلوب إحصائي يستخدم لتقييم تأثير المتغيرات غير الملحوظة، لا يناسب السيناريو قيد الدراسة.

- اختبار وجود مشاكل قياسية في النموذج الأول للتأثيرات الثابتة Heteroskedasticity and Autocorrelation
أولاً: اختبار Wald test

تقدم نتائج اختبار Wald المعدلة في نموذج الانحدار ذو التأثير الثابت رؤى مهمة حول افتراض التجانس (Homoskedasticity) في تحليل Panel Data. يبدأ تحليل النتائج الواردة في الجدول التالي:

الشكل رقم (23): اختبار Wald test للنموذج الأول

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (80) = 1.5e+05
Prob>chi2 = 0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج STATA 18.

بالنظر في الفرضية الصفرية، التي تقترض أن تباينات الخطأ عبر الشركات متعددة الجنسيات محل الدراسة (الثمانون) كانت متساوية، مما يشير إلى التجانس في النموذج، حيث يطرح هذا الافتراض أن تباين مصطلحات الخطأ ثابت ولا يختلف بشكل منهجي عبر هذه الشركات. علاوة على ذلك، استخدم هذا التحليل إحصائية اختبار مربع كاي (χ^2) لتقييم التباين بين تباينات الخطأ المقدر داخل الشركات محل الدراسة

$(\sigma(i)^2)$ وتباين الخطأ الإجمالي (σ^2) . يتم استخدام إحصائية الاختبار لقياس وجود أدلة ذات دلالة إحصائية تدعم رفض الفرضية الصفرية حول homoskedasticity بين الشركات متعددة الجنسيات (الثمانون) محل الدراسة. يتم حساب إحصائية اختبار مربع كاي في النتيجة التي تم الحصول عليها على أنها $1.5e+05$ (1.5×10^5)، مع 16 درجة حرية. علاوة على ذلك، فإن القيمة p ، المعروفة أيضاً باسم $\text{Prob} > \chi^2$ ، تم توثيقها على أنها 0.0000. القيمة p هي مقياس إحصائي يحدد احتمالية ملاحظة إحصائية اختبارية متطرفة مثل تلك التي تم رؤيتها، على افتراض أننا نقبل فرضية العدم (H_0) . ونظراً للقيمة p الصغيرة جداً (تقترب من 0)، يشير التفسير إلى أدلة إحصائية قوية تتعارض مع فرضية العدم. تشير النتائج إلى وجود اختلافات كبيرة في تباينات الأخطاء بين الشركات الثمانون متعددة الجنسيات محل الدراسة، مما يشير إلى عدم الاتساق. ومن ثم، يمكن أن نستنتج أن افتراض التجانس غير صالح في السيناريو الحالي.

ثانياً: اختبار Wooldridge test

اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي (autocorrelation) في بيانات Panel Data وهو طريقة إحصائية تستخدم لتقييم وجود الارتباط الذاتي لبواقي الأخطاء العشوائية من الدرجة الأولى في مجموعة بيانات تتكون من ملاحظات نموذج البانل. يشير الارتباط التلقائي إلى الارتباط المرئي بين لبواقي داخل نموذج الانحدار. والهدف من هذا الاختبار هو تحديد ما إذا كان هناك ارتباط لبواقي طوال الوقت لكل شركة، مع الإشارة على وجه التحديد في مجموعة البيانات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات محل الدراسة. يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي:

الشكل رقم (24): اختبار Breusch-Godfrey/Wooldridge test للنموذج الأول

Breusch-Godfrey/Wooldridge test for serial correlation in panel models

data: ROA ~ GAAPETR+CSAHETRs+CON_OWH+BRD_SIZE+BRD_IND+BRD_MT+WO
M_REP+DUAL + ...
chisq = 87.762, df = 10, p-value = 1.487e-14
alternative hypothesis: serial correlation in idiosyncratic errors

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج RStudio.

تبدأ عملية تفسير نتيجة الاختبار بصياغة الفرضية الصفرية التي تقترض عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الأولى في بيانات Panel Data. بلغة أكثر سهولة، من المفترض أن الأخطاء في كل شركة متعددة الجنسيات ليست مرتبطة ببعضها البعض مع مرور الوقت. وبعد ذلك تم إدخال إحصائية الاختبار الممثلة chisq في النتائج (الشكل رقم 24). تكون إحصائية الاختبار عبارة عن مربع كاي موزعة بـ 10 درجات حرية. القيمة p المرتبطة بإحصائيات الاختبار صغيرة جداً (القيمة $p = 1.487e-14$)، مما يشير إلى دليل قوي ضد فرضية العدم. ولذلك، فإنك ترفض فرضية العدم وتستنتج أن هناك ارتباطاً تسلسلياً في الأخطاء المميزة لنموذج البانل الخاص بنا. يشير فشل افتراض الأخطاء المستقلة إلى أن مصطلحات الخطأ غير عشوائية وتظهر علاقة منهجية بينها مع مرور الوقت. يمكن أن يكون لوجود مشكلات التغيرات والارتباط

الذاتي في بيانات البانل الخاصة بنا تأثيراً مهماً على نتائج نماذج الانحدار النهائية لدينا، ويؤثر على دقة تقديرات المعامل، ويؤدي هذا إلى نتائج غير صحيحة في اختبار الفرضيات. ومن أجل التعامل مع هذه المشاكل، قمنا بإدراج اختبار HAC في النماذج التي سنستخدمها لتعزيز النتائج التي توصلنا إليها.

• **تقدير نتائج النموذج الأول بعد تصحيح المشاكل القياسية والمناقشة Estimating the results of the first model after correcting the econometric issues and the discussion**

يمكن توضيح تصحيح المشاكل القياسية السابقة للنموذج الأول واختيار النموذج النهائي لدراسة أثر آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي على معدل العائد على الأصول (ROA) كمؤشر عن الأداء المالي، نجد النتائج كما يلي:

الجدول رقم (15): تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على معدل العائد على الأصول

VARIABLES	(ROA) (النموذج النهائي الأول)			
	(1) FE ROA	(2) f1 ROA	(3) f2 ROA	(4) HAC ROA
GAAPETR	0.0132 (0.00854)	0.0167* (0.00992)		0.0149* (0.00823)
CSAHETR _s	-0.00438 (0.0244)	-0.0145 (0.0355)		-0.00858 (0.0229)
CON_OWH	-0.0276 (0.0316)		-0.0329 (0.0349)	-0.0300 (0.0229)
BRD_SIZE	-0.00325** (0.00147)		-0.00304** (0.00140)	-0.00113* (0.00115)
BRD_IND	0.0662** (0.0335)		0.0641* (0.0381)	0.0694*** (0.0248)
BRD_MT	-0.00359*** (0.00125)		-0.00368** (0.00165)	-0.00223** (0.00103)
WOM_REP	-0.000366 (0.00193)		-0.000317 (0.000244)	-8.18e-05 (0.00192)
DUAL	-0.0171* (0.00930)		-0.0186* (0.0112)	-0.00471 (0.00734)
AC_SIZE	0.000962 (0.00411)		0.000560 (0.00582)	0.00102 (0.00307)
AC_MT	0.00589*** (0.00216)		0.00601 (0.00418)	0.00295* (0.00151)
AC_IND	0.00599 (0.0167)		0.00566 (0.0212)	0.0230* (0.0133)
BIG4	-0.0386** (0.0174)		-0.0392** (0.0174)	-0.0395*** (0.0149)
LOGA_FEES	0.00552 (0.00477)		0.00460 (0.00515)	0.00749*** (0.00214)
LOGSIZE	-0.0113 (0.00749)		-0.0113 (0.0112)	-0.00381* (0.00230)
LEV	-0.137***		-0.138***	-0.115***

	(0.0291)		(0.0412)	(0.0202)
GROW	0.0129***		0.0130**	0.0127***
	(0.00353)		(0.00634)	(0.00354)
Constant	0.363**	0.0515***	0.381	0.0957**
	(0.167)	(0.00645)	(0.246)	(0.0457)
Observations	800	800	800	800
R-squared	0.109	0.005	0.106	
Number of id	80	80	80	80

Note: ***, **, and * denote statistical significance of the coefficients at 0.01, 0.05, and 0.1 levels.

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج STATA 18.

توفر نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (FE) الموضحة في الجدول أعلاه رؤى قيمة حول تأثير معدلات التخطيط الضريبي الدولي ومؤشرات الحوكمة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. وينصب تركيز التحليل على تأثير هذه العوامل على معدل العائد على الأصول (ROA) للشركات متعددة الجنسيات كمؤشر على أدائها المالي. يتضمن الجدول أخطاء معيارية قوية بين قوسين ويشير إلى مستويات الأهمية الإحصائية بالعلامات النجمية (* لـ $p < 0.1$ ، ** لـ $p < 0.05$ ، و*** لـ $p < 0.01$).

تحليل نتائج الجدول رقم (15):

تشير النتائج إلى:

- ✓ بدءًا من مؤشرات التخطيط الضريبي الدولية، يمكننا أن نرى أن معدل الضريبة الفعلي الإجمالي (GAAPETR) يؤثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول في الأعمدة (2) و(4). وهذا يعني أن ارتفاع معدل الضريبة الفعلي الإجمالي يرتبط بأداء مالي أفضل، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% في العمودين (2) و(4). تشير هذه النتيجة إلى أن الشركات التي تنخرط في تخطيط ضريبي دولي أقل عدوانية قد تركز على الممارسات المستدامة التي تؤدي في النهاية إلى زيادة الربحية.
- ✓ من ناحية أخرى، يظهر معدل الضريبة الفعلي النقدي (CSAHETR) معاملاً سلبياً في جميع المواصفات، ولكنه ليس ذا دلالة إحصائية. وهذا يعني أنه لا يوجد دليل قوي يدعم فكرة أن ارتفاع الضرائب النقدية مقارنة بالأرباح قبل الضريبة له تأثير سلبي على الربحية. ومع ذلك، فإن الإشارة السلبية يمكن أن تشير إلى أن هذا التأثير يستحق المزيد من البحث والتحقيق.
- ✓ وبالانتقال إلى مؤشرات الحوكمة، نرى أن تركيز الملكية (CON_OWH) يرتبط سلباً مع العائد على الأصول كما ليس له تأثير معنوي. ويشير هذا إلى أن ارتفاع تركيز الملكية قد يكون له تأثير ضار على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. بحيث قد يكون هذا بسبب مشاكل الوكالة المحتملة أو عدم وجود وجهات نظر متنوعة في عملية صنع القرار.
- ✓ أما بالنسبة إلى، حجم مجلس الإدارة (BRD_SIZE) واستقلالية مجلس الإدارة (BRD_IND): نجد أن حجم مجلس الإدارة يؤثر سلباً على معدل العائد على الأصول ROA بشكل كبير وله تأثير معنوي عند 5% في العمود (3)، بينما تظهر استقلالية مجلس الإدارة تأثير هام، إيجابي ومعنوي. ويشير هذا إلى أن

مجالس الإدارة الأصغر والأكثر استقلالية هي الأفضل للأداء المالي للشركة، لا الأكبر حجم، ربما بسبب الرقابة الأكثر فعالية والتفكير الجماعي الأقل.

✓ وجود تأثير معنوي سالب بين اجتماعات مجلس الإدارة (BRD_MT) على معدل العائد على الأصول ROA. يكشف هذا أنه عندما تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل متكرر، فقد يؤدي ذلك إلى تباطؤ عملية صنع القرار ونقص الإنتاجية. وقد يصبح أعضاء مجلس الإدارة أيضاً غارقين في عدد الاجتماعات، مما يؤدي إلى الإرهاق وانخفاض قدرتهم على المساهمة بفعالية في الإدارة. بالإضافة إلى ذلك إذا لم يتم تنظيم الاجتماعات بكفاءة أو افتقرت إلى جدول أعمال واضح، فقد تصبح غير منتجة ومضيعة للوقت والموارد. يمكن أن يؤثر هذا في النهاية على النتيجة النهائية للشركة ويعوق أدائها العام. على هذا النحو من الضروري أن تجد الشركات توازناً في وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة، مما يضمن عقدها لغرض وهيكلي واضحين، مما يسمح بإجراء مناقشات مثمرة واتخاذ القرارات.

✓ كما أن النتائج تشير إلى وجود تأثير سلبي بين تمثيل المرأة في مجلس الإدارة (WOM_REP) ومعدل العائد على الأصول (ROA) إلا أنه غير معنوي. هذا يعني أنه لا يوجد دليل واضح على أن وجود عدد أكبر من النساء في مجالس إدارة الشركات يؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، مقاساً بالعائد على الأصول. ومع ذلك، فإن هذا لا يقلل من أهمية التنوع والشمول في مكان العمل، وقد تكون هناك فوائد أخرى لوجود المزيد من النساء في المناصب القيادية.

✓ وجود تأثير سالب بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي (الرئيس التنفيذي هو أيضاً رئيس مجلس الإدارة) (DUAL) على معدل العائد على الأصول (ROA) إلا أنه غير معنوي، وعليه يمكن القول أن تولي المدير التنفيذي لمنصب رئيس مجلس الإدارة لنفس الشركة ليس له تأثير معنوي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

✓ أما عن خصائص لجنة التدقيق فتشير النتائج إلى وجود تأثيرات مختلطة على معدل العائد على الأصول (ROA)، حيث أنه يوجد تأثير موجب لحجم لجنة التدقيق (AC_SIZE) إلا أنه غير معنوي. يفسر هذا أن حجم لجنة تدقيق ليس له تأثير معنوي على معدل العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

✓ كما أن هنالك تأثير إيجابي معنوي لاجتماعات لجنة التدقيق (AC_MT) على معدل العائد على الأصول (ROA)، ويشير هذا إلى أن الاجتماعات المتكررة تسمح بتحسين الرقابة المالية واتخاذ القرارات. توفر الاجتماعات المنتظمة للجنة المزيد من الفرص لمراجعة المعلومات المالية، وطرح الأسئلة المهمة، ومعالجة أي مشكلات على الفور. وهذا يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات فعالة وفي الوقت المناسب، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الأداء المالي للشركة.

✓ أيضاً يوجد تأثير إيجابي معنوي لاستقلال لجنة التدقيق (AC_IND) على معدل العائد على الأصول (ROA)، يشير هذا أن لجنة التدقيق الأكثر استقلالاً توفير رقابة غير متحيزة ومحيدة لقرارات الإدارة،

الأمر الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى أداء مالي أفضل. ووجود تأثير إيجابي بينهما أيضا يشير إلى أن اللجان المستقلة أكثر عرضة لتحديد المخاطر المالية ومعالجتها.

✓ تظهر النتائج الى وجود تأثير معنوي سالب لحجم مكتب التدقيق (BIG4) على معدل العائد على الأصول (ROA)، ويشير هذا إلى أن الشركات التي توظف شركات التدقيق المرموقة هذه تميل إلى الحصول على عائد على الأصول أقل مقارنة بتلك التي لا تفعل ذلك. هناك عدة أسباب محتملة لهذه النتيجة. قد يكون أحد التفسيرات هو ممارسات التدقيق الصارمة التي يتبعها المدققون الأربعة الكبار، والتي قد تكشف عن المزيد من المخالفات المالية وتؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول للشركة. قد يكون هناك عامل آخر يتمثل في الرسوم المرتفعة التي تفرضها هذه المكاتب.

✓ وجود تأثير إيجابي ومعنوي لأتعاب التدقيق (LOGA_FEES) على معدل العائد على الأصول (ROA)، يشير هذا إلى أن الشركات التي تدفع رسوم تدقيق أعلى تميل إلى تحقيق عائد أعلى على الأصول، ربما بسبب الجودة الأفضل لعمليات التدقيق وتحسين التقارير المالية. تسلط هذه النتيجة الضوء على أهمية اختيار المدقق المناسب للشركة، لأنه يمكن أن يؤثر بشكل كبير على أدائها المالي. في حين أن المدققين الأربعة الكبار قد يحصلون على سعر أعلى، فإن الفوائد المحتملة لخدماتهم قد تفوق التكلفة على المدى الطويل. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للشركات أن تنظر بعناية في خياراتها وتزن المفاضلات المحتملة عند اتخاذ قرار بشأن شركة تدقيق الحسابات.

2.4.5 النتائج الخاصة بالنموذج الثاني ومناقشتها Results of the second model and their discussion

يفحص النموذج الثاني تأثير مؤشرات آليات الحوكمة ومعدلات قياس التخطيط لضريبي الدولي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر للأداء المالي، كما يلي:

$$ROE_{it} = \alpha_i + \beta_1 GAAPETR_{it} + \beta_2 CSAHETRS_{it} + \beta_3 CON_OWH_{it} + \beta_4 BRD_SIZE_{it} + \beta_5 BRD_IND_{it} + \beta_6 BRD_MT_{it} + \beta_7 WOM_REP_{it} + \beta_8 DUAL_{it} + \beta_9 AC_SIZE_{it} + \beta_{10} AC_MT_{it} + \beta_{11} AC_IND_{it} + \beta_{12} BIG4_{it} + \beta_{13} A_FEES_{it} + \beta_{14} SIZE_{it} + \beta_{15} LEV_{it} + \beta_{16} GROW_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

ROE_{it} : معدل العائد على حقوق الملكية.

i : تعبر عن الشركة.

t : تعبر عن الفترة الزمنية.

α_0 : قيمة الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots, \beta_{16}$: معاملات النموذج.

ε_{it} : بواقي النموذج.

يمكن توضيح نماذج البيانات Panel Data للنموذج الثاني في الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الثاني

نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات
P>z	Coefficient	P>t	Coefficient	P>t	Coefficient	ROE
0.098	.1448429	0.120	.1442051	0.153	.1203277	GAAPETR
0.030	.5172032	0.019	.6204687	0.063	.3973421	CSAHETR _s
0.402	.175689	0.614	.172763	0.248	.1710587	CON_OWH
0.699	-.0042129	0.141	-.0234473	0.680	.0033418	BRD_SIZE
0.064	.4323928	0.505	.2422533	0.001	.6087829	BRD_IND
0.236	.011824	0.535	.0084508	0.009	.0198415	BRD_MT
0.852	.0039167	0.806	.0051369	0.896	.0028943	WOM_REP
0.890	.0096675	0.457	-.0751098	0.141	.076686	DUAL
0.480	.0202447	0.628	.0216026	0.978	.0005896	AC_SIZE
0.242	.0160113	0.058	.0445815	0.813	.0022579	AC_MT
0.257	-.1446125	0.195	-.2346079	0.150	-.1384004	AC_IND
0.535	-.0924675	0.815	.0442728	0.205	-.1555638	BIG4
0.309	.0182335	0.361	.0472878	0.694	.0045542	LOGA_FEES
0.247	-.0222898	0.000	-.3026208	0.970	-.0004705	LOGSIZE
0.000	-.677408	0.000	-1.562668	0.023	-.2936005	LEV
0.016	.0931378	0.017	.0915312	0.024	.0929773	GROW
0.412	.3181231	0.000	7.352917	0.288	-.2728216	_cons
	0.0679		0.1064		0.0498	R-squared
	0.0363		0.0017		0.0304	Adj R-squared
		0.0000	5.24	0.0007	2.56	F-statistic
0.0010	39.32					Wald chi2
		0.0000	3.61			F-test

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج STATA 18.

توضح نتائج الجدول رقم (16) أن معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية كان (4.98%)، (10.64%) و(6.79%) على التوالي، كما أن جميع هذه النماذج معنوية نظراً لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) كانت 0.0000. ومن جهة أخرى، القيمة الاحتمالية لاختبار (F-test) كانت أقل من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 . بأن نموذج التأثيرات الثابتة FE أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

• اختبار هاوسمان Hausman test

الجدول رقم (17): اختبار هوسمان Hausman test للنموذج الثاني

. hausman fixed random

	— Coefficients —		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fixed	(B) random		
GAAPETR	.1442051	.1448429	-.0006378	.0304173
CSAHETR	.6204687	.5172032	.1032655	.1149553
CON_OWH	.172763	.175689	-.002926	.2708736
BRD_SIZE	-.0234473	-.0042129	-.0192344	.0116012
BRD_IND	.2422533	.4323928	-.1901394	.2786841
BRD_MT	.0084508	.011824	-.0033732	.009274
WOM_REP	.0051369	.0039167	.0012202	.
DUAL	-.0751098	.0096675	-.0847773	.0728759
AC_SIZE	.0216026	.0202447	.0013579	.0341488
AC_MT	.0445815	.0160113	.0285701	.019108
AC_IND	-.2346079	-.1446125	-.0899954	.128006
BIG4	.0442728	-.0924675	.1367403	.1165216
LOGA_FEES	.0472878	.0182335	.0290543	.0485537
LOGSIZE	-.3026208	-.0222898	-.280331	.0790314
LEV	-1.562668	-.677408	-.8852601	.2565348
GROW	.0915312	.0931378	-.0016065	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.

B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(16) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 56.70
Prob > chi2 = 0.0000
(V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج STATA 18.

اختبار هاوسمان والذي ينتج في هذه الحالة قيمة (إحصائية مربع كاي) أعلى $\chi^2 = 56.70$ ، القيمة الاحتمالية = 0.0000. وبعد مقارنتها مع القيمة الجدولية عند درجة حرية 16 (عدد المتغيرات المستقلة) وبمستوى دلالة 95%، قدرت قيمته بـ 26.296. وبناء على هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض وجود علاقة ارتباط بين مصطلحات الخطأ والمتغيرات التفسيرية وقبول الفرضية البديلة H_1 ، بأن نموذج التأثيرات الثابتة FE أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية. ومن ثم فإن استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لبياناتنا المدروسة، وهذه النتيجة مشابهة لما هو متوقع.

• اختبار Breusch-Pagan LM-test

بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء اختبار Breusch-Pagan LM لتقييم وجود تأثيرات عشوائية لمزيد من التأكيد وبهدف إعلام الاختيار بين نموذج OLS أو نموذج التأثيرات العشوائية. وقد كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (18): اختبار Breusch-Pagan LM test للنموذج الثاني

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$ROE[id,t] = Xb + u[id] + e[id,t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
ROE	.449596	.6705192
e	.3449507	.587325
u	.0816433	.2857329

Test: Var(u) = 0

$$\begin{aligned} \text{chibar2}(01) &= 71.04 \\ \text{Prob} > \text{chibar2} &= 0.0000 \end{aligned}$$

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج STATA 18.

تشير إحصائية الاختبار البالغة 0.0000 من الجدول أعلاه إلى عدم وجود أي تأثيرات عشوائية داخل مجموعة البيانات. تتعلق التأثيرات العشوائية بالمتغيرات المحتملة التي تؤثر على المتغير التابع قيد التحقيق. من خلال عدم رفض فرضية العدم، فإننا نقبل فعليًا فكرة أن هذه التأثيرات العشوائية لا تحفز أي عشوائية متصلة. وتؤكد هذه النتيجة النتائج المذكورة أعلاه. ومن هنا يمكن أن نستنتج من نتيجة الاختبار أن نموذج التأثيرات العشوائية، وهو أسلوب إحصائي يستخدم لتقييم تأثير المتغيرات غير الملحوظة، لا يناسب السيناريو قيد الدراسة.

• اختبار وجود مشاكل قياسية في النموذج الثاني للتأثيرات الثابتة Heteroskedasticity and autocorrelation
أولاً: اختبار Wald test

تقدم نتائج اختبار Wald المعدلة في نموذج الانحدار ذو التأثير الثابت رؤى مهمة حول افتراض التجانس (homoskedasticity) في تحليل Panel Data. يبدأ تحليل النتائج الواردة في الجدول التالي:

الشكل رقم (25): اختبار Wald-test للنموذج الثاني

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

$$H_0: \sigma(i)^2 = \sigma^2 \text{ for all } i$$

$$\begin{aligned} \text{chi2} (80) &= 3.4e+06 \\ \text{Prob} > \text{chi2} &= 0.0000 \end{aligned}$$

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج STATA 18.

من خلال نتائج الاختبار أعلاه كانت قيمة إحصائية اختبار مربع كاي في النتيجة التي تم الحصول عليها على أنها $3.4e+06$ (3.4×10^6)، مع 16 درجة حرية. علاوة على ذلك، فإن القيمة p، المعروفة أيضًا باسم Prob>chi2، تم توثيقها على أنها 0.0000. القيمة p هي مقياس إحصائي يحدد احتمالية

ملاحظة إحصائية اختبارية متطرفة مثل تلك التي تم رؤيتها، على افتراض أننا نقبل فرضية العدم (H_0). ونظرًا للقيمة p الصغيرة جدًا (تقرب من 0)، يشير التفسير إلى أدلة إحصائية قوية تتعارض مع فرضية العدم (الصفريّة). تشير النتائج إلى وجود اختلافات كبيرة في تباينات الأخطاء بين الشركات الثمانون متعددة الجنسيات محل الدراسة، مما يشير إلى عدم الاتساق. ومن ثم، يمكن أن نستنتج أن افتراض التجانس غير صالح في السيناريو الحالي.

ثانياً: اختبار Wooldridge test

الشكل رقم (26): اختبار Breusch-Godfrey/Wooldridge test للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey/Wooldridge test for serial correlation in panel models

data: ROE ~ GETR + CETR + COWH + BSIZE + BIND + BMT + WREP + DUAL + ...
 chisq = 155.56, df = 10, p-value < 2.2e-16
 alternative hypothesis: serial correlation in idiosyncratic errors

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج RStudio.

كما أسلفنا الذكر فإن اختبار Breusch-Godfrey/Wooldridge test للارتباط الذاتي للبقايا في نماذج

البانل، حيث أن فرضياته تنص على الاتي:

H_0 : القيمة الاحتمالية للاختبار < 0.05 ، فإن هذا يعني عدم وجود الارتباط الذاتي للبقايا؛

H_1 : القيمة الاحتمالية للاختبار > 0.05 ، فإن هذا يعني وجود الارتباط الذاتي للبقايا.

تظهر نتائج اختبار Wooldridge test في هذا النموذج أن إحصائية مربع كاي (chisq) = 155.56 عند درجة حرية 10، ومع قيمة احتمالية $p\text{-value} = 2.2e-16$ ، والتي تقل عن 0.05، وبالتالي فإننا نرفض بشدة فرضية العدم المتمثلة في عدم وجود ارتباط ذاتي للبقايا. وهذا يعني أن هناك دليل على وجود هذا الارتباط في النموذج. بعبارة أبسط، تؤثر الأخطاء من فترة واحدة على الأخطاء في الفترات اللاحقة. ومن أجل القضاء على هذه المشاكل، قمنا بإدراج اختبار HAC في النماذج التي سنستخدمها لتعزيز النتائج التي توصلنا إليها.

• تقدير نتائج النموذج الثاني بعد تصحيح المشاكل القياسية والمناقشة Estimating the results of the second model after correcting the econometric issues and the discussion

يمكن توضيح تصحيح المشاكل القياسية السابقة للنموذج الثاني واختيار النموذج النهائي لدراسة أثر آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر عن الأداء المالي، نجد النتائج كما يلي:

الجدول رقم (19): تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) (النموذج النهائي الثاني)

VARIABLES	(1) FE ROE	(2) f1 ROE	(3) f2 ROE	(4) HAC ROE
GAAPETR	0.144 (0.0927)	0.167 (0.110)		0.145* (0.0875)
CSAHETR _s	0.620** (0.265)	0.547 (0.535)		0.517** (0.238)
CON_OWH	0.173 (0.343)		0.105 (0.345)	0.176 (0.210)
BRD_SIZE	-0.0234 (0.0159)		-0.0180* (0.0102)	-0.00421* (0.0109)
BRD_IND	0.242 (0.364)		0.212 (0.326)	0.432* (0.233)
BRD_MT	0.00845 (0.0136)		0.00612 (0.0190)	0.0118 (0.00997)
WOM_REP	0.00514 (0.0209)		0.00410 (0.00516)	0.00392 (0.0210)
DUAL	-0.0751 (0.101)		-0.0821 (0.0710)	0.00967 (0.0698)
AC_SIZE	0.0216 (0.0446)		0.0171 (0.0324)	0.0202 (0.0287)
AC_MT	0.0446* (0.0235)		0.0450* (0.0253)	0.0160 (0.0137)
AC_IND	-0.235 (0.181)		-0.236 (0.198)	-0.145 (0.128)
BIG4	0.0443 (0.189)		0.0323 (0.140)	-0.0925 (0.149)
LOGA_FEES	0.0473 (0.0518)		0.0427 (0.0465)	0.0182 (0.0179)
LOGSIZE	-0.303*** (0.0813)		-0.317 (0.254)	-0.0223 (0.0192)
LEV	-1.563*** (0.316)		-1.529 (1.376)	-0.677*** (0.184)
GROW	0.0915** (0.0384)		0.0904 (0.0692)	0.0931** (0.0387)
Constant	7.353*** (1.810)	-0.00934 (0.0997)	7.892 (5.988)	0.318 (0.387)
Observations	800	800	800	800
R-squared	0.106	0.011	0.095	
Number of id	80	80	80	80

Note: ***, **, and * denote statistical significance of the coefficients at 0.01, 0.05, and 0.1 levels .

المصدر: مخرجات برنامج STATA 18.

توفر نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (FE) الموضحة في الجدول أعلاه رؤى قيمة حول تأثير معدلات التخطيط الضريبي الدولي ومؤشرات الحوكمة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. وينصب تركيز

التحليل على تأثير هذه العوامل على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للشركات متعددة الجنسيات كمؤشر على أدائها المالي. يتضمن الجدول أخطاء معيارية قوية بين قوسين ويشير إلى مستويات الأهمية الإحصائية بالعلامات النجمية (* لـ $p < 0.1$ ، ** لـ $p < 0.05$ ، و*** لـ $p < 0.01$).

• تحليل نتائج الجدول رقم (19):

تشير النتائج الى:

✓ وجود تأثير معنوي موجب بين معدل الضريبة الفعلي الإجمالي (GAAPETR) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يشير إلى وجود تأثير مفيد للإدارة الضريبية الفعالية على الحقوق الملكية، يمكن تفسير هذه العلاقة بأكثر من سبب. على الرغم من ذلك، فإن فرض ضرائب مرتفعة يمكن أن تكون نتيجة الممارسات المالية المفيدة مثل الضرائب المؤجلة أصول أو الضرائب المؤجلة خصوم، والتي يمكن أن تزيد من صافي المنفعة وترفع العائد على حقوق الملكية بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الضرائب المتعددة عبر عدد من البلدان مرتبطة أيضاً باستخدام أكثر فعالية للموارد المالية، وهو ما يتم من خلال زيادة عائد حقوق الملكية.

✓ وجود تأثير معنوي موجب بين معدل الضريبة الفعلي النقدي (CSAHETRs) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يشير إلى أن تنفيذ استراتيجيات الضرائب النقدية الفعالية يمكن أن يؤثر بشكل كبير على ربحية الشركة. حيث يتضمن استخدام استراتيجيات الضرائب النقدية تقليل مبلغ الضرائب التي تدفعها الشركة عن طريق استخدام الخصومات والإعفاءات وغيرها من التقنيات. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للشركة زيادة تدفقاتها النقدية وتحسين أدائها المالي في نهاية المطاف. علاوة على ذلك، يشير ارتفاع معدل الضريبة الفعلي النقدي (CSAHETRs) إلى أن الشركة تدير بشكل فعال معدل ضريبتها النقدي وتستخدم مواردها بطريقة استراتيجية، مما يؤدي إلى عائد أقوى على حقوق الملكية. وهذا يسلط الضوء على أهمية النظر في استراتيجيات الضرائب النقدية كعامل حاسم في نجاح الشركة وربحيتها بشكل عام. على هذا النحو يجب على الشركات إعطاء الأولوية لتطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة للضرائب النقدية لتحسين أدائها المالي وتحقيق عائد على حقوق الملكية المطلوب في نهاية المطاف.

✓ وجود تأثير موجب بين تركيز الملكية (CON_OWH) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) إلا أنه غير معنوي، وعليه يمكن القول أن تركيز الملكية قد لا يكون له تأثير واضح على العائد على حقوق الملكية للشركة.

✓ بالنسبة إلى، حجم مجلس الإدارة (BRD_SIZE) واستقلالية مجلس الإدارة (BRD_IND): نجد أن حجم مجلس الإدارة يؤثر سلباً على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وله تأثير معنوي عند 10%، بينما يظهر تأثير إيجابي ومعنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) عند 10%. ويشير هذا إلى أن مجالس الإدارة الأصغر والأكثر استقلالية هي الأفضل للأداء المالي للشركة، كما يشير أيضاً إلى أن استقلال مجلس الإدارة يمكن أن يكون إيجابياً مثل عائد حقوق الملكية.

- ✓ وجود تأثير موجب لعدد اجتماعات مجلس الإدارة (BRD_MT) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) إلا أنه غير معنوي، يمكن أن يفسر هذا إلى أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة قد لا يؤدي إلى حدوث تأثير مهم على عائد حقوق المساهمين.
 - ✓ وجود تأثير موجب لتمثيل المرأة في مجلس الإدارة (WOM_REP) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) إلا أنه غير معنوي، مما يعني أن التمثيل النسائي في مجلس الإدارة قد لا يكون محددًا مهمًا للعائد حقوق الملكية في هذا النموذج.
 - ✓ وجود تأثير سلبي لازدواجية منصب المدير التنفيذي للشركة (DUAL) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في العمود (3)، وسالبة في العمود (4) إلا أنه غير معنوي، وعليه يمكن القول أن ازدواجية بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي على مستوى العائد على حقوق الملكية أو الرفع منه، وبالتالي فإنه لا يعتبر من العوامل المؤثرة في العائد على حقوق الملكية في الشركات متعددة الجنسيات.
 - ✓ وجود تأثير موجب لحجم لجنة التدقيق (AC_SIZE) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) إلا أنه غير معنوي، وعليه يمكن القول أن حجم لجنة التدقيق ليس له تأثير في تعزيز معدل العائد على حقوق الملكية في الشركات متعددة الجنسيات.
 - ✓ وجود تأثير موجب لعدد اجتماعات لجنة التدقيق (AC_MT) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وليس معنوي، (له تأثير معنوي عند 10% في العمود 3 نموذج لا يحتوي على المتغيرين الخاصين بالتخطيط الضريبي)، يشير ذلك إلى أن نشاط لجنة التدقيق ليس له تأثير في الرفع من العائد على حقوق الملكية للشركات متعددة الجنسيات.
 - ✓ وجود تأثير سلبي لاستقلالية لجنة التدقيق (AC_IND) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) إلا أنه غير معنوي، وعليه يمكن أن استقلالية لجنة التدقيق ليس لها تأثير في الرفع من العائد على حقوق الملكية في الشركات متعددة الجنسيات.
 - ✓ وجود تأثير سلبي بين حجم مكتب التدقيق (BIG4) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) إلا أنه غير معنوي، يمكن تفسير هذا بأن حجم مكاتب التدقيق ليس لها تأثير على العائد على حقوق الملكية أو حتى الرفع منه في الشركات متعددة الجنسيات.
 - ✓ وجود تأثير موجب لأتعاب التدقيق (LOGA_FEES) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) إلا أنها غير معنوية، وعليه يمكن القول أن أتعاب التدقيق ل تؤثر في الرفع من العائد على حقوق الملكية.
- 3.4.5. النتائج الخاصة بالنموذج الثالث ومناقشتها Results for the third model and their discussion**

يفحص النموذج الثالث تأثير مؤشرات آليات الحوكمة ومعدلات قياس التخطيط لضريبي الدولي على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) كمؤشر للأداء المالي، كما يلي:

$$\text{Tobin's } Q_{it} = \alpha_0 + \beta_1 \text{GAAPETR}_{it} + \beta_2 \text{CSAHETR}_{s_{it}} + \beta_3 \text{CON_OWH}_{it} + \beta_4 \text{BRD_SIZE}_{it} + \beta_5 \text{BRD_IND}_{it} + \beta_6 \text{BRD_MT}_{it} + \beta_7 \text{WOM_REP}_{it} + \beta_8 \text{DUAL}_{it} + \beta_9 \text{AC_SIZE}_{it} + \beta_{10} \text{AC_MT}_{it} + \beta_{11} \text{AC_IND}_{it} + \beta_{12} \text{BIG4}_{it} + \beta_{13} \text{A_FEES}_{it} + \beta_{14} \text{SIZE}_{it} + \beta_{15} \text{LEV}_{it} + \beta_{16} \text{GROW}_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن:

Tobin's Q_{it} : مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار.

i: تعبر عن الشركة. t : تعبر عن الفترة الزمنية.

α_0 : قيمة الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots, \beta_{16}$: معاملات النموذج.

ε_{it} : بواقي النموذج.

يمكن توضيح نماذج البيانات Panel Data للنموذج الثالث في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الثالث

نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات
P>z	Coefficient	P>t	Coefficient	P>t	Coefficient	TobinsQ
0.459	-.0240419	0.454	-.0244081	0.000	-.2841611	GAAPETR
0.969	.0036276	0.919	-.0095103	0.012	.4405996	CSAHETR _s
0.000	.4565478	0.000	.4352415	0.000	.4981099	CON_OWH
0.105	-.008787	0.253	-.0064071	0.139	-.0098127	BRD_SIZE
0.629	-.0588832	0.638	-.0601051	0.101	.2348623	BRD_IND
0.087	.0080096	0.216	.0059328	0.000	.0316408	BRD_MT
0.923	-.0007115	0.955	-.000413	0.945	-.0012567	WOM_REP
0.131	-.0518359	0.065	-.06569	0.797	-.0109759	DUAL
0.704	-.0057223	0.921	.0015488	0.000	-.0732544	AC_SIZE
0.504	.0052391	0.411	.0067939	0.107	-.0126461	AC_MT
0.018	-.144988	0.070	-.1152637	0.000	-.3571129	AC_IND
0.010	-.1684547	0.012	-.1684355	0.440	-.0774781	BIG4
0.002	.0473855	0.121	.0282334	0.000	.0602166	LOGA_FEES
0.000	-.0986219	0.000	-.1289333	0.000	-.0816274	LOGSIZE
0.000	.7439774	0.000	.8625614	0.000	.3736178	LEV
0.579	-.0075117	0.595	-.0071804	0.933	-.0028364	GROW
0.000	2.456984	0.000	3.384576	0.000	2.03144	_cons
	0.1239		0.1294		0.2452	R-squared
	0.1437		0.0952		0.2298	Adj R-squared
		0.0000	6.54	0.0000	15.90	F-statistic
0.0000	111.78					Wald chi2
		0.0000	59.00			F-test

المصدر: مخرجات برنامج STATA 18.

توضح نتائج الجدول رقم (20) أن معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية كان (24.52%)، (12.94%) و(12.39%) على التوالي، كما أن جميع هذه النماذج معنوية نظراً لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) كانت 0.0000. ومن جهة أخرى، القيمة الاحتمالية لاختبار (F-test) كانت أقل من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 . بأن نموذج التأثيرات الثابتة FE أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

• اختبار هاوسمان Hausman test

الشكل رقم (27): اختبار هاوسمان Hausman test للنموذج الثالث

Hausman Test

```
data: Tobin'sQ ~ GAAPETR+CSAHETRs+CON_OWH+BRD_SIZE+BRD_IND+BRD_MT+WOM_REP+DUAL + ...
```

```
chisq = 29.775, df = 11, p-value = 0.001719
```

```
alternative hypothesis: one model is inconsistent
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

اختبار هاوسمان والذي ينتج في هذه الحالة قيمة (إحصائية مربع كاي) أكبر من الجدولية حيث $\chi^2 = 29.775$ ، القيمة الاحتمالية = 0.001719 وبعد مقارنتها مع القيمة الجدولية عند درجة حرية 16 (عدد المتغيرات المستقلة) وبمستوى دلالة 95% وقدرت قيمته بـ 26.296. وبناء على هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض وجود علاقة ارتباط بين مصطلحات الخطأ والمتغيرات التفسيرية ونقبل الفرضية البديلة H_1 . بأن نموذج التأثيرات الثابتة FE أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية RE. ومن ثم فإن استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لبياناتنا المدروسة.

• اختبار Breusch-Pagan LM test

بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء اختبار Breusch-Pagan لتقييم وجود تأثيرات عشوائية لمزيد من التأكيد وبهدف إعلام الاختيار بين نموذج OLS أو نموذج التأثيرات العشوائية.

وقد كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (21): اختبار Breusch-Pagan LM test للنموذج الثالث

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\text{TobinsQ}[\text{id},\text{t}] = \text{Xb} + \text{u}[\text{id}] + \text{e}[\text{id},\text{t}]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
TobinsQ	.3796056	.6161214
e	.0426681	.2065627
u	.2859402	.5347337

Test: $\text{Var}(u) = 0$

$$\begin{aligned} \text{chibar2}(01) &= 2402.78 \\ \text{Prob} > \text{chibar2} &= 0.0000 \end{aligned}$$

المصدر: مخرجات برنامج STATA 18.

تشير إحصائية الاختبار البالغة 0.0000 من الجدول أعلاه إلى عدم وجود أي تأثيرات عشوائية داخل مجموعة البيانات. تتعلق التأثيرات العشوائية بالمتغيرات المحتملة التي تؤثر على المتغير التابع قيد التحقيق. من خلال عدم رفض فرضية العدم، فإننا نقبل فعليًا فكرة أن هذه التأثيرات العشوائية لا تحفز أي عشوائية متصلة. وتؤكد هذه النتيجة النتائج المذكورة أعلاه. ومن هنا يمكن أن نستنتج من نتيجة الاختبار أن نموذج التأثيرات العشوائية، وهو أسلوب إحصائي يستخدم لتقييم تأثير المتغيرات غير الملحوظة، لا يناسب السيناريو قيد الدراسة، وهذه النتيجة مشابهة أيضًا لما هو متوقع.

• اختبار وجود مشاكل قياسية في النموذج الثالث للتأثيرات العشوائية Heteroskedasticity and autocorrelation
أولاً: اختبار Wald test

تقدم نتائج اختبار Wald المعدلة في نموذج الانحدار ذو التأثير العشوائي رؤى مهمة حول افتراض التجانس (homoskedasticity) في تحليل Panel Data. يبدأ تحليل النتائج الواردة في الجدول التالي:

الشكل رقم (28): اختبار Wald-test للنموذج الثالث

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

$$H_0: \sigma(i)^2 = \sigma^2 \text{ for all } i$$

$$\begin{aligned} \text{chi2} (80) &= 1.0\text{e}+06 \\ \text{Prob}>\text{chi2} &= 0.0000 \end{aligned}$$

المصدر: مخرجات برنامج STATA 18.

من خلال نتائج الاختبار أعلاه كانت قيمة إحصائية اختبار مربع كاي في النتيجة التي تم الحصول عليها على أنها $1.0\text{e}+06$ (1×10^6)، مع 16 درجة حرية. علاوة على ذلك، فإن القيمة p، المعروفة أيضًا باسم $\text{Prob}>\text{chi2}$ ، تم توثيقها على أنها 0.0000. القيمة p هي مقياس إحصائي يحدد احتمالية ملاحظة إحصائية اختبارية متطرفة مثل تلك التي تم رؤيتها، على افتراض أننا نقبل فرضية العدم (H_0). ونظرًا للقيمة

p الصغيرة جدًا (تقرب من 0)، يشير التفسير إلى أدلة إحصائية قوية تتعارض مع فرضية العدم (الصفريّة). تشير النتائج إلى وجود اختلافات كبيرة في تباينات الأخطاء بين الشركات الثمانون متعددة الجنسيات محل الدراسة، مما يشير إلى عدم الاتساق. ومن ثم، يمكن أن نستنتج أن افتراض التجانس غير صالح في السيناريو الحالي.

ثانياً: اختبار Wooldridge test

الشكل رقم (29): اختبار Breusch-Godfrey/Wooldridge test للنموذج الثالث

Breusch-Godfrey/Wooldridge test for serial correlation in panel models

data: Tobin'sQ ~ GAAPETR+CSAHETR_s+CON_OWH+BRD_SIZE+BRD_IND+BRD_MT+WOM_REP+DUAL + ...

chisq = 266.53, df = 10, p-value < 2.2e-16

alternative hypothesis: serial correlation in idiosyncratic errors

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

كما أسلف ذكره، فإن اختبار Breusch-Godfrey/Wooldridge يختبر للارتباط الذاتي للبواقي في نماذج Panel Data الفرضية الصفريّة القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكلة الارتباط.

في مخرجات الاختبار هنا، تكون إحصائيات الاختبار عبارة عن مربع كاي (chisq) موزعة بدرجات حرية تساوي عدد العناصر المتبقية المتأخرة المضمنة في الاختبار. القيمة p المرتبطة بإحصائيات الاختبار صغيرة للغاية (القيمة $p < 2.2e-16$)، مما يشير إلى دليل قوي ضد الفرضية الصفريّة القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. ولذلك، فإننا نرفض الفرضية الصفريّة لصالح الفرضية البديلة، ونستنتج أن هناك ارتباط ذاتي للبواقي.

يمكن أن يكون لوجود مشكلات التغاير (Heteroskedasticity) والارتباط الذاتي للبواقي (autocorrelation) في بيانات Panel Data الخاصة بنا تأثيراً مهماً على نتائج نماذج الانحدار النهائية لدينا، ويؤثر على دقة تقديرات المعامل، مما يؤدي ذلك إلى نتائج غير صحيحة في اختبار الفرضيات. ومن أجل التعامل مع هذه المشاكل، قمنا بإدراج اختبار (HAC errors) في النماذج التي سنستخدمها لتصحيح المشاكل القياسية وتعزيز النتائج التي توصلنا إليها.

• تقدير نتائج النموذج الثالث بعد تصحيح المشاكل القياسية والمناقشة Estimating the results of the Third model after correcting the econometric issues and the discussion

يمكن توضيح تصحيح المشاكل القياسية السابقة للنموذج الثالث واختيار النموذج النهائي لدراسة أثر آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) كمؤشر عن الأداء المالي، نجد النتائج كما يلي:

الجدول رقم (22): تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) (النموذج النهائي الثالث)

VARIABLES	(1) FE TobinsQ	(2) f1 TobinsQ	(3) f2 TobinsQ	(4) HAC TobinsQ
GAAPETR	-0.0244 (0.0326)	-0.0380 (0.0395)		-0.0240 (0.0325)
CSAHETR _s	-0.00951 (0.0931)	0.0334 (0.0834)		0.00363 (0.0925)
CON_OWH	0.435*** (0.120)		0.445 (0.413)	0.457*** (0.115)
BRD_SIZE	-0.00641 (0.00560)		-0.00689 (0.00667)	-0.00879 (0.00542)
BRD_IND	-0.0601 (0.128)		-0.0560 (0.250)	-0.0589 (0.122)
BRD_MT	0.00593 (0.00479)		0.00614 (0.00612)	0.00801* (0.00468)
WOM_REP	-0.000413 (0.00735)		-0.000461 (0.00148)	-0.000712 (0.00737)
DUAL	-0.0657* (0.0355)		-0.0632 (0.0618)	-0.0518 (0.0343)
AC_SIZE	0.00155 (0.0157)		0.00229 (0.0119)	-0.00572 (0.0150)
AC_MT	0.00679 (0.00826)		0.00659 (0.00824)	0.00524 (0.00784)
AC_IND	-0.115* (0.0636)		-0.115 (0.0963)	-0.145** (0.0614)
BIG4	-0.168** (0.0665)		-0.167** (0.0734)	-0.168*** (0.0651)
LOGA_FEES	0.0282 (0.0182)		0.0298 (0.0275)	0.0474*** (0.0152)
LOGSIZE	-0.129*** (0.0286)		-0.129** (0.0521)	-0.0986*** (0.0185)
LEV	0.863*** (0.111)		0.863*** (0.240)	0.744*** (0.103)
GROW	-0.00718 (0.0135)		-0.00729 (0.0104)	-0.00751 (0.0135)
Constant	3.385*** (0.637)	1.068*** (0.0138)	3.343*** (1.151)	2.457*** (0.382)
Observations	800	800	800	800
R-squared	0.129	0.002	0.129	
Number of id	80	80	80	80

Note: ***, **, and * denote statistical significance of the coefficients at 0.01, 0.05, and 0.1 levels .

المصدر: مخرجات برنامج STATA 18.

توفر نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (FE) الموضحة في الجدول أعلاه رؤية قيمة حول تأثير معدلات التخطيط الضريبي الدولي ومؤشرات الحوكمة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. وينصب تركيز

التحليل على تأثير هذه العوامل على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) للشركات متعددة الجنسيات كمؤشر على أدائها المالي. يتضمن الجدول أخطاء معيارية قوية بين قوسين ويشير إلى مستويات الأهمية الإحصائية بالعلامات النجمية (* لـ $p < 0.1$ ، ** لـ $p < 0.05$ ، و*** لـ $p < 0.01$).

• تحليل نتائج الجدول رقم (22):

تشير النتائج الى:

✓ وجود تأثير سلبي لمعدل الضريبة الفعلي الإجمالي (GAAPETR) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) إلا أنه غير معنو، مما يشير إلى أن ارتفاع معدلات الضرائب الفعلية يرتبط بانخفاض توقعات الربحية المستقبلية (Tobin's Q).

✓ وجود تأثير سلبي لمعدل الضريبة الفعلي النقدي (CSAHETRS) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) إلا أنه غير معنوي في العمود (4)، ولكن ليس في النموذج (2) والذي يظهر معاملاً موجبا، مما يشير إلى أن تنفيذ استراتيجيات الضرائب النقدية الفعلية يمكن ألا يؤثر بشكل كبير على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار.

✓ وجود تأثير معنوي موجب لتركيز الملكية (CON_OWH) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) في جميع النماذج، مما يشير إلى أن تركيز الملكية الأعلى يرتبط بتوقعات ربحية مستقبلية أعلى. قد يكون أحد أسباب هذا التأثير الإيجابي هو توافق المصالح بين المالكين وإدارة الشركة، فعندما تمتلك مجموعة صغيرة من الأفراد أو الكيانات حصة كبيرة في شركة ما، فمن المرجح أن يشاركوا بنشاط في عملية صنع القرار ولديهم مصلحة خاصة في نجاح الشركة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى إدارة أكثر كفاءة وفعالية، والتي بدورها يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على ربحية الشركة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للملكية المركزة أيضاً تقليل تكاليف الوكالة وتضارب المصالح داخل الشركة. في هيكل الملكية المنتشر على نطاق واسع، من الصعب مراقبة تصرفات الإدارة، وهناك احتمال أكبر لنشوء مشاكل الوكالة. ومع ذلك، في هيكل الملكية المركزة، يكون للمالكين تأثير وسيطرة أكبر على الإدارة، مما يقلل من احتمالية حدوث مشاكل في الوكالة.

علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي الملكية المركزة أيضاً إلى توجه الشركة على المدى الطويل. عندما تمتلك مجموعة صغيرة من الأفراد أو الكيانات حصة كبيرة في شركة ما، فمن المرجح أن يكون لديهم منظور طويل المدى ويعطون الأولوية للنمو المستدام للشركة وربحيتها على المكاسب قصيرة المدى.

يمكن أن يؤدي هذا إلى أداء مالي أكثر استقراراً واتساقاً، وهو ما ينعكس في ارتفاع Tobin's Q.

✓ وجود تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة (BRD_SIZE) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) إلا أنه غير معنوي، مما يشير إلى أنه لا يوجد دليل واضح على أن هناك تأثير لحجم مجلس الإدارة على Tobin's Q.

- ✓ وجود تأثير سلبي لاستقلالية مجلس الإدارة (BRD_IND) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) إلا أنه غير معنوي، يكون المعامل سالبًا ولكنه ليس ذا دلالة إحصائية في معظم النماذج. وهذا يوضح بأنه لا يوجد دليل واضح على أن هنالك تأثير لاستقلالية مجلس الإدارة على مؤشر Tobin's Q.
- ✓ وجود تأثير معنوي موجب لعدد اجتماعات مجلس الإدارة (BRD_MT) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q)، (على الأقل في نموذج HAC). يشير هذا إلى أن الشركات التي تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل متكرر تميل إلى الحصول على توقعات أعلى للربحية المستقبلية. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى حقيقة أن اجتماعات مجلس الإدارة توفر منصة للمناقشات الهامة وعمليات صنع القرار التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على أداء الشركة. ومع زيادة تواتر الاجتماعات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمزيد من الفرص لمناقشة ومعالجة أي مشكلات أو تحديات قد تواجهها الشركة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل وفي النهاية نتائج أفضل.
- ✓ وجود تأثير سلبي لتمثيل المرأة في مجلس الإدارة (WOM_REP) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) إلا أنه غير معنوي، مما يعني أن التمثيل النسائي في مجلس الإدارة قد لا يكون ذو تأثير مهم على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار في هذا النموذج.
- ✓ وجود تأثير سالبى لازدواجية منصب المدير التنفيذي (DUAL) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) ولكنه غير معنوي، مما يشير إلى أن ازدواجية منصب المدير التنفيذي ليس له أي تأثير معنوي على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار.
- ✓ أما بالنسبة لحجم لجنة التدقيق (AC_SIZE) وعدد اجتماعات لجنة التدقيق (AC_MT) المعامل مختلط عبر النماذج وغير معنوي. هذا يشير بأنه ليس هنالك دليل واضح على وجود تأثير لحجم لجنة التدقيق وعدد اجتماعاتها على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار في هذا النموذج.
- ✓ وجود تأثير معنوي سالب لاستقلال لجنة التدقيق (AC_IND) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q)، هذا التأثير السلبي والهام مع Tobin's Q في نموذجين (1) و(4)، يشير إلى أن لجان التدقيق الأقل استقلالية قد ترتبط بتنبؤات ربحية مستقبلية أقل.
- ✓ وجود تأثير معنوي سالب لحجم مكتب التدقيق الخارجي (BIG4) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) في جميع النماذج، مما يشير إلى أن الشركات التي يتم تدقيقها من قبل مكاتب التدقيق الكبيرة قد يكون لديها توقعات ربحية مستقبلية أقل في هذا النموذج.
- ✓ وجود تأثير معنوي موجب لأتعاب التدقيق (LOGA_FEES) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q) في جميع النماذج، مما يشير إلى أن الشركات التي تدفع رسوم تدقيق خارجي أعلى قد يكون لديها توقعات ربحية مستقبلية أعلى، وقد يكون هذا بسبب ارتباط الرسوم المرتفعة بعمليات تدقيق أكثر شمولاً.

4.4.5. النتائج الخاصة بالمتغيرات الضابطة ومناقشتها Results for control variables and their discussion

في الجداول رقم (15) و(19) و(22) توضح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الضابطة والأداء المالي للشركات متعدد الجنسيات كما يلي:

✓ حجم المؤسسة (LOGSIZE):

توضح النتائج أن حجم الشركة، الذي يتم قياسه بواسطة لوغاريتم الحجم (LOGSIZE)، له تأثير معنوي سلبي على مقاييس الربحية المختلفة مثل العائد على الأصول (ROA)، ومؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (TobinsQ). ويشير هذا إلى أن الشركات الكبرى قد يكون لديها توقعات أقل للربحية المستقبلية. وتتناقض هذه النتيجة مع الاعتقاد السائد بأن الشركات الأكبر حجماً أكثر ربحية بسبب وفورات الحجم والنطاق. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هذه العلاقة قد تختلف وفقاً لظروف الصناعة والسوق المحددة. حيث أن أحد التفسيرات المحتملة لهذه العلاقة السلبية هو أن الشركات الأكبر حجماً قد تواجه المزيد من المنافسة وارتفاع تكاليف التشغيل، مما يؤدي إلى انخفاض الربحية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الشركات متعددة الجنسيات الأكبر حجماً أكثر تجنباً للمخاطرة وأكثر تحفظاً في استثماراتها، مما قد يؤثر أيضاً على ربحيتها. ولهذه النتائج آثار مهمة على المستثمرين والمديرين، لأنها تسلط الضوء على أهمية أخذ حجم الشركة في الاعتبار عند تقييم الربحية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

✓ الرافعة المالية (LEV):

توضح النتائج وجود تأثير معنوي سالب لمديونية الشركة والمتمثلة في الرافعة المالية (LEV) على العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) في النموذجين الأول والثاني. تشير هذه النتيجة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات التي لديها مستويات أعلى من الديون تميل إلى الحصول على نسب ربحية أقل. وهذا يعني أنه مع زيادة ديون الشركة، تنخفض قدرتها على تحقيق الأرباح. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حقيقة أن ارتفاع مستويات الديون يعني ارتفاع مدفوعات الفائدة، الأمر الذي يمكن أن يخفض أرباح الشركة ويحد من قدرتها على الاستثمار في فرص النمو. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع مستوى الديون يزيد أيضاً من المخاطر المالية للشركة، حيث تصبح أكثر عرضة للانكماش الاقتصادي والتغيرات في أسعار الفائدة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه في حين أن المعامل السلبي يشير إلى وجود تأثير سلبي للرافعة المالية على الربحية، فإنه لا يعني بالضرورة أن جميع الشركات التي لديها مستويات عالية من الديون سيكون لديها عائد على الأصول وعائد على حقوق الملكية منخفض. وتلعب عوامل أخرى، مثل الصناعة وظروف السوق وإدارة الشركة، دوراً مهماً أيضاً في تحديد الأداء المالي للشركة. ومع ذلك، فمن الواضح أن الرافعة المالية عامل مهم يجب مراعاته عند تحليل الصحة المالية للشركة واتخاذ القرارات الاستثمارية. وهذا ما يفسر وجود تأثير معنوي موجب للرافعة المالية (LEV) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (TobinsQ) في النموذج الثالث، ويفسر ذلك أيضاً، أن لهذا الارتباط القوي هو أن الشركات متعددة الجنسيات التي تتمتع بهيكل رأس مال مثالي تميل إلى الحصول على رافعة مالية أعلى وبالتالي مؤشر TobinsQ أعلى. ولهذا فإنه

من المهم أن تحافظ الشركات على هيكل رأس المال الأمثل وأن يكون المستثمرون على دراية بتأثيرات الصناعة عند تقييم النفوذ المالي للشركة. حيث إن فهم تأثير الرافعة المالية يمكن أن يوفر رؤى قيمة حول إمكانات الشركات متعددة الجنسيات في استمرارية النمو والنجاح.

✓ نمو الشركة (GROW):

تشير النتائج الى وجود تأثير معنوي موجب لنمو الشركة (GROW) على كل من مؤشري العائد على الاستثمار (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) في النموذجين الأول والثاني. هذا يعني أن الشركات ذات معدلات النمو الأعلى تميل أيضًا إلى الحصول على عائد على الأصول وعائد على حقوق الملكية أعلى. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدد من العوامل التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات، مثل زيادة المبيعات، والتوسع في أسواق جديدة، وتحسين الكفاءة والإنتاجية. من خلال تحقيق معدل نمو أعلى، تكون هذه الشركات قادرة على توليد المزيد من الإيرادات وتحسين ربحيتها في نهاية المطاف. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي النمو أيضًا إلى زيادة حصة السوق ووضع تنافسي أقوى، مما يمكن أن يساهم بشكل أكبر في زيادة العائد على الأصول وحقوق الملكية معًا. لذلك، من الواضح أن النمو يلعب دورًا حاسمًا في النجاح المالي للشركة، مما يجعلها محورًا رئيسيًا لهذا النوع من الشركات. بينما أظهرت نتائج النموذج الثالث وجود تأثير سلبي لنمو الشركة (GROW) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (TobinsQ) إلا أنه غير معنوي، وهذا يعني أنه من الصعب تحديد التأثير الدقيق للنمو على التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار لهذه الشركات. بشكل عام، يمكن أن نستنتج أن نمو هو عامل حاسم في النجاح المالي للشركة، كما يتضح من ارتباطها الإيجابي بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

5.5 اختبار فرضيات الدراسة في ضوء نتائج التحليل السابقة Testing the study hypotheses in light of previous analysis results

يهدف هذا الجزء الى توضيح أهمية النتائج الكيفية والكمية التي توصلت اليها الدراسة، خصوصا ما تعلق منها باختبار الفرضيات بهدف ابراز مكانة وقيمة هذه الدراسة مقابل ما جاءت به الدراسات السابقة من نتائج، والذي يمكننا من مناقشة الإجابة على السؤال التالي: ما الذي سيتم توضيحه من خلال هذه المقارنة؟

1.5.5 اختبار الفرضية الأولى مقارنة بالدراسات السابقة

من خلال تحليل الدراسات السابقة بالنسبة لصحة الفرضية الأولى أو عدم صحتها، تم التوصل في دراستنا الى أن هنالك تأثير إيجابي لتركيز الملكية على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات (نتائج النموذج الثالث)، وهذا ما تثبته دراسة (M. I. Abdullah, Sarfraz, Qun, & Chaudhary, 2019: 107-118) والتي توصلت الى أن تركيز الملكية في الشركات له تأثير إيجابي كبير على Tobin's Q وROA، حيث تتوافق نتائج هذه الدراسة مع نظرية الوكالة. بحيث توفر هذه الدراسة دعماً تجريبياً للحجة القائلة بأن تركيز الملكية يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. مما يؤكد أن الشركات ذات الملكية الأكثر تركيزاً غالباً ما تتمتع بنتائج مالية متفوقة. وتعزى هذه النتيجة إلى عوامل مختلفة متصلة في هيكل الملكية هذه، حيث تكون عمليات صنع القرار الأكثر بساطة وزيادة الرقابة على الإدارة من قبل المساهمين

الرئيسيين في المقام الأول. كما أن كيانات الملكية المركزة هذه تكون في وضع أفضل لتطبيق المبادرات الإستراتيجية بسرعة، ومواءمة أهداف الشركة بشكل وثيق مع مصالح المساهمين مما يؤدي بدوره إلى تخفيف تكاليف الوكالة وتعزيز مناخ يفضي إلى النجاح المالي. وتناولت الدراسة سيناريوهات السوق المختلفة عبر الحدود الجغرافية، كما عرضت نمطاً ثابتاً يبرز التأثير الإيجابي للملكية المركزة على الصحة المالية للشركات متعددة الجنسيات.

تعزز هذه النتائج دراسة كل من (Hu & Izumida, 2008: 342-358) و(Dakhli, 2021: 562-591)، وتشير هذه الأطر النظرية المقترحة والأدلة التجريبية التي جمعتها هذه الدراسات بشكل جماعي إلى أن الشركات التي تتمتع بمستويات أعلى من تركيز الملكية تكون مجهزة بشكل أفضل لمواءمة استراتيجيات أعمالها مع الأهداف المجتمعية الأوسع، وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية تساهم في الأداء المالي المتفوق. وأيضاً ترسم هذه الأطر صورة دقيقة لكيفية تأثير تركيز الملكية على الأداء المالي والتوجه الاستراتيجي للشركات متعددة الجنسيات، لا سيما من خلال عدسة مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويؤكد هذا السرد الناشئ تحولاً حاسماً في فهم ديناميكيات حوكمة الشركات، مما يشير إلى أن الملكية المركزة ليست مجرد عامل في تحسين المقاييس المالية ولكنها أيضاً عنصر محوري في توجيه الشركات نحو ممارسات تجارية مستدامة ومسؤولة اجتماعياً.

من خلال النتائج السابقة تتأكد صحة الفرضية الأولى والمتمثلة في: "هنالك تأثير معنوي موجب لتركيز الملكية على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات".

2.5.5. اختبار الفرضية الثانية مقارنة بالدراسات السابقة

اعتماداً على تحليل الدراسات السابقة ومن خلال توضيح تأثير لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، فقد أظهرت الدراسات إلى أن هنالك تأثير معنوي سلبي لحجم المجلس على الأداء، وهذا ما توصلت له دراستنا من خلال نتائج النموذجين الأول والثاني. وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت له دراسة (Topal & Dogan, 2014: 74-79) وتناقش الباحثان في هذه الدراسة التقاطع بين حجم مجلس الإدارة مع الأداء المالي، وقد برزت نتائج هذه الدراسة إلى أن حجم المجلس له تأثير سلبي معنوي على الأداء المالي، وهذا ما يثبت أن مجالس الإدارة الأصغر هي الأفضل للأداء المالي للشركة. كما أن فعالية حجم مجلس الإدارة على النتائج المالية تتوقف على العديد من العوامل بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كالخصائص الصناعة والثقافة الشركة وديناميكيات السوق. كما أشارت دراسة (Gallardo-Vazquez, Barroso-Mendez, Pajuelo-Moreno, & Sanchez-Meca, 2019: 1115)، إلى مدى تعقيد تمييز الأنماط الواضحة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي، وتحديدًا داخل القطاعات الحساسة بيئياً. ويساهم تحليلهم في مناقشة متعددة الأوجه من خلال افتراض أن العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وأداء الشركة بعيدة كل البعد عن الوضوح. ويحذرون من المبالغة في تبسيط هذه الديناميكية، ويقترحون بدلاً من ذلك أن تلعب العوامل التنظيمية الداخلية دوراً محورياً في التوسط في التأثير الذي قد يحدثه حجم مجلس الإدارة على

النتائج المالية. ويتوافق هذا المنظور مع الحجج السابقة التي تدعو إلى إجراء تحقيقات أعمق في سياقات محددة والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على كيفية تأثير هيكل حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. ومن خلال تحديد عدم وجود تأثير مباشرة لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي كما تم التأكيد عليه في النتائج التي توصلوا إليها.

من خلال النتائج السابقة ترفض الفرضية الثانية والتمثلة في: "هناك تأثير معنوي موجب لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات".

3.5.5. اختبار الفرضية الثالثة مقارنة بالدراسات السابقة

إن هذه الفرضية هي إحدى الفرضيات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة المتعلقة باستقلاليتها وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، وقد أثبتت دراستنا صحة الفرضية من خلال نتائج النموذجين الأول والثاني، حيث أنه من خلال الدراسات السابقة نجد وجود اتفاق مع دراسة (Ponnu & Karthigeyan, 2010: 858) التي قدمت فحصاً موثقاً لهذا الارتباط بالذات. يشير تحليلهم الدقيق إلى أن الشركات التي تتمتع بدرجة أعلى من استقلال مجلس الإدارة تظهر عادةً نتائج مالية متفوقة بشكل كبير عند مقارنتها بنظيراتها التي تشرف عليها مجالس إدارة أقل استقلالية، كما أثبتت النتائج بأن هناك تأثير واضح: حيث لا تعمل مجالس الإدارة المستقلة على تعزيز المساءلة وتخفيف تضارب المصالح فحسب، بل إنها تعمل أيضاً كمحفزات حاسمة في دفع القرارات الاستراتيجية التي تضمن الازدهار المستدام للشركات. مما يوضح كيف تجسد هيكل الإدارة الفعالة الأدوات الأساسية لرعاية التميز التنظيمي والميزة التنافسية على نطاق عالمي. وقد أصبح من الواضح أن استقلال مجلس الإدارة ليس مجرد إجراء شكلي إجرائي ولكنه يرتبط ارتباطاً جوهرياً بتحقيق أداء مالي متفوق ونجاح تجاري شامل في المجالات الصعبة للشركات متعددة الجنسيات.

ويتفق أيضاً مع ما توصلت له دراسة (Lawrence, Nguyen, & Upadhyay, 2024: 102581) بخصوص وجود تأثير لاستقلال مجلس الإدارة على نتائج عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات متعددة الجنسيات. يعد هذا التحقيق ذا أهمية خاصة لأن عمليات الاندماج والاستحواذ تمثل قرارات استراتيجية حاسمة يمكن أن تؤثر بشكل عميق على مسار الشركة، مما يؤثر على كل شيء بدءاً من توسيع حصة السوق وحتى الأداء المالي. النتائج التي توصل إليها الباحثين لا تعزز هذا التأكيدات السابقة حول العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والنجاح المالي فحسب، بل يسلط الضوء أيضاً على كيفية مساهمة هيكل الإدارة هذه في اتخاذ خطوات استراتيجية أكثر فائدة في الساحة المعقدة للعمليات التجارية العالمية العابرة للحدود.

أيضاً يتفق هذا مع ما توصلت إليه دراسة (Dahya, Dimitrov, & McConnell, 2009: 67-78) التي تؤكد العلاقة الإيجابية بين مجلس إدارة مستقل والمقاييس المالية المعززة، حيث تم تسليط الضوء على الآليات الأساسية التي تعمل من خلالها هذه العلاقة. ومن خلال التحليل الدقيق للتغيرات في تقييم السوق الناتجة عن التعديلات في تكوين مجلس الإدارة نحو مزيد من الاستقلالية، تؤكد النتائج أن مجالس الإدارة المستقلة تساهم بشكل كبير في عمليات صنع القرار المتميزة. ويتم تصوير مثل هذه المجالس باعتبارها فعالة في تعزيز

البيئات حيث تكون المداولات الاستراتيجية الأقل عرضة للتورط في تضارب المصالح، وبالتالي تمهيد الطريق لاتخاذ القرارات التي تخدم مصالح المساهمين على النحو الأمثل وتعزز النمو التنظيمي على المدى الطويل. وبالتالي توجيه الشركات متعددة الجنسيات نحو مسار النجاح المالي المستدام والهيمنة التنافسية داخل الأسواق العالمية.

من خلال النتائج السابقة تتأكد صحة الفرضية الثالثة والمتمثلة في: "هنالك تأثير معنوي موجب لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات".

4.5.5. اختبار الفرضية الرابعة مقارنة بالدراسات السابقة

أيضا تعد هذه الفرضية من بين الفرضيات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة والخاصة بتأثير عدد اجتماعات المجلس على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، توصلت دراستنا الى تباين بين نتائج النموذج الأول الذي يظهر تأثير معنوي سالب عند 5%، ونتائج النموذج الثالث الذي يظهر تأثير معنوي موجب عند 10%، وهنا تم اعتماد النتيجة الأولى كونها الأكثر تأثيرا.

نتيجة دراستنا لا تتوافق مع نتائج دراسة كل من: (Ntim & Osei, 2011: 83-103) ودراسة (Modum, Ugwoke, & Onyeonu, 2013: 186-200) حيث تشير نتائج الدراستين الى أن أحد الجوانب المحددة لتكرار اجتماعات مجلس الإدارة قد عزز تأثيره على الصحة المالية للشركة ونجاحها. وتفترض الأبحاث السابقة أن الزيادة في عدد اجتماعات مجلس الإدارة يمكن أن تكون مؤشراً على رقابة أكثر صرامة وتخطيط استراتيجي، مما قد يؤدي إلى تحسين النتائج المالية للشركات. وترتكز هذه الفرضية على الاعتقاد بأن الشركات متعددة الجنسيات تسمح باتخاذ القرار في الوقت المناسب والاستجابة الفعالة للتحديات، وبالتالي تعزيز بيئة إيجابية للنمو المالي.

إلا أنها تتوافق مع دراسة (Yakob & Abu Hasan, 2021: 139) حيث توضح نتائج الدراسة بأن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على أداء الشركة. لا يسلط هذا كشف الضوء على التعقيد الكامن في الديناميكيات التي تحكم الشركات متعددة الجنسيات فحسب، بل يعزز أيضاً ضرورة إجراء تحقيق أكثر تفصيلاً في كيفية إجراء هذه الاجتماعات، وممارسات وضع جدول أعمالها، وعمليات صنع القرار، والآثار المترتبة على الإدارة الشاملة. وتطرح مثل هذه الأفكار المزيد من الأسئلة حول جودة اجتماعات مجلس الإدارة مقابل كميته، وكيف تؤثر هذه العوامل بشكل تآزري على النتائج المالية.

وفي ضوء هذه النتائج، يصبح من الواضح أن أي ارتباط إيجابي مفترض يتطلب تفسيراً حذراً وإثباتاً من خلال أدلة تجريبية إضافية. ومن ثم، تساهم الدراسات السابقة بشكل كبير في تحسين فهمنا من خلال تسليط الضوء على الأخطاء المحتملة في الافتراضات السائدة والدعوة إلى إطار تحليلي غني يستوعب كلاً من السلوكيات التنظيمية على المستوى الجزئي والتحليلات المالية على المستوى الكلي لتمييز هذه الظاهرة المعقدة بدقة.

من خلال النتائج السابقة ترفض الفرضية الرابعة والمتمثلة في: "هنالك تأثير معنوي موجب لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات".

5.5.5. اختبار الفرضية الخامسة مقارنة بالدراسات السابقة

كما تعد هذه الفرضية من بين الفرضيات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة والخاصة بتأثير التنوع الجنسي داخل المجلس على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، توصلت دراستنا الى عدم وجود تأثير معنوي بينهما، هذه النتيجة لا تتوافق مع دراسة (Rosenblitt, Soler, Johnson, & Quadagno, 2001: 396-402) ودراسة (Terjesen, Sealy, & Singh, 2009: 320-337) التي تشير إلى وجود تأثير معنوي موجب بين تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات على تحسين الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات، إلا أن هناك فجوات كبيرة تحتاج إلى معالجة لفهم الفروق الدقيقة في هذا الارتباط بشكل كامل. وكما أبرزت الدراسات السابقة بأن تحليلهم الشامل يوفر أساساً يميل بشكل كبير نحو دعم هذا الارتباط، مما يعزز الافتراض القائل بأن مجالس الإدارة المتنوعة بين الجنسين تساهم بشكل إيجابي في المقاييس المالية للشركات. ومع ذلك، فإن أبحاثهم تسلط الضوء أيضاً على ضرورة إجراء تحقيقات أكثر تفصيلاً، مع الإشارة على وجه التحديد إلى مدى تعقيد قياس العلاقات السببية المباشرة وفهم الآليات التي يمكن من خلالها للمديرات التأثير على استراتيجية الشركة ومقاييس الأداء بشكل مختلف عن نظرائهن الذكور. ويؤكد هذا التركيز على إجماع علمي أوسع حول الحاجة إلى دراسات طويلة لا تنظر فقط إلى تكوين مجلس الإدارة، بل تأخذ في الاعتبار أيضاً متغيرات الصناعة، والتنوع الجغرافي، والمعايير الثقافية التي تؤثر على أدوار المرأة في القيادة.

من خلال النتائج السابقة ترفض الفرضية الخامسة والمتمثلة في: "هنالك تأثير معنوي موجب لتمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات".

6.5.5. اختبار الفرضية السادسة مقارنة بالدراسات السابقة

تعد هذه الفرضية من بين الفرضيات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة والخاصة بتأثير ازدواجية منصب المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، توصلت دراستنا الى وجود عدم وجود تأثير معنوي بينهما في أي من النماذج الثلاث، هذه النتيجة لا تتوافق مع دراسة كل من (Krause, Semadani, & Cannella Jr, 2014: 256-286) و (Abels & Martelli, 2013: 135-147) و (Ilhan Nas & Kalaycioglu, 2016: 1374-1409) والتي تشير إلى وجود صلة ملموسة بين هذه الأدوار القيادية الموحدة والنتائج المالية للشركات المتعددة الجنسيات، حيث أن الاهتمام المتزايد في هذا المجال إلى وجود تفاعل معقد بين هيكل القيادة والنتائج المالية للشركة التي لا يمكن تقديرها بشكل كامل دون مراعاة السياقات التنظيمية والسوقية الأوسع. على وجه التحديد، قد تؤثر المتغيرات مثل ممارسات حوكمة الشركات، وتقلبات السوق، واستراتيجيات التوسع العالمي بشكل كبير على كيفية تأثير المراكز المزدوجة على المقاييس المالية. وبينما نتعمق في هذا التحقيق، من الضروري تصميم منهجيات بحث قوية ومرنة بدرجة كافية لالتقاط التفاعل الديناميكي بين ازدواجية الرئيس التنفيذي والأداء التنظيمي عبر المناظر التشغيلية المتنوعة. ويشمل ذلك

الاستفادة من التحليلات المقطعية لمقارنة الصناعات والاقتصادات المختلفة، بالإضافة إلى اعتماد أساليب مختلطة لجمع البيانات الكمية والرؤى النوعية مباشرة من المديرين التنفيذيين الذين يتنقلون بين هذه الأدوار المزدوجة. ولا يعد هذا النهج الشامل بالكشف عن الجوانب المخفية سابقاً لتأثير القيادة التنفيذية على نجاح الأعمال التجارية العالمية فحسب، بل يوفر أيضاً منارة لصياغة نماذج الحوكمة التي تتماشى مع المتطلبات المتطورة للأسواق الدولية. في جوهر الأمر، من خلال توسيع نطاق بحثنا إلى ما هو أبعد من الارتباطات السطحية لاكتشاف كيف تشكل العوامل السياقية بشكل معقد العلاقة بين ازدواجية الرئيس التنفيذي/الرئيس والأداء المالي، فإننا نقف على حافة الكشف عن الاستراتيجيات التحويلية التي يمكن أن تعيد تعريف نجاح الشركات متعددة الجنسيات في عالم معقد باستمرار.

من خلال النتائج السابقة تتأكد صحة الفرضية السادسة والمتمثلة في: "لا يوجد تأثير معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات".

7.5.5. اختبار الفرضية السابعة، الثامنة والتاسعة مقارنة بالدراسات السابقة

تخص الفرضيات الثلاث خصائص لجنة التدقيق المتعلقة بحجم اللجنة عدد اجتماعاتها واستقلاليتها وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، حيث توصلت دراستنا إلى عدم وجود تأثير لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعدد الجنسيات. رغم هذا تتوافق هذه النتيجة إلى حد ما مع دراسة (Azar, Sayyar, Zakaria, & Sulaiman, 2018: 45-65) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن حجم لجنة التدقيق لا يرتبط بشكل كبير ولكن بشكل إيجابي بالعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين. وكما هو موضح بنظرية الاعتماد على الموارد، فإن لجان مجلس الإدارة الكبيرة تحقق أداءً ثابتاً أفضل لأنها تمتلك المزيد من الخبرة والمعرفة التي يمكنها مشاركتها مع الأعضاء الآخرين. إن العلاقة الضئيلة بين حجم لجنة التدقيق وأداء الشركة المالي، التي تم قياسها بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، قد تشير أيضاً إلى أن الأداء المالي يتأثر إلى حد كبير بعوامل أخرى غير حجم لجنة التدقيق. يتوافق هذا الارتباط غير المهم بين حجم لجنة التدقيق وأداء الشركة (ROE، ROA) مع الدراسات السابقة (Al-Malkawi, Pillai, & Bhatti, 2014: 133-141) و (Nuryanah & Islam, 2011). وفي المقابل، لا تتفق هذه النتائج مع دراسة (Zhou, Maggina, & SO, 2013) حيث تثبت نتائجها بأن حجم لجنة التدقيق يرتبط بشكل كبير وإيجابي بالأداء المالي للشركة. وتتوافق هذه النتائج مع نظرية الاعتماد على الموارد، والتي تشير إلى أنه يمكن لمجلس إدارة كبير الوصول بسهولة إلى الموارد الخارجية وأن لديهم المزيد من المعرفة والخبرة، مما يؤدي إلى أداء أفضل للشركة.

من جهة أخرى تظهر نتائج دراستنا وجود تأثير معنوي موجب لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات (النموذج الأول)، تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Azar et al., 2018: 45-65) حيث تظهر النتائج الواردة فيها أن تكرار اجتماعات لجنة التدقيق يرتبط بشكل كبير وإيجابي بالأداء المالي للشركات. تشير هذه النتائج إلى أن تكرار اجتماعات لجنة التدقيق له تأثير

إيجابي كبير على احتمالية الشركة نتيجة للمراقبة الوثيقة للإدارة من قبل أعضاء لجنة التدقيق المستقلين. وتتوافق هذه العلاقة مع نظرية الوكالة، التي تشير إلى أن لجان التدقيق النشطة التي تجتمع بشكل متكرر أكثر عرضة لمراقبة المديرين وتقديم ضوابط داخلية أفضل، وبالتالي تقليل تكلفة الوكالة وزيادة أداء الشركة. تتوافق هذه النتائج مع مجموعة كبيرة من الدراسات السابقة منها دراسة (Aanu, Odianonsen, & Foyeke, 2014) و (Hoque, Islam, & Azam, 2013: 503-528) وأيضا (Munisi & Randøy, 2013: 92-110)، حيث ذكر أن تكرار اجتماع لجنة التدقيق أربع مرات على الأقل سنوياً يؤثر بشكل إيجابي على أداء الشركة المالي. فيما يخص استقلالية لجنة التدقيق، نجد أن نتائج دراستنا تظهر وجود علاقة تأثير بينها وبين الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات (النموذج الأول والثالث)، تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Hamdan, 2020: 127-138) يؤكد هذا البحث أن السياسة التي تلزم الشركات بإنشاء لجان تدقيق مستقلة تمثل تقدماً جوهرياً في حوكمة الشركات كما تسلط هذه الدراسة الضوء على أن هذه اللجان المستقلة المكلفة مطالبة بالاجتماع عدة مرات في السنة، مما يعزز الرقابة التنظيمية ويعزز قدرات اتخاذ القرار الاستراتيجي. علاوة على ذلك، يشير هذا التحليل إلى أن هذا الاستقلال الهيكلي للجنة التدقيق يرتبط بشكل كبير بالنتائج المالية الإيجابية من خلال تمكين مراقبة أكثر صرامة لعمليات إعداد التقارير المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالأخطاء المالية. وبالتالي، تتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة كدراسة (Azar et al., 2018: 45-65)، مما يؤكد أن لجنة التدقيق المستقلة لا تلعب دوراً محورياً في ضمان الامتثال للوائح المالية فحسب، بل تساهم أيضاً بنشاط في تحسين النجاح الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات. من خلال النتائج السابقة والمتعلقة بخصائص لجنة التدقيق وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات نجد:

- ✓ ترفض الفرضية السابعة والمتمثلة في: "هناك تأثير معنوي موجب لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات"؛
- ✓ تتأكد صحة الفرضية الثامنة والمتمثلة في: "هناك تأثير معنوي موجب لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات"؛
- ✓ تتأكد صحة الفرضية التاسعة والمتمثلة في: "هناك تأثير معنوي موجب لاستقلالية لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات".

8.5.5. اختبار الفرضية العاشرة والحادية عشر مقارنة بالدراسات السابقة

تختص الفرضيتين بالعوامل المتعلقة بجودة التدقيق الخارجي وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. تشير نتائج دراستنا الى وجود تأثير معنوي سالب لحجم مكتب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات (النموذجين الأول والثالث)، تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Che, 2020: 4552-4572) حيث قامت الدراسة بتقديم تحليل دقيق يسلط الضوء على الدور الذي تلعبه مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى في تعزيز الوضع المالي للشركات، وقد أشارت نتائج الدراسة الى وجود

تأثير معنوي سلبي للـ Big4 على الأداء المالي، وتحليل دقيق تكشف هذه الدراسة بأن مدققي Big4 هم أقل عرضة للتنازل عن الأداء، ويفضلون المخاطرة بخسارة العملاء بدلاً من السماح بنتائج تدقيق دون المستوى. تؤكد هذه النتيجة على فكرة أن وجود مدققي Big4 متعاقد مع الشركة لا يعمل فقط على تحسين السمعة ولكنه لا يعزز الأداء المالي بشكل فعال من خلال ممارسات التدقيق الصارمة. والمغزى هنا هو أن هذه الشركات تغرس قدرًا أكبر من الشفافية والانضباط في إعداد التقارير المالية، والتي تعد مكونات حاسمة لتحسين المقاييس المالية في البيئات المتعددة الجنسيات. من خلال الحفاظ على معايير تدقيق صارمة، تؤثر شركات Big4 بشكل غير مباشر على الصحة المالية لعملائها، مما يؤكد أهمية اختيار مدققي الحسابات ذوي السمعة الطيبة لتحقيق النجاح والاستقرار المالي على المدى الطويل.

تتوافق هذه النتيجة مع مجموعة كبيرة من الدراسات السابقة منها دراسة (J. H. Choi, Kim, Liu, & Simunic, 2008: 55-99) وأيضاً (Ke, Lennox, & Xin, 2015: 1591-1619) التي بحثتا في كيفية قيام شركات التدقيق الموسعة هذه ليس فقط بالحفاظ على جودة التدقيق الخاصة بها ولكن أيضاً تعزيزها عبر البيئات التنظيمية المختلفة مما يؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي متعدد الجنسيات. حيث يشير هذا الارتباط إلى أنه كلما زاد حجم شركة التدقيق، زادت الموارد والخبرة المتاحة لها لإجراء عمليات تدقيق شاملة وفعالة. وبالتالي، تعمل شركات التدقيق الكبيرة هذه على تعزيز موثوقية التقارير المالية مما يؤدي إلى تحسين التصورات بين المستثمرين وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالصحة المالية لهذه الشركات. يعزز هذا الدور المزوج سبب حرص الشركات متعددة الجنسيات على إشراك كبار المدققين الراسخين مثل أولئك الموجودين ضمن فئة Big4.

في المقابل تظهر أيضاً نتائج دراستنا وجود تأثير معنوي موجب بين أتعاب التدقيق الخارجي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات (النموذجين الأول والثالث)، تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت له كل من دراسة (Said Suwaidan & Qasim, 2010: 509-525) و (Hassan & Naser, 2013) حيث تشير النتائج أنه على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات التي لديها عمليات توسعية عبر بيئات تنظيمية مختلفة قد تتحمل رسوم تدقيق أعلى ليس فقط بسبب الحجم ولكن بسبب متطلبات الحوكمة المتزايدة التي تتطلب عمليات تدقيق أكثر شمولاً، إلا أن علاقة التأثير بين مستحقات التدقيق والأداء المالي هي علاقة معنوية موجبة. يشير هذا إلى أن تقوم الشركات التي تدفع رسوم تدقيق أعلى بإشراك مدققين أكثر حسن السمعة كما يمكنهم تقديم رؤى أعمق حول الصحة المالية، وبالتالي المساعدة في اتخاذ قرارات أفضل وتعزيز الشفافية الشاملة.

من خلال النتائج السابقة والمتعلقة بخصائص مكاتب التدقيق وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات نجد:

✓ ترفض الفرضية العاشرة والمتمثلة في: "هنالك تأثير معنوي موجب لحجم مكتب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات"؛

✓ تتأكد صحة الفرضية الحادية عشر والمتمثلة في: "هنالك تأثير معنوي موجب لأتعب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات".

9.5.5. اختبار الفرضية الثانية عشر والثالثة عشر مقارنة بالدراسات السابقة

تخص هاتين الفرضيتين بمؤشري التخطيط الضريبي الدولي وتأثيره على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، وقد أظهرت نتائج دراستنا وجود تأثير معنوي موجب لمعدل الضريبة الفعلي الكلي (النموذج الأول والثاني)، ومعدل الضريبة الفعلي النقدي (النموذج الثاني) على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (WADA, 2021) تؤكد نتائج هذه الدراسة بشكل خاص أنه في حين أن التخطيط الضريبي الدولي يؤثر بالفعل على الأداء المالي للشركات، فإن الطبيعة المحددة ومدى آثاره يمكن أن تكون متغيرة إلى حد كبير. بمعنى أدق لا يؤثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركات فحسب، بل إن الطبيعة الدقيقة للتأثيرات التي تعتمد على الأساليب والسياقات والاستراتيجيات الفعالة داخل كل شركة متعددة الجنسيات. يتوافق هذا التأكيد أيضاً مع ما توصلت له دراسة (Ado, Rashid, 2021: 273-297)، حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب لمعدل الضريبة الفعلي - الذي يساعد في توضيح استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي للشركات متعددة الجنسيات وأدائها المالي. يرى الباحث أن هناك تفاعلاً معقداً بين أنشطة التخطيط الضريبي والنتائج المالية لهذا النوع من الشركات، في حين تشهد بعض الشركات تحسناً في الربحية من خلال التنقل الدقيق لقوانين الضرائب الدولية، قد تواجه شركات أخرى تأثيراً محدوداً بسبب التنفيذ الأقل استراتيجية أو عوامل خارجية مثل التقلبات الاقتصادية والتغييرات التنظيمية. يؤكد هذا الاختلاف العلاقة الدقيقة بين التخطيط للأعباء الضريبية والرفع من الأداء المالي، مما يشير إلى أنه على الرغم من أن بعض الاستراتيجيات الضريبية تكون مفيدة بشكل فعال عند تطبيقها بدقة، فإن نجاحها الإجمالي يعتمد بشدة على كل من تدابير السياسة الداخلية وظروف الاقتصاد الكلي للدول التي تنشط فيها هذه الشركات.

من خلال النتائج السابقة والمتعلقة بخصائص ومؤشرات التخطيط الضريبي الدولي وتأثيرها على

الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات نجد:

✓ تتأكد صحة الفرضية الثانية عشر والمتمثلة في: "هنالك تأثير معنوي موجب لمعدل الضريبة الفعلي الكلي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات"؛

✓ تتأكد صحة الفرضية الثالثة عشر والمتمثلة في: "هنالك تأثير معنوي موجب لمعدل الضريبة الفعلي النقدي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات".

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم وصف الخطوات المتبعة لقياس الأداء المالي كمتغير مستقل، كما تم تفصيل قياس متغيرات آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي، وأيضاً تم بناء فرضيات للدراسة حسب ما يتفق مع خصوصية الدراسة، بالإضافة إلى صياغة ثلاث نماذج للدراسة تعبر عن العلاقة المفترضة الموجودة بين آليات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي الدولي وتأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. كما تم عرض عينة الدراسة المكونة من 80 شركة متعددة الجنسيات والتي تتوفر على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة. وتوضيح مختلف الإجراءات التحليلية الضرورية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة. كما تطرق الفصل تحليل تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. من خلال الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وكذلك الاعتماد على تحليل نماذج بيانات Panel Data باستخدام برنامج STATA 18 وبرمجية R، وتم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- تبين من خلال دراسة تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للشركات متعددة الشركات أن هنالك تأثير معنوي لمعظم المتغيرات، وهي: تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، عدد اجتماعات لجنة التدقيق واستقلالية لجنة التدقيق، حجم مكتب التدقيق وأتعاب التدقيق الخارجي، حيث تعتبر هذه المتغيرات من العوامل التي لها تأثير مباشر في مستوى الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، أما باقي المتغيرات المتمثلة في: تمثيل المرأة في مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، حجم لجنة التدقيق، فقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل واحد منها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، كونها تعد من العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشرة عليه وهذا راجع للأبعاد المختلفة لكل متغير. كما توافقت هذه النتائج إلى حد كبير مع نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال.

- كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، من خلال معدلي الضريبة الفعلي الكلي والنقدي، وهذا يثبت أن الشركات متعددة الجنسيات لها استراتيجيات فعالة للتخطيط الضريبي الدولي التي تمكنها من تحسين أدائها المالي. وأيضاً وافقت نتائج هذه الدراسة بشكل كبير مع نتائج الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

في الختام، يتأكد تحليل الدراسة والتحقيق لأهدافها من خلال توصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تمكن الباحثة من الإجابة على الإشكالية المطروحة في السؤال الرئيسي والمتمثل في: "ما مدى تأثير آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات؟"، وتوضيح التأثير الوطيد لآليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي وتحسين الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

الخاتمة

Conclusion

تعد آليات الحوكمة واستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي عاملين حاسمين لما لهم من تأثير كبير على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. حيث تلعب هذه الآليات والاستراتيجيات دورًا حاسمًا في ضمان قدرة الشركات العابرة للحدود على إدارة عملياتها ومواردها بشكل فعال في عالم تسوده العولمة. من ناحية، تشمل هذه الآليات الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الامتثال المصممة لتعزيز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي داخل الشركة. ومن ناحية أخرى، يتضمن التخطيط الضريبي الدولي الاستراتيجيات والتقنيات التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتقليل التزاماتها الضريبية وتحسين أرباحها في مختلف البلدان. ويشمل ذلك الاستفادة من الحوافز الضريبية، واستغلال الثغرات في القوانين الضريبية، واستخدام الملاذات الضريبية للحد من العبء الضريبي الإجمالي.

إن الهدف من هذه الدراسة هو فحص تأثير آليات حوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، لعينة من الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة 2013-2022، باستخدام مؤشرات الأداء المالي تم بناء ثلاث نماذج، النموذج الأول يدرس علاقة التأثير بين متغيرات آليات الحوكمة ومؤشرات التخطيط الضريبي الدولي على العائد على الأصول (ROA)، في حين أن النموذج الثاني يدرس علاقة التأثير بين متغيرات آليات الحوكمة ومؤشرات التخطيط الضريبي الدولي على العائد على حقوق الملكية (ROE)، أما النموذج الثالث فيدرس علاقة التأثير بين متغيرات آليات الحوكمة ومؤشرات التخطيط الضريبي الدولي على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q). وتشتمل آليات الحوكمة على: خصائص مجلس الإدارة متمثلة في حجم المجلس، استقلاليته، عدد اجتماعاته، تمثيل المرأة داخله، ازدواجية منصب المدير التنفيذي. أما خصائص لجنة التدقيق فتشمل حجم اللجنة، عدد اجتماعاتها واستقلاليته، وأما عوامل التدقيق الخارجي فتمثل في حجم مكتب التدقيق، وأتعاب التدقيق الخارجي.

أولاً: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

- كما كان متوقع، توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي موجب لتركيز الملكية على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، ويفسر ذلك أن الى أن زيادة تركيز الملكية تؤدي الى الرفع من الأداء المالي، حيث نجد أن هنالك سياسة لهيكل الملكية في الشركات متعددة الجنسيات تمنح امتياز تقلل تضارب المصالح بين حملة الأسهم والإدارة التنفيذية، وبالتالي تقليل مشاكل الوكالة بما يخدم تحسين الأداء المالي.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي سالب لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، يمكن أن يفسر ذلك أن المجالس الأكبر أقل كفاءة للرقابة المالية من

Conclusion الخاتمة

المجالس الإدارية الأصغر حجماً، وهذا ما يثبت أن مجالس الإدارة الأصغر هي الأفضل للأداء المالي للشركة. كما أن فعالية حجم مجلس الإدارة على النتائج المالية تتوقف على العديد من العوامل بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كالمصالح الصناعية والثقافة الشركة وديناميكيات السوق.

- كما هو متوقع، توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي موجب لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، يفسر ذلك بأن الشركات التي تتمتع بدرجة أعلى من استقلال مجلس الإدارة تظهر عادةً نتائج مالية متفوقة بشكل كبير على المستوى المالي، وذلك كون أن الاستقلالية تعزز من المساءلة وتخفيف من تضارب المصالح، وتعمل أيضاً كمحفزات حاسمة في دفع القرارات الاستراتيجية التي تضمن الازدهار المالي المستدام خاصة للشركات. مما يوضح كيف تجسد هياكل الإدارة الفعالة الأدوات الأساسية لرعاية التميز التنظيمي والميزة التنافسية على نطاق عالمي.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي سالب لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي، ويمكن تفسير ذلك بتكرار الغيابات للمدراء الأعضاء في المجلس عن اجتماعاتهم، فيمكن أن يكون لتكرار اجتماعات مجلس الإدارة بشكل كبير تأثير عكسي على الصحة المالية للشركة ونجاحها.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة معنوية بين تمثيل المرأة في مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، وعليه يمكن أن نقول بأن التنوع الجنسي داخل مجلس الإدارة لا يعتبر من الآليات المؤثرة في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

- كما كان متوقع، فقد توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، فعندما يتولى المدير التنفيذي أيضاً رئاسة مجلس الإدارة فإن ذلك لا يؤثر على الأداء المالي للشركات، وعليه يمكن استنتاج بأن: ازدواجية منصب المدير التنفيذي لا تعتبر من الآليات المؤثرة في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

- على عكس المتوقع، تشير النتائج الى عدم وجود تأثير معنوي لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات، حيث أن كبر حجم لجنة التدقيق أو صغره لا يعود بتأثير على الأداء المالي، وعليه يمكن القول: أن حجم لجنة التدقيق لا يعتبر آلية مؤثرة في الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.

- كما كان متوقع، توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي موجب لخصائص لجنة التدقيق المتعلقة باستقلاليتها وعدد اجتماعاتها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات. يرجع ذلك أن وجود أكبر نسبة من المديرين المستقلين داخل لجنة التدقيق المستقلة المكلفة بمطالبة بالاجتماع عدة مرات في السنة، يمكن ذلك من مراقبة أكثر صرامة لعمليات إعداد التقارير المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالأخطاء

الخاتمة Conclusion

المالية. كما تعزز اللجنة الأكثر استقلالا والأكثر اجتماعا من الرقابة التنظيمية وقدرات اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتنفيذية بما يرفع من الأداء المالي للشركات.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي سالب لحجم مكتب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، يمكن تفسير ذلك بأن مدققي Big4 هم أقل عرضة للتنازل عن الأداء، ويفضلون المخاطرة بخسارة العملاء بدلاً من السماح بنتائج تدقيق عالية دون المستوى. تؤكد هذه النتيجة على فكرة أن وجود مدققي Big4 متعاقد مع الشركة لا يعمل فقط على تحسين السمعة ولكنه لا يعزز الأداء المالي بشكل فعال من خلال ممارسات التدقيق الصارمة.

- كما كان متوقع، توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي لأتعب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، وعليه يمكن القول بأن أتعب التدقيق تعتبر آلية مؤثرة في الأداء المالي للشركات.

- كما كان متوقع، وجود تأثير معنوي موجب لمعدلي الضريبة الفعلي الكلي والنقدي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، حيث أن التفاعل المعقد بين أنشطة التخطيط الضريبي الدولي والنتائج المالية لهذا النوع من الشركات يحسن بشكل ملحوظ من الربحية من خلال التنقل الدقيق لقوانين الضرائب الدولية، حيث أن التخطيط للأعباء الضريبية بشكل صحيح وفعال يحسن عمليات الرفع من الأداء المالي، مما يشير إلى أن الاستراتيجيات الضريبية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات تكون مفيدة بشكل فعال عند تطبيقها بدقة، وينعكس ذلك على نجاحها الإجمالي من خلال اعتمادها على توليفة كل من التدابير السياسة الداخلية وظروف الاقتصاد الكلي للدول التي تنشط فيها.

أما فيما يخص المتغيرات الضابطة، فقد توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- وجود تأثير معنوي سالب لحجم الشركة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، فالشركات الكبرى قد يكون لديها توقعات أقل للربحية المستقبلية. وتتناقض هذه النتيجة مع الاعتقاد السائد بأن الشركات الأكبر حجماً أكثر ربحية بسبب وفورات الحجم والنطاق. ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات الكبرى التي تعمل في عدة بيئات مختلفة أكثر حساسية وتأثر من السياسات الاقتصادية والنظم الضريبية المختلفة، نظراً للرقابة المستمرة على أدائها.

- وجود تأثير معنوي سالب لمديونية الشركة والمتمثلة في الرافعة المالية (LEV) على العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، كما وجد تأثير معنوي موجب للرافعة المالية (LEV) على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (TobinsQ)، حيث تعمل المديونية المرتفعة بشكل سلبي على مؤشرات ربحية الخاصة بالعائد والعائد على حقوق الملكية. لكن نجد أن المديونية المرتفعة تؤثر بشكل إيجابي على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار، ويفسر ذلك بأن عقود الدين تتضمن بنود

الخاتمة Conclusion

صارمة اتجاه تحقيق مستويات معينة من الأداء المالي، وهو ما يدفع الشركات الى استخدام مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار بهدف اظهار ملاءتها المالية للموافقة على شروط عقود الدين.

- تشير النتائج الى وجود تأثير معنوي موجب لنمو الشركة (GROW) وعلى كل من مؤشري العائد على الاستثمار (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، هذا يعني أن الشركات ذات معدلات النمو الأعلى تميل إلى أداء مالي أكثر نمو وتطور، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدد من العوامل التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات، مثل زيادة المبيعات، والتوسع في أسواق جديدة، وتحسين الكفاءة والإنتاجية. ومن خلال النتائج السابقة تنازليا، يمكن توضيح نتائج الفرضيات، قبولاً أو رفضاً، فيما يلي:

- **الفرضية 01:** هنالك تأثير معنوي موجب لتركز الملكية على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مقبولة
- **الفرضية 02:** هنالك تأثير معنوي موجب لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مرفوضة
- **الفرضية 03:** هنالك تأثير معنوي موجب لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مقبولة
- **الفرضية 04:** هنالك تأثير معنوي موجب لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مرفوضة
- **الفرضية 05:** هنالك تأثير معنوي موجب لتمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مرفوضة
- **الفرضية 06:** لا يوجد تأثير معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مقبولة
- **الفرضية 07:** هنالك تأثير معنوي موجب لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مرفوضة
- **الفرضية 08:** هنالك تأثير معنوي موجب لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مقبولة
- **الفرضية 09:** هنالك تأثير معنوي موجب لاستقلالية لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مقبولة
- **الفرضية 10:** هنالك تأثير معنوي موجب لحجم مكتب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مرفوضة

- **الفرضية 11:** هنالك تأثير معنوي موجب لأتعب التدقيق على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مقبولة
- **الفرضية 12:** هنالك تأثير معنوي موجب لمعدل الضريبة الفعلي الكلي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مقبولة
- **الفرضية 13:** هنالك تأثير معنوي موجب لمعدل الضريبة الفعلي النقدي على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات: مقبولة

ثانياً: التوصيات

- بعد هذا الجهد المتواضع كان من الضروري أن يكون في الختام محاولة منا لتبيان أهمية آليات الحوكمة الفعالة واستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي وأثره على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات، وانطلاقاً من نتائج الدراسة، ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات كما يلي:
- ضرورة اهتمام الشركات بتشكيل مجالس إدارة متوسطة الحجم، مع التركيز على استقلاليتهم وخبرتهم، بالشكل الذي يخفف من تكاليف الوكالة ويساعد المجلس الرفع من فعاليته ورقابته.
 - ضرورة قيام المديرين المستقلين بالالتزام بالحضور في الاجتماعات الدورية دون الإفراط في عدد الاجتماعات.
 - عدم وجود ضرورة للتنوع الجنسي بتمثيل النساء داخل مجالس الإدارة لعدم تأثيرها على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.
 - عدم وجود ضرورة للفصل بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيسة مجلس الإدارة، لعدم تأثيره على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.
 - عدم وجود ضرورة تحجيم لجنة التدقيق داخل مجلس الإدارة، كونها لا تؤثر على الأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات.
 - ضرورة قيام الشركات متعددة الجنسيات بالإجراءات الوقائية في تنفيذ عمليات واستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي، كي لا تقع في ممارسات التخطيط العدواني، أي أنها تقوم من خلال عمليات التدقيق يكون فيها تعدي على روح القوانين سواء أكانت قوانين البيئات الضريبية التي تعمل فيها، أو القوانين والاتفاقيات الضريبية الدولية.
 - بالنسبة لحالة الجزائر، توصي الدراسة بضرورة الأخذ بالتجارب الدولية في مجال تدفق الشركات متعددة الجنسيات كونها استثمار أجنبي مباشر، وكذلك الحاجة إلى المزيد من البحوث الشاملة لاستكشاف

الاستراتيجيات المبتكرة التي يمكن أن تخفف من الآثار الاجتماعية والأخلاقية التي تتخوف منها، وتعزيز نموذج النمو الاقتصادي الشامل حيث يمكن للشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية أن تزدهر بشكل تكافلي. وذلك من خلال تطبيق آليات حوكمة مالية وأخلاقية كشرط أساسي لدخولها في الاقتصاد الجزائري.

ثالثاً: أفاق الدراسة

إن هذا الموضوع يعتبر بالغاً في الأهمية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، فهذه الدراسة لا تقدم رؤية مطلقة ونهائية عن أهمية العمل بآليات حوكمة منضبطة وفعالة مع استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي ومدى تأثيرها على الجوانب المالية المختلفة لها، إذ يمكن دراسته من عدة جوانب وأبعاد وفي ظروف مختلفة زمانياً ومكانياً، وبغيت لفت أنظار المهتمين بالبحث العلمي إلى هذا الموضوع يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكمل هذه الدراسة أو تثري جوانبها خدمة لأهداف الشركات متعددة الجنسيات كونها استثمار بالغ الأهمية في البيئات الاقتصادية المختلفة، ومن أهمها نذكر:

- أثر آليات الحوكمة على جودة أرباح الشركات متعددة الجنسيات.
- دور عوامل التدقيق الخارجي في الأداء الشامل للشركات متعددة الجنسيات.
- أثر التخطيط الضريبي العدواني للشركات متعددة الجنسيات على الحصيلة الضريبية للدول النامية.
- أثر التخطيط الضريبي الدولي على جودة أرباح الشركات متعددة الجنسيات.
- دور الدبلوماسية الاقتصادية في استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي للشركات متعددة الجنسيات.
- دور آليات الحوكمة في الحد من ممارسات التخطيط الضريبي العدواني في الشركات.

تم بحمد الله تعالى وفضله علينا...

قائمة المراجع

1. Aanu, O. S., Odianonsen, I. F., & Foyeke, O. I. (2014). Effectiveness of audit committee and firm financial performance in Nigeria: an empirical analysis. *Journal of Accounting and Auditing*, 2014 .
2. Abbott, L. J., Park, Y., & Parker, S. (2000). The effects of audit committee activity and independence on corporate fraud. *Managerial finance*, 26(11), 55-68 .
3. Abdallah, W. M., & Alnamri, M. (2015). Non-financial performance measures and the BSC of multinational companies with multi-cultural environment: An empirical investigation. *Cross Cultural Management*, 22(4), 594-607 .
4. Abdullah, H., & Valentine, B. (2009). Fundamental and ethics theories of corporate governance. *Middle Eastern Finance and Economics*, 4(4), 88-96 .
5. Abdullah, M. I., Sarfraz, M., Qun, W., & Chaudhary, M. (2019). Ownership concentration impact on firm financial performance. *LogForum*, 15(1), 107-118 .
6. Abels, P. B., & Martelli, J. T. (2013). CEO duality: how many hats are too many? *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 13(2), 135-147 .
7. Abu-Tapanjeh, A. M. (2009). Corporate governance from the Islamic perspective: A comparative analysis with OECD principles. *Critical Perspectives on accounting*, 20(5), 559-560 .
8. Adegbite, E. (2015). Good corporate governance in Nigeria: Antecedents, propositions and peculiarities. *International business review*, 24 .(2)
9. Ado, A. B., Rashid, N., Mustapha, U. A., & Lateef, S. A. (2021). The impact of corporate tax planning on the financial performance of listed companies in Nigeria. *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 273-297 .
10. Aguilera-Caracuel, J., Aragón-Correa, J. A., Hurtado-Torres, N. E., & Rugman, A. M. (2012). The effects of institutional distance and headquarters' financial performance on the generation of environmental standards in multinational companies. *Journal of Business Ethics*, 105, 461-474 .
11. Aguilera, R. V., & Jackson, G. (2010). Comparative and international corporate governance. *Academy of Management annals*, 4(1), 488 .
12. Al-Malkawi, H.-A. N., Pillai, R., & Bhatti, M. I. (2014). Corporate governance practices in emerging markets: The case of GCC countries. *Economic Modelling*, 38, 133-141 .
13. Alexander, E. R. (1992). A transaction cost theory of planning. *Journal of the American Planning Association*, 58(2), 192 .
14. Amadasun, A. B., & Igbinsola, S. O. (2011). Strategies For Effective Tax Planning. *Franklin Business & Law Journal*(2), 3 .
15. Antadze, N., & Westley, F. R. (2012). Impact metrics for social innovation: Barriers or bridges to radical change ?*Journal of social entrepreneurship*, 3(2), 133-150 .
16. Arthur, N., Garvey, G., Swan, P., & Taylor, S. (1993). Agency theory and "Management research" A comment. *Australian Journal of Management*, 18(1), 95-96 .
17. Ault, H. J. (1994). Role of the OECD Commentaries in the Interpretation of Tax Treaties, The. *Intertax*, 22, 144 .
18. Austin, C. R., & Wilson, R. J. (2017). An examination of reputational costs and tax avoidance: Evidence from firms with valuable consumer brands. *The Journal of the American Taxation Association*, 39(1), 67-93 .
19. Azar, N., Sayyar, H., Zakaria, Z., & Sulaiman, N. (2018). The effects of boards of directors, nomination committees and audit committees on the performance of Malaysian listed companies. *International Journal of Economics and Management*, 12(1), 45-65 .
20. Babalola, Y., & Abiola, F. (2013). Financial ratio analysis of firms: A tool for decision making. *International journal of management sciences*, 1(4), 135 .
21. Babalola, Y., & Abiola, F. (2013). Financial ratio analysis of firms: A tool for decision making. *International journal of management sciences*, 1(4), 137 .

22. Bachmann, C., & Baumann, M. (2013). Effective tax rates: The role of tax rates in investment decisions. *Journal of Business Cases and Applications*, 8, 5 .
23. Baker, P. L. (2014). An analysis of double taxation treaties and their effect on foreign direct investment. *International Journal of the Economics of Business*, 21(3), 341-377 .
24. Baker, P. L. (2014). An analysis of double taxation treaties and their effect on foreign direct investment. *International Journal of the Economics of Business*, 21(3), 341-346 .
25. Bal, M., Bryde, D., Fearon, D., & Ochieng, E. (2013). Stakeholder engagement: Achieving sustainability in the construction sector. *Sustainability*, 5(2), 697-699 .
26. Ballwieser, W., Bamberg, G., Beckmann, M., Bester, H., Blickle, M., Ewert, R., . . . Wilhelm, J. E. M. (1987). *Agency theory, information, and incentives*: Springer-Verlag Berlin Heidelberg New York London Paris Tokyo Hong Kong
27. Bandeira-de-Mello, R., Fleury, M. T. L., Aveline, C. E. S., & Gama, M. A. B. (2016). Unpacking the ambidexterity implementation process in the internationalization of emerging market multinationals. *Journal of Business Research*, 69(6), 2005-2017 .
28. Barauskaite, G., & Streimikiene, D. (2021). Corporate social responsibility and financial performance of companies: The puzzle of concepts, definitions and assessment methods. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 28(1), 278-287 .
29. Bartolacci, F., Caputo, A., & Soverchia, M. (2020). (Sustainability and financial performance of small and medium sized enterprises: A bibliometric and systematic literature review. *Business Strategy and the Environment*, 29(3), 1297-1309 .
30. Bartram, S. M. (2008). What lies beneath: Foreign exchange rate exposure, hedging and cash flows. *Journal of banking & finance*, 32(8), 1508-1521 .
31. Barua, S., & Saha, A. K. (2015). Traditional ratios vs. cash flow based ratios: which one is better performance indicator. *Advances in Economics and Business*, 3(6), 232-234 .
32. Beasley, M. S., Goldman, N. C., Lewellen, C. M., & McAllister, M. (2021). Board risk oversight and corporate tax-planning practices. *Journal of Management Accounting Research*, 33(1), 8-14 .
33. Bei, Z., & Wijewardana, W. (2012). Financial leverage, firm growth and financial strength in the listed companies in Sri Lanka. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 40, 709-715 .
34. Bekelman, J. E., Li, Y., & Gross, C. P. (2003). Scope and impact of financial conflicts of interest in biomedical research: a systematic review. *Jama*, 289(4), 463 .
35. Beuselinck, C., Deloof, M., & Vanstraelen, A. (2015). Cross-jurisdictional income shifting and tax enforcement: evidence from public versus private multinationals. *Review of Accounting Studies*, 20, 710-746 .
36. Beuselinck, C & Pierk, J. (2022). On the dynamics between local and international tax planning in multinational corporations. *Review of Accounting Studies*, 1-37 .
37. Bhabra, G. S. (2007). Insider ownership and firm value in New Zealand. *Journal of Multinational Financial Management*, 17(2), 142-154 .
38. Bhati, S. S., De Zoysa, A., & Jitaree, W. (2019). Factors affecting the liquidity of commercial banks in India: A longitudinal analysis. *University of Wollongong*, 80 .
39. Blouin, J. (2014). Defining and measuring tax planning aggressiveness. *National Tax Journal*, 67(4), 875-899 .
40. Blowfield, M. (2005). Corporate social responsibility: reinventing the meaning of development? *International Affairs*, 81(3), 515-524 .
41. Bol, J. C. (2011). The determinants and performance effects of managers' performance evaluation biases. *The Accounting Review*, 86(5), 1549-1575 .
42. Bondy, K., Matten, D., & Moon, J. (2004). The adoption of voluntary codes of conduct in MNCs: A three-country comparative study. *Business and Society Review*, 109(4), 449-477 .

43. Botha, C., Ramfol, R., & Swart, O. (2023). The Impact of Multilateral and Unilateral Measures on Profit-Shifting from South Africa to Mauritius. *Intertax*, 51 .(3)
44. Brian, R. (2023). Corporate Power in a Global Economy In G. D. P. Center (Ed.), *Economics in Context Initiative* (pp. 5). <https://www.bu.edu/eci/files/2023/09/Corporate-Power-Module.pdf>: BOSTON University.
45. Brondolo, J. D. (2009). Collecting taxes during an economic crisis: challenges and policy options. *IMF Staff Position Notes*, 2009 .(017)
46. Carson ,T. L. (1994). Conflicts of interest. *Journal of Business Ethics*, 13, 388 .
47. Chams, N., & García-Blandón, J. (2019). Sustainable or not sustainable? The role of the board of directors. *Journal of cleaner production*, 226, 1067-1081 .
48. Che, L., Hope, O.-K & ,Langli, J. C. (2020). How big-4 firms improve audit quality. *Management science*, 66(10), 4552-4572 .
49. Chen, R., & Wong, K. A. (2004). The determinants of financial health of Asian insurance companies. *Journal of risk and insurance*, 71(3), 471 .
50. Choi, F. D & ,Mueller, G. G. (1992). *International accounting* (Vol. 2): Prentice-Hall Englewood Cliffs, NJ.
51. Choi, J. H., Kim, J. B., Liu, X., & Simunic, D. A. (2008). Audit pricing, legal liability regimes, and Big 4 premiums: Theory and cross-country evidence. *Contemporary Accounting Research*, 25(1), 55-99 .
52. Chytis, E., Tasios, S., & Filos, I. (2020). The effect of corporate governance mechanisms on tax planning during financial crisis: an empirical study of companies listed on the Athens stock exchange. *International Journal of Disclosure and Governance*, 17, 30-38 .
53. Cobham, A. (2005). Tax evasion, tax avoidance and development finance. *Queen Elizabeth House Working, University of Oxford* .
54. Coffee, J. C. (1981). " No soul to damn: no body to kick": An unscandalized inquiry into the problem of corporate punishment. *Michigan Law Review*, 79(3), 386-459 .
55. Cohen, M. A., Fenn, S., & Naimon, J. S. (1997). *Environmental and financial performance: are they related?* : Citeseer.
56. Costea, C. D., & Hostiu, F. (2009). The liquidity ratios and their significance in the financial equilibrium of the firms. *The USV Annals of Economics and Public Administration*, 9(1), 253 .
57. Cowan, M. J. (2004). Double taxation in Indian country: Unpacking the problem and analyzing the role of the federal government in protecting tribal governmental revenues. *Pitt. Tax Rev.*, 2, 93 .
58. Crowther, D., & Seifi, S. (2011). *Corporate governance and international business*: BookBoon.
59. Dagan, T. (2017). *International tax policy: between competition and cooperation*: Cambridge University Press.
60. Dahya, J., Dimitrov, O., & McConnell, J. J. (2009). Does board independence matter in companies with a controlling shareholder? *Journal of Applied Corporate Finance*, 21(1), 67-78 .
61. Dakhli, A. (2021). The impact of ownership structure on corporate social responsibility: the moderating role of financial performance. *Society and Business Review*, 16(4), 562-591 .
62. Dam, L., & Scholtens, B. (2013). Ownership concentration and CSR policy of European multinational enterprises. *Journal of Business Ethics*, 118, 117-126 .
63. Davies, R. B. (2004). Tax treaties and foreign direct investment: Potential versus performance. *International Tax and Public Finance*, 11, 775-802 .
64. Davis, E. P. (2002). Institutional investors, corporate governance and the performance of the corporate sector. *Economic systems*, 26(3), 203-229 .

65. Davis, J. H., Schoorman, F. D., & Donaldson, L. (1997). Toward a stewardship theory of management. *Academy of Management review*, 22(1), 25-26 .
66. Davis, S., & Albright, T .(2004) .An investigation of the effect of balanced scorecard implementation on financial performance. *Management accounting research*, 15(2), 135-153 .
67. de Souza, J. A. S., Rissatti, J. C., Rover, S., & Borba, J. A. (2019). The linguistic complexities of narrative accounting disclosure on financial statements: An analysis based on readability characteristics. *Research in International Business and finance*, 48, 59-74 .
68. Demb, A., & Neubauer, F.-F. (1992). The corporate board: Confronting the paradoxes. *Long range planning*, 25(3), 9-20 .
69. Denziana, A., Indrayenti, I., & Fatah, F. (2014). Corporate Financial Performance Effects Of Macro Economic Factors Against Stock Return. *Jurnal Akuntansi dan Keuangan*, 5(2), 19-23 .
70. Desai, M. A., & Dharmapala, D. (2006). Corporate tax avoidance and high-powered incentives. *Journal of financial economics*, 79(1), 157-160 .
71. Desai, M. A., & Hines Jr, J. R. (2002). Expectations and expatriations: Tracing the causes and consequences of corporate inversions. *National Tax Journal*, 55(3), 41 .419-6
72. Devereux, M. P., Griffith, R., & Klemm, A. (2002). Corporate income tax reforms and international tax competition. *Economic policy*, 17(35), 449-495 .
73. Dib-Slamani, H., Grolleau, G., & Mzoughi, N. (2023). Does a company's origin matter in moral judgment? *BRQ Business Research Quarterly*, 26(2), 107-120 .
74. Dowling, G. R. (2014). The curious case of corporate tax avoidance: Is it socially irresponsible? *Journal of Business Ethics*, 124, 173 .
75. Duque-Zuluaga, L. C., & Schneider, U. (2008). Market orientation and organizational performance in the nonprofit context: Exploring both concepts and the relationship between them. *Journal of Nonprofit & Public Sector Marketing*, 19(2), 25-47 .
76. Easton, P. D. (2004). PE ratios, PEG ratios, and estimating the implied expected rate of return on equity capital. *The Accounting Review*, 79(1), 73-95 .
77. Eisenhardt, K. M. (1985). Control: Organizational and economic approaches. *Management science*, 31(2), 134-135 .
78. Evraert, S. (1992). Analyse et diagnostic financiers: méthodes et cas. *Eyrolles: Paris*, 33 .
79. Fairfax, L. M. (2010). The uneasy case for the inside director. *Iowa L. Rev.*, 96, 133 .
80. Fairfield, P. M., & Yohn, T. L. (2001). Using asset turnover and profit margin to forecast changes in profitability. *Review of Accounting Studies*, 6, 371-373 .
81. Fauzi, H., Mahoney, L. S., & Abdul Rahman, A. (2007). The link between corporate social performance and financial performance: evidence from Indonesian companies. *Issues in Social and Environmental Accounting*, 1(1), 149-159 .
82. Feinschreiber, R. (2004). *Transfer pricing methods: An applications guide*: John Wiley & Sons.
83. Feller, A., & Schanz, D. (2017). The Three Hurdles of Tax Planning: How Business Context, Aims of Tax Planning, and Tax Manager Power Affect Tax Expense. *Contemporary Accounting Research*, 34(1), 4. Retrieved from <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/1911-3846.12278> website: doi:10.1111/1911-3846.12278
84. Feller, A., & Schanz, D. (2017). The three hurdles of tax planning: How business context, aims of tax planning, and tax manager power affect tax expense. *Contemporary Accounting Research*, 34(1), 12-13 .
85. Filatotchev, I., & Wright, M. (2011). Agency perspectives on corporate governance of multinational enterprises. *Journal of Management studies*, 48(2), 481-482 .
86. Finnerty, C., Merks, P., Petriccione, M., & Russo, R. (2007). *Fundamentals of international tax planning*.

87. Finnerty, C., Merks, P., Petriccione, M., & Russo, R. (2007). Fundamentals of international tax planning. *Ámsterdam: ibfd*, 18 .
88. Fisher, J. M. (2014) .Fairer shores: Tax havens, tax avoidance, and corporate social responsibility. *BUL Rev.*, 94, 337 .
89. Freeman, R. E., & Dmytriiev, S. (2017). Corporate social responsibility and stakeholder theory: Learning from each other. *Symphonya. Emerging Issues in Management*(1), 9 .
90. Freeman, R. E., & Dmytriiev, S. (2017). Corporate social responsibility and stakeholder theory: Learning from each other. *Symphonya. Emerging Issues in Management*(1), 11 .
91. Ftouhi, K., Ayed, A., & Zemzem, A. (2015). Tax planning and firm value: evidence from European companies. *International Journal Economics & Strategic Management of Business Process*, 4(1), 73-78 .
92. Ftouhi, K., & Ghardallou, W. (2020). International tax planning techniques: a review of the literature. *Journal of Applied Accounting Research*, 21(2), 329-343 .
93. Fung, B. (2014). The demand and need for transparency and disclosure in corporate governance. *Universal Journal of Management*, 2(2), 72-80 .
94. Gallardo-Vazquez, D., Barroso-Mendez, M. J., Pajuelo-Moreno, M. L., & Sanchez-Meca, J. (2019). Corporate social responsibility disclosure and performance: A meta-analytic approach. *Sustainability*, 11(4), 1115 .
95. Gao, L., & Zhao, X. (2015). Determining intra-company transfer pricing for multinational corporations. *International Journal of Production Economics*, 168, 340-350 .
96. Gardi, B., Hamza, P. A., Qader, K. S., Hamad, H. A., & Anwar, G. (2021). Factors affecting the quality of financial statements on investment decision making. *International Journal of English Literature and Social Sciences (IJELS)*, 6(5), 225-227 .
97. Gartenberg, C., Prat, A., & Serafeim, G. (2019). Corporate purpose and financial performance. *Organization Science*, 30(1), 1-18 .
98. Gharaibeh, A. M. O., & Qader, A. (2017). Factors influencing firm value as measured by the Tobin's Q: Empirical evidence from the Saudi Stock Exchange (TADAWUL). *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 15(6), 333-358 .
99. Gnanngnon, S. K. (2022). Tax revenue instability and tax revenue in developed and developing countries. *Applied Economic Analysis*, 30(88), 18-37 .
100. Graham, J. R., Hanlon, M., Shevlin, T., & Shroff, N. (2014). Incentives for tax planning and avoidance: Evidence from the field. *The Accounting Review*, 89(3), 991-1023 .
101. Gribnau, H. (2015). Corporate social responsibility and tax planning: Not by rules alone. *Social & Legal Studies*, 24(2), 229 .
102. Grinberg, I. (2015). The new international tax diplomacy. *Geo. IJ*, 104, 1137 .
103. Grubert, H., & Mutti, J. (1991). Taxes, tariffs and transfer pricing in multinational corporate decision making. *The Review of economics and Statistics*, 285-293 .
104. Hakim, S. R. (2002). *Islamic Banking, Challenges and Corporate Governancell*. Paper presented at the LARIBA 2002 Conference Pasadena, CA.
105. Hamdan, A. (2020). The role of the audit committee in improving earnings quality: The case of industrial companies in GCC. *Journal of International Studies*, 13(2), 127-138 .
106. Hanlon, M., & Heitzman, S. (2010). A review of tax research. *Journal of accounting and Economics*, 50(2-3), 32-33 .
107. Harner, M .M., & Marincic, J. (2010). Behind Closed Doors: The Influence of Creditors in Business Reorganizations. *Seattle UL Rev.*, 34, 1162 .
108. Hassan, Y., & Naser, K. (2013). Determinants of audit fees: Evidence from an emerging economy .
109. Hausman, J. A. (1978). Specification tests in econometrics. *Econometrica: Journal of the econometric society*, 1251-1271 .

110. Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting Horizons*, 13(4), 365-383.
111. Hendry, J. (2002). The principals' other problems: Honest incompetence and management contracts. *Academy of Management review*, 27(1), 106-108 .
112. Henry, E., Robinson, T. R., & Van Greuning, J. H. (2012). Financial analysis techniques. *Financial reporting & analysis*, 327-385 .
113. Hess, D. (2007). Social reporting and new governance regulation: The prospects of achieving corporate accountability through transparency. *Business Ethics Quarterly*, 17(3), 453-476 .
114. Hillman, A. J., Cannella, A. A., & Paetzold, R. L. (2000). The resource dependence role of corporate directors: Strategic adaptation of board composition in response to environmental change. *Journal of Management studies*, 37(2), 325-327 .
115. Hillman, A. J., Withers, M. C., & Collins, B. J. (2009). Resource dependence theory: A review. *Journal of management*, 35(6), 1410-1415 .
116. Hoang, T. C., Abeysekera, I., & Ma, S. (2018). Board diversity and corporate social disclosure: Evidence from Vietnam. *Journal of Business Ethics*, 151, 833-852 .
117. Hodgson, A., Inlakom, S., Lhaopadchan, S., & Sabsombat, N. (2022). Diversity in Diversity: The Demand for and Profitability of Sub-boards in Thai Listed Corporations. *International Journal of Business*, 27(3), 1-28 .
118. Hoffman, W. H. (1961). The Theory of Tax Planning. *The Accounting Review*, 36 .(2)
119. Holland, K., Lindop, S., & Zainudin, F. (2016). Tax avoidance: A threat to corporate legitimacy? An examination of companies' financial and CSR reports. *Refereed paper. British Tax Review* .(3)
120. Holmes, K. (2007). *International tax policy and double tax treaties: an introduction to principles and application*: IBFD.
121. Holmes, K. (2007). *International tax policy and double tax treaties: an introduction to principles and application*: IBFD.
122. Holmstrom, B. (1989). Agency costs and innovation. *Journal of Economic Behavior & Organization*, 12(3), 315-317 .
123. Hong, Q., & Smart, M. (2010). In praise of tax havens: International tax planning and foreign direct investment. *European economic review*, 54(1), 82-95 .
124. Hong, Q., & Smart, M. (2010). In praise of tax havens: International tax planning and foreign direct investment. *European economic review*, 54(1), 87 .
125. Hoque, M. Z., Islam, M. R., & Azam, M. N. (2013). Board Committee Meetings and Firm Financial Performance: An Investigation of Australian Companies. *International Review of Finance*, 13(4), 503-528 .
126. Hoskisson, R. E., Eden, L., Lau, C. M., & Wright, M. (2000). Strategy in emerging economies. *Academy of management journal*, 43(3), 252-254 .
127. Hu, Y., & Izumida, S. (2008). Ownership concentration and corporate performance: A causal analysis with Japanese panel data. *Corporate Governance: An International Review*, 16(4), 342-358 .
128. Hussain, M., & Hoque, Z. (2002). Understanding non-financial performance measurement practices in Japanese banks: A new institutional sociology perspective. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15(2), 162-183 .
129. Hutchens, M., & Rego, S. (2013). Tax risk and the cost of equity capital. *Indiana University working paper*, 5-6 .
130. İlhan Nas, T., & Kalaycioglu, O .(2016) .The effects of the board composition, board size and CEO duality on export performance: Evidence from Turkey. *Management Research Review*, 39(11), 1374-1409 .

131. Islam, M. A., Deegan, C., & Gray, R. (2018). Social compliance audits and multinational corporation supply chain: evidence from a study of the rituals of social audits. *Accounting and business research*, 48(2), 190-224 .
132. Jiménez-Angueira, C. E. (2018). The effect of the interplay between corporate governance and external monitoring regimes on firms' tax avoidance. *Advances in Accounting*, 41, 7-24 .
133. John, S. (2022). *Asset Inspection Management System as a Reliable Inspection/Monitoring Tool to Optimize the Asset Utilization & Serviceability and to Enhance Overall Efficiency of Service Provision*. Paper presented at the SPE Conference at Oman Petroleum & Energy Show.
134. Jose, M. L., Nichols, L. M., & Stevens, J. L. (1986). Contributions of diversification, promotion, and R&D to the value of multiproduct firms: A Tobin's q approach. *Financial Management*, 33 .42-
135. Kaleem, A., & Isa, M. M. (2003). Causal relationship between Islamic and conventional banking instruments in Malaysia. *International Journal of Islamic Financial Services*, 4(4), 2 .
136. Kalotay, K. (2008). Russian transnationals and international investment paradigms. *Research in International Business and finance*, 22(2), 85-107 .
137. Kaptein, M. (2004). Business codes of multinational firms: What do they say? *Journal of Business Ethics*, 50, 13-31 .
138. Karagiorgos, T. (2010). Corporate social responsibility and financial performance: An empirical analysis on Greek companies. *European Research Studies Journal*, 13(4), 89 .
139. Karayan, J. E. (1992). The Basics of International Taxation in Three Easy Pieces. *The Journal of European Business*, 4(2), 62 .
140. Karim, S., Naeem, M. A., Meero, A. A., & Rabbani, M. R. (2023). Examining the role of gender diversity on ownership structure-sustainable performance nexus: fresh evidence from emerging markets. *Environmental Science and Pollution Research*, 30(15), 42829-42844 .
141. Katz, J.P., Swanson, D. L., & Nelson, L. K. (2001). Culture-based expectations of corporate citizenship: A propositional framework and comparison of four cultures. *The International Journal of Organizational Analysis*, 9(2), 149-171 .
142. Kaymak, T., & Bektas, E. (2017). Corporate social responsibility and governance: Information disclosure in multinational corporations. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 24(6), 556 .
143. Ke, B., Lennox, C. S., & Xin, Q. (2015). The effect of China's weak institutional environment on the quality of Big 4 audits. *The Accounting Review*, 90(4), 1591-1619 .
144. Khan, A. (2016). Relationship of Internal Audit Quality and Corporate Governance Measures of Multinational Corporations (MNCs) of Pakistan. *Sarhad Journal of Management Sciences*, 2(01), 55-65 .
145. Khaoula, F., & Moez, D. (2019). The moderating effect of the board of directors on firm value and tax planning: Evidence from European listed firms. *Borsa Istanbul Review*, 19(4), 331-343 .
146. Kirkham, R. (2012). Liquidity analysis using cash flow ratios and traditional ratios: The telecommunications sector in Australia. *Journal of New Business Ideas and Trends*, 10(1), 1-13 .
147. Kivistö, J. (2007). *Agency theory as a framework for the government-university relationship*: Tampere University Press.
148. Kohlhase, S., & Wielhouwer, J. L. (2023). Tax and tariff planning through transfer prices: The role of the head office and business unit. *Journal of accounting and Economics*, 75(2-3), 101568 .

149. Kolk, A., & Pinkse, J. (2010). Corporate social responsibility and multinational corporations. *Annual Review of Environment and Resources*, 35, 330-331 .
150. Koudri, H., & Djedidi, A. (2022). Social Responsibility Discretion in Algeria: A Case of Local Brands. In K. Ogunyemi, O. Ogunyemi & A. Anozie (Eds.), *Responsible Management in Africa, Volume 2: Ethical Work and Sustainability* (pp. 31-49): Emerald Publishing Limited.
151. Kragen, A. A. (1972). Avoidance of International Double Taxation Arising From Section 482 Reallocations. *California Law Review*, 60(6) .1517-1493 ,(
152. Krause, R., Semadeni, M., & Cannella Jr, A. A. (2014). CEO duality: A review and research agenda. *Journal of management*, 40(1), 256-286 .
153. Kriger, M. P. (1988). The increasing role of subsidiary boards in MNCs: An empirical study. *Strategic Management Journal*, 9(4), 347-360 .
154. Kriger, M. P. (1988). The increasing role of subsidiary boards in MNCs: An empirical study. *Strategic Management Journal*, 9(4), 349 .
155. Kumar, S., Pandey, N., Lim, W. M., Chatterjee, A. N., & Pandey, N. (2021). What do we know about transfer pricing? Insights from bibliometric analysis. *Journal of Business Research*, 134, 275-287 .
156. Lawrence, E. R., Nguyen, D. T., & Upadhyay, A. (2024). Independence of board leadership of acquirers and the success of mergers and acquisitions. *Journal of Corporate Finance*, 102581 .
157. Levrau, A., & Van den Berghe, L. (2013). Perspectives on the decision-making style of the board chair. *International Journal of Disclosure and Governance*, 10(2), 105-121 .
158. Lin, C.-H., Yang, H.-L., & Liou, D.-Y. (2009). The impact of corporate social responsibility on financial performance: Evidence from business in Taiwan. *Technology in society*, 31(1), 56-63 .
159. Lu, W., & Taylor, M. E. (2016). Which factors moderate the relationship between sustainability performance and financial performance? A meta-analysis study. *Journal of International Accounting Research*, 15(1), 1-15 .
160. Luo, Y. (2005). Corporate governance and accountability in multinational enterprises: Concepts and agenda. *11*(1), 3 .
161. Lymer, A., & Hasseldine ,J. (2002). Introduction to taxation in an international context. *The International Taxation System*, 1-17 .
162. Maak, T. (2008). Undivided corporate responsibility: Towards a theory of corporate integrity. *Journal of Business Ethics*, 82, 353-368 .
163. Maher, C. S ,Ebdon, C., & Bartle, J. R. (2020). Financial condition analysis: A key tool in the MPA curriculum (Vol. 26, pp. 4-5): Taylor & Francis.
164. Markle, K. (2016). A comparison of the tax-motivated income shifting of multinationals in territorial and worldwide countries. *Contemporary Accounting Research*, 33(1), 7-43 .
165. Mattsson, N. (2000). Multilateral Tax Treaties—A Model for the Future? *Intertax*, 28(8/9), 301-308 .
166. McClelland, P. L., & O'Brien, J. P. (2011). Transaction cost economics and corporate governance :The case of CEO age and financial stake. *Managerial and Decision Economics*, 32(3), 141-158 .
167. Miles, M. P., & Covin, J. G. (2000). Environmental marketing: A source of reputational, competitive, and financial advantage. *Journal of Business Ethics*, 23, 302-306 .
168. Mizruchi, M. S. (1983). Who controls whom? An examination of the relation between management and boards of directors in large American corporations. *Academy of Management review*, 8(3), 427 .

169. Modigliani, F., & Miller, M. H. (1963). Corporate income taxes and the cost of capital: a correction. *The American economic review*, 53(3), 433-443 .
170. Modum, U., Ugwoke, R., & Onyeonu, E. (2013). Content analysis of effect of board size, composition, frequency of meetings and regularity in attendance at meetings on financial performance of quoted companies on the Nigerian Stock Exchange 2006-2012. *European Journal of Business and Management*, 5(26), 186-200 .
171. Mohammad, S., Rahman, K., Chowdhury, F., & Md, K. (2018). An investigation into the relationship between degree of financial leverage and financial risk of firms: a comparative study between listed MNCs and Domestic companies of Bangladesh. *Asian Economic and Financial Review*, 8(3), 433-448 .
172. Mole, K. (2002). Business advisers' impact on SMEs: an agency theory approach. *International small business journal*, 20(2), 140-141 .
173. Muller, A., & Kolk, A. (2015). Responsible tax as corporate social responsibility: The case of multinational enterprises and effective tax in India. *Business & Society*, 54(4), 435-463 .
174. Munisi, G., & Randøy, T. (2013). Corporate governance and company performance across Sub-Saharan African countries. *Journal of Economics and Business*, 70, 92-110 .
175. Murtha, T. P., & Lenway, S. A. (1994). Country capabilities and the strategic state: How national political institutions affect multinational corporations' strategies. *Strategic Management Journal*, 15(S2), 113-129 .
176. Myers, P. M., & Ziegenfuss, D. E. (2006). Audit committee pre-Enron efforts to increase the effectiveness of corporate governance. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 49-50 .
177. Neumayer, E. (2007). Do double taxation treaties increase foreign direct investment to developing countries? *The Journal of Development Studies*, 43(8), 1501-1519 .
178. Noor, R. M., Fadzillah, N. S. M., & Mastuki, N. A. (2010). Corporate tax planning: A study on corporate effective tax rates of Malaysian listed companies. *International journal of trade, economics and finance*, 1(2), 190 .
179. Ntim, C. G., & Osei, K. A. (2011). The impact of corporate board meetings on corporate performance in South Africa. *African Review of Economics and Finance*, 2(2), 83-103 .
180. Nuryanah, S., & Islam, S. (2011). CORPORATE GOVERNANCE AND PERFORMANCE: EVIDENCE FROM AN EMERGING MARKET. *Malaysian Accounting Review*, 10 .(1)
181. Nuryani, Y., & Sunarsi, D. (2020). The Effect of Current Ratio and Debt to Equity Ratio on Deviding Growth. *JASa (Jurnal Akuntansi, Audit dan Sistem Informasi Akuntansi)*, 4(2), 306 .
182. OECD. (2004). OECD Principles of Corporate Governance. In O. P. Service (Ed.), (pp. 12). www.oecd.org/daf/governance/principles/html.
183. Oral, M., & Yolalan, R. (1990). An empirical study on measuring operating efficiency and profitability of bank branches. *European Journal of Operational Research*, 46(3), 282-294 .
184. Osho, A. E., & Efuntade, A. O. (2019). Effect of exchange rate fluctuation on the financial performance evaluation of multinational companies in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 10(16), 35-43 .
185. Otusanya, O. J. (2011). The role of multinational companies in tax evasion and tax avoidance: The case of Nigeria. *Critical Perspectives on accounting*, 22(3), 316-332 .
186. Overesch, M., & Wamser, G. (2010). Corporate tax planning and thin-capitalization rules: evidence from a quasi-experiment. *Applied Economics*, 42(5), 563 .
187. Palmer, H. J. (2012). *Corporate social responsibility and financial performance: does it pay to be good?* , Claremont Colleges .

188. Panayi, C. H. (2015). Is aggressive tax planning socially irresponsible? *Intertax*, 43 .(10)
189. Pareek, R., Sahu, T. N., & Pandey, K. D. (2023). The nonlinear effect of executive compensation on financial performance. *Business Perspectives and Research*, 5 .(2)
190. Peng, M. W., Au, K. Y., & Wang, D. Y. (2001). Interlocking directorates as corporate governance in Third World multinationals: Theory and evidence from Thailand. *Asia Pacific Journal of Management*, 18, 161-181 .
191. Peng, X., Yang, Z., Shao, J., & Li, X. (2021). Board diversity and corporate social responsibility disclosure of multinational corporations. *Applied Economics*, 53(42), 4884-4898 .
192. Phillips, J. D. (2003). Corporate tax-planning effectiveness: The role of compensation-based incentives. *The Accounting Review*, 78(3), 849 .
193. Piantavigna, P. (2017). Tax abuse and aggressive tax planning in the BEPS era: How EU law and the OECD are establishing a unifying conceptual framework in international tax law, despite linguistic discrepancies. *World Tax J.*, 47 .
194. Picciotto, S. (2018). International tax, regulatory arbitrage and the growth of transnational corporations. *Transnational corporations*, 25(3), 27-53 .
195. Ponnu, C., & Karthigeyan, R. (2010). Board independence and corporate performance: Evidence from Malaysia. *African journal of business management*, 4(6), 858 .
196. Powers, K., Robinson, J. R., & Stomberg ,B. (2016). How do CEO incentives affect corporate tax planning and financial reporting of income taxes? *Review of Accounting Studies*, 21, 672-710 .
197. Prior, D., Surroca, J., & Tribó, J. A. (2008). Are socially responsible managers really ethical? Exploring the relationship between earnings management and corporate social responsibility. *Corporate Governance: An International Review*, 16(3), 160-177 .
198. Pugel, T. A. (1981). The determinants of foreign direct investment: an analysis of US manufacturing industries. *Managerial and Decision Economics*, 2(4), 220-228 .
199. Radu, M. E. (2012). International double taxation. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 62, 403-407 .
200. Rahman, A. A. A. A. (2017). The relationship between solvency ratios and profitability ratios :Analytical study in food industrial companies listed in Amman Bursa. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(2), 86-93 .
201. Rahmiati, A., & Sandi, R. (2016). Exploring The Arm's Length Transfer Pricing Strategy for Taxation Purpose: An Ethnographic Study in a Manufacturing Enterprise. *Asian Journal of Accounting Research*, 1(1), 8-15 .
202. Rehman, S. (2013). Relationship between financial leverage and financial performance: Empirical evidence of listed sugar companies of Pakistan. *Global Journal of management and Business Research finance*, 13(8), 33-40 .
203. Rhoades, D. L., Rechner, P. L., & Sundaramurthy, C. (2000). Board composition and financial performance: A meta-analysis of the influence of outside directors. *Journal of Managerial issues*, 7 .91-6
204. Rixen, T. (2010). Bilateralism or multilateralism? The political economy of avoiding international double taxation. *European Journal of International Relations*, 16(4), 589-614 .
205. Riyadh, H. A., Al-Shmam, M. A., Huang, H. H., Gunawan, B., & Alfaiza ,S. A. (2020). The analysis of green accounting cost impact on corporations financial performance. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 10(6), 421-426 .
206. Romanova, S., Maryanova, S., & Naumov, A. (2021). *Analysis of the Key Financial Factors Affecting the Profitability of Enterprises in the Context of the Digitalization of the*

- Economy*. Paper presented at the Second Conference on Sustainable Development: Industrial Future of Territories (IFT 2021).
207. Rosenblitt, J. C., Soler, H., Johnson, S. E & ,Quadagno, D. M. (2001). Sensation seeking and hormones in men and women: exploring the link. *Hormones and behavior*, 40(3), 396-402 .
 208. Rostami, S., Rostami, Z., & Kohansal, S. (2016). The effect of corporate governance components on return on assets and stock return of companies listed in Tehran stock exchange. *Procedia Economics and Finance*, 36, 139 .
 209. Roth, K., & Morrison, A. J. (1992). Implementing global strategy: Characteristics of global subsidiary mandates. *Journal of International Business Studies*, 23, 715-735 .
 210. Roth, K., & O'donnell, S. (1996). Foreign subsidiary compensation strategy: An agency theory perspective. *Academy of management journal*, 39(3), 678-703 .
 211. Rust, A., & Reimert, E. (2022). Klaus Vogel on Double Taxation Conventions. *Klaus Vogel on Double Taxation Conventions*, 252 .
 212. Saggi, M. K., & Jain, S. (2018). A survey towards an integration of big data analytics to big insights for value-creation. *Information Processing & Management*, 54(5), 758-790 .
 213. Sahraoui, R., & Laib, A. (2024). Business Ethics Codes and CSR Practices: Analysis of Codes of Algerian Companies in the Oil and Gas Sector *The Emerald Handbook of Ethical Finance and Corporate Social Responsibility* (pp. 525-541): Emerald Publishing Limited.
 214. Said Suwaidan, M., & Qasim, A .(2010) .External auditors' reliance on internal auditors and its impact on audit fees: An empirical investigation. *Managerial auditing journal*, 25(6), 509-525 .
 215. Salamon, L. M., & Siegfried, J. J. (1977). Economic power and political influence: The impact of industry structure on public policy. *American Political Science Review*, 71(3), 1026-1043 .
 216. Saudagaran, S. M., & Meek, G. K. (1997). A review of research on the relationship between international capital markets and financial reporting by multinational firms. *Journal of Accounting Literature*, 16, 127 .
 217. Sausan, F. R., Korawijayanti, L., & Ciptaningtias, A. F. (2020). The effect of return on asset (ROA), debt to equity ratio (DER), earning per share (EPS), total asset turnover (TATO) and exchange rate on stock return of property and real estate companies at Indonesia stock exchange period 2012-2017. *Ilomata International Journal of Tax and Accounting*, 1(2), 103-114 .
 218. Schabek, T. (2020). The financial performance of sustainable power producers in emerging markets. *Renewable Energy*, 160, 1408-1419 .
 219. Schäfer, A., & Spengel, C. (2004). International Tax Planning in the Age of ICT (pp. 10): ZEW Discussion Papers.
 220. Scholes, M. S., Wolfson, M. A., Erickson, M., Maydew, E., & Shevlin, T. (2014). *Taxes & business strategy* :Prentice Hall Upper Saddle River, NJ.
 221. Schreiber, U. (2013). *International company taxation: An introduction to the legal and economic principles*: Springer Science & Business Media.
 222. Sebestova, J., Majerova, I., & Szarowska, I. (2018). Indicators for assessing the financial condition and municipality management. *Administration & Public Management Review* .(31)
 223. Sharma, A., & Upneja, A. (2005). Factors influencing financial performance of small hotels in Tanzania. *International Journal of Contemporary Hospitality Management*, 17(6), 505-506 .

224. Singh, K. S. D., Ravindran, S., Ganesan, Y., Abbasi, G. A., & Haron, H. (2021). Antecedents and internal audit quality implications of internal audit effectiveness. *International Journal of Business Science & Applied Management (IJBSAM)*, 16(2), 1-21 .
225. Sorbe, S., & Johansson, Å. (2017). International tax planning, competition and market structure .
226. Spitzeck, H., & Hansen, E. G. (2010). Stakeholder governance: how stakeholders influence corporate decision making. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 10 .(4)
227. Stagner, R. (1969). Corporate decision making: An empirical study. *Journal of Applied Psychology*, 53(1p1), 1 .
228. Stanley, D. J. (2018). *Measures of a Firm's Financial Performance and Long-term Shareholder Value*. Paper presented at the Competition forum.
229. Sternberg, E. (2009). Corporate Social Responsibility and Corporate Governance 1. *Economic Affairs*, 29(4), 6-7 .
230. Stevens, J. M., Kevin Steensma, H., Harrison, D. A., & Cochran, P .L. (2005). Symbolic or substantive document? The influence of ethics codes on financial executives' decisions. *Strategic Management Journal*, 26(2), 181-195 .
231. Terjesen, S., Sealy, R., & Singh, V. (2009). Women directors on corporate boards: A review and research agenda. *Corporate Governance: An International Review*, 17(3), 320-337 .
232. Thiroux, J. P., & Krasemann, K. W. (2009). *Ethics: Theory and practice*: Prentice Hall Upper Saddle River, NJ.
233. Tian, G. Y., & Twite, G. (2011). Corporate governance, external market discipline and firm productivity. *Journal of Corporate Finance*, 17(3), 404 .
234. Tihanyi, L., Johnson, R. A., Hoskisson, R. E., & Hitt, M. A. (2003). Institutional ownership differences and international diversification: The effects of boards of directors and technological opportunity. *Academy of management journal*, 46(2), 198 .
235. Tiwari, A. (2010). International Tax Planning by Transnational Corporations: An Overview. Available at SSRN 1531522, 8 .
236. Topal, Y., & Dogan, M. (2014). Impact of board size on financial performance: The case of BIST manufacturing industry. *International Journal of Business Management and Economic Research*, 5(4), 74-79 .
237. Uckmar, V. (2006). Double taxation conventions. *International tax law*, 181420014, 150-181 .
238. Ujunwa, A .(2012) .Board characteristics and the financial performance of Nigerian quoted firms. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 12(5), 656-674 .
239. Vadera, A., Aguilera, R., & Sparrow, P. (2009). The role of IHRM in the formulation and implementation of ethics programs in multinational enterprises Handbook of international human resource management: Integrating people, process, and context (pp. 413-438) .
240. Vallejo, M. C. (2009). The effects of commitment of non-family employees of family firms from the perspective of stewardship theory. *Journal of Business Ethics*, 87 .
241. Van Tendeloo, B., & Vanstraelen, A. (2008). Earnings management and audit quality in Europe: Evidence from the private client segment market. *European accounting review*, 1 .469-447 ,(3)7
242. Vržina, S. (2018). Corporate income tax planning and financial performance: Evidence from Serbia. *Contemporary Issues in Economics, Business and Management*, 465 .

243. WADA, G. M. (2021). Effect of International Tax Planning on the Financial Performance of Multinational Corporations in West Africa. *Bingham International Journal of Accounting and Finance (BIJAF)*, 2 .(1)
244. Wahab, N. S. A., & Holland, K. (2012). Tax planning, corporate governance and equity value. *The British Accounting Review*, 44(2) .124-111 ,(
245. Wang, F., Xu, S., Sun, J., & Cullinan, C. P. (2020). Corporate tax avoidance: A literature review and research agenda. *Journal of Economic Surveys*, 34(4), 796-797 .
246. Wang, Q. (2022). Income Tax Planning as a Tool for Achieving Financial Stability. *Engineering Economics*, 33(5), 496 .
247. Wen, W., & Sonnerfeldt, A. (2022). The interplay between global accounting firms and national institutional contexts: The establishment of the Big Four in China from 1978 to 2007. *Accounting History*, 27(1), 95-124 .
248. Williamson, O. E. (1975). Markets and hierarchies: analysis and antitrust implications: a study in the economics of internal organization. *University of Illinois at Urbana-Champaign's Academy for Entrepreneurial Leadership Historical Research Reference in Entrepreneurship* .
249. Windsor, D. (2009). Tightening corporate governance. *Journal of International Management*, 15(3), 306-316 .
250. Wingard, H. C., & Vorster, Q. (2001). Financial performance of environmentally responsible South African listed companies. *Meditari: Research Journal of the School of Accounting Sciences*, 9(1), 319 .
251. Yakob, N. A., & Abu Hasan, N. (2021). Exploring the interaction effects of board meetings on information disclosure and financial performance in public listed companies. *Economies* .139 ,(4)9 ,
252. Zahra, S. A., & Garvis, D. M. (2000). International corporate entrepreneurship and firm performance: The moderating effect of international environmental hostility. *Journal of business venturing*, 15(5-6), 469-492 .
253. Zhao, R., & Lu, L. (2019). *Research on the Basic Ideas and Methods of Enterprise Tax Planning*. Paper presented at the 2019 International Conference on Management, Education Technology and Economics (ICMETE 2019).
254. Zhou, H., Maggina, A., & SO, A. (2013). Audit Committee and Firm Performance: Evidence from Greece. *American Accounting Association* .
255. Zingales, L. (2001). Corporate Governance (1997), quoted in K. Gugler. *Corporate Governance and Economic Performance*, 3 .
256. بوسنة, ح. (2018). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة أطروحة دكتوراه, جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، Retrieved from <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/20015/1/bousana-hamaz.pdf.pdf>
257. نورة, ش., الرزاق, م. ل., ع., & أحمد, ل. (2020). دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*, 07(01), 355-354 .

الملاحق

الملحق رقم 01: قائمة الشركات متعددة الجنسيات المعنية بالدراسة

الموقع الإلكتروني	القطاع	المؤسسة
https://www.piaggiogroup.com/en	الصناعات	Piaggio Group (Italy)
/https://www.renaultgroup.com	الصناعات	Renault group (France)
/https://ir.rheinmetall.com/de	الصناعات	Rheinmetall (Germany)
/https://www.saic-gm.com/www	الصناعات	SAIC MOTOR CORPORATION (China)
https://www.siemens.com/global/en/company/investor-relations.html	الصناعات	Siemens (Germany)
/https://www.toyota.com	الصناعات	Toyota (Japan)
https://www.astellas.com/en/investors	الصناعات	Astellas Pharma (Japan)
https://www.investor.jnj.com/overview/default.aspx	الصناعات	Johnson & Johnson (USA)
/https://www.pfizer.com	الصناعات	pfizer (USA)
/https://www.bp.com	الطاقة	British Petroleum (UK)
/https://corporate.exxonmobil.com	الطاقة	Exxonmobil (USA)
/https://www.petronas.com	الطاقة	Petronas (Malaysia)
/https://www.questerre.com/investor-centre	الطاقة	Questerre Energy (Canada)
https://totalenergies.com/fr/actionnaires	الطاقة	Total (France)
/https://www.tulloil.com/investors	الطاقة	Tullow Oil (UK)
https://www.aareal-bank.com/en/investors-portal	المالية	Aareal Bank (Germany)
/https://mabanque.bnpparibas	المالية	BNP Paribas (France)
https://www.hannover-re.com/122688/investors	المالية	Hannover Re (Germany)
https://www.hlb.com.my/en/personal-banking/home.html	المالية	Hong Leong Bank (Malaysia)

https://www.hsbc.com/investors	المالية	HSBC (UK)
/https://www.srigroup.co.jp/english	الصناعات	Sumitomo Rubber Industries (Japan)
https://www.atkinsrealis.com/fr-fr/investors	الصناعات	AtkinsRéalis (UK)
https://www.bhp.com/investors/annual-reporting	الصناعات	BHP BILITON (Australia)
https://www.bmwgroup.com/en/investor-relations.html	الصناعات	BMW Group (Germany)
https://www.danieli.com/en/investors.htm	الصناعات	Danieli Group (Italy)
www.doosan.com	الصناعات	Doosan Group (South Korea)
https://www.durr-group.com/en/investor-relations/overview	الصناعات	Dürr AG (Germany)
https://www.envipco.com/investors	الصناعات	Envipco Holding (USA)
/https://www.gea.com/fr/company/investor-relations	الصناعات	GEA Group (Germany)
/https://www.gulfkeystone.com/investors	الصناعات	Gulf KEYSTONE SPA (Italy)
/https://global.honda/en	الصناعات	honda (Japan)
https://www.honeywell.com/us/en	الصناعات	Honeywell (USA)
/https://www.imperialbrandsplc.com	الصناعات	Imperial Brands (UK)
https://investors.jabil.com/overview/default.aspx	الصناعات	JABIL (USA)
https://lanxess.com/en/Investors	الصناعات	Lanxess (Germany)
https://www.magna.com/innovation	الصناعات	Magna International (Canada)
/https://www.mairetecnimont.com/en	الصناعات	Maire Tecnimont (Italy)
/https://group.mercedes-benz.com/en	الصناعات	Mercedes-Benz Group (Germany)

https://investors.nike.com/Home/default.aspx	الصناعات	Nike (USA)
https://www.philips.com/a-w/about/investor-relations	الصناعات	Philips (Netherlands)
/https://lggroupe.com	قطاع الاستثمار	LG Holding (South Korea)
https://www.cineworldplc.com/en/investors	الخدمات	Cineworld (UK)
/https://www.ebay.com	الخدمات	ebay (USA)
https://www.opentext.com/about/trademark-and-logo-usage	الخدمات	OpenText logo (Canada)
/https://www.sage.com/investors	الخدمات	Sage Group (UK)
https://www.telus.com/en/about	الخدمات	Telus Corporation (Canada)
https://www.fraport.com/en/investors.html	الخدمات	Fraport (Germany)
https://www.thomsonreuters.com/en.html	الخدمات	Thomson Reuters (Canada)
https://www.treehousefoods.com/investors/investor-overview/default.aspx	الخدمات	TreeHouse Foods (USA)
https://www.ytl.com/pressreleases.asp	الخدمات	YTL Corporation (Malaysia)
/https://www.broadcom.com	التكنولوجيا	Broadcom (USA)
https://www.hpe.com/emea_africa/fr/home.html	التكنولوجيا	Hewlett Packard Enterprise (USA)
https://consumer.huawei.com/fr	التكنولوجيا	Huawei (China)
/https://www.lenovo.com.cn	التكنولوجيا	Lenovo (China)
/https://www.marvell.com	التكنولوجيا	Marvell (USA)
https://investor.fb.com/financials/default.aspx	التكنولوجيا	Meta Platforms (USA)
https://www.microsoft.com/en-us/investor	التكنولوجيا	Microsoft (USA)
/https://www.oracle.com	التكنولوجيا	oracle (USA)
/https://www.samsung.com	التكنولوجيا	SAMSUNG (South Korea)

/https://www.ti.com	التكنولوجيا	Texas Instruments (USA)
https://www.manulife.com/en/investors/index.html	المالية	Manulife (Canada)
https://www.unicreditgroup.eu/en.html	المالية	UniCredit Group (Italy)
https://www.ajinomoto.co.jp/company/en/ir/?scid=av_ot_pc_co_mehead_ir	السلع الاستهلاكية	Ajinomoto (Japan)
/https://www.brembo.com	السلع الاستهلاكية	Brembo (Italy)
/https://investors.coca-colacompany.com	السلع الاستهلاكية	Coca Cola (USA)
https://www.danone.com/investor-relations.html	السلع الاستهلاكية	DANONE (France)
https://www.delonghi.com/fr-fr	السلع الاستهلاكية	De'Longhi (Italy)
https://www.mcdonalds.com/us/en-us.html	السلع الاستهلاكية	McDonald's (USA)
/https://www.nestle.com	السلع الاستهلاكية	Nestle (Switzerland)
/https://us.pg.com	السلع الاستهلاكية	Procter & Gamble (USA)
https://about.puma.com/en/innovation-1	السلع الاستهلاكية	PUMA (Germany)
/https://reckitt.com	السلع الاستهلاكية	Reckitt (UK)
/https://www.starbucks.com	السلع الاستهلاكية	Starbucks (USA)
/https://www.supermicro.com/en	السلع الاستهلاكية	Supermicro (USA)
/https://ir.tupperwarebrands.com	السلع الاستهلاكية	Tupperware Brands (USA)
https://www.rbi.com/English/investors/investor-home/default.aspx	قطاع الاستثمار	Restaurant Brands International (Canada)

/https://www.cj.net	قطاع الاستثمار	CJ Group (South Korea)
#/https://www.genting.com	قطاع الاستثمار	Genting Group (Malaysia)
www.hankooktire.com	قطاع الاستثمار	Hankook Tire (South Korea)
/https://www.klk.com.my	قطاع الاستثمار	Kuala Lumpur Kepong Berhad (Malaysia)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

الملحق رقم (02): نماذج بيانات **Panel Data** المقترحة للنموذج الأول لتأثر آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على معدل العائد على الأصول (ROA)

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	800
				F(16, 783)	=	10.26
Model	.73192766	16	.045745479	Prob > F	=	0.0000
Residual	3.492197	783	.004460022	R-squared	=	0.1733
				Adj R-squared	=	0.1564
Total	4.22412466	799	.005286764	Root MSE	=	.06678

ROA	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
GAAPETR	.0200185	.0085042	2.35	0.019	.0033247	.0367122
CSAHETRS	-.0150216	.0215897	-0.70	0.487	-.0574021	.0273589
CON_OWH	-.0270141	.0149648	-1.81	0.071	-.05639	.0023618
BRD_SIZE	.0014021	.0008183	1.71	0.087	-.0002042	.0030085
BRD_IND	.071761	.0176635	4.06	0.000	.0370875	.1064344
BRD_MT	.0002457	.0007712	0.32	0.750	-.001268	.0017595
WOM_REP	.0006784	.0022458	0.30	0.763	-.0037302	.005087
DUAL	.0095038	.0052611	1.81	0.071	-.0008237	.0198313
AC_SIZE	-.0014847	.0021242	-0.70	0.485	-.0056544	.0026851
AC_MT	-.00028	.0009671	-0.29	0.772	-.0021784	.0016185
AC_IND	.0339656	.0097192	3.49	0.001	.0148867	.0530444
BIG4	-.031212	.0123954	-2.52	0.012	-.0555441	-.0068798
LOGA_FEES	.0060762	.0011706	5.19	0.000	.0037783	.0083741
LOGSIZE	-.0020892	.0012588	-1.66	0.097	-.0045601	.0003817
LEV	-.0895784	.0130787	-6.85	0.000	-.115252	-.0639049
GROW	.0113963	.0041681	2.73	0.006	.0032143	.0195783
_cons	.012787	.0259406	0.49	0.622	-.0381344	.0637084

. est store OLS

Fixed-effects (within) regression
 Group variable: id

Number of obs = 800
 Number of groups = 80

R-squared:
 Within = 0.1089
 Between = 0.0153
 Overall = 0.0297

Obs per group:
 min = 10
 avg = 10.0
 max = 10

corr(u_i, Xb) = -0.5433

F(16, 704) = 5.38
 Prob > F = 0.0000

ROA	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
GAAPETR	.0132302	.0085381	1.55	0.122	-.0035329	.0299933
CSAHETRS	-.004382	.024377	-0.18	0.857	-.0522423	.0434783
CON_OWH	-.0276303	.0315581	-0.88	0.382	-.0895897	.034329
BRD_SIZE	-.0032537	.0014672	-2.22	0.027	-.0061344	-.0003731
BRD_IND	.0662257	.0334925	1.98	0.048	.0004686	.1319828
BRD_MT	-.0035887	.0012548	-2.86	0.004	-.0060523	-.0011251
WOM_REP	-.0003659	.0019254	-0.19	0.849	-.004146	.0034142
DUAL	-.0171191	.0092985	-1.84	0.066	-.0353753	.001137
AC_SIZE	.0009616	.0041075	0.23	0.815	-.0071029	.009026
AC_MT	.0058863	.0021647	2.72	0.007	.0016363	.0101363
AC_IND	.0059907	.0166534	0.36	0.719	-.0267057	.038687
BIG4	-.038621	.0174298	-2.22	0.027	-.0728416	-.0044005
LOGA_FEES	.0055194	.0047685	1.16	0.247	-.0038428	.0148816
LOGSIZE	-.0112959	.0074943	-1.51	0.132	-.0260098	.003418
LEV	-.1372986	.0290899	-4.72	0.000	-.1944119	-.0801852
GROW	.0129494	.0035338	3.66	0.000	.0060114	.0198875
_cons	.3630715	.1667656	2.18	0.030	.035654	.690489
sigma_u	.06048727					
sigma_e	.05411249					
rho	.55545483	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(79, 704) = 6.19 Prob > F = 0.0000

.
 . est store FE

الملحق رقم (03): نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الأول لتأثر آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	800
Model	17.883118	16	1.11769488	F(16, 783)	=	2.56
Residual	341.344106	783	.435943942	Prob > F	=	0.0007
				R-squared	=	0.0498
				Adj R-squared	=	0.0304
Total	359.227224	799	.449596026	Root MSE	=	.66026

ROE	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
GAAPETR	.1203277	.0840775	1.43	0.153	-.0447163	.2853718
CSAHETRS	.3973421	.2134483	1.86	0.063	-.0216567	.8163408
CON_OWH	.1710587	.1479509	1.16	0.248	-.1193686	.4614861
BRD_SIZE	.0033418	.0080904	0.41	0.680	-.0125395	.0192232
BRD_IND	.6087829	.1746319	3.49	0.001	.2659808	.9515849
BRD_MT	.0198415	.0076242	2.60	0.009	.0048753	.0348078
WOM_REP	.0028943	.0222038	0.13	0.896	-.0406917	.0464803
DUAL	.076686	.0520142	1.47	0.141	-.0254177	.1787898
AC_SIZE	.0005896	.0210006	0.03	0.978	-.0406346	.0418138
AC_MT	.0022579	.0095615	0.24	0.813	-.0165112	.0210271
AC_IND	-.1384004	.0960902	-1.44	0.150	-.3270253	.0502245
BIG4	-.1555638	.1225482	-1.27	0.205	-.3961257	.0849981
LOGA_FEES	.0045542	.0115732	0.39	0.694	-.018164	.0272725
LOGSIZE	-.0004705	.0124448	-0.04	0.970	-.0248997	.0239587
LEV	-.2936005	.1293041	-2.27	0.023	-.5474243	-.0397767
GROW	.0929773	.0412085	2.26	0.024	.0120851	.1738694
_cons	-.2728216	.2564645	-1.06	0.288	-.776261	.2306178

.
. est store OLS


```

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       800
Group variable: id                     Number of groups =        80

R-squared:                               Obs per group:
    Within = 0.0679                       min =          10
    Between = 0.0309                      avg =         10.0
    Overall = 0.0363                      max =          10

corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Wald chi2(16)   =       39.32
                                          Prob > chi2     =       0.0010
    
```

ROE	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
GAAPETR	.1448429	.0875359	1.65	0.098	-.0267244	.3164102
CSAHETR	.5172032	.2383047	2.17	0.030	.0501347	.9842717
CON_OWH	.175689	.2096449	0.84	0.402	-.2352074	.5865855
BRD_SIZE	-.0042129	.0109094	-0.39	0.699	-.0255949	.0171691
BRD_IND	.4323928	.2334134	1.85	0.064	-.0250891	.8898746
BRD_MT	.011824	.009974	1.19	0.236	-.0077246	.0313727
WOM_REP	.0039167	.0209924	0.19	0.852	-.0372276	.045061
DUAL	.0096675	.0698195	0.14	0.890	-.1271761	.1465112
AC_SIZE	.0202447	.0286608	0.71	0.480	-.0359294	.0764188
AC_MT	.0160113	.0136711	1.17	0.242	-.0107835	.0428062
AC_IND	-.1446125	.1276168	-1.13	0.257	-.3947367	.1055117
BIG4	-.0924675	.1490346	-0.62	0.535	-.3845698	.1996349
LOGA_FEES	.0182335	.0179236	1.02	0.309	-.0168962	.0533632
LOGSIZE	-.0222898	.0192481	-1.16	0.247	-.0600153	.0154358
LEV	-.677408	.1840618	-3.68	0.000	-1.038163	-.3166535
GROW	.0931378	.0386844	2.41	0.016	.0173178	.1689578
_cons	.3181231	.3874599	0.82	0.412	-.4412844	1.077531
sigma_u	.28573286					
sigma_e	.587325					
rho	.19138403	(fraction of variance due to u_i)				

. est store RE

المصدر: مخرجات برنامج STATA 18.

الملحق رقم (04): نماذج بيانات Panel Data المقترحة للنموذج الأول لتأثر آليات الحوكمة والتخطيط الضريبي الدولي على مؤشر التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin's Q)

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	800
Model	74.3802362	16	4.64876477	F(16, 783)	=	15.90
Residual	228.924655	783	.292368652	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.2452
				Adj R-squared	=	0.2298
Total	303.304891	799	.379605621	Root MSE	=	.54071

TobinsQ	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
GAAPETR	-.2841611	.0688541	-4.13	0.000	-.4193216 -.1490006
CSAHETRS	.4405996	.1748006	2.52	0.012	.0974664 .7837329
CON_OWH	.4981099	.1211623	4.11	0.000	.2602685 .7359514
BRD_SIZE	-.0098127	.0066255	-1.48	0.139	-.0228185 .0031931
BRD_IND	.2348623	.1430124	1.64	0.101	-.0458707 .5155953
BRD_MT	.0316408	.0062437	5.07	0.000	.0193844 .0438971
WOM_REP	-.0012567	.0181835	-0.07	0.945	-.0369509 .0344375
DUAL	-.0109759	.0425963	-0.26	0.797	-.0945924 .0726406
AC_SIZE	-.0732544	.0171982	-4.26	0.000	-.1070144 -.0394944
AC_MT	-.0126461	.0078302	-1.62	0.107	-.0280169 .0027246
AC_IND	-.3571129	.0786917	-4.54	0.000	-.5115847 -.2026412
BIG4	-.0774781	.1003592	-0.77	0.440	-.2744829 .1195268
LOGA_FEES	.0602166	.0094777	6.35	0.000	.0416118 .0788214
LOGSIZE	-.0816274	.0101915	-8.01	0.000	-.1016334 -.0616215
LEV	.3736178	.1058918	3.53	0.000	.1657523 .5814833
GROW	-.0028364	.0337471	-0.08	0.933	-.0690819 .0634091
_cons	2.03144	.2100281	9.67	0.000	1.619156 2.443725

.
. est store OLS

```

Fixed-effects (within) regression          Number of obs   =      800
Group variable: id                       Number of groups =       80

R-squared:                               Obs per group:
  Within = 0.1294                         min =          10
  Between = 0.0952                        avg =          10.0
  Overall = 0.0950                        max =          10

corr(u_i, Xb) = -0.3474                  F(16, 704)     =       6.54
                                          Prob > F       =      0.0000
    
```

TobinsQ	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
GAAPETR	-.0244081	.0325922	-0.75	0.454	-.0883976	.0395814
CSAHETRS	-.0095103	.0930538	-0.10	0.919	-.1922065	.173186
CON_OWH	.4352415	.1204664	3.61	0.000	.1987251	.6717579
BRD_SIZE	-.0064071	.0056008	-1.14	0.253	-.0174033	.0045892
BRD_IND	-.0601051	.1278502	-0.47	0.638	-.3111184	.1909082
BRD_MT	.0059328	.0047899	1.24	0.216	-.0034715	.0153371
WOM_REP	-.000413	.0073496	-0.06	0.955	-.0148428	.0140168
DUAL	-.06569	.035495	-1.85	0.065	-.1353788	.0039988
AC_SIZE	.0015488	.0156796	0.10	0.921	-.0292356	.0323332
AC_MT	.0067939	.0082632	0.82	0.411	-.0094295	.0230174
AC_IND	-.1152637	.0635709	-1.81	0.070	-.2400749	.0095476
BIG4	-.1684355	.0665343	-2.53	0.012	-.2990649	-.0378061
LOGA_FEES	.0282334	.0182028	1.55	0.121	-.0075048	.0639716
LOGSIZE	-.1289333	.0286079	-4.51	0.000	-.1851003	-.0727663
LEV	.8625614	.1110444	7.77	0.000	.6445436	1.080579
GROW	-.0071804	.0134895	-0.53	0.595	-.0336649	.0193042
_cons	3.384576	.6365914	5.32	0.000	2.134731	4.634421
sigma_u	.59323082					
sigma_e	.20656266					
rho	.89186743	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(79, 704) = 59.00 Prob > F = 0.0000

```

. est store FE
    
```

